ثورة الثلاثين شهرًا (١)

حرب الجنرالات

عبد الحليم قنديل

مكتبة جزيرة الورد

obeikan.com

بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب:حرب الجنرالات
اسم المؤلف: عبد الحليم قنديل
رقم الإيداع : ٧٢٥٤ / ٢٠١٤

الطبعة الأولى٢٠١٤

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة : ٤ ميدان عبد المنعم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت: ٠١٠٠٠٠١٠٤٦ـ٢٧٨٢٧٥٢٤
Tokoboko_5@yahoo.com

obeikan.com

نظرية الثورة المصرية

لم تصل الثورة المصرية بعد إلى شاطئ ختام تستقر عليه ، ولم تتحول إلى سلطة ، ولا صنعت اختياراتها الجديدة ، ولا تزال الثورة فى مخاض عنيف متصل ، صحيح أنها أبدت حيوية هائلة ، وأزاحت رئيسين فى ثلاثين شهرا ، أزاحت مشهد الحكم الحصرى المباشر لجماعة مبارك ، كما أزاحت نسخته الثانية فى صورة الحكم الحصرى المباشر لجماعة الإخوان ، لكن الثورة لم تقم حكمها بعد ، ولم تحل اختياراتها البديلة للثلاثية الملعونة : الولاء للأمريكيين ، حفظ أمن إسرائيل ، ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب .

وقد أجازف بتوقع حوادث تاريخ عاصفة قريبة ، فثورة الثلاثين شهرا لم تكمل سيرتها بعد ، وموجاتها المتلاحقة لا تكف عن الجريان ، ليس على الطريقة التى يتوقعها أو يحبها الإخوان بالطبع ، فتحرك الإخوان ليس ثورة ، وليس من النوع الذى تلتحق به موارد غضب اجتماعى ووطنى ، فالإخوان قوة يمينية بامتياز ، وجماعة ثورة مضادة بالتأكيد ، ونزاعها مع جماعة مبارك . المنتعشة الآن . ينتمى إلى الماضى لا إلى المستقبل ، فجماعة مبارك تشدنا إلى الخلف ، وجماعة الإخوان تشدنا إلى خلف خلف ، وبرغم صخب الجماعتين على سطح الحوادث ، فما من فارق موضوعى بينهما ، فجماعة الإخوان هى جماعة مبارك بلحية ، وجماعة مبارك هى جماعة الإخوان بدون اللحية ، وثنائية الجماعتين عنوان قامت الثورة عليه ، ومن خارجه ، وكسر هذه الثنائية اللعينة هو علامة نجاح الثورة المغدورة ، فانتظروا هذه العلامة،واعملوا للتعجيل بقدوم ساعتها .

كان الإخوان . زمن مبارك . أكبر تجمع خارج الحكم ، ولا نقول فى المعارضة ، ولم تكن معارضتهم . إياها . سببا فى قيام ثورة ، ولا دعوة إليها ، وقامت الثورة

لأسباب أوسع من مجرد مواجهة استبداد الحكم ، فقد كان الاستبداد السياسى مجرد عرض لمرض انحطاط تاريخى تردت إليه مصر ، وكان دور الإخوان المتضخم من علامات الانحطاط والخروج من سباق التاريخ ، ومن قلب المأساة ولدت الثورة ، وبطاقة غضب هائل تنوعت موارده ، وقد كان رهاننا ظاهرا على حتمية الثورة ، وعبر عشر سنوات خلت قبل موعدها الأول فى ٢٥ من يناير ٢٠١١ ، وفى طلقات ومقالات تحولت إلى كتب بعناوين (ضد الرئيس) ٢٠٠٥ و(الأيام الأخيرة) ٢٠٠٨ و(كارت أحمر للرئيس) ٢٠٠٩ و(الرئيس البديل) أوائل ٢٠١٠ ، لم نكن نرجم بالغيب ، ولا نضرب الرمل ، بل كنا .بالضبط .نقرأ كف مصر ، ودون خداع صور مما كان يجرى على ساحة السياسة المجدبة ، كان رهاننا أن فى مصر غضبًا يكفى لصنع ألف ثورة ، ولأسباب خمسة شكلت فيما بينهما ما قد تصح تسميته نظرية الثورة ، ويؤدى بعضها إلى بعض فى متوالية هندسية ، أولها : أن النظام القائم يبدو مخيفا ، لكنه ضعيف فى الوقت نفسه ، فهو نظام "معلق" بلا قاعدة اجتماعية تسند ، وقد مات سياسيا بسبب اختياراته "المعلقة" الخادمة لأقلية الأقلية ، وبدا فى صورة النبى سليمان حين مات دون أن يلحظ أحد ، ولم يكتشف أحد موته إلا حين نخر النمل العصا ، وبعد الوضع "المعلق" تأتى ثانية أسباب ودواعى الثورة لا الاصلاح التدريجى ، فالنظام "المعلق" له طبع الجراد ، يأكل الأخضر واليابس ، ويجرف التربة الوطنية ، ويجرف الصناعة والزراعة والثقافة والسياسة ، ويجعل فرصته فى الإصلاح الذاتى شبه معدومة ، ولا يجعل له من سبيل سوى ثنائية النهب العام مع الكبت العام ، والحكم بالشهوات والنزوات العائلية ، واحتكار السلطة كأقرب طريق لاحتكار الموت ، وفى مقابل "طبع الجراد" ، كان "طبع الغضب" يأخذ المسار الآخر ، ويخلق البعد الثالث من أسباب ودواعى الثورة ، فلا يوجد مجتمع يكف عن الدوران ، والغضب الذى تكبحه على السطح ، يلجأ إلى مسارب العمق ، وقد جرى اختزان الغضب المصرى طويلا ، جرى اختزان الغضب تحت الجلد وتحت حافة النطق ، وفى آبار غضب هائل متنوع الموارد ، غضب بانسداد

السياسة،وغضب بتراكم المظالم الاجتماعية ، وغضب بدواعى المذلة الوطنية ، وإلى حد بدت معه مصر كأنها تعوم على آبار غضب بركانى ، وهنا ظهر البعد الرابع أو السبب الرابع فى صناعة الثورة ، فالغضب المطمور يكفى ويزيد لتلبية الاحتياج إلى ثورة ، وربما لا تحتاج الثورة إلى ما هو أكثر من كتلة حرجة ترفع الغطاء عن آبار الغضب ، وكان ذلك رهاننا فى نظرية "الكتلة الحرجة" ، ونظرية "المئة ألف" ، والتى بدت ظاهرة فيما كتبنا ودعونا إليه منذ عام ٢٠٠٥ بالذات ، وتوقعنا معه "سقوط مبارك فى ميدان التحرير" بالنص والحرف بجريدة "الكرامة" صباح ٤ من مارس ٢٠٠٧ ، وحين أعادت الظاهرة تشكيل نفسها فى صورة حكم الإخوان ، توقعنا بالحرف والنص "سقوط الإخوان فى ميدان التحرير" بجريدة "صوت الأمة" فى أواسط أكتوبر ٢٠١٢ ، وقبل أن تبدأ هبات ديسمبر ٢٠١٢ ، ويناير ٢٠١٣ ، وصولا إلى هبة ٣٠ يونيو الأسطورية التى أطاحت بحكم الإخوان ، وهو ما قد يلفت النظر إلى البعد الخامس فى نظرية الثورة المصرية المعاصرة ، وهو أن بقاء "الاختيارات المعلقة" ذاتها يعيد ملء خزانات وآبار الغضب ، ويفسر سر تجدد الموجات المتلاحقة للثورة ، وبفارق ملحوظ لا تخطئه العين ، وهو أن سابقة الخروج إلى الشارع تغرى الآخرين بالفعل نفسه ، فتوافر الكتلة الحرجة .كتلة المئة ألف .يرفع الغطاء عن آبار الغضب ، والنتيجة : أن تنزح الملايين من آبار بلا قرار ، وهو ما يفسر تحول "الطابع الألفى" الذى بدأت به موجة يناير إلى "الطابع المليونى" الذى انتهت إليه موجة يونيو ، وقد بدا كدراما تخلع القلب ، وأظهر المقدرة الهائلة للشعب المصرى على صناعة أكبر حشد ثورى فى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره وثوراته جميعا.

هذه الأبعاد الخمسة فى نظرية الثورة المصرية تشرح وتفسر بعض ما جرى ويجرى،فيها دراما مذهلة بالطبع،وفيها مشاهد تخلع القلب، وفيها صورة لشعب عظيم يصنع الثورات فى أوقات الفراغ،غير أن مايجرى بعد كل موجة ثورية فيه ما

يثقل القلب، فالثورة المصرية فيها بعض من سيرة "إيزيس" فى الأسطورة المصرية القديمة، "ست" إله الشر قتل أخيه إله الخير "أوزوريس" زوج "إيزيس" وحبيبها،لتبدأ "إيزيس" رحلة معاناة طويلة،تجمع فيها أشلاء "أوزوريس" من الجهات والبرارى،وتصنع منها جسدا واحدا متحدا، تنفخ فيه روح الحياة،وتعود لتحمل منه، وتلد "حورس" رمزا لمصر الجديدة، القصة رمزية بالطبع،وفيها رمزية ما يجرى للثورة المصرية، فقد ولدت بلا قيادة مطابقة، ولدت بلا رأس، ودخلت فى مخاتلة الرؤوس،فالثورة تقوم ولا تحكم، تقوم بقوة الناس التلقائية الجامعة الجامحة،ثم يأوى الناس إلى سكن بيوتهم، وعلى أمل أن يأتى "حورس"، ثم تكون الفاجعة المتكررة، فالثورة تقوم لكنها لا تصل للسلطة،والذين يحكمون بعدها هم من "الأغيار" لو جازت استعارة االمصطلح اليهودى، يحكم "الأغيار" من المجلس العسكرى، ثم يحكم "الأغيار" من جماعة الإخوان،ثم يحكم "الأغيار" فى الحكومة والرئاسة المؤقتة الحاليه، ولاتكون النتيجة غير تكرار لعنة الثورة المضادة نفسها، فما يجرى هو خلع الرأس دون خلع النظام، والجماعات التى تتوالى على الحكم تخدم وتجدد النظام نفسه،وعلى طريقة المثل الشعبى القائل "كأنك يا أبو زيد ما غزيت"، وقد يبدو المثل الشعبى الموروث غير مطابق تماما لما يجرى،وإن قاربه، فأهم انجاز ملموس للثورة جرى فى الشارع لا فى السلطة، فى بلورة وعى شعبى يقظ وفائق الحساسية، ونافد الصبر – ربما – قياسا إلى صبر المصريين الذى كان لا ينفد، وقد كانت محنة حكم الإخوان نعمة ضرورية لخلق الوعى الجديد، وسبقها ما هو أهم فى إزاحة شخص مبارك الجاثم، كنت أقول – قبل الثورة – أن إزاحة مبارك لا تعنى تغييرا فوريا للنظام،بل تعنى شيئا بالغ الأهمية، وأقرب إلى "فك العنة"،وإطلاق خيال المصريين وأشواقهم إلى التغيير، وكنت دائما أضرب مثالا فولكلوريا لتقريب المعنى،وهو "العنة النفسية" التى تصيب عريسا فى ليلة الدخلة، وتجعله فى وضع العاجز جنسيا بصورة موقوتة، فيتطوع أحدهم بالتفسير، ويقول أن العريس "مربوط"، ومعمول له عمل، ولا تفك "العنة النفسية" إلا بضبط

العمل السحرى المشعوذ ورميه فى النار، وكنت – بالقياس إلى خرافات الفولكلور – أقول نفس الشىء عن مبارك،كنت أقول أن البلد "معمول له عمل"،وأن "العمل الأسود" هو حسنى مبارك شخصيا، وأن إزاحته تعنى "فك عنة" الخيال المصرى، فقد كان الرجل مثل طائر "الرخ" الأسود،أطبقت سدوله على البلاد ثلاثين سنة طويلة عريضة، حجب لون السماء فوقه، وحجب ما بعده، فلا تكاد ترى فرجة أمل أو لمحة خلاص، ولا حتى مقدرة على تخيلها عند عموم الناس،وقد أطلقت الثورة العنان لخيال المصريين، فكت أسرنا،وصارت الرغبة فى التغيير هى خبزنا وكفافنا.

عبد الحليم قنديل

الهرم فى ٨ من نوفمبر ٢٠١٣

obeikan.com

ركام لا نظام

انتهى المشهد المصرى إلى " بواقى فساتين" على طريقة ترزى السيدات الذى يرمى " بواقى القص" بالأحمر والأخضر والأصفر والأسود فى سلة المهملات .

انتهت مصر إلى موسم البواقى والفضلات ، وإلى أوكازيون تفكيك شامل ، وتحول جهاز الدولة المتضخم إلى قزم عاجز تائه ذاهل فى مواجهة أبسط الأزمات .

فقد تلاشت سريعا "هوجة" الفرح بالفوز الكروى فى بطولة الأمم الأفريقية ، وحلت أزمة أنابيب البوتاجاز ، وبدا كأننا فى موسم كوارث وحرائق لا تنتهى ، ما إن يخفت أوارها هنا ، إلا وتشتعل وتدهم هناك ، فقد بدت الدولة المصرية آخر من يعلم فى كارثة السيول والعواصف ، والتى ضربت إلى شرق سيناء وإلى الجنوب فى أسوان ، بدا المشهد عبثيا إلى أبعد حد ، فقد ضربت السيول والعواصف نفسها دولا عربية شقيقة وقريبة بالجغرافيا ، وبدت دولة صغيرة كالأردن ، ودولة أصغر كلبنان ، بدت الأردن ولبنان فى أحوال أفضل كثيرا ، فالتحرك يجرى بسرعة ، والإجراءات نظامية وغاية فى الكفاءة ، بينما انتهت الدولة الأكبر فى مصر إلى " حيص بيص " ، رغم أنها الدولة التى يبلغ عمرها آلاف السنين ، والتى تعرف خرائط ومخرات السيول منذ أيام الفراعنة ، وبدت القصة مثيرة للسخرية ، وإلى حد أن وزير الرى المصرى أعلن عن معجزة عاجزة ، وهى أن وزارته .ومعاهدها العلمية (!) ـ بصدد إعداد أول أطلس مصرى لمخرات السيول ، يا الله ، إلى هذا الحد بلغت البلاهة ، وتضاعف داء النسيان ، واستحكم " الزهايمر" ، فنحن بصدد دولة ودعت عقلها من زمن ، وأعطت تراخيص وتصاريح بناء فى مخرات السيول المعروفة من أول الزمن المصرى ، بل وبنت الدولة نفسها منشآت ضخمة فى مناطق

الخطر ذاتها ، وعلى طريقة المدينة الرياضية الأوليمبية التى بنوها فى مخرات السيول بالقرب من مدينة العريش ، والتى تكلفت مائة مليون جنيه مصرى ، والأطرف : أن مسؤولا قال أنه قد جرى إعداد دراسات مكثفة قبل البناء (!) ، وربما لا تفوق هذه القصة فى عبثيتها سوى قصة التقسيم الإدارى لمحافظة القاهرة قبل شهور ، وقتها تقرر تحويل محافظة القاهرة إلى محافظتين ، واحدة باسم القاهرة ، والأخرى باسم حلوان ، ووقتها قال وزير الإسكان أن التقسيم جرى بموجب دراسات استغرقت عشر سنوات ، وتكلفت عشرات الملايين (!)، وكأن الذين أجروا الدراسات تخرجوا حديثا من فصول محو الأمية ، فلم يلحظ الدارسون العظام (!)، وأسماؤهم مسبوقة بحروف الألف ودال الدكترة ، لم يلحظ هؤلاء .مثلا .أن الدستور ينص على أن مبنى المحكمة الدستورية العليا يقع فى القاهرة العاصمة ، وصدر قرار التقسيم ، فإذا بمبنى المحكمة الدستورية العليا يقع فى محافظة حلوان على الجانب الآخر من النيل ، ولم ينتبه الرئيس ومستشاروه.هم الآخرون.إلى الشيء البديهى ذاته ، وكان لا بد من الترقيع ، وصدر قرار جمهورى آخر يضم قطعة أرض من محافظة حلوان الجديدة.حول مبنى المحكمة الدستورية.إلى محافظة القاهرة ، ثم صدرت قرارات رئاسية أخرى بترقيعات فى التقسيم الذى صدر به القرار المدروس جيدا (!)، ثم بدت حوادث الخبل والعجز كأنها بلا آخر ، فقد استغرق إطفاء حريق محدود فى عمارة سكنية مدة يومين (!)، واختنق المرور فى القاهرة تماما(!)، رغم أن العمارة المنكوبة تقع على بعد أمتار من المقر الرئيسى لقوات شرطة الإطفاء بميدان العتبة ، واستغرق رفع صخرة الدويقة شهورا ، وجرى اللجوء إلى استدعاء الجيش فى أزمات بدت عابرة جدا، فقد كلفوا الجيش بإطفاء حريق فى حى الشرابية شمال القاهرة ، واستدعوا طائرات الجيش لإطفاء حريق فى مجلس الشورى، وبدا المشهد مثيرا للأسى ، فقد كانت الطائرات تقذف مياه الإطفاء فى الاتجاه العكسى بالضبط ، وهو ما قد يذكرك بقرار استدعاء الجيش لحل أزمة توزيع

رغيف الخبز ، وبعد أن بدا الجهاز الإدارى والأمنى الخدمى للدولة فى حال من العجز المتضخم ، ورغم حجمه المهول المفرط فى السمنة ، والذى يصل تعداده إلى ما يقارب الثمانية ملايين موظف (!).

وقد تسأل : ما الذى جرى بالضبط ؟، وما الذى جعل جهاز الدولة المصرية غاية فى انحطاط الكفاءة ؟، المأساة مركبة ، وفيها مظاهر تحلل تخزق العين، وأولها مرتبط بطبيعة نظام الحكم ، فلسنا بصدد مجرد حكم ديكتاتورى ، وإنما بصدد نظام انحطاط مملوكى ، فقد تعنى الديكتاتورية شيئا منضبطا ، قد تعنى أن نخبة حكم قررت أن تمضى الأمور برؤيتها هى ، وأن تقصى آراء الآخرين ، أو أن تطاردهم وتعتقلهم وتعذبهم ، وتكبت الحريات العامة ، وكل ذلك موجود فى مصر ، لكنه لا يكفى للتفسير ، فليس من ثمة نخبة حكم على قدر من التماسك ، أو تتبنى رؤية أو أيدلولوجيا ما ، وقد لا تصح نسبة نظام الحكم الحالى إلى يمين أو إلى يسار أو إلى وسط ، فهو حكم بلا رؤية حتى لو كانت خاطئة ، والأيدلوجيا الضمنية الوحيدة للحكم الحالى هى النهب العام ، والمستند إلى عصا الكبت العام، وربما يفسر ذلك ما تلحظه من ملامحه الأكثر تضخما ، فثمة مليارات يجرى شفطها إلى أعلى ، ومن حول " بيت السلطان" بالذات ، وثمة جهاز أمن داخلى يصل إلى ما يقارب المليونى عسكرى ، والمجرى الفعلى للحوادث هو السرقة بالإكراه ، تماما كالذى يضع يده فى جيبك ، ويشهر فى وجهك مطواة قرن غزال ، والسرقة العامة كأيديولوجيا ضمنية لا تدفع إلى التماسك ، بل إلى تواطؤ مخاتل كالذى يجرى بين رجال العصابات ، فهم فى الظاهر عصبة واحدة ، وفى الباطن سعى متصل من كل طرف إلى قتل الأخر وسرقة نفوذه ، فالسرقة كأيديولوجيا تقود إلى التقاتل الداخلى لا إلى التماسك ، والنتيجة : أن سابت مفاصل جهاز الدولة ، وتحولت الخدمة العامة إلى خدمة خاصة جدا ، وبالتوازى مع خصخصة الاقتصاد وتجريف الثروات ، جرت "خصخصة مجازية" للوظائف الكبرى ، أى أن كل موظف كبير حول وظيفته إلى ماكينة بنك تتدفق بالنقود ، سرى التحول بالتفكيك إلى الجهاز الأمنى الخدمى ،

وزحف قبلها إلى الجهاز الإدارى المتضخم ، والنتيجة : كسر العمود الفقرى لجهاز الدولة ، وتحوله إلى ما يشبه أميبا مفلطحة تطفو فى مستنقعات ، ولا تقدر على الوقوف أو المشى ، وتفقد حاسة الانتباه ، وتنام فى العسل الأسود (!).

ومعنى ما جرى فادح ، وهو أننا لسنا بصدد نظام ، بل بصدد ركام ، بصدد مبنى هائل تفككت أعمدته ، وتهدم ، وتكوم ترابه فى الطريق العام ، ولم تعد تسمع سوى صوت ارتطام لحطام ، فقد انكسر العمود الفقرى للدولة المصرية ، وفقدت حساسية جهازها العصبى المركزى ، وربما لم يعد صاحيا فيها غير عصا أمنية تحرس " بيت الرئاسة " ، وتراجع معنى الدولة إلى مبنى العصا الأمنية لا غير ، فانتهينا إلى وضع النبى سليمان ولكن بلا قداسة ، ففى الكتب المقدسة تقرأ التالى ، وهى أن أحدا من المكلفين بخدمة النبى سليمان لم يلحظ موته ، وظلوا يدورون حوله كالنحل الشغال ، وعلى ظن أنه يراقبهم ، بينما كان سليمان النبى قد مات من زمن ، لكن أحدا لم يلحظ ، ولسبب بسيط ، وهو أنه مات متكئا على عصا ، ولم يعرف أحد بموته إلا حين نخر النمل العصا ، وهو الوضع ذاته الذى انتهى له رأس النظام المصرى ، فهو مجرد رأس معلقة على خازوق أو عصا أمنية ، وانتهى إلى موت سياسى ينتظر مراسم الدفن المتأخرة ، وبانتظار النمل الذى ينخر العصا ، أضف إلى ذلك أن التفكيك فى جهاز الدولة سرى أيضا إلى الرأس المعلقة ، فلم نعد بصدد رئيس أو ملك أو فرعون واحد ، وإنما بصدد شركة عائلية ثلاثية ، فيها ثلاثة ملوك أو ثلاثة رؤساء ، الرئيس الأب والرئيسة الأم والرئيس الابن ، وهو ما يدركه عامة المصريين الآن قبل خواصهم ، ويتصرفون على أساسه ، فشكاوى المواطنين التى تقدم إلى قصر الرئاسة فى عابدين تلفت النظر ، كل مواطن يشكو يكتب شكواه من ثلاث نسخ ، واحدة للأب حسنى مبارك ، وأخرى للابن جمال مبارك ، وثالثة للأم سوزانْ مبارك ، فلا أحد يعرف بالضبط من يحكم مصر الآن ؟ ، إنه التفكيك فى الرأس بعد تحلل الجسد .

" القدس العربى " ١٥ من فبراير ٢٠١٠

لو ضربونا بالرصاص

لم يكن طلب إطلاق الرصاص على المتظاهرين مجرد فلتة لسان ولا انفلات أعصاب وحشى جهول من بلطجية "عينهم" حزب مبارك نوابا بالبرلمان المصرى .

إنها الطبعة الصافية الوحشية لنظام مبارك ، وهو يمضى إلى نهاياته ، وبغير زوائد من رتوش الادعاء بالديمقراطية وحرية الرأى ، وعلى طريقة تصريحات صفوت الشريف الأمين العام للحزب الحاكم ، والتى استنكر فيها مطالب نواب الضرب بالرصاص ، وادعى أن الحزب الوطنى يرفضها ، فهذه كلها .مع غيرها .تراجعات لفظية تحت ضغط الاستنكار العام ، وتحت ضغط مظاهرة بادرت إليها حركة كفاية فى ١٣ من أبريل ٢٠١٠ ، وأطلقت فيها نداء "الشارع لنا" دفاعا وتأكيدا لكسب حق التظاهر السلمى ، ثم أتبعتها "كفاية" بمشاركة قادتها فى تجمع احتجاجى مع نواب المعارضة وشباب ٦ أبريل أمام مبنى البرلمان ، وطالبت بمحاكمة نواب البلطجة والإجرام العلنى ، والذين خانوا الدستور ، وأطاعوا أوامر جهاز مباحث أمن الدولة ، وكشفوا للناس حقيقة هويتهم كنواب فى الهيئة البرلمانية لجهاز مباحث أمن الدولة الذى يقع مبناه الرئيسى الرهيب فى ميدان لاظوغلى على بعد أمتار من مبنى مجلس الشعب (!).

وبالطبع ، لن يستجيب حزب مبارك لطلبات رفع الحصانة عن نواب لاظوغلى، ولا لطردهم من البرلمان ، فلا صوت يعلو على صوت جهاز الأمن فى مصر ، وهو جهاز تعذيب وقتل محترف ، وارتكب المئات من جرائم القتل خارج القانون ، وب "الضرب فى المليان" حسب الإستراتيجية الموضوعة لوزارة الداخلية من أيام وزيرها البلطجى زكى بدر ، والتى راح ضحيتها مئات المعارضين من الجماعات الإسلامية بالذات ، ثم تكاثفت بمعدلات القسوة فى السجون وأقسام

الشرطة ، فقد مات مئات المواطنين تحت التعذيب فى أقسام الشرطة ، وانتهت مئات أخرى إلى الموت فى السجون بينهم بعض قادة جماعة الإخوان : وفى مظاهرات دعم الانتفاضة الفلسطينية بالإسكندرية عام ٢٠٠٠م، جرى قتل طالب متظاهر بالرصاص الحى ، قبلها ، كان قد جرى قتل أحد العمال فى إضراب شهير لشركة الحديد والصلب بحلوان ، وبحسب تقارير حقوقية ، فقد جرى رصد وتوثيق ما يقارب الستين حالة "اختفاء قسرى" لمواطنين وناشطين ، أى أنهم اختفوا كفص ملح وذاب ، ولم يعثر لهم على أثر ولا جثث ، وبينهم صحفى معروف هو الزميل رضا هلال مدير تحرير الأهرام .

والمعنى ، أن ما يطالب به نواب البلطجة حدث من قبل ، وأن المطلوب هو تعميمه ، وتشريع إطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين السلميين جميعا ، وفرض حظر التجول السياسى على الشارع ، وبعد أن فشلت الاعتقالات والانتهاكات البدنية المروعة ، والتى كانت أحدث مظاهرها ما جرى من ترويع وتنكيل واعتقال لعشرات من شباب المتظاهرين فى ٦ أبريل ٢٠١٠ ، وقبلها على سلالم مجلس الدولة فى مظاهرة كفاية فى ٤ مايو ٢٠٠٩ ، وقبلها فى مظاهرة كفاية فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ، والتى شهدت انتهاكات مروعة ، ووقائع هتك علنى لأعراض الفتيات والسيدات المتظاهرات ، وكلها انتهاكات موثقة بالصور وشرائط الفيديو ، وقدمت عنها بلاغات للنائب العام ، ووضعت كلها فى الأدراج دون التصرف فيها ، وتماما كما جرى فى التحقيقات بصدد حادث الخطف والاعتداء الشهير الذى تعرض له كتب السطور فجر ٢ من نوفمبر ٢٠٠٤ ، وكما سيجرى فى البلاغات التى قدمت إلى النائب العام فى الحوادث الأخيرة ، فلا توجد إمكانية حقيقية لمحاكمة المجرمين فى مصر الآن ، والسبب ظاهر ، وهو أنه لا صوت يعلو على صوت الأمن ، وأن حصانة جهاز الأمن من حصانة بيت الرئاسة .

نحن .إذن .بصدد معركة واسعة متصلة ، ولن يكون إطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين مفاجأة إذا ما حدث وتكرر ، فالنظام بلا قواعد اجتماعية ولا سياسية ، ويعتمد بإطلاق على جهاز أمن متضخم ، ويرقى تسليحه إلى تسليح الجيوش ، ويبلغ عدد أفراده ما يقارب المليونين ، وانتقاله من الدهس والسحل إلى قتل المتظاهرين وارد جدا ، وليست القصة فى ضمان الدستور لحق التظاهر، فلا قيمة للدستور فى مصر ، وحالة الطوارئ والأحكام العرفية سارية على مدى ثلاثين سنة خلت ، وهى تصادر بالجملة على حق التظاهر ، وتعتبر اجتماع خمسة أشخاص تجمهرا يعاقب عليه القانون ، لكن تلك ليست تفاصيل الصورة كلها ، فثمة ميل متزايد إلى خط المقاومة المدنية والعصيان السلمى ، وانتزاع الحقوق بالتظاهر والاعتصام والإضراب ، وفى موجات متلاحقة لا تهدأ ، وكانت مظاهرات كفاية الأولى فى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ هى خط ابتداء الموجة الراهنة ، ثم انتقلت رغبات العصيان من مئات كفاية إلى مئات الآلاف من المصريين ، وصار الشارع هو المصدر الأول للأخبار فى مصر وليس جهاز الدولة ، ونمت جماعات تغيير سياسى جديدة وعديدة على ضفاف كفاية أو بالقرب منها ، وتخلقت جماعات غضب اجتماعى عفية وعفوية ، ثم بدا التقاء الغضب السياسى والغضب الاجتماعى واردا بدلالة انتفاضة المحلة الكبرى فى ٦ أبريل ٢٠٠٨ ، كان التطور يحتمل قليلا من التنظيم وكثيرا من العفوية ، وبدا .لوقت .أن موجة العصيان تتراجع ، وبأثر من اعتقالات وانتهاكات واسعة شملت الآلاف من الإخوان والكفائيين وغيرهم ، لكن استطراد البؤس المصرى .سياسيا واجتماعيا .أحيا الظاهرة من جديد ، وخلق المشهد الفريد فى مثلث الخطر عند مجلس الشعب ومجلس الوزراء ، وحيث تأوى جماعات غاضبة تفترش الشارع ، وفى طوق حصار للنظام تزيد وفوده يوما بعد يوم ، وهو ما يزيد من فزع النظام بالغريزة ، خاصة أن جماعات التغيير السياسى عادت تعاود نشاطها ، وتمد خيط التضامن مع جماعات الغضب الاجتماعى المحتشدة على الأرصفة ، وفى بروفات صغيرة تنذر بطوفان كاسح ، وفى بلد ساكن عند السطح مفاجئ جدا فى

العمق ، فالسطح المصرى الهادئ ليس سوى قشرة خداع ، ومصر الهادئة عند السطح تعوم فوق آبار غضب جوفى تقترب مواعيد فيضانه .

والمعنى . كما ترى . أوسع من فلتات لسان نواب البلطجة ، ويتعلق بمصائر بلد تأخرت مواعيد خلاصه ، وأغلقت عليه طرق تغيير بدت واردة نظريا ، ومن نوع الطريق الانتخابى الذى حمل ظلا من أمل فى انتخابات ٢٠٠٥ ، والتى بدت فيها "ثغرات نزاهة" نسبية ، وحملت إلى البرلمان أكثر من مئة نائب معارض ، ثم جرى العصف بمبدأ الانتخابات نفسه فى تعديلات الدستور التى استفتى عليها صوريا فى ٢٦ من مارس ٢٠٠٧ ، ومن وقتها جرى التحول إلى المسخرة المنهجية بعد التزوير المنهجى ، وانتهت قصة الانتخابات التى تحولت إلى تعيينات إدارية وأفلام كارتون، ولم يعد سالكا غير الطريق الوحيد المتاح على خطورته ، وهو الاستناد إلى قوة الناس وقوة الشارع ، وقد يكون بوسع الحكم المتداعى أن يزور الانتخابات ، وهو يفعل ، لكنه لا يستطيع أن يزور إرادة الشارع ، فهو لا يملك فى الشارع سوى قوات الأمن، ولا تملك المعارضة الحقيقية . بالمقابل . سوى غضب الشارع ، وغير الفعل الأصدق إنباء من البيانات والخطب ، وهو ما يفسر فزع النظام الجنونى من حق التظاهر ، وتهديداته العلنية بتعميم إطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين السلميين ، فالنظام لا يملك الآن سوى أن يكون أكثر وحشية ، ولا يملك المبادرون للتظاهر سوى التمسك بمبدأ العصيان ، يملك النظام قوة القمع ، بينما يملك المبادرون للتظاهر قوة الفضح ، والثبات على خط التظاهر حتى لو ضربونا بالرصاص .

"القدس العربى" فى ٢٦ من إبريل ٢٠١٠

إنهاء حالة مبارك

لا مفاجأة من أى نوع فى مد النظام المصرى لحالة الطوارئ المتصلة فى البلاد لثلاثين سنة خلت ، والتى بدأ العمل بها عقب اغتيال الرئيس السادات فى حادث المنصة الشهير.

والسبب مفهوم ، فنظام مبارك لا يستطيع أن يحكم مصر يوما واحدا بدون حالة الطوارئ وأحكامها العرفية ، فلسنا بصدد نظام سياسى بالمعنى المعروف ، بل بصدد نظام يحكم البلد كقوة احتلال ، وقواعده الاجتماعية والسياسية تداعت من زمن ، وتحول .فى العقد الأخير بالذات .إلى رأس عائلى معلق فوق خازوق أمنى متضخم ومتورم ، ولديه أكبر جهاز أمن داخلى فى العالم ربما باستثناء الصين ، فعدد قواته يقارب المليونى عسكرى ، بينهم ٨٥٠ ألفا فى وزارة الداخلية ، و ٤٥٠ ألفا من قوات الأمن المركزى ، و ٤٠٠ ألف فى جهاز الخدمة السرية ، وبتسليح يقارب تسليح الجيوش ، وبصورة جعلت اللون الأسود سيد الأشياء فى مصر ، فعربات الأمن المركزى بمنظرها الداكن المقبض على النواصى وفى الميادين ، وجنود الأمن المركزى بالأردية السود والخوذات الأسود ، وجهاز مباحث أمن الدولة يدير مرافق الدولة عمليا ، يرفع ويخفض ويقرر ، ويحول مؤسسات الدولة إلى ما يشبه الأقنعة التنكرية .

نحن .إذن .بصدد نظام استثنائى ، ولا يستطيع أن يدير البلد ، ولا أن يحفظ وجود رأسه بدون قانون الطوارئ الاستثنائى ، فهو الذى يطلق يده لكى يقمع ويعتقل ، ويعذب ويقتل ، ويردد عبارات بلهاء مما تعود عليه كل ديكتاتور ، ومن نوع حفظ السلامة العامة وضمان الأمن القومى (!).

والذى يراقب ما يكتب من خطب لمبارك ، ويلحظ ما فيها من تهديد ووعيد ، ومن أحاديث وتحذيرات عن الفوضى ، يلفت نظره ذلك الفزع الغريزى الذى تتضمنه ، والذى يحتاج إلى تفسير ، فلا شيء ظاهر على السطح يوحى بالانزلاق إلى الفوضى ، وتجمعات التظاهر والاعتصام تبدو تحت السيطرة الأمنية ، وكل متظاهر يقابله ألف عسكرى ، لكن النظام .بغريزته الأمنية .يتخوف من المضاعفات ، ويدرك أن إرخاء القبضة الأمنية سيقود إلى ما هو أخطر ، وأن جذب مئات المتظاهرين لمئات الآلاف من المصريين ممكن جدا ، وأن الحل .لمنع الخطر الوارد . هو فى تقوية جدران العزل الأمنى ، وإطلاق اليد القمعية بصورة لا يضمنها غير سريان حالة الطوارئ .

وقبل خمس سنوات ، أطلق مبارك ما أسماه برنامجه الانتخابى ، ووعد بالإلغاء التام لحالة الطوارئ ، ثم لحس وعده كالعادة ، وأدرك أن إلغاء حالة الطوارئ يعنى إلغاء حالة مبارك نفسه ، وأن تخفيف القبضة الأمنية سيؤدى إلى انفجار شعبى واسع النطاق ، فالهدوء الظاهر على السطح مصنوع وخادع تماما ، ومصر بلد يعوم فوق آبار غضب جوفى ، وكشف الغطاء الأمنى قد يطلق بخار غضب يطيح بحكم الديكتاتورية العائلية، والنتيجة مفهومة ، فمبارك لا يستطيع .حتى لو رغب .أن يلغى الطوارئ ، ولو فعلها ، فإنه يشطب اسمه بجرة قلم ، ويشطب وجوده بجرة غضب .

وربما وجد مبارك أن الحل هو فى اللجوء إلى التحايل ، وإلى نوع من النصب الدعائى ، وإطلاق سحابة دخان عن تعديلات ما ، والاقتصار بحالة الطوارئ على مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات ، وهى ذات الأسطوانة المشروخة التى رددها نظام مبارك دائما ، وفى كل مرة يتقرر فيها مد العمل بقانون الطوارئ ، كانوا يحدثونك عن تعهدات وتقييدات وتعديلات ، ثم تتكشف الحقائق ، ويتضح أن حالة الطوارئ لا علاقة لها بدعوى مكافحة تجارة المخدرات ، ففى القوانين الجنائية

العادية ما يكفى ويزيد ، ثم لاتؤدى قوانين العادة .ولا إضافات الطوارئ .إلى تقليص تجارة المخدرات ، بل إلى ازدهارها وانتشارها ، وإلى تحول تجار المخدرات الكبار إلى رديف لجماعة البيزنس بالقرب من عائلة الحكم ، ثم أن حديث الإرهاب يبدو مفتعلا تماما ، ومقلوبا بالجملة ، فلم تحدث عملية إرهابية واحدة ذات شأن فى الجغرافيا السكنية الأساسية فى مصر منذ العام ١٩٩٧ ، اللّهم باستثناء ما جرى فى شرق سيناء ، وهى المنطقة منزوعة السلاح بدواعى ما يسمى معاهدة السلام المصرية .الإسرائيلية ، وحيث تسرى أحكام إسرائيل لا أحكام طوارئ مبارك ، والمعنى : أنه لم يعد فى مصر .حول مجرى النيل .من جماعة إرهابية غير نظام مبارك نفسه ، وهى ترتكب جرائمها على المكشوف ، فقد أصدرت مئة ألف أمر اعتقال خلال الثلاثين سنة طوارئ ، وقررت إعدام المئات بقرارات محاكم الطوارئ والمحاكم العسكرية ، وتحولت بالدولة إلى تشكيل عصابى يقتل مئات المعارضين فى الشارع ، وبإستراتيجية "الضرب فى المليان" المقررة منذ أواسط الثمانينيات ، وانتهت بالمئات إلى الموت تحت التعذيب فى السجون ، وبمئات آخرين إلى الموت تحت التعذيب فى أقسام الشرطة ، وحولت أماكن الاحتجاز إلى سلخانات بشرية ، وذهبت بالعشرات إلى غياهب "الاختفاء القسرى" ، وحيث ينقطع الأثر وتتحلل الجثث ، وهكذا تحول قانون الطوارئ إلى طوق حماية لإرهاب النظام ، وأرخى سدول الظلام على جرائم الفزع العام ، وبدعوى حفظ السلم العام (!).

قصة الإرهاب .إذن .أسطوانة مشروخة يرددها "كورس" النظام الإرهابى ، وهو يعطى للمصطلح .المكروه .دلالة أخرى ضمنية وظاهرة ، ويمد معنى الإرهاب ليشمل كل فعل سياسى سلمى لايريحه ، ويخرج عن شروطه وتحكماته ، فهو يعتبر أن جماعة الإخوان المسلمين السلمية .مثلا .جماعة إرهابية ، وبسبب أنها تمارس نشاطها استنادا إلى قوة وجودها الواقعى وقواعدها الاجتماعية ، ويتعين قصف وجودها بالمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة طوارئ . ثم أن الإرهاب . فى مفهوم النظام الضمنى .قد أضيف له مدد من مورد آخر فى الخمس سنوات

الأخيرة ، وفى صورة المظاهرات والإضرابات والاعتصامات السلمية ، والتى تديرها جماعات التغيير على طريقة "كفاية" وأخواتها ، والمعنى : أنها صارت فعلا ينطوى على "خطر إرهابى" من وجهة نظر النظام ، وهو يتحرك على جبهة الخطر فى محورين ، الأول هو إنهاء قصة الانتخابات ، وتحويلها إلى تعيينات إدارية وأفلام كارتون ، والثانى : إطلاق يد القمع ، ومحاولة لجم ظاهرة اللجوء إلى الشارع والاعتصام بقوة الناس ، وهو ما يعنى أن الصراع صار من طبيعة وجودية ، ولا يملك النظام فيه ترقا لاختيار ، وليس له من مدد سوى مورد وحيد هو سريان حالة الطوارئ ، وإحلال قانون الطوارئ محل الدستور الدائم للبلاد .

ويلفت النظر أن مبارك قرر مد حالة الطوارئ لعامين إضافيين ، أى إلى ٣٠ مايو ٢٠١٢ ، وهو تاريخ يتجاوز خط انتهاء رئاسته الخامسة فى أكتوبر ٢٠١١ ، والإيحاء واضح ، فمبارك يعتزم - رغم أحوال الصحة المتداعية - أن يكون رئيسا لمدة سادسة ، ويستبقى معه سلاحه الوحيد إلى الفترة السادسة ، ويطمئن جهازه الأمنى المتضخم إلى دوام الاعتماد عليه ، ويحصن أفراده من العقاب المستعجل على جرائم إرهابية ارتكبوها تحت ستار الطوارئ .

والمحصلة ظاهرة ، ومنطوقها ببساطة : أن الطوارئ ونظام مبارك صنوان لا يفترقان ، وأنه لا فرصة لإنهاء حالة الطوارئ بغير إنهاء حالة مبارك . . السياسية طبعا .

" القدس العربى " ١٧ من مايو ٢٠١٠

الرئيس المختار للشعب المختار (!)

حين يصف صفوت الشريف حسنى مبارك بأنه "أسطورة لا تتكرر"، فربما لا يكون من رد يقبل النشر فى الصحف المهذبة، وربما لا تكون فى حاجة إلى عقلك، فلا فرق عندها بين العقل والحذاء، ولا معنى لألفاظ اللغة، ولا للقواميس، ولا للذكريات، ولا للحس الآدمى من أصله (!).

فقد تجاوز الأمر حاجز النفاق المزاد المنقح، وتحول إلى مسخرة مفزعة، وإلى كوميديا سوداء، وإلى كوابيس لم ترد فى بال، ولا خطرت على خيال مصر التى فى خاطرنا.

والرجل .صفوت الشريف .مشهور بنكات غليظة من هذا النوع، ومنذ بدأ اسمه فى الظهور فى تحقيقات قضية المخابرات الكبرى بعد هزيمة ١٩٦٧، كان وقتها "الرائد موافى"، وباسمه الحركى المسؤول عن المواعيد الحميمة إياها، وبتفاصيل محظورة النشر لأنها لا تشرف أحدا، ثم جاء به السادات من مخزن العزلة، وصار خادما للرئيس مبارك فى شؤون المخفى والظاهر، وتحول إلى حامل ميكروفون على طريقة المنادى فى أفراح الريف، والتى يصبح فيها الشحاذ "باشا"، والعروس الدميمة "سندريلا"، ويصبح عهد مبارك .على طريقة صفوت الشريف . "أزهى عصور الحرية والديمقراطية" (!)، هكذا مرة واحدة، وكأن الرجل لم يسمع خبرا من طرف ما يجرى، ولا وصله بريد مصر المدهوسة المهروسة بقانون الطوارئ والأحكام العرفية لثلاثين سنة خلت (!).

وربما لا يكون مجديا أن نتوقف عند كلام صفوت الشريف، فالرجل لا يجف حلقه، ولا يتوقف عن كلام، ولا عن نفاق عبثى خارق للتوقعات، إلا أن يأذن ربك، أو أن تغلق حنفية الست "سنية"، وتتعطل هيئة الصرف الصحى.

وعلى أى حال ، فقد لا يصح أن نظلم صفوت الشريف بأكثر من اللازم ، فقد بدا فى دور "عبد المأمور" ، بدا سعيدا جدا بتقمص الدور ، وإن أضفى عليه مبالغاته المسرحية المثيرة للسخرية التلقائية حينا ، وللشفقة العقلية فى أغلب الأحيان ، لكن شطحاته بدت. على أى حال. نوعا من التنفيذ لتعميم رسمى ، سبقه إليه موظفون آخرون ، كل بحسب مواهبه ، فقد قال أحمد نظيف رئيس الوزراء. هو الآخر. أن مبارك بلا بديل ، وإن نسى نظيف شيئا بسيطا ، وهو أن يحدد الجهة التى لا تقبل بغير مبارك بديلا ، ربما لأن إسرائيل هى التى تذكرت ، وعلى لسان بنيامين بن أليعازر قاتل الآلاف من الأسرى المصريين ، قال بن أليعازر عن مبارك أنه "كنز إستراتيجى لإسرائيل" ، أى أن كنز إسرائيل هو نفسه أسطورة صفوت الشريف ، وهو ذاته. بشحمه ولحمه. بديل نظيف الذى لا بديل سواه .

ويبدو أن حسنى مبارك نفسه دخل على خط المزايدة مع الشريف ونظيف وبن أليعازر ، وقفز بالقصة كلها إلى مستويات إلهية لا معقب عليها ، فهو يعتقد. على ما يبدو . أن الله قد اختاره رئيسا ، وربما لخدمة الشعب المختار (!)، فلا تزال أصداء تصريحات مبارك الإيطالية تذهل المصريين ، فقد سألوه فى مؤتمر صحفى مشترك مع بيرلسكونى عن مصير الرئاسة فى مصر ، سألوه : هل سترشح نفسك فى الانتخابات الرئاسية المقبلة ؟، كان جوابه "ربما ..الله وحده يعلم" ، وسألوه : من تفضل أن يكون خليفتك ؟، حينها بدا أن الرجل لا يتذكر عبارة أخرى ، وأعاد نفس الجواب "ربما .. الله وحده يعلم" ، ثم نظر إلى السماء ، وكأنه يستمطر الوحى ، وعاد إلى المؤتمر الصحفى الأرضى بالعبارة التى ذهبت مثلا ، وقال ببساطة "أفضل ما يفضله الله"(!).

والقصة أبعد من التحليل النفسى لكلام الرئيس ، فالرجل. على ما يبدو. يشعر بثقل العمر ودنو الأجل ، ثمانينياته مرهقة ، وحالته الصحية غامت حقائقها ، وعذاب الأقدار يؤرق الكبار ، وولعه بالبقاء فى القصر حتى باب القبر يبدو ظاهرا ،

وكما يتعلق الطفل بلعبة تهالكت ، فإن مبارك يبدو كغريق يتعلق بزبد النجاة المراوغ، ولا يجد من فرصة سوى البقاء فوق رقابنا ، أو أن يشدنا معه إلى القاع الذى ليس بعده قاع ، ولا ذنب له فى ظنه ، فهذه إرادة الله وليست إرادة سيادته ، والرجل يحكمنا بالحق الإلهى الذى لا حيلة له فيه (!).

ومن الخطأ أن نفسر كلام مبارك بغير مغزاه الناطق ، أو أن نظن به الظنون الدينية ، فلا يعقل أن يكون الرجل فى نوبة دروشة ، أو أن يكون تحول . فجأة . إلى واحد من أولياء الله الصالحين ، ولو كان كذلك لتخلى عن الحكم ، وهو لن يفعل ، وكلامه مجرد حيلة "فلاحية" للهروب من الأسئلة المحرجة ، وقد وضع اسم الله . سبحانه وتعالى . فى غير موضعه ، وقصد أن يقول . من وراء الحجاب الدينى . شيئا بالغ التحديد ، وهو أنه لا يريد خليفة ولا يحزنون ، وأنه ينوى . قطعا . أن يظل فى رئاسة مصر لفترة سادسة ، وإن كان لا يثق تماما فى جدوى عمليات الترميم الصحى، وقد أفلتت من فمه عبارة تلقائية موحية فى المؤتمر الصحفى الإيطالى نفسه، فحين تحدث بيرلسكونى . رئيس الوزراء الإيطالى . عن مشروع إنشاء جامعة إيطالية فى مصر ، كان تعليق مبارك التلقائى صريحا ، وقاطع مضيفه مضيفا " على أن يكون ذلك قبل سنة ٢٠١٧ "، والمعنى مفهوم ، فالمعروف أن الرئاسة السادسة تبدأ فى نهاية ٢٠١١ ، وتنتهى بنهاية ٢٠١٧ ، وهذه إجابة بشرية وليست إلهية هذه المرة ، فالرجل لا يدارى رغبته ، وربما قراره ، ويطمع بالبقاء فى الرئاسة إلى أن تقول الأقدار كلمتها الأخيرة .

وكما أن تجريد تصريحات مبارك من مسوحها الدينية يشى بالحقيقة ، فإن تجريد تصريحات الشريف ونظيف من المبالغات الفجة يشى بالحقيقة نفسها ، وهى أن جماعة الحكم حسمت اختيارها لصالح ترشيح مبارك مجددا ، وإغلاق ملف التوريث الرسمى لنجله جمال مبارك .

وهذه الحقيقة الباردة عمرها شهور ، وبالذات منذ أواخر أغسطس ٢٠٠٩ ، وبعد عودة الرئيس الأب من زيارته الأخيرة لواشنطن ، وهى التى توازت مع زيارة لجمال مبارك فى الوقت نفسه ، وبدا الأمر سباقا على كسب أوراق الاعتماد الرئاسى من البيت الأبيض ، وقتها عاد مبارك إلى القاهرة ، وقد حسم أمره ، وألغى تجهيزات كانت جارية لحل مجلس الشعب قبل موعده بسنة ، وبدأب وإصرار من جمال مبارك وصحبه فى جماعة البيزنس ، فقد كانوا يسعون إلى حل المجلس للتبكير بجداول الزمن الحرج ، والتعجيل بمواعيد نقل الرئاسة ، ثم بدا الرئيس العجوز مصمما على كسب المزيد من ثقة جماعة الأمن ، وكثف زياراته لوحدات الجيش ، وأكثر من زياراته لمحافظات الوادى البعيدة عن سكنه المفضل فى منتجع شرم الشيخ ، وبدا الإرهاق الصحى ظاهرا ، ووجد أطباؤه أن لا حل سوى إرساله لألمانيا ، ظل هناك لأسابيع ، وأصدر قرارا صوريا بنقل مهام الرئاسة مؤقتا إلى أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء ، لكن الأخير لم يصدر قرارا جمهوريا واحدا ، وبدا امتناعه عن حمل مهام الرئاسة جبرا لا اختيارا ، فقد فرضت جماعة الأمن أمرها ، وكان الخيار للاستقرار ، فجماعة الأمن لا تثق بجمال مبارك ، ولا تستريح إلى مماليكه الجدد ، وتفضل إجراء الترتيبات الأزمة مع الرئيس الأب ، فهو ابن المؤسسة ، والتى انتقلت إليها كافة الملفات الحساسة ، وبالذات ملف العلاقة مع إسرائيل التى حسمت اختيارها لصالح مبارك "كنزها الإستراتيجى" ، والباقى تفاصيل وسيناريوهات تبادلية ، فإما أن يخطو مبارك إلى موعد الرئاسة ويتخطاه ، وإما أن تكون المفاجأة بحكم الأقدار وتبديل الصور .

وربما لا تعليق سوى أنهم يمكرون ويمكر الله ، والله خير الماكرين .

" القدس العربى " ٣١ من مايو ٢٠١٠

صوت ارتطام لحطام

تبدو الحوادث متفرقة ، وإن التقت كلها على معنى واحد ، وهو إسقاط الاعتراف بقواعد النظام العام ومعادلته " القضائية " بالذات .

وتبدو مصر – فى هذه اللحظة – كأنها تتراجع عن معنى الدولة إلى حالة القبائل المتناحرة ، بينما تبدو المؤسسات كطلاء خارجى يتآكل ، ويضيع معنى الاحتكام إلى قانون كان موجودا ، ويحل الصدام اللفظى والجسدى فى انفلات غير مسبوق ، ولا تكاد تسمع غير أصوات ارتطام لحطام ، وضجة تكسير الصحون فى المطبخ المصرى .

تأمل – مثلا – ذلك الصدام الجارى بين الكنيسة وما تبقى من الدولة ، والذى بدا فى صورة اعتراض عنيف من الكنيسة على حكم بات ونهائى للمحكمة الإدارية العليا ، قضى الحكم – كما هو معروف – بإلزام الكنيسة بحق الزواج الثانى للمطلقين المسيحيين، ودخل قداسة البابا شنودة بنفسه على خط الصدام الساخن ، وعقد اجتماعا عاجلا للمجمع المقدس ، ثم عقد مؤتمرا صحفيا نادرا ، وأطلق موجة احتجاج كنسى كان يستعد للمشاركة فيها ٥٠ ألف مسيحى ، وكان منطق الكنيسة أن قانونها فوق قانون الدولة ، وأن كلمة السيد المسيح هى الأهم ، فلا طلاق إلا لعلة الزنا ، والكنيسة وحدها هى التى تقرر حق الزواج الثانى ، وليس المحكمة الإدارية العليا ، رغم أن المحكمة لم تخطئ فى شيء ، فقد طبقت نصوصا أمامها ، طبقت قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين المعروف بلائحة ٣٨ ، والذى بدا أكثر تسامحا مما تعترف به الكنيسة الآن ، وأعدت به قانونا تلكأت السلطات فى إقراره على مدى سنوات طويلة خلت ، وليس المهم هنا أن نفصل فى أصل الخلاف، ولا أن نقرر هل تكون المحكمة على حق ؟، وهى التى لا تشرع قانونا ، بل

تعمل بالقانون السارى ، أم أن الحق كله للكنيسة وقانونها الدينى ، والذى فاقم مشكلة مزمنة لعشرات الآلاف من الأسر المسيحية ، والتى يختصرها البابا – بحسب تصريحاته .فى أربعة آلاف أسرة ، كل هؤلاء لا يجدون حلا ، وكان يمكن لهم أن يجدوا الفرج فى حكم المحكمة ، لولا أن الكنيسة تفضل التضحية برعاياها حفظا لقانونها الدينى ، وحتى لو تعارض مع القانون العام وكفالة حق المواطنة ، ثم أن الكنيسة لا تكتفى بإبداء المعارضة ، بل تخوض معركة تكسير عظام مع المحكمة الإدارية ودولتها الرخوة .

وتأمل – مثلا – ذلك الصدام المتصاعد فصولا بين القضاة والمحامين ، السبب المباشر : خناقة بالأيدى بين وكيل نيابة واثنين من المحامين ، وبسرعة اشتعلت الحرب بين القبيلتين ، قبيلة القضاة أنفذت حكمها فورا ، وحكمت على المحاميين فى جلسة لم تستغرق سوى بضع دقائق ، حكمت على المحاميين بالسجن لمدة خمس سنوات لكل منهما ، وتعجب – حقا – حين تقرأ الحكم ، وحين تتأمل فى طابعه الانتقامى القبلى المباشر ، فقد حكم القاضى على المحاميين بالسجن سنة بتهمة الاعتداء على وكيل النيابة ، ثم حكم القاضى على المحاميين بالسجن سنة ثانية بتهمة الاعتداء على موظف عام هو وكيل النيابة نفسه ، ثم حكم بالسجن للسنة الثالثة والرابعة والخامسة لأسباب هى نفسها – فى المضمون – خلاصة السببين الأول والثانى ، واللذان هما سبب واحد فى النهاية (!) ، وكان طبيعيا أن يشتعل غضب المحامين ، وهم قبيلة تعدادها يقترب من النصف مليون ، وأن تعلن نقابتهم إضرابا عاما عن العمل بالمحاكم ، وأن تمتد وقفاتهم الاحتجاجية ومظاهراتهم من مقار النقابات إلى عرض الشوارع بعشرات الألوف ، وأن يتفجر الوجع طافحا من احتقار القضاة ووكلاء النيابة للمحامين بحسب شكوى الأخيرين ، وأن يجرى استدعاء حوادث اعتداء الشرطة والقضاة على المحامين ، والتذكير بالتحول السيئ الذى جرى على بنية القضاء المصرى لعقود خلت ، فعدد كبير من القضاة – يقال أنه يزيد على الثلث – من ذوى الأصول الشرطية ، وهم يتعاملون مع المحامين

والمتهمين بأخلاق ضباط الشرطة ، وحدث عن هذه الأخيرة بلا حرج ، ورغم أنه لا يصح التردى فى خطأ التعميم المطلق ، فقد صار سوء الأخلاق – فى مصر – لصيقا بسلوك ضباط الشرطة ، وكثير منهم متهمون بانتهاك الأعراض وبالتعذيب حتى الموت ، ونادرا ما يحاكم أيا منهم ، فيما تفلت الغالبية العظمى لأنهم يؤدون خدمات جليلة لنظام الحكم ، والذى تحول إلى تشكيل عصابى يحمى رأسه بدوس رقاب المواطنين ودهس كراماتهم .

وفى جو من تداعى الثقة العامة ، واختلاط الأدوار ، وصعوبة التمييز بين القضاة ووكلاء النيابة وضباط الشرطة ، تفجرت قضية الشاب السكندرى خالد سعيد ، وهو ليس مثالا ممتازا للشباب المصرى ، بل أقرب إلى الضحية فى حياته كما فى مماته ، ولم يكن ابنا لقضية عامة ، وبقدر ما كان موته فى صلب القضية العامة ، فقد مات إثر نوبة تعذيب همجى ، اصطحبته من مقهى للإنترنت إلى مدخل إحدى العمارات القريبة ، والغريب أن وزارة الداخلية لا تجادل فى حقيقة تعذيبه ، وبقدر ما تدعى أن التعذيب لم يكن السبب المباشر فى موته ، وتستند إلى تقرير طب شرعى مشكوك فى أمره ، يدعى أنه مات بانسداد فى القصبة الهوائية سببه كيس بانجو ، بدا التلفيق بدائيا ، وإن أقره وكلاء نيابة محليون ، وهو ما استدعى أمرا من النائب العام بإعادة تشريح الجثة ، ورافقه أمر آخر من النائب العام بإحالة ضابط مباحث وضباط وأمناء شرطة ومجندين آخرين إلى محكمة الجنايات ، وبتهمة تعذيب وحشى لمواطن آخر أفضى إلى شلل رباعى فموت نهائى ، وهو ما جعل قضية الشاب خالد سعيد تتخذ بعدا آخر ، خاصة مع النقل الواسع لصورة جثته المفزعة إلكترونيا ، فقد تحول خالد إلى "أيقونة تعذيب " ، واشتعلت المظاهرات فى الإسكندرية والقاهرة انفعالا بموته ، واشتعلت الحناجر التى لم تعرفه فى حياته ، وبقدر ما عرفت مماته الذى جعله شاهدا وشهيدا ، فقد تفجر الوجع الدامى ، وجرى استدعاء حوادث وذكريات ضحايا الموت تحت التعذيب فى أقسام الشرطة وفى المعتقلات ، والتى تحولت إلى سلخانات بشرية ، راحت فيها أرواح المئات بعد المئات ، ودون

أن يبكيهم أحد ، أو يستحصل على حقوقهم ، ودون أن يكون موتهم رادعا أو مانعا لموت آخرين ، يموتون بلا جريرة ، وتداس رقابهم وكراماتهم ، وتكون أحذية ضباط الشرطة هى آخر ما يرونه ، وتضيع حقوقهم بتواطؤ ملتبس تتداخل فيه صور هيئات قضائية مع صورة ضباط الشرطة .

وربما هى مصادفة ذات مغزى ، أن نوبات الغضب العارم الثلاث سبقت ولحقت ما يسمى انتخابات مجلس الشورى ، والتى جرى تزويرها من المنبع ، وتحولت إلى موسم لتعيينات إدارية ، وإلى مسخرة منهجية بعد التزوير المنهجى ، وشارك فى صياغة ملهاتها المأساوية قضاة وضباط شرطة وموظفون عموميون ، كان رصاص ضباط الشرطة حاضرا لإرهاب الناخبين المحتملين ، وكان الموظفون العموميون يقومون بالواجب المقرر ، ويسودون بطاقات الانتخاب بالملايين نيابة عن عموم المواطنيين الغائبين ، وكان ضباط مباحث أمن الدولة يعلنون النتائج قبل أن تحل مواعيد التصويت الرسمى ، وكان القضاة يؤمرون فيصدعون .

فقد قضى الأمر ، ولم يعد – للأسف – غير انتظار الحريق الأكبر بعد مواكب الحرائق الصغيرة .

" القدس العربى " ٢١ من يونيو ٢٠١٠

المقاطعة هى الحل

انتخابات مجلس الشعب فى مصر مقررة .ظاهريا .فى نوفمبر المقبل ، لكنها .فى الحقيقة.جرت وبانت نتائجها من الآن ، وربما من قبل .

فقد جرت البروفة الأخيرة لانتخابات "الشعب" فى انتخابات ما يسمى مجلس الشورى ، وثبت بالحرف ما قلناه مرارا ، وهو أن قصة الانتخابات انتهت فى مصر ، وأنها تحولت .بالمطلق .إلى تعيينات إدارية ، وإلى أفلام كارتون ، وأننا انتقلنا من عصر التزوير المنهجى إلى عصر المسخرة المنهجية ، ولم يعد أحد عاقل يمارى فى حقائق التزوير الفاجر وبالجملة .

ولم نفاجأ نحن فى حركة كفاية بما جرى ، فقبل عام كامل من الآن ، أعدت حركة كفاية.مع حلفائها فى ائتلاف التغيير.وثيقة شاملة عن الانتخابات ، وطالبت بمقاطعة انتخابات "الشورى" و"الشعب" و"الرئاسة" ترشيحا وتصويتا ، وكان تحليل "كفاية" عقلانيا نافذا ، وحددت وثيقتها عشرة شروط كحد أدنى لضمان نزاهة الانتخابات ، وأرفقت بالوثيقة مشروعا كاملا لقانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية ، تضمن الشروط العشرة ، وهى ترجمة مباشرة للمعايير الستة المعترف بها دوليا ، وطالبت "كفاية" نواب المعارضة بتقديم المشروع الجديد كاختبار أخير لموقف الحكم ، وتوقعت أن يرفض النظام مجرد النظر فى التعديلات ، وهو ما جرى بالفعل ، فقد انفضت الدورة الأخيرة لمجلس الشعب قبل أيام ، وأصبح نواب المعارضة فى خبر كان .

لم تكن "كفاية" تضرب الرمل أو تقرأ الودع ، وقد كان واضحا أن القصة انتهت ، وبالدقة منذ سريان تعديلات الانقلاب على الدستور ، والتى جرى الاستفتاء عليها صوريا فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ ، قبل هذا التاريخ ، كانت مصر تعرف

نوعا خاصًا جدًا من الانتخابات ، وتعرف حيل وأساليب التزوير المنهجى المنتظم ، وكان المعارضون يتعلقون بقشة النص القديم للمادة ٨٨ من الدستور ، والذى تضمن الإشراف القضائى الكامل ، كانت تلك هى القشة التى يتعلق بها الراغبون فى شيء من النزاهة ، وبدا التعلق بالقشة القضائية مجديا إلى حد ما ، خاصة بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا .سنة ٢٠٠٠ .تفسيرها لنص المادة ٨٨ ، وانتهت إلى شرح يشبه تفسير الماء بالماء ، يقضى بوضع قاض فوق رأس كل صندوق تصويت ، وهو ما استلزم تغييرا فى جداول الانتخابات العامة ، ومد زمن إجرائها إلى ثلاثة أيام على مدى ثلاثة أسابيع بدلا من يوم واحد، وزيادة "ثقوب النزاهة" فى جدار التزوير المصمت ، وتسريب عدد أكبر من نواب المعارضة .ممثلى الشعب الحقيقيين .إلى البرلمان ، وهو ما وصل إلى ذروته بفوز مئة نائب معارض فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٥ ، كانت تلك آخر انتخابات فيها شبهة تنافسية أو تعددية ، ثم جفت الأقلام وطويت الصحف بعدها ، وجاءت تعديلات الانقلاب على الدستور لتزيح قشة الإشراف القضائى ، وتؤكد الإشراف العملى الخالص لضباط الشرطة ، وتنهى قصة الانتخابات التى تحولت إلى مشاهد من كوميديا سوداء ، وبصورة لم تعرفها البشرية الحديثة ، تصدر قرارات جمهورية ، وتحدد مواسم ومواعيد للانتخابات، ثم لا ترى أية انتخابات ، بل مجرد قرارات تعيين تصدر من بيت الرئاسة ، يحملها الملياردير أحمد عز ، وينفذها جهاز مباحث أمن الدولة بالحرف والفاصلة ، وتكون النتائج على ما نعرف جميعا ، مئة بالمئة لقوائم أحمد عز ، وصفر بالمئة للإخوان وهم أكبر جماعة خارج الحكم ، ثم يكون الأطرف ، وهو فبركة أرقام مليونية لناخبين لا يراهم أحد ، وكأنهم يلبسون طاقية الإخفاء ، أو يركبون بساط الريح ، وتعلن النتائج بمعرفة ضباط مباحث أمن الدولة فى العاشرة صباحا ، أى فور فتح صناديق الانتخابات التى لا يقربها أحد ، جرى ذلك فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى أبريل ٢٠٠٧ ، وبعدها بسنة كاملة فى انتخابات المحليات ، ثم قبلها وبعدها فى انتخابات تكميلية جرت على مقاعد

خلت أو تأخرت فى مجلس الشعب ، ثم كانت البروفة الأخيرة فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى أوائل يونيو ٢٠١٠ ، والتى جرى فيها تعيين ٨٨ شخصا بينهم أربعة منسوبين للمعارضة ، اختارهم جهاز مباحث أمن الدولة ، وتنصلت من سيرتهم أحزاب المعارضة نفسها ، ثم كان قرار تعيين ٤٤ شخصا من قبل الرئيس مبارك ، غالبهم الساحق من العينة البينة ، أى من ذوى الخدمات الأمنية الجليلة ، والتى استحقوا عليها مكافأة تخصيص المقاعد النيابية ، والتى تحولت إلى مشروعات استثمارية ، يصبح بها "المديونير" مليونيرا ، ويرتقى المليونير إلى مرتبة ملياردير ات المال الحرام .

قضى الأمر إذن ، وقد لاتحتاج إلى عين زرقاء اليمامة لنعرف ما سيجرى ، ربما لأنه جرى بالفعل ، فكل نواب المعارضة الحقيقية ، وأغلبهم من الإخوان ، لن يعودوا ثانية إلى مجلس الشعب ، وقد انقضى عشائهم البرلمانى الأخير قبل أيام ، وسوف يطبق جهاز مباحث أمن الدولة .فيما يلى .قاعدته الذهبية ، وهى أنه "لا إخوانى بعد اليوم " فى أى مجلس تمثيلى ، ثم أنه لا معارض حقيقى بعد اليوم سيسمح بدخوله إلى البرلمان ، فالعملية تحت التحكم الكامل ، والانتخابات "مشفرة"، تدار من المقر الرئيسى لجهاز مباحث أمن الدولة فى ميدان لاظوغلى الشهير ، ولا يرى وقائعها أحد غير المشتركين الموصولين بكوابل "لاظوغلى"، وتسويد بطاقات التصويت يتم فى مقار مباحث أمن الدولة ، وليس فى مقار لجان الانتخابات الوهمية ، وقد منح ضباط مباحث أمن الدولة حق تأليف المعارضة على المقاس ، وحق توزيع "حصص" على أحزاب لاترى بالعين المجردة ، على أن يقوم هؤلاء.فى دورة لاحقة.بأدوار الكومبارس فيما يسمى بانتخابات الرئاسة .

والمعنى ، أننا لم نعد بصدد انتخابات ، بل بصدد جريمة ، وبصدد ملهاة مأساوية ، يبدو فيها النظام الحاكم كتشكيل عصابى ، فقد كل قواعده الاجتماعية والسياسية ، وتحول إلى مجرد عصا أمنية غليظة ، وأفرغ كل المؤسسات من محتواها ،

وحولها إلى أقنعة فارغة فى حفلة تنكرية ، ويوظف مشاركة أى حزب أو جماعة معارضة لإضفاء مسحة جدية على عملية هزلية ، ولافتعال شرعية مصنوعة تتخفى بعملية الاغتصاب المباشر للسلطة ، وهو ما يوجب موقفا قاطعا تمليه دواعى الأخلاق والضمير قبل حسابات السياسة ، هو إسقاط الاعتراف بالنظام وبمؤسساته وانتخاباته ، ومقاطعته تماما ، والدعوة للثورة عليه ، فلا معنى للمشاركة فى عملية هزلية معروفة النتائج والمجريات سلفا ، والمقاطعة وحدها هى أعلى درجات الفضح لما يجرى ، وقد سبق لكافة أطياف المعارضة المصرية أن قاطعت مناقشات تعديلات الانقلاب على الدستور ، والتى تضمنت إلغاء عمليا للإشراف القضائى على الانتخابات ، وقاطعت التصويت على التعديلات التى حولت الانتخابات إلى "تزويرات" رسمية ، ودعت الشعب لمقاطعة الاستفتاء على التعديلات المشئومة ، وكان موقف المعارضة وقتها موحيا بمغزاه ، فقد قاطعت الدستور وهو جوهر النظام السياسى ، غير أن بعضها يتنكر الآن لموقف المقاطعة ، ويبرر موقفه المتخاذل بمشاركة أحزاب التراخيص الأمنية ، وكأن وازرة تزر وزر أخرى ، أو كأن طائر حسابك معلق فى أعناق الآخرين ، وخلافا للقاعدة القرآنية "كل طائره فى عنقه" .

ونقولها بالفم الملآن الآن قبل الغد ، المقاطعة هى الحل ، والمشاركة فى انتخابات نظام مبارك جريمة ، وحتى لا نقول "خيانة" على حد وصف رجل معتدل كمحمد البرادعى .

" القدس العربى " ٢٨ من يونيو ٢٠١٠

عندما يرحل الرئيس

لعلها كانت واحدة من أطرف وأعجب الوقائع والمفارقات فى تاريخ الصحافة المصرية .

كان الرئيس السادات يسبح فى دمه على منصة العرض العسكرى صباح ٦ من أكتوبر ١٩٨١ ، كان العرض الأخير من نوعه إلى الآن ، وكانت الأنفاس الأخيرة فى حياة السادات ، كان الرئيس قد قضى نحبه ، بينما كانت صحيفة "المساء" المصرية تخرج بما نشيت عريض على صدر صفحتها الأولى ، يقول أن الرئيس السادات عاد بسلامة الله إلى بيته بعد العرض العسكرى الباهر ، ومع صور من الأرشيف ، يبدو فيها الرئيس السادات بكامل أناقته العسكرية ، وبعصا الماريشالية التى يهش بها على صحفه (!).

تذكرت هذه الواقعة الطريفة ، والتى تمثل قمة الخيبة ، وقاع التدنى فى الأداء المهنى ، وأنا أطالع تصريحا معمما نشرته صحف مصر كلها قبل أيام ، صاحب التصريح وزير الإعلام ، واسمه بالمناسبة : أنس الفقى ، ينفى الفقى بجرة كلام كل تقارير الصحف الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية عن تدهور صحة الرئيس مبارك ، والتى استند أغلبها إلى تقارير وصور مخابراتية جدا ، وأكد الفقى أن صحة مبارك فى تمام العافية ، وأن ما نشر مجرد شائعات ، وأن الرئيس لم يجر أية فحوصات طبية بعد عملية إزالة المرارة ، ولم يتطرق الفقى .بالطبع .إلى قصص مفصلة نشرت عن السرطان والعد التنازلى للأيام الباقية .

وقد استقبل الرأى العام المصرى تصريحات الفقى على طريقته ، فالمصريون يقرؤون التصريحات الرسمية بالمقلوب ، ويعتبرون النفى إثباتا ، أو ربما يخلط الناس بين الأمانى والحقائق ، ويقرؤون كما يحبون ، ويكذبون م ايكرهون ، وقد تعودوا

الكذب المنتظم من وزراء وصحف مبارك ، ولا مانع عندهم من إضافة كذبة أخيرة قد تكون هى ذاتها الشهقة الأخيرة .

وفى الجملة ، فقد غامت حقائق الحالة الصحية للرئيس مبارك ، وصارت مصر فى حال "الانتظار الطويل" على حد العنوان البليغ الموحى لتقرير مجلة "الإيكونوميست" الأخير عن مصر ، بدت مصر فى حال انتظار لموت سياسى طال عمره ، وبالطبع ، نحن نتمنى الشفاء لشخص مبارك ، وإن كنا لانتمنى له أن يظل رئيسا ، وقد لاتأتى لنا الأقدار بأمنياتنا ولا بأمنياته ، فالموت مصير الناس جميعا ، وأيا ما كانت الحالة الصحية لمبارك ، فقد مات نظامه السياسى من زمن ، ودخل من سنوات فى حالة "التحلل الرمى" بلغة الأطباء ، وتحول إلى جثة بروائح كريهة تسد الطريق العام ، وتحجز عين مصر عن عين الشمس .

وربما لا يعرف أحد .غير الله .متى تأتى الساعة ، وإن كنا نعرف .باليقين .أن الرئيس ذاهب ، وبأقرب مما توحى به الظنون ، لا ينصرف السبب .فقط .إلى صحة الرئيس ، وقد تآكلت أطرافها وغامت حقائقها ، وبدت كمومياء فرعونية مرممة بعناية ، وأيا ما كانت حظوظ الرعاية الطبية للرجل ، فإن صحة نظامه ذهبت بددا ، وانتهى النظام إلى ركام ، وإلى موت ظاهر تدافعت علاماته عند جذع المخ ، فالسلطة .أى سلطة .هى الإذعان مقابل الإشباع ، وقد كف نظام مبارك عن أن يكون سلطة بأى معنى مقبول أو معقول ، وتحول .من زمن .إلى تسلط مكشوف الغطاء ، يطلب الإذعان مقابل العجز ، وليس الإذعان مقابل إشباع يعجز عنه كليا، فثمة عجز نهائى مطلق عن تجديد قواعد اجتماعية وسياسية تسند بقائه ، وثمة قبضة يد تخشبت ، ثمة "تخشب رمى" يبعث النظام على هيئته يوم القيامة فى الدنيا قبل الآخرة ، ثمة دفاتر رحيل تكتب حروفها الأخيرة ، وتطوى أوراقها ، وفى ظروف ملتبسة ، فيها مزيج من هواجس التربص ودواعى الفرص ، ومراسم دفن تجرى فى ظلام "المؤسسة" ، وشارع تائه أقرب إلى أحوال الغبار البشرى ، ونخب معلقة كما

نظام معلق ، وشبكة مواصلات مقطوعة تحجز آبار الغضب عند القواعد الاجتماعية فى العمق ، وتفصلها بهمومها عن حمل رايات غضب سياسى يبدو جهيرا زاعقا فوق السطح .

وقد لا يعرف أحد على سبيل القطع اسم الرئيس التالى لمصر ، وربما لا يتوقع أحد بالوضوح كله صورة مصر عند لحظة الرحيل ومفارق الطرق ، فمصر تبدو الآن بلدا على رصيف التاريخ ، يستبد بها الشعور بالحيرة ، وتفلت منها المواعيد وحسابات المكان، لاتعرف على أى محطة تقف ؟، ولا يدرى أحد إلى أين المفر والمستقر ، فثمة إمكانية متكافئة لانزلاق إلى انقلاب ، أو إلى دواعى ثورة ، ولا تبدو مواعيد الختام القريب هى نفسها شواطئ الراحة ، فثمة غضب مكبوت ينذر بانفجار ، وأيا ما كان اسم الرئيس التالى ، وسواء بادر بإطلاق الحريات ، أو استمر فى العصف بالحريات ، فنحن بصدد بلد تأخرت مواعيد خلاصه ، وبصدد رئيس تأخرت مواقيته ، ولن يقدم على أى تعديل ، أو تصحيح لخطوط السير فى أيامه الأخيرة ، ليس لأنه لا يرغب ، بل لأنه لا يقدر ، فهو عند نهاية طريق فقد بوصلته ، وعند قبضة يد خشبية لا تنفك أصابعها ، ويعرف بالغريزة أن لم يعد له خيار ، وأن فواتير الحساب فى انتظاره ، وأن الانتقال من القصر إلى القبر أهون من انتظار الهوان فى قفص الاتهام .

ومواعيد الرحيل فى مصر كانت دائما مواسم شعور عام ، عندما رحل الرئيس عبد الناصر فجأة ، وهو فى أوائل الخمسينيات من عمره ، تدفقت أحزان مصر الباكية إلى شوراع الحنين ، وشهدت مصر أكبر جنازة فى التاريخ الإنسانى كله ، وعندما اغتيل السادات على منصة العرض العسكرى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، لم تكن ثمة جنازة خارج الطقس الرسمى البارد ، وكان جهاز الأمن المذهول يصل بمعاركه الدامية إلى أسيوط عاصمة الجنوب المصرى ، وعندما يرحل الرئيس مبارك ، ربما لا تجد حزنا ولا ذهولا ، بل إفاقة من نوم ، وربما لا تجد غير جنازة

الطائرات الخاصة الهاربة بالمماليك والأغوات والملياردیرات ، صحيح أن مصر الحديثة لم تعرف حكاما رحلوا باختيارهم عن القصر قبل أوان القبر ، لكنها لم تعرف حاكما امتد به العمر فى الحكم كما الرئيس مبارك ، فقد تولى مبارك الرئاسة ، وهو فى سن أكبر من السن التى رحل عندها الرئيس عبد الناصر ، وبدت سنواته الثلاثون فى الحكم .حتى الآن .كأنها الألف عام ، زمن بليد راكد ضاغط داهس ، زمن كطائر الرخ يرخى سدوله ، ويقصف الأعمار والأجيال ، ربما لذلك ، بدت أغلب نكات المصريين السياسية مشغولة بشيئين ، مشغولة بنهب عائلة الحكم لأقواتهم ، ومشغولة بعمر الرئيس مبارك الذى طال بأكثر مما عهدوا وتوقعوا ، بدت النكات لاذعة ممرورة ، وبدت فى النكات .التى نعتذر عن عدم سردها .حيرة عزرائيل نفسه ، وكلما تقاطرت سنوات مبارك ، تقاطر عذاب المصريين ، وتفاقم شعورهم بالضآلة والدونية وسوء الحظ ، وتراكم الشعور باليأس وانعدام الأمل ، وزاد الإحساس بالاحتجاز فى نفق طويل بغير لمحة ضوء فى نهاية لا تجيء ، وبالسجن المزمن بغير أمل باد فى انتظار قرار إفراج ، فلم يعد المصريون يصدقون أن الرئيس مبارك سيرحل يوما ، رغم أن الموت علينا حق ، وعلى الرئيس أيضا ، وحين تأتى الساعة ، فقد يظهر شعور من نوع خاص جدا ، شعور أقرب إلى أثر انزياح حجر ثقيل عن بئر ماء طافح مخفى ، شعور أقرب إلى الفرح الهستيرى المفاجئ ، فرح قد لا يليق بجلال الجنازات ودواعيها ، ليس فرح الشماتة الذى لا يعرفه المصريون ، لكنه فرح الخارجين توا من الظلمة ، فرح الذين تنزاح الغشاوات عن أبصارهم فجأة ، فرح العميان بالنور الذى ودعوه عند عتبة النفق الطويل ، فرح العائدين من ميتة أهل الكهف (!).

ولله فى مصره . . شؤون (!).

" القدس العربى " فى ٢٦ يوليو ٢٠١٠

توريث الابن أم خلافة الجنرال ؟

هل هناك صراع داخلى بين أطراف جماعة الحكم فى مصر ؟، الجواب : نعم ، والموضوع : خلافة الرئيس مبارك الذى لا يزال حيا يسعى ، ويعانى من تدهور خطير ظاهر فى صحته ، وإن لم يكن معروفا بالضبط موعد زيارة عزرائيل ، فتلك أقدار الله يعلمها وحده .

وأذكر أن " القدس العربى " نشرت مقالا لى بعنوان " هل تراجع التوريث فى مصر ؟"، كان تاريخ النشر فى ٢ من نوفمبر ٢٠٠٩ ، قبل شهور من ضجة محمد البرادعى، وقبل عشرة شهور من تقارير دوليه وأمريكية – بالذات – عن أزمة توريث الحكم فى مصر ، ما علينا ، المهم أن تراجع فرص توريث الحكم لجمال مبارك بدا ظاهرا منذ أغسطس ٢٠٠٩ ، وبالذات مع عودة مبارك الأب من زيارة رسمية لواشنطن كانت الأولى فى عهد أوباما ، وقد جرت بالتوازى مع زيارة لمبارك الابن إلى كعبة واشنطن نفسها ، تماما كما جرى قبل أسابيع ، حين زار مبارك الأب واشنطن لحضور مناسبة إطلاق المفاوضات المباشرة بين نتنياهو وعباس ، وكان جمال مبارك فى صحبته هذه المرة أيضا ، ويفارق زمن يزيد عن العام قليلا ، جرت فيه تطورات درامية داخل جماعة الحكم بالقاهرة ، وجعلت المتحدث الرسمى للرئاسة يصف وجود جمال مبارك بأنه نوع من البر بوالده المرهق صحيا ، بينما كان جمال مبارك يبحث عن فرصة إنقاذ أخيرة بلقاء سرى جرى ترتيبه مع نتنياهو ، وعلى سبيل الامتنان وطلب دعم إضافى من الإسرائيليين الذين يدفعون بشدة لتولية جمال مبارك مقاليد الرئاسة رسميا فى مصر ، وفيما يبدو الأمريكيون أقل حماسا للسيناريو الخطر .

وعبر عام من الصراع المكتوم داخل جماعة الحكم فى مصر ، بدا مبارك الأب كأنه يصحو إلى سلطانه المضيع لمصلحة ابنه وزوجته المتسلطة ، وبمفارقة ظاهرة

مع المنحنى الخطر لتدهور صحته فى العام نفسه ، لم يكن مبارك بحاجة للبحث عن أصدقاء ، فهم جاهزون ، وغاية فى الضيق من تسلط الزوجة والابن ، ومن زيادة نفوذ "جماعة البيزنس " الداعمة لجمال مبارك وأمه ، فيما بدت جماعة الأمن جاهزة لدعم الرئيس المريض وترتيب خلافته ، وهكذا عاد مبارك الأب من زيارة أغسطس ٢٠٠٩ إلى واشنطن ، وهو أكثر اطمئنانا لجماعة الأمن ، واتخذ قراره بتوجيه الضربة الأولى لطموح ابنه وجماعة البيزنس من حوله ، كان هؤلاء قد رتبوا لاتخاذ قرار بحل البرلمان مبكرا ، والتعجيل بإجراءات التوريث الرسمى للرئاسة خشية تدهور لاحق فى صحة الأب ، وصمت مبارك الأب فى شهور الريبة أواسط ٢٠٠٩ ، ولم يحر جوابا محددا فى واشنطن حين سأله المذيع الأمريكى الشهير تشارلى روز عن احتمال حل البرلمان وتوريث ابنه ، لكنه حين عاد إلى القاهرة ، وجد القرار العكسى جاهزا ، وتقرر عدم حل البرلمان وإكمال مدته إلى نهاية ٢٠١٠ ، وقبل زيارته الأخيرة لواشنطن ، كان قد وجه الضربة الثانية لجماعة جمال مبارك متضخمة النفوذ ، وأعلن " الضبعة نووية " بدلا عن " الضبعة سياحية " ، فقد كان الصراع حول مصير منطقة الضبعة – عند الساحل الشمالى لمصر – متصلا لسنوات ، واحتدم بشدة فى الشهور الأخيرة ، فجماعة جمال مبارك كانت تريد إلغاء تخصيص منطقة الضبعة لإقامة أول محطة نووية فى مصر ، وتحويلها إلى منطقة سياحية ، وتوزيع الأراضى على حلفاء لجمال مبارك بينهم صهره الملياردير محمود الجمال والملياردير محمد إبراهيم كامل وآخرين ، بينما كانت جماعة الأمن فى الجيش والمخابرات والداخلية تريد العكس ، وجرت إشارات ظاهرة بينها تنفيذ مناورات عسكرية بالقرب من الضبعة ، ومال مبارك الأب – بعد طول تردد – إلى ترجيح اختيار الضبعة نووية ، وفى شهور الصراع الممتد ، جرى تقليص فرص ظهور جمال مبارك فى المجال العام، والتقييد النسبى لنشر صوره بالفجاجة التى كانت معتادة فى وسائل الإعلام المملوك للدولة ، وبدا كأن جمال مبارك يحارب لنفسه ، وبعد أن كانت الدولة كلها تحارب معركته ، وتسبح بحمده ، وتشيد بإنجازاته ، وتستقطر حكمته ، وإلى حد أن

حملة صوره الأخيرة فى الشوارع بدت لقيطة مجهولة النسب ، يتبرأ منها الحزب الحاكم نفسه ، بل ويتملص منها صديقه الملياردير الغامض محمد إبراهيم كامل وثيق الصلات بالإسرائيليين ، وتنسب علنا إلى أسماء معدومة الذكر ، ولا يعرف عناوينها سوى بعض ضباط الشرطة الذين هم آخر من يعلم بما يجرى فى كواليس القصر الرئاسى ، بدت حملة صور جمال مبارك كأنها " حلاوة روح " ، وليست "عودة روح " ، وقد استخدمت التعبير فى مقال نشرته لى " القدس العربى " قبل شهور ، وحمل عنوان " هل يعود جمال مبارك ؟"، و"حلاوة الروح" تعبير مصرى عامى بليغ ، ويصف تصرفات الشخص أو البهيمة موضع الذبح المادى أو المعنوى، وحين يبدو – وهو على حافة الهاوية – فى أكثر حالاته شراسة وهياجا ، وعلى طريقة "شمشون " الذى يهدم المعبد فوق رؤوس الجميع .

تراجع – إذن – سيناريو التوريث الرسمى للرئاسة من الأب للابن ، وإن لم يزل الخطر قائما ، ولا تزال فى الصراع بقية من فصول ، فقد كان سيناريو توريث جمال مبارك صناعة رسمية تماما ، وخلال العشر سنوات الأخيرة ، تراكم نفوذه المرئى طبقات فوق طبقات ، فقد جرى زرعه فى قيادة الحزب الحاكم سنة ٢٠٠٠ ، وانشؤوا له لجنة السياسات سنة ٢٠٠٢ ، وأصبح شريكا مباشرا فى أعمال الرئاسة ، ووضع ملف الاقتصاد بالكامل بين يديه ، وكان القوة الدافعة وراء إصدار قرار خفض سعر صرف الجنيه المصرى فى أوائل ٢٠٠٣ ، والذى نزل بقيمة الموجودات المصرية كلها – مقومة بالدولار – إلى النصف ، وكان شريكا بالمناصفة مع الرئيس الأب فى تشكيل وزارة أحمد نظيف أواسط ٢٠٠٤ ، وهى السنة نفسها التى قال الرئيس الأب فى نهايتها لقناة " العربية " قولته الشهيرة " ابنى بيساعدنى " ، ومع تعمق ممارسات التقسيم العرفى لمهام الرئاسة بين الأب والابن ، والتسليم الضمنى بحالة " الرئاسة المزدوجة " ، جرى التقدم إلى خطوات التمهيد النهائى للتتويج الرسمى ، جرت تعديلات الدستور على مقاس جمال مبارك فى ربيع ٢٠٠٧ ، ثم

جرى تعديل النظام الداخلى للحزب الحاكم – على مقاسه أيضا – فى خريف ٢٠٠٧ ، وبدا التوريث الرسمى للرئاسة كأنه القدر الساحق الذى يدهس الرؤوس ، فقد مشت خطوات التمهيد كلها كالسكين فى الزبد ، ولم يبق إلا انتظار قرار تنحى مبكر يصدر عن مبارك الأب ، أو تعيين جمال مبارك رئيسا من خلال انتخابات صورية توافرت شروطها بتعديلات الدستور ، وأذكر أننى خرجت وقتها بنبوءة معاكسة ، ظهرت أولا بمقال لى نشرته " القدس العربى " فى نهايات ٢٠٠٧ ، ثم فى كتاب أصدرته بعنوان (الأيام الأخيرة) فى أوائل ٢٠٠٨ ، وكان موضوعه عن صور خمس متداخلة لنهاية نظام مبارك ، بينها صورة التوريث العائلى الذى وصفته وقتها بأنه " التوريث المستحيل " ، كان تحليلى أن التتويج الرسمى لجمال مبارك يعانى إعاقتين جوهريتين ، أولهما : تدهور الاقتصاد الريعى المنهك بالنهب العام ، والثانية : خوف مبارك الأب الغريزى من ترك الرئاسة حتى لابنه ، فالديكتاتور العجوز يشعر أنه لا مهرب له ، فإما أن يبقى فى القصر ، أو أن ينتقل إلى السجن ، وقد حسم اختياره غريزيا على النحو التالى ، وهو أن يبقى فى القصر حتى ينتقل إلى القبر فلا يسائله أحد ، ولا مانع من أن " يرمى ابنه تحت رجليه " بحسب نصيحة الحكمة الشعبية حين يجيء الطوفان .

وفى حوادث الشهور والأسابيع الأخيرة ، بدت الصورة ناطقة ، أنشأ مبارك الأب قبره الذى لم يلتفت إليه إلا بعد صدمة وفاة حفيده ، وذهبت عائلته كلها معه إلى المستشفى الألمانى فى هايدلبرج ، وجرت مكوكيات عاجلة ذهبت فيها ثروات بأرقام مفزعة إلى سراديب الشمال ، وبدا مبارك الأب فى المتاهة محشورا بين نفوذ جماعة الأمن ونفوذ جماعة البيزنس ، وبدأ أنصار جمال مبارك يحزمون حقائبهم ، وعلى طريقة محمود محيى الدين وزير الاستثمار ، والذى هرب إلى وظيفة طلبها كمدير فى البنك الدولى ، وكان محيى الدين مرشحا ليكون أول رئيس وزراء فى ظل الرئاسة الرسمية لجمال مبارك ، وهو صاحب فكرة " الصكوك الشعبية " لبيع ما

تبقى من القطاع العام ، وقد وصفتها وقتها بأنها " علاوة التوريث " ، وجرى تجميد المشروع ، فيما بدت " المؤسسة الأمنية " كأنها ترسل إشارتها الأخيرة للشارع المصرى ، فقد ظهرت صور ضخمة للجنرال عمر سليمان فى الشرع ، وصدر الأمر السامى بإزالتها بعد ساعات ، ومنع نشر أى أخبار عنها فى مصر ، وبدا كأن الذى أوحى بتعليق الصور ، هو نفسه الذى أمر بمنع النشر ، وفى رسالة لا يخفى فحواها، ويكاد نصها يقول " بل الجنرال فى انتظاركم " ، وليس بالضرورة أن يكون اسمه عمر سليمان .

" القدس العربى " فى ٢٠ من سبتمبر ٢٠١٠

خطيئة الإخوان

قرار قيادة الإخوان – مع كامل الاحترام لشخوصها – بالمشاركة فى انتخابات النظام المصرى عار أخلاقى وسياسى ، وخطأ تراجيدى بحق الشعب المصرى ، وبحق تضحيات جماعة الإخوان ذاتها .

فعلى مفارق طرق المصير المصرى ، بدت قيادة الإخوان كأنها تعطى صوتها للنظام ، وتسايره فى ألعابه الأخيرة ، وتخذل تيارات المعارضة الراديكالية ، وعلى رأسها حركة " كفاية " والجمعية الوطنية للتغيير ، والتى دعت إلى المقاطعة ونزع الشرعية ، والبدء فى حملة مقاومة مدنية وعصيان سلمى .

ويعرف الإخوان – كما غيرهم – أن قصة الانتخابات انتهت فى مصر ، وبالذات منذ سريان تعديلات الانقلاب على الدستور ، والتى استفتى عليها صوريا فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ ، قبل هذا التاريخ كانت هناك انتخابات يجرى تزويرها ، وبعد هذا التاريخ أصبح هناك تزوير يجرى انتخابه ، كانت انتخابات ٢٠٠٥ هى العشاء الأخير ، وانتقلنا بعدها من التزوير المنهجى إلى المسخرة المنهجية ، وتحولت الانتخابات إلى أفلام كارتون ، وإلى تعيينات بالأمر المباشر ، تحولنا إلى " انتخابات افتراضية " بلا ناخبين تقريبا ، نتأرجح فيها نسب التصويت الفعلى فوق حافة الصفر ، ويعين فيها النظام معارضيه ، تماما كما يعين مؤيديه ، وقد توالت البروفات " الانتخابية " تباعا ، فى التجديد النصفى لمجلس الشورى فى أبريل ٢٠٠٧ ، وإلى انتخابات المحليات فى إبريل ٢٠٠٨ ، وبينهما وبعدهما فى انتخابات تكميلية جرت على مقاعد خلت أو تأخرت فى مجلس الشعب ، وإلى انتخابات التجديد النصفى مجددا لمجلس الشورى فى يونيو ٢٠١٠ ، وقد شارك الإخوان – للأسف – فى كل هذه الانتخابات المزورة بالكامل ، وكانت نتائجهم صفرا كبيرا ، ليس لأن الإخوان

فقدوا شعبيتهم فجأة ، أو أن الأرض انشقت فابتلعتهم ، بل لأنه لم تكن هناك انتخابات من أصله ، بل صور من التزييف والتزوير لم تشهد لها البشرية الحديثة مثيلا ، صور من " الانتخابات المشفرة " تنتهى دائما إلى النتائج ذاتها ، المحفوظة فى ألواح وأدراج مكاتب مباحث أمن الدولة ، والتى لايمكن التوصل لطريقة صناعتها بغير اشتراك خاص ، يتيح للمعنيين التقاط البث المباشر من المقر الرئيسى لمباحث أمن الدولة بميدان لاظوغلى بالقاهرة ، أو من فروعها بالمحافظات ، ثم يصبح البث مجانيا صباح يوم الانتخابات ، وقبل بدء الإجراءات ، وتعلن النتائج بمعرفة ضباط أمن الدولة ، وفى صورة فوز كاريكاتورى تام لقوائم المؤيدين والمعارضين المهورة بختم الرئاسة ، وفى أعداد مهولة لناخبين لم يرهم أحد ، وكأنهم يلبسون طاقية الإخفاء ، أو يركبون بساط الريح ، ولا يظهرون سوى فى أرقام فلكية تعلنها السلطات ، فى حين يحجز للإخوان مقعد الصفر ، وعلى طريقة " لا إخوانى بعد اليوم فى أى مجلس تمثيلى "(!).

والغريب ، أن نواب جماعة الإخوان عارضوا بشدة تعديلات الانقلاب على الدستور ، والتى أنهت الإشراف القضائى على الانتخابات عمليا ، وأحلت محله إشرافا عمليا لضباط الشرطة ، وقاطع نواب الإخوان مناقشات لتعديل الانقلابى فى البرلمان ، وقاطعوا التصويت البرلمانى على التعديلات ، ودعوا الشعب لمقاطعة الاستفتاء على التعديلات ذاتها ، وهى التعديلات التى جرت طبقا لها بروفات الانتخابات الافتراضية، وتجرى طبقا لها انتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة ، والتناقض ظاهر فادح وفاضح ، فكيف يصح لجماعة سياسية أن تدعو لمقاطعة فى المبدأ ، ثم تتورط بالمشاركة فى تطبيقات المبدأ المرفوض ذاته ، إنه التورط فى العار الأخلاقى ، أى أن تقول للناس كلاما ، ثم تأتى بعكسه ، ثم تطلب منهم أن يصدقوك فى الحالين، ولم يكن السلوك المعوج وقفا على الإخوان ، بل أن نواب الأحزاب الرسمية طالبوا أيضا بمقاطعة الاستفتاء على التعديلات ، ثم يسارعون بالمشاركة الآن ، ثم يحدثونك – فى براءة عبيطة – عن انصراف الناس عنهم ، وعن

المشاركة بالتصويت فى انتخاباتهم ، بينما انصراف الناس هو السلوك المنطقى الأخلاقى جدا ، وسلوك هذه الأحزاب هو العار والشنار بعينه .

و الأغرب أن قيادة الإخوان تحتج بأن هذه الأحزاب تشارك ، وأنها تتأسى بها ، وتمشى على هديها ، فى حين أن جماعة الإخوان تبدو فى وضع مختلف جدا ، فالأحزاب الرسمية جزء من النظام الأمنى القائم ، وهى جماعات من المأمورين ، ليس لهم إلا أن يؤمروا فيصدعون ، يذهبون إلى حيث يذهب النظام ، وينتهون إلى حيث ينتهى ، ونوزع عليهم " الحصص التمثيلية " فى " الانتخابات المشفرة " إياها ، وليس بوسع أى منهم الحصول على مقعد برلمانى نظيف فى أى انتخابات حرة ، فقد تحولت هذه الأحزاب إلى خيالات مآتة ، وإلى كائنات كاريكاتورية تسكن مقارها المظلمة ، وتنتظر الإحسان بالتعيين من وراء قناع انتخابى ، هذا – بالطبع – فيما يخص أحزابا رسمية قامت وماتت بالرخصة الأمنية ، ولبعض قادتها صلة نسب قديمة متآكلة بمعنى السياسة ، وهؤلاء يعدون على أصابع اليد الواحدة ، أما بقى الأحزاب الرسمية فحدث عنها ولا حرج ، إنها مجرد " أكشاك سجائر " ، وليست هذه حال جماعة الإخوان المحظورة رسميا ، فلها قاعدة شعبية واسعة ، ونفوذ هائل فى أوساط الطبقة الوسطى ، ولا يستجيب النظام – لأسباب فيزيائية – لرغبة بعض قادتهم فى عقد صفقة ليس الإخوان فى حاجة إليها ، ورغم الاختلاف البين ، فقد تساوت قيادة الإخوان فى سلوكها مع سلوك الأحزاب إياها ، وارتكبت الخطأ الفادح ، وأوقعت الجماعة كلها فى فخ الريبة ، وتنكرت لأبسط معانى الاستقامة الخلقية والسياسية ، وأسقطت دواعى المسؤولية الذاتية عن القرار ، وأهدرت القاعدة الشرعية القائلة بأن " كل طائره فى عنقه " ، وجعلت قرارها رهينا برغبات الآخرين المتذيلين للنظام الأمنى ، والذين وعدوا بتوزيع تركه الإخوان البرلمانية عليهم ، وربما طمعا فى أن يستبقى النظام للإخوان بعض مقاعدهم ، وبأعداد تتخطى حاجز الصفر بقليل ، وبعد أن كان لهم ٨٨ نائبا فى البرلمان المنقضية مدته(!).

والأخطر أن قيادة الإخوان بقرارها المشاركة فيما يسمى انتخابات مجلس الشعب، وبمعرفتها للملابسات والنتائج المقررة سلفا، فإنها تصوت – بلا مواربة – لصالح نظام مبارك، وتضفى بمشاركة الإخوان – وهم الجماعة ذات الثقل الشعبى – شرعية مصنوعة على عملية اغتصاب مباشر للسلطة، تضفى جدية مفتعلة على عملية هزلية، وتقدم غطاء يحتاجه النظام فى انتخابات برلمانية افتراضية، يجرى فيها توزيع الحصص على أسماء مختارة، ومقابل قيامها بأدوار " الكومبارس " فى انتخابات رئاسية افتراضية لاحقة، يتقدم لها مبارك الأب، أو من يختاره ابنا كان أو جنرالا، يعين نفسه رئيسا لفترة سادسة، أو يعين من يختاره، ومن وراء قناع انتخابى تنكرى، وطبقا لتعديلات الدستور التى تصادر على فرص الترشح الجدى لا الهزلى، وبغير ممانعة من قادة الإخوان الذين لا يحق الترشح لأحدهم، وهو ما يعنى فى المحصلة نتيجة تخزق العين، هى التأييد الصامت من قيادة الإخوان لمبارك أو من يختاره، وهو ذات " الاختيار الرئاسى " الذى يؤيده الأمريكيون والإسرائيليون، وهكذا يؤيد الإخوان – بخطيئة المشاركة – مرشح الاستعمار الأمريكى الإسرائيلى لرئاسة مصر، وهذا جوهر ما نعنيه بالعار الأخلاقى والسياسى، فوق الخطأ التراجيدى بحق تضحيات قواعد الإخوان فى الكفاح ضد إسرائيل ونظامها المصرى.

وقرار قيادة الإخوان يضيف – للأسف – إلى دواعى إساءة الظن بجماعة الإخوان، فقد سربت قيادة الإخوان – قبل عام – مشروعا لعقد صفقة مع النظام، ونشر باسم أحد قياداتهم البرلمانية فى صحيفة يومية مصرية، كانت الصفقة المعروضة من أربع نقاط، أولها: أن يتعهد الإخوان بالمشاركة فى انتخابات البرلمان على نسبة من المقاعد أقل من النصف، وبهدف طمأنة النظام إلى أنهم لا يريدون الأغلبية، ولا يسعون إليها، وفى مدى زمنى يتصل حتى عام ٢٠٢٠، وكان التعهد الثانى: ألا يقدم الإخوان مرشحا للرئاسة، ولا يدعمون أى مرشح معارض على الرئاسة، وخلال مدتين رئاسيتين بدءا من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٣، ومقابل

التعهدين ، تطلب جماعة الإخوان الاعتراف لها بحزب سياسى خلال الفترة الطويلة ذاتها ، والاعتراف لها بجمعية دينية ، وحين نشرت عناصر الصفقة المقترحة، تظاهرت قيادة الإخوان بالغضب ، وصدرت عنها تصريحات نفى باهت، وقالت أنها تحقق مع القيادى الإخوانى – النائب محمد البلتاجى – الذى نشرت الصفقة باسمه ، ثم تبين أنه لا تحقيق ولا يحزنون ، وأن التزام قيادة الإخوان بتعهدات الصفقة بدا ساريا ، ولو من طرف واحد ، ولاحظ أن قرار مشاركة الإخوان جاء محصورا بنسبة ٣٠ ٪ من المقاعد ، وتحت شعار " مشاركة لا مغالبة "(!) .

لقد انزلقت قيادة الإخوان إلى خطيئة اللعب مع النظام ، وبغير ثقة فى استجابة النظام الذى يواصل اعتقالاته ودهسه لقواعد الإخوان بأحذية الأمن .

" القدس العربى " فى ١٨ من أكتوبر ٢٠١٠

حتى إشعار آخر

ما الذى يجرى فى مصر ؟، وما الذى يدفع السلطات لإغلاق المجال العام فى الإعلام والسياسة والشارع ؟ وهى قرارات مدفوعة بشهوة انتقام سياسى ظاهرة ، وبدواعى خوف غريزى من انزلاق الوضع فى مصر إلى ثورة ، أو إلى ما يشبه الثورة.

السؤال فى محله ، خاصة أن ظواهر الإغلاق والخنق والعصف صارت خبر اليوم ، وكل يوم فى مصر الآن ، وقد فوجئت شخصيا بحكم يصدر ضدى بالسجن سنة ، وفى جنحة نشر عادية جدا ، وبصدد تحقيق صحفى مصور . موثق مهنيا . عن "أفراح الكبار" ، نشرته جريدة "صوت الأمة" وقت أن كنت رئيسا لتحريرها ، وقد اتهمت فى الدعوى بصفتى لا بشخصى ، فلست أنا كاتب الموضوع ، بل زميل آخر متهم قبلى ، وقد تعجل القاضى الحكم ، وسجل فى محضر الجلسة . على غير الحقيقة . حضور محام عنى ، رغم عدم إعلانى بالدعوى على نحو قانونى صحيح ، ورغم عدم توكيلى لمحام اتصالا بانقطاع علمى بالدعوى ، وفى ملابسات مثيرة للريب ، فقد رفض القاضى الاستماع لمرافعات محامى الزميل محرر التحقيق ، وتعلل بأنه لم يدرس الدعوى بعد ، وأن فرص الدفاع متوافرة فى جلسات لاحقة ، ثم لم تأت أى جلسة لاحقة ، فقد أصدر القاضى الحكم بصورة شبه سرية ومن أول جلسة ، واتصل علمنا به بمحض المصادفة ، وبدا الحكم مجافيا لأبسط اعتبارات القانون ، ولصيقا باعتبارات السياسة ، ويبدو أن القاضى لفت نظره وجود اسمى فى الدعوى، أو جرى لفت نظره ، ووجدها فرصة جليلة لخدمة من يهمهم الأمر ، وبعد أن لحظ اسمى ، لم يلحظ صفتى المذكورة فى الدعوى كرئيس تحرير ، وقد وضعت المحكمة الدستورية العليا منذ سنوات قواعد لنظر قضايا النشر ، بينها التدقيق فى مدى توافر المسؤولية المفترضة لرئيس التحرير ، وجواز إعفاء رئيس

التحرير. إذا كان متهما بصفته. من أى آثار جنائية لنشر لا يشفع باسمه ، وإعفائه من عقوبة الحبس بالذات ، هذا إن صحت التهمة وثبتت ، ما علينا ، فالسجال القانونى متصل فى محكمة الاستئناف ، ولا نريد أن نستبق الحوادث ، وقد سبق لمحكمة جنح أن أصدرت ضدى حكما بالسجن سنة . أيضا . فى قضية رؤساء التحرير الأربعة ، وكنت فيها متهما بإهانة الرئيس ، وألغت محكمة الاستئناف حكم السجن ، وقد يلغى الحكم هذه المرة أيضا ، أو لا يلغى ، يتوقف الأمر على اسم القاضى ، وعلى حصانته المفترضة ضد رغبات الكيد السياسى ، والتى لاحقت شخصى بالتهديد والترويع والتجويع على مدى عشر سنوات خلت ، كنت فيها متهما بجريمة واحدة لا غير ، أقر بارتكابها وأشرف بها ، عنوانها : نقد الرئيس ، وشن أوسع حملة صحفية وسياسية ضد التمديد لمبارك أو توريث الرئاسة لنجله الأصغر ، وهى الحملة التى رفعت سقف الحرية بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر الألفى ، وفى عصيان ظاهر لأوامر وتحكمات الدستور وقوانين العقوبات وحالة الطوارئ ، وكانت سببا مباشرا فى سعى محموم لإيذائى ، بحادث الخطف الشهير الذى دبره بيت الرئاسة قبل ست سنوات ، ثم بسعى متصل داهس ضاغط على رقاب الناشرين لإقالتى من رئاسة تحرير جرائد "العربى" ثم "الكرامة" ثم "صوت الأمة" ، وباستدعائى لتحقيقات سيادية محجوبة عن النشر ، وبمنعى من العمل أو الكتابة تماما فى أى صحيفة مصرية ، وبحظر ظهورى فى أى قناة تليفزيونية مصرية ، وبتهديد مكاتب الفضائيات العربية بالإغلاق إن هى استضافتنى ، وهى الاستضافة التى لم تعد تحدث إلا على سبيل الاستثناء النادر ، وبوضع اسمى على رأس "القوائم الحمراء" على المداخل الأمنية لأى جهاز إعلامى فى مصر ، وبالترويج الدورى المتعمد. أمنيا. لشائعات اختفائى ، وبطريقة توحى بالتمهيد المدروس لإيذاء أكبر قد يصل إلى حد القتل ، والله خير حافظا وهو أرحم الراحمين .

بلغت الدراما ذروتها بمنعى من الكتابة فى مصر منذ عشرين شهرا خلت ، وإلى وقت المنع ، بدت دواعى العصف محصورة بشخصى ، ومعى مجدى أحمد حسين

رئيس تحرير جريدة "الشعب" المغلقة ، والذى يقضى حكما بالسجن لسنتين صدر عن محكمة عسكرية ، وبدت القصة كأنها استبعاد انتقائى مقصود لعناصر تأثير أكثر راديكالية وخطرا ، ومع استبقاء هوامش حرية فى الصحافة والإعلام ، وتجريب طرق التحكم غير المباشر ، وبوسيلة بدت ظاهرة ، وهى زرع ضباط اتصال .من مهنيين مقربين لجهاز أمن الدولة .على رأس الصحف المستقلة التى يسمح بصدورها ، وبدت الوسيلة مؤثرة فى غالب الصحف السيارة ذات التوزيع المعقول، والمنسوبة لمعنى الاستقلال المالى أوالمهنى أو الإدارى ، فالصحف التى تصدرها أحزاب المعارضة ، يتم التحكم بها من خلال رؤساء الأحزاب المهددين بإلغاء ترخيصاتهم الأمنية ، والصحف التى يصدرها المليارديرات الجدد ، يفرض عليها رؤساء تحرير من أهل الثقة الأمنية ، وبالتحكم الأمنى المركزى .من وراء ستار.بدت الغاية محققة ، وبدت صحيفة "الدستور" وحدها هى الاستثناء الباقى ، وكان لابد من إلحاقها بركب التحكم الأمنى ، وجرى ترتيب عملية بيعها لمليارديرات مختارين ، وتفكيك سياسة تحريرها المعارضة ، ثم إقالة رئيس تحريرها المشاغب إبراهيم عيسى ، وفى الوقت نفسه ، كانت دواعى التقييد تمتد لكتاب كبار أقرب لتيار نقد الرئيس ، فقد جرى منع حمدى قنديل من الكتابة فى جريدة "الشروق" ، وبعد أن كان جرى منع برنامجه التليفزيونى الشهير فى توقيت مقارب لوقت منعى من الكتابة ، ثم جرى تهديده بالسجن فى دعوى وزير الخارجية أحمد أبو الغيط ضده ، ولم يعد من تيار الناقدين الكبار للرئيس سوى اسم الروائى علاء الأسوانى ، والذى تنشر له جريدة "الشروق" مقالا أسبوعيا ، تباعدت مواعيد نشره فى الشهور الأخيرة ، ثم صار مهددا بالإيقاف فى أى لحظة .

ومن الصحف إلى قنوات التليفزيون ، بدا الميل إلى الغلق والخنق متصلا ، وبالذات بصدد برامج الحوار الأكثر مشاهدة ، وقبل العصف جرى تجريب نظرية "ضباط الاتصال" نفسها ، وتطويع ما يقبل التطويع ، جرى تطويع برنامج "العاشرة مساء" على قناة دريم ، وجرى تطويع برنامج "٩٠ دقيقة" على قناة المحور،

ثم تدافعت موجات العصف فى حالات النشوز والتمرد على بيت الطاعة الأمنية ، وجرى وقف برنامج " القاهرة اليوم " مع إلغاء بث قناة أوربت من مدينة الإنتاج الإعلامى ، وبدت علامات السيطرة الأمنية ظاهرة بتقييد نشر صور التظاهر والإضراب والاحتجاج السلمى ، ثم بتقييد استضافة المعارضين الجدديين ، واستضافة معارضين مستأنسين ، ثم كانت الضربة الأوسع بوقف بث عشرات القنوات الدينية وغير الدينية ، وفرض رقابة على رسائل التليفون المحمول ، وإلغاء البث التليفزيونى للمحاكمات ، وتقييد البث التلفزيونى المباشر من مواقع الأحداث ، وتكرار حوادث الاعتداء الأمنى على مراسلى الصحف ووكالات الأنباء والتليفزيونات العربية والأجنبية ، وخطف الكاميرات ، وإصدار أوامر شفوية صارمة بمنع نشر أسماء الضباط المتهمين بالتعذيب فى السجون وأقسام الشرطة .

وأغلب الظن أن القادم أسوأ ، فالنظام يخاف من دبة النملة فى الشارع ، ويستخدم قواته الأمنية المفرطة فى التضخم والتسلح ، والبالغ عددها ما يزيد على مليون وسبعمائة ألف جندى وضابط ، ويكثف وجودها فى الشارع لإرهاب الناس، ويسعى لإغلاق الشارع بعد خنق أصوات النقد الأعلى فى الصحف والتليفزيونات ، والذى يراقب ما يجرى ، يلحظ تضاعف جرعات العنف والتضييق الأمنى ، وبالذات منذ مظاهرة كفاية – وأخواتها – أمام قصر عابدين الرئاسى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١٠ ، ثم سحل المتظاهرين بعدها أمام محكمة الحقانية بالإسكندرية ، ومطاردة شباب المتظاهرين فى شارع ٢٦ يوليو بالقاهرة ، وخطف المتظاهرين وإلقائهم فى الصحراء ، وكلها طرق تهدف لجعل تكلفة التظاهر أفدح ، وجعل التظاهر عملية حربية ، وتحويل المتظاهر إلى مشروع شهيد ، والعودة إلى نقطة الصفر الصامت ، وحظر التظاهر فى الشارع بالتوازى مع منع نقد الرئيس فى وسائل الإعلام ، ومسح هوامش الحريات المكتسبة بتضحيات فدائية باسلة فى الخمس سنوات الأخيرة بالذات .

والملفت ، أن الميل للغلق والخنق لا يبدو مقصورا على حركة الشارع وحريات الإعلام ، بل تواقت مع الاتجاه لغلق الصندوق الانتخابى ، فمنذ أن جرى الإقرار الصورى لتعديلات الانقلاب على الدستور فى أواخر مارس ٢٠٠٧ ، انتهت قصة الانتخابات فى مصر ، وانتقلنا من التزوير المنهجى إلى المسخرة المنهجية ، وتحولت الانتخابات إلى قرارات تعيين بالأمر المباشر ، وصار النظام يعين معارضيه كما يعين مؤيديه ، ومن وراء قناع انتخابى تنكرى ، جرى ذلك فى انتخابات المحليات ، وفى انتخابات مجلس الشورى ، ويرجح أن يتكرر السيناريو نفسه فى انتخابات مجلس الشعب الوشيكة ، وفى انتخابات رئاسية لاحقة ، وهو ما يفسر رفض النظام لأى رقابة دولية ، ومبادرته بالإلغاء العملى للإشراف القضائى المصرى ، وجعل الإشراف العملى بيد ضباط الشرطة ، ووضع الذين قرروا المشاركة فى زواية حرج بالغ ، ونزع أوراق التوت عن العورات المكشوفة .

وبالجملة ، نبدو بصدد نظام فقد قواعده الاجتماعية والسياسية ، وتحول إلى رأس معلق مسكون بالوساوس ، يفتقد الإحساس بالأمان ، ويستشعر الخطر من كلمة تكتب أو قدم تخطو ، ويميل لتعويض عجزه الخلقى بسيقان وأذرع اصطناعية ، يصطنع معارضيه فى البرلمان ، كما يصطنع معارضيه فى الإعلام ، يفرض حظر التجول السياسى ، يطفئ الأنوار ، وينشر الظلام ، ويمهد لجريمة سياسية كبرى ، قد لا تكون بالضرورة إحلال ابن الرئيس محل الأب العجوز ، بل حماية الديكتاتور المرهق صحيا ، وحتى إشعار آخر بمجيء الديكتاتور الآخر .

" القدس العربى " فى ١ من نوفمبر ٢٠١٠

خطة للعصيان المصرى

جفت الأقلام وطويت الصحف ، وانتهت قصة الانتخابات فى مصر حتى قبل أن تبدأ ، فالنتائج معروفة سلفا ، والقوائم فى اللوح المحفوظ ، تكتب فى بيت الرئاسة ، ويكلف جهاز أمن الدولة بالتنفيذ ، وبحسب اختراعات خاصة تبتدعها الإدارة الأمنية ، وقد أقيمت الأفراح والليالى الملاح للمحظوظين على قوائم ما يسمى " الحزب الوطنى " ، ولم يبق معلقا سوى ما أسماه مرسوم القوائم بالدوائر المفتوحة ، والتى انحصرت فى أقل من خمس دوائر الانتخابات ، وتقدم عليها أكثر من مرشح رسمى للحزب الحاكم ، وربما تحجز فيها مقاعد لبعض المنسوبين للمعارضة ، وفى محاصصة أمنية يجرى تدقيقها ، وتوزيعها كهدايا العيد ، ورفع المنسوب البرلمانى لما يسمى بالأحزاب الشرعية ، أى التى تقوم وتستمر بترخيصات أمنية ، وبعضها الأقل على صلة نسب بالسياسة ، بينما أكثرها الغالب أقرب إلى " أكشاك السجائر " (!).

واللعبة متصلة بالطبع حتى غايتها وتاريخها ، والباقى مشاهد تمثيلية فقيرة تحاكى ما يحدث عادة فى الانتخابات ، فى الحال ضجة مفتعلة من لزوم ما يلزم ، وفى الاستقبال يبدو الأمر أكثر وضوحا ، فالانتخابات الافتراضية للبرلمان تمهد لانتخابات افتراضية لاحقة على مقعد الرئاسة ، وسلطات البرلمان صورية ، بينما سلطة الرئس فعلية وقابضة ، وكما كان الرئيس مبارك هو الذى عين أعضاء مجالس المحليات ومجلس الشورى ، فهو الذى يعين – بالمرة – أعضاء مجلس الشعب ، ومن وراء قناع انتخابى تنكرى ، وهو التصور ذاته الذى يحكم عملية اختيار الرئيس ، وفى خطوات مدارة تماما بتسهيلات التعديلات الدستورية الموضوعة على المقاس العائلى ، والتى انتهت بقصص الانتخابات كلها إلى تعيينات بالأمر المباشر ،

وفى الموعد المضروب لتجديد الرئاسة أواخر ٢٠١١ ، تكون لمبارك فرصة الاختيار ، فإما أن يعين الرئيس نفسه مجددا إذا طال به العمر وتراخت الأقدار ، أو أن يعين شخصا آخر يجرى الاتفاق عليه الآن مع الأمريكيين والإسرائيليين ، وفى صورة استنساخ مطابق لشخصية الرئيس الحالى ، والذى وصفه الجنرال بنيامين بن أليعازر بأنه " أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل " (!)

الصورة على هذا النحو تبدو محبطة ، وتعنى احتجاز مصر فى " جراج " التاريخ لعمر آخر ، وهذه خطيئة الذين قرروا المشاركة فى انتخابات تحولت إلى تعيينات وأفلام كارتون ، فهم – بالوعى أو بدونه – يضفون شرعية مصنوعة على عملية اغتصاب مباشر للسلطة ، ويضفون جدية مفتعلة على لعبة هزلية بالكامل ، ويلحقون بمعنى المعارضة عارا أخلاقيا وسياسيا ، لا نقصد هنا ما يسمى بالأحزاب الشرعية ، فقياداتها تحولت إلى زوائد إضافية لجهاز أمن الدولة ، بل نقصد – بالذات – جماعة الإخوان المسلمين وعددًا من المعارضين الجديين المستقلين ، وقد انزلق هؤلاء إلى لعب دور " المرمطون " فى عمل مسرحى رديء ، ويمهد – كما هو مرسوم – لمسرحية تعيين الرئيس ، والتى يتقدم إليها " كومبارسات " من الأحزاب إياها ، وتعيد تنصيب الرئيس المختار بعناية الأمريكيين والإسرائيليين .

وفى حوارات متصلة خلال الأيام الأخيرة ، جرى بعضها فى معية مرشد جماعة الإخوان ، حاولنا فى حركة كفاية لجم الانزلاقات الخطرة ، وحاول معنا آخرون من الجمعية الوطنية للتغيير والهيئات المقاطعة عموما ، وطرحنا على قادة الإخوان فكرة الخروج من المستنقع ، وسحب مرشحى الإخوان والمعارضين الجديين ، وترك حزب الرئيس يلعب مع نفسه ، ومع أحزابه الموصولة بجهاز أمن الدولة ، ولم نجد تجاوبا معقولا للأسف ، فقد تصوروا – أو صوروا – أننا ندعوهم للانسحاب من معركة ، بينما لا معركة ولا يحزنون ، خاصة وهم يسلمون – معنا – بأن القصة كلها تزوير فى تزوير ، وتفتقر إلى أبسط معانى الشرعية .

وفى هذه اللحظة ، وعلى مرمى أيام من خط المهزلة ، تبدو المعارضة الراديكالية فى حرج موقوت ، فقد قررت مقاطعة ألعاب النظام الانتخابية كلها ، ودعت إلى نزع رداء الشرعية المفتعلة ، وإلى المقاومة المدنية والعصيان السلمى ، ونجحت فى جمع هيئات من كافة التيارات الفكرية والسياسية ، ورفد تجمع المقاطعة بكافة ألوان الطيف ، كانت حركة كفاية هى التى بادرت بالدعوة للمقاطعة ، ثم انضمت إليها الجمعية الوطنية للتغيير ، وأحزاب الكرامة والعمل والغد والجبهة الديمقراطية والوسط والاشتراكيين الثوريين وحركة اليسار المقاوم والحزب الشيوعى المصرى ، أى أن المقاطعة شملت هيئات وجماعات ناصرية وإسلامية وليبرالية ويسارية ، وكان الأمل منعقدا على انضمام جماعة الإخوان لخط المقاطعة ، وهو ما حدث عكسه للأسف ، وثمة رجاء أن تكون خسارة الإخوان موقوتة ، فهم أكبر جماعة شعبية خارج النظام ، وإضافتهم لمعسكر المعارضة الراديكالية تعنى الكثير ، وتستحق جهدا مخلصا موصولا ، رغم التردد الفطرى لقيادة الإخوان ، ووقوعها دائما فى خانة "البين بين" ، ونزعتها "الإرجائية" إلى الأجل غير المسمى ، رغم كل هذه المعايب الظاهرة والخافية ، تبدو جماعة الإخوان .كأقدار الزواج .مما لا يمكن تجنبه فى دفتر أحوال السياسة المصرية الآن .

واستعادة "عقد زواج" الإخوان مع المعارضة الراديكالية ممكن جدا ، وبالذات بعد تاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٠ ، وهو خط النهاية لمشهد الانتخابات البرلمانية العبثية ، والذى سيخرج منه الإخوان.على الأرجح.بخفى حنين ، وفى بيئة جراح دامية بعد الصدمة ، نتصور أن المعارضة الراديكالية مدعوة للتحرك بسرعة ، وبطرق الحديد وهو ساخن ، وطرح برنامج مباشر لتطوير المقاومة المدنية والعصيان السلمى ، فلم يعد أمام الراغبين فى التغيير من خيار آخر بعد ان انسد طريق النصيحة بالتناحة الاجتماعية والعقلية لنظام معلق ، وبعد أن انسد طريق الانتخابات ، وبعد أن انفضحت طبيعة الجماعة الحاكمة كجماعة للنهب العام تستند إلى عصا للكبت العام، تحكم بالوكالة عن الأمريكيين والإسرائيليين ، وتنتهى بالبلد إلى خراب مستعجل ،

وباقتصاد ريعى هش ، أنهكت موارده الأزمة المالية العالمية ، وتنهك مصارفه ارتفاع أسعار الغذاء مجددا ، وهو ما يؤثر بشدة على الداخل المصرى ، ويشعل حرائق الغلاء الجنونى ، ويفاقم مآزق الإفقار والبطالة والعوز العام ، ويزيد من احتقان السطح السياسى والاجتماعى ، خاصة مع إهدار النظام لأحكام المحكمة الإدارية العليا ، والتى قررت تفكيك اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل وإلغاء الحرس الجامعى وبطلان عقد "مدينتى" وتقرير حد أدنى للأجور بأربعة أضعاف الوضع الحالى ، وقيمة هذه الأحكام ظاهرة ، فهى إدانة قضائية عليا لاختيارات النظام الأساسية ، تسحب الغطاء القانونى لوجود النظام ، وتضيف مددا لحق المعارضة الراديكالية فى إهدار وجود نظام يهدر أحكام القضاء ، ويزور المؤسسات بالجملة ، ويقضى بقية وقته فى حفلات تنكرية تلبس فيها الجماعة "جلابية" الدولة .

ولا تبدو الدعوة للعصيان السلمى خيالية فى مصر الآن ، فقد تواترت مظاهر العصيان تباعا فى السنوات الأخيرة بالذات ، كانت مغامرة نقد الرئيس ، ووضعه فى عين العاصفة ، كانت عصيانا ظاهرا لنصوص دستور يعطى العصمة للرئيس ، ولقانون عقوبات يجرم المساس باسمه ، ولعرف تواتر لآلاف السنين فى مصر ، وجعل من الحاكم إلها أو نصف إله ، ثم كان الخروج للشارع .بمبادرات كفاية وأخواتها .عصيانا لقوانين تحظر الاحتجاج والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ، والمطلوب الآن : القفز بنزعة العصيان إلى عصيان سياسى ، يسقط الاعتراف بمؤسسات النظام المزورة بالكامل ، ويتحدى وجودها بالبرلمان الموازى والنظام الموازى الموصوف فى خطة كفاية ، فقد قدمت كفاية مبادرة هى الأولى من نوعها ، وجمعت لها تأييد مئات من الشخصيات الراديكالية وممثلى الأحزاب والحركات وقادة الإضرابات والاعتصامات الاجتماعية ، وفى صورة بيان من صفحة واحدة حمل عنوان (نداء للمصريين) ، يتضمن صياغة لمرحلة انتقالية لمدة سنتين تعقب الإنهاء السلمى لحكم مبارك وعائلته ، يدير البلد خلالها رئيس محايد وحكومة ائتلاف وطنى ، وتنفذ جملة إجراءات وطنية واجتماعية وديمقراطية تنتهى

بصياغة دستور جديد عبر جمعية تأسيسية منتخبة ، وبشرط ظاهر لبدء مرحلة الانتقال هو إنهاء حكم مبارك بشخصه أو بنسخه الموروثة ، وبطريق المقاومة المدنية والعصيان السلمى ، وهو ما تتوافر ظروفه الآن مع انكشاف تحول النظام إلى جماعة نهب ، والمطلوب العاجل : إحلال فكرة المنازعة محل فكرة المعارضة ، وإقامة برلمان موازى لبرلمان التزوير ، وعلى أن يختار البرلمان الموازى مجلسا رئاسيا موازيا للرئاسة المفروضة باختيار الأمريكيين والإسرائيليين ، ويتألف البرلمان الموازى .فى تصور كفاية .من خمسمائة شخصية ، بينها نواب المعارضة الحاليين والسابقين على مدى ثلاثين سنة خلت ، والانتقال بنزاع الشرعية إلى فضاء الشارع ، والاعتصام بقوة الناس ، والبدء فى تحرك شعبى يهدف لتنحية إدارة مبارك ، والدخول فى المرحلة الانتقالية الموصوفة ، وعلى أن يبدأ التحرك فور إعلان نتائج الانتخابات المزورة ، وبمطلب مباشر هو إسقاط الاعتراف بنتائج الانتخابات المزورة ، والمطالبة بإعادتها بإدارة قضائية كاملة بديلا عن نظام المزورين ، فهكذا تفعل كل الأمم الحية ، وهكذا ينبغى أن تفعل كل المعارضات الحية ، ولا يصح لأحد أن يستهين بمصر ، فهى تبدو هادئة كصفحة النيل ، لكنها .فى مقام الصحو .داهسة كأقدام الفيل .

" القدس العربى " فى ١٥ من نوفمبر ٢٠١٠

انتخابات بارتى !

بانسحاب جماعة الإخوان وحزب الوفد من الانتخابات العبثية سقطت آخر ورقة توت تغطى عورات النظام غير الشرعى فى مصر .

وقد لا يصح الحديث بأى مستوى من الجدية عن الانتخابات المصرية ، فقد انتهت قصة الانتخابات فى مصر ، وبالذات منذ الإقرار الصورى لتعديلات الانقلاب على الدستور فى ٢٦ من مارس ٢٠٠٧ ، وكل انتخابات جرت فى مصر – بعد هذا التاريخ – هى قصة كوميدية بامتياز ، فقد شاخ النظام المصرى ، وانتهى إلى نوع من التحنيط الفرعونى ، ويسلك سلوك العجوز المتصابية ، تكثر من الأصباغ على وجهها ، وتنتف الحواجب ، وتزيد فى كثافة الرموش الاصطناعية ، وتغش الزبائن بانتفاخات السيليكون ، ثم تبكى آخر الليل ، لأنها لا تصدق ما تريد للآخرين أن يصدقونه ، وكما تفعل السيدات المترفات فى أحياء الفراغ الراقى، حين يقمن حفلات " الجلابية بارتى " ، ويلبسن جلابيب الفلاحات على سبيل قتل وقت يبدو بلا آخر ، فهكذا يفعل النظام المصرى الآن ، يقضى وقت فراغه الممل بين موته السياسى ومراسم دفن الجثة ، ويقيم حفلات " انتخابات بارتى "، وعلى ظن موهوم أنه قد يفلت من أقدار التاريخ ، ويلعب فى الوقت الضائع .

وليست القصة فى أنها انتخابات بلا ضمانات ، إنها ليست انتخابات من أصله ، والحديث عن الرقابة الدولية أو الذاتية ترف لا تحتمله المصائب المصرية الراهنة ، فالأصل فى مبدأ الرقابة أنه يجرى وفق معايير معترف بها ، بينما انتخابات النظام المصرى خارج التاريخ ، ومغشوشة بالكامل ، ولا تقاس بمعايير من صنع البشر ، ولا من شطحات العفاريت ، ولا تكمن عوراتها فى نقص المعايير ، بل فى غيابها

بالجملة ، لا تكمن عوراتها فقط فى الجداول الانتخابية المليئة بأصوات ملايين الموتى ، ولا فى غياب الإشراف القضائى الكامل ، واستبداله بالإشراف العملى لضباط الشرطة ، ولا فى عمليات شراء الكراسى بالمال الحرام ، ولا فى الانعدام شبه التام لوجود ناخبين ، ولجوء الإدارة الأمنية للتصويت نيابة عن الناخبين الموتى قبل الأحياء ، والمبالغة الفلكية العشوائية فى الأرقام والنسب ، والقفز بنسبة المشاركة التى لم تتجاوز ٥٪ فى أفضل الأحوال ، وتصويرها فجأة كأنها نسبة ٣٥٪ ، وبقدرة قادر فاجر فى كيان وهمى اسمه اللجنة العليا للانتخابات ، فكل تلك العورات – على بؤسها الظاهر – مظاهر لا جواهر ، والسبب الجوهرى فى التزوير هو نظام الرئيس مبارك ، ولا يمكن تصورإجراء انتخابات حرة – أو شبه حرة – مع اتصال وجوده ، وقد اخترع نوعا من الانتخابات بلا مثيل فى تاريخ مصر ، وبلا سابقة فى تاريخ البشرية ، ولا تصح معه أية رقابة ، وحتى لو كانت رقابة الملائكة. (!)

اخترع النظام المصرى " انتخابات مشفرة " ، بلا قضاة ، وبلا رقابة ، وبلا ناخبين ، ولا يمكن معرفة تفاصيلها العجيبة بالضبط ، إلا أن يكون المرء مشتركا – والعياذ بالله – فى تواصل خاص مع المقر الرئيسى لجهاز مباحث أمن الدولة فى ميدان لاظوغلى بالقاهرة ، أو مع مقاره الفرعية فى المدن الكبرى ، فالنظام يعين معارضيه فى البرلمان كما يعين مؤيديه ، ومن وراء قناع انتخابى ، تصدر القوائم عن بيت الرئاسة ، ويتكفل جهاز أمن الدولة بتنفيذها ، وقد صنع النظام بهذه الطريقة أعجب مجالس تمثيلية فى التاريخ ، وجعل سلطات التشريع والرقابة فروعا وزوائد دودية للسلطة التنفيذية ، صنع " مجلس شورى معين " فى انتخابات افتراضية جرت فى أبريل ٢٠٠٧ ، ثم فى يونيو ٢٠١٠ ، وصنع مجالس محليات " معينة " فى أبريل ٢٠٠٨ ، وصنع مجلس الشعب بالطريقة ذاتها ، وكخطوة تمهيد صورى لانتخابات رئاسة افتراضية ، يعيد فيها الرئيس مبارك تعيين نفسه رئيسا فى سبتمبر ٢٠١١ ، هذا إذا مد الله فى عمره ، ومد الله فى عذابنا.

ويكاد المرء ينفجر من الضحك غيظا ، وهو يسمع حديث البعض – حسنى النية – عن تجاوزات فى الانتخابات ، أو عن مخالفات شابت القصة ، وهذا كلام مترفين قد يصح فى حديث عن انتخابات تجرى ولو فى بلاد الواق الواق ، لكن القصة فى مصر شيء آخر مختلف تماما ، فقد تعود المصريون على التزوير المنهجى لدورات الانتخابات العامة ، وكان يحدث أحيانا أن يفلت معارضون عبر ثقوب فى جدار تزوير مصمت ، وكانت آخر مشاهد الرجاء الباهت فى انتخابات ٢٠٠٥ ، والتى سبقها صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا ، يلزم بوجود قاض فوق رأس كل صندوق انتخابى ، وما تبعه من إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل ، وأسهم حكم المحكمة الدستورية – مع عناصر تأثير أخرى – فى اتساع نسبى بخروق النزاهة فى ثوب التزوير السابغ ، ووصل أكبر عدد من المعارضين إلى مجلس الشعب ، كانت تلك آخر مرة يصح فيها مد حبل الرجاء فى مقاومة التزوير ، كانت تلك آخر حفلة عشاء شبه انتخابى ، بعدها جاءت تعديلات الانقلاب على الدستور ، وانتقلنا من التزوير المنهجى إلى المسخرة المنهجية ، وإلى أفلام كارتون توالت فى مشاهد كئيبة ، أهينت فيها مصر كما لم يحدث فى تاريخها ، وانتفت أى إمكانية لمقاومة التزوير من داخل العملية الانتخابية إياها ، وامتلأت الصناديق بالضفادع والسحالى ، وبدا الحديث عن الانتخابات كأنه حديث عن عذاب القبر والثعبان الأقرع ، بدت القصة كأنها تذكرنا بأهوال يوم الحشر ، وبدت مصر كأنها على موعد مع أقدار لا تجىء ، بدت ضائعة فى انتظار لا ينتهى على رصيف التاريخ ، بدت عارية فى الشرد والبرد ، بدت كأنها على حافة الهذيان ، وتحول الواقع إلى جنون فانتازى ، وأصبح الجنون واقعنا إلى يوم يرحلون.

وفى الهول العظيم ، ثبتت الضمائر الأكثر أصالة ، ثبت المصممون على الاحتفاظ بعقولهم فى رؤوسهم ، وليس فى أحذيتهم ، ثبتت كفاية وحركات التغيير والجماعات الوطنية على مقاطعة الهزل الانتخابى ، وتأخرت جماعة الإخوان فى اتخاذ

موقف يليق ، وبعد أن تأكدت من خسارتها لمقاعد تليق ، قررت الانسحاب ، وثبت أن الصورة – على ما فيها من قتامة مقبضة – توحى بتجدد الأمل ، فإذا كان تيار استقلال القضاء هو بطل الحراك المصرى سنة ٢٠٠٥ ، فقد أثبت قضاء مجلس الدولة أنه بطل ٢٠١٠ ، راح قضاء مجلس الدولة يصدر الإدانة تلو الإدانة لنظام الرئيس مبارك ، وتوالت أحكامه الوطنية والشعبية فى قضية تصدير الغاز المصرى لإسرائيل ، وفى قضية الحد الأدنى للأجور ، وفى حكمه ببطلان عقد " مدينتى " ، وفى حكمه بطرد حرس وزارة الداخلية من حرم الجامعات ، ثم وصلت المواجهة إلى الذروة مع انتخابات البرلمان التى تحولت إلى " تزويرات " كاملة الأوصاف ، وأصدر قضاء مجلس الدولة (القضاء الإدارى) مئات الأحكام ، بإدراج مرشحين مستبعدين من الكشوف ، وبوقف الانتخابات فى عشرات الدوائر ، وببطلان نتائج الانتخابات ذاتها ، وبالطعن على دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية ، ثم أن قضاة مجلس الدولة تمردوا على الظلم كله ، وامتنعوا جماعيا عن المشاركة فى الإشراف الصورى ، وقد وقف النظام ضد أحكام القضاء ، أهدرها جميعا ، ورماها فى أقرب مقلب زبالة ، وتعامل مع أوراقها كمناديل كلينكس ، وأكد طبيعته كجماعة خارجة على القانون ، وكعصابة تلبس "جلابية" دولة.

وقد قلناها من قبل ، ونكررها الآن ، فلا فرصة لإجراء انتخابات حرة فى مصر مع وجود النظام القائم ، وقيمة أحكام القضاء ليست فى قابليتها للتنفيذ الآن ، لكن فى كونها تصديقا بختم القضاء على انعدام شرعية النظام ، فقد خرجت الجماعة الحاكمة على أبسط مقتضيات الشرعية والوجود الوطنى ، وتحول النظام إلى قوة احتلال داخلى ، تشفط الثروة والسلطة ، وتقمع الناس بعسكر الأمن المركزى ، وهو ما يعنى ببساطة ، أن مقاومة النظام المصرى سلميا هى السلوك الشرعى الوحيد ، والذى تسنده أحكام القضاء ، وأن حق العصيان هو العلاج الوحيد لداء الهذيان ، فالمصريون الآن على مفترق طرق ، إما أن يدخلوا نفق الإحباط واليأس ،

أو أن يستعيدوا آدميتهم بالاعتصام بأسفلت الشارع وقوة الغضب السلمى ، وليس بانتظار أقدار عزرائيل ، ولكن – ربما – باستعجال الأقدار ، وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

" القدس العربى " فى ٦ من ديسمبر ٢٠١٠

obeikan.com

برلمان بديل ونظام بديل

هل ثمة طريقة للتغيير فى مصر غير انتظار عزرائيل ؟!.

ربما يبدو السؤال غريبا لأول وهلة ، فأقدار الرحيل يكتبها الله وحده ، ورحيل شخص ربما لا يعنى رحيل نظام ، لكن الأمور لا تجرى فى مصر كذلك دائما ، فعيون المصريين المحبطين موصولة بإشارات السماء ، وقد بدت الإشارات فى محلها، أو فى محل قريب من المحل الأصلى ، وتوالت حوادث ومصادفات موت ثلاثة من نواب برلمان مبارك المزور ، وهو لم يكد يبدأ عمله بعد ، توفى أحدهم بعد ترشيحه من قبل مبارك ، وتوفى الثانى قبل حلف اليمين ، وتوفى الثالث بعد حلف اليمين بيومين ، وهو ما يوحى بغضب السماء مما جرى ، والتذكير بمواعيد الحساب حتى لو تأخرت وتراخت زيارات " عزرائيل " .

ومع كامل الإيمان بأقدار الله ، ما ظهر منها وما بطن ، فإن يد الله تبقى مع يد الجماعة الساعية فى التاريخ ، لا المكتفية بتنظيم حملات الدعاء على الظالمين ، وفى مصر الآن خليط من السعى الحميد والضيق البليد ، وتوالى الحوادث يبدو منحا على استعجال الأقدار ، فغالب المصريين يتمنون رحيل النظام ، وطلائع المصريين تبدو ، وقد حسمت أمرها ، وعلى طريقة " اعقلها وتوكل " .

وفى يوم عاصف ممطر مترب ، وفى أجواء باردة بأكثر مما يحتمله المصريون فى العادة ، بدت طلائع الغضب كأنها تعاند الريح السموم ، وشارك الآلاف فى مظاهرة ١٢ / ١٢ التى دعت إليها حركة كفاية ، وبقدر ما بدت كفاية عفية قوية قادرة فى عيد ميلادها السادس ، والذكرى السادسة لأولى مظاهراتها فى ١٢ / ١٢ / ٢٠٠٤ ، وفى نفس المكان أمام دار القضاء العالى ، وفى وسط القاهرة المزدحم كيوم الحشر ، وبقدر ما بدت عليه حيوية كفاية ومقدرتها الفائقة على المبادرة ، بقدر ما بدت

الصورة خليطا من رايات وأعلام وألوان سياسية ، فقد بدت مشاركة جماعة الإخوان الرمزية مؤثرة ، وبدت المشاركات لافتة من قيادات فى أحزاب معارضة تخرج إلى الشارع لأول مرة ، وبدت أطياف حركة التغيير مؤتلفة فى قبضة يد ، وبدت الرغبة طافرة فى تحدى ظروف طقس غاية فى التعاسة ، وفى تحدى جيوش النظام الأمنية التى احتشدت فى الشوارع بعشرات الألوف ، وحجزت آلافا آخرين على مخارج المدن الكبرى ، ومنعتهم بالقسر من اللحاق بالمظاهرة الوطنية الجامعة ، والتى رفعت شعارا من كلمة واحدة لا غير هى (باطل) .

ومن المعنى الرمزى الإيحائى لما جرى ، وإلى المعنى السياسى المحدد بكلمات مباشرة ، فقد لا نبالغ فى القول التالى ، وهو أننا بصدد نقطة تحول فارقة ، فقد كانت مظاهرة كفاية الأولى – فى نهايات ٢٠٠٤ – لحنا افتتاحيا لمرحلة احتجاج ، فيما بدت مظاهرة كفاية الأخيرة – ومعها القوى الوطنية – تقدما بالاحتجاج إلى مشارف المقاومة المدنية والعصيان السلمى ، كانت كفاية عند ظهورها لونا من المعارضة لم يألفه المصريون ، فيما تبدو كفاية الآن ، وكأن روحها الفوارة تحل فى بدن أقسام أوسع من المعارضة المصرية ، فقد تبددت كل أوهام الإصلاح من داخل النظام ، ولم يعد من سبيل – بالإجبار لا بالاختيار – غير الخروج السلمى عن النظام ، والاعتصام بأسفلت الشارع وقوة الناس ، ولم يعد ممكنا بعد تزوير البرلمان وتزوير النظام بالكامل ، لم يعد مكنا أن تعود " ريمة " إلى عاداتها الإصلاحية القديمة ، ولم يعد ممكنا غير ما هو واجب ، وهو السعى لتغيير شامل ، ورمى النظام الباطل القائم بحجر البرلمان البديل والنظام البديل .

بدت الاستجابة لمبادرة " كفاية " مما له مغزى بتغير الظروف ، استجابة واسعة رمزيا للخروج والتظاهر ، وفى تنظيم حملة متصلة تحت شعار " باطل " ، تبدأ بكشف بطلان البرلمان ، ولا تنتهى بفضح بطلان النظام بمؤسساته كلها ، وتحل فكرة منازعة النظام فى أصل وجوده ، وتجعلها محل فكرة معارضة النظام من داخله،

وهو ما يفسر الاستجابة العفوية التلقائية لخطة كفاية فى طلب التغيير ، فقد طرحت كفاية فكرة البرلمان البديل والنظام البديل قبل عشرين شهرا خلت ، ولم تنق استجابة كافية وقتها ، وبعد صدمة التزوير الجامع المانع ، وهو ما توقعته كفاية بالحرف والفاصلة والنقطة ، تغير الموقف نوعيا ، وصارت كلمتا " البرلمان البديل " أشهر عناوين السياسة المصرية الآن ، وإلى حد أن أكثر من مئة نائب سابق سارعوا لإنشاء ما أسموه " البرلمان الشعبى " كنواة للبرلمان البديل .

وفى لحظة الاختلاط والمخاض الراهن ، وتكسير " قلل " الأفكار الإصلاحية المتقادمة المتآكلة ، وتقدم الأفكار الراديكالية ، بدأ حوار جامع ، تشارك به حركة كفاية ومبادرة النواب وقيادات الجمعية الوطنية للتغيير ، ويدور بالأساس حول استكمال صيغة البرلمان البديل ، وبالذات حول تكوين البرلمان وأدواره بالدقة ، وحتى لا تتحول فكرة راديكالية بامتياز إلى نوبة رد فعل ، أو إلى خيمة إيواء لنواب مجروحين بسيف التزوير ، أو إلى " ملجأ أيتام برلمانى " لنواب محترمين هم عندنا أجل وأكرم .

وللقصة أصولها ، فمن معرفة ما تكره إلى معرفة ما تريد ، تقدمت كفاية من زخم الأشواق إلى وضوح الخطط ، والتى كان لى شرف أن عبرت عنها فى مقالات مبكرة تكرمت بنشرها جريدة " القدس العربى " ، فأنا – كما تعلمون – ممنوع من الكتابة فى مصر التى أقيم بها ، ما علينا ، المهم أن " البرلمان البديل " خطوة فى سيناريو تغيير بلورته وتبنته حركة كفاية ، ودعت إليه بإلحاح وثقة بالنصر على مدى عامين كاملين ، وانبنى على تحليل أساسى للوضع فى مصر ، عنوانه أن النظام مات سياسيا ، لكن مراسم الدفن تأخرت وتعثرت ، وأن تعديلات الانقلاب على الدستور – المستفتى عليها صوريا فى ٢٦ من مارس ٢٠٠٧ – عكست صورة ما جرى ، فقد انتهى النظام لنقطة التجمد ، انتهى لقبضة اليد المتخشبة ، ولم يعد ممكنا فك أصابعه ، ولم يعد بوسعه إجراء أى تعديل أو تبديل ، وهو وضع انتهت معه

قصة الانتخابات فى مصر ، وإلى أن يتغير نظام كفت مقدرته على التغير ، وهو ما يعنى – بالضرورة – أننا نحتاج إلى خطة أخرى ، صاغتها حركة كفاية فى ثلاث خطوات متتابعة ، أولها : مقاطعة أى انتخابات – أى " تزويرات " – يجريها النظام بما فيها ما يسمى بانتخابات الرئاسة ، وثانيها : تنظيم حملة عصيان سلمى فى الشارع بقيادة برلمان بديل ونظام بديل ، وثالثها : فترة حكم انتقالى تعقب الإنهاء السلمى لإدارة مبارك ، تمتد لسنتين ، وتتضمن جملة مهام ديمقراطية ووطنية واجتماعية تنتهى بإصدار دستور جديد عبر جمعية تأسيسية منتخبة ، وتنتقل بمصر المأزومة من حكم العائلة إلى حكم الشعب .

وفى التفاصيل ، تبدو فكرة كفاية عن " البرلمان البديل " فى وضوح الشمس وصفاء البدر ، وفى صورة أقرب إلى معنى المجلس التشريعى الجامع لحركة التغيير النامية ، وبتصور ناصع عن الموارد والأدوار، فى موارد " البرلمان البديل " تبدو الفكرة محددة تماما ، ومن موردين أساسيين ، مورد أول من نواب المعارضة الجدية الذين جرى انتخابهم فى ظل نظام مبارك عبر الثلاثين سنة المنقضية ، وهؤلاء يربطون حركة التغيير بكتلة سكانية واسعة بطول وعرض وعمق الجغرافيا المصرية، والمورد الثانى ممن تصح تسميتهم بالنواب الاعتباريين ، من طيف واسع يضم أساتذة القانون الدستورى والشخصيات العامة الراديكالية وقادة الأحزاب وحركات التغيير الاجتماعى والسياسى وقادة الشباب والنساء والمدونين ، وبعدد إجمالى تحكمه اعتبارات عملية تيسر اللقاء والتشاور واتخاذ القرارات ، وفى الأدوار والوظائف تبدو القصة كلها مرتبطة بسيناريو التغيير ، فالبرلمان البديل قيادة ذات مصداقية شعبية لحركة العصيان السلمى ، وله أن يختار " مجلسا رئاسيا بديلا " يتحدى وجود الرئيس الحالى ، وأن يقوم بأدوار الجمعية التأسيسية فى توفير الإجماع الوطنى على دستور جديد وقوانين مكملة للدستور ، وأن يتصدى بالفضح والإبطال لقرارات وتشريعات برلمان مبارك المزور بالكامل .

وبالجملة ، فقد صارت خطة كفاية مرشحة لنيل إجماع وطنى متزايد الأثر ، يبقى أن نحذر الشياطين التى فى التفاصيل ، وأن ننتظر الملائكة – بمن فيهم عزرائيل – فى مواعيد الحساب الختامى .

" القدس العربى " فى ٢٠ من ديسمبر ٢٠١٠

obeikan.com

الغضب الساطع آت

هل هى حالة تونسية خاصة ؟، هل هى الثورة التى تراخت مواعيدها ضد حكم الجنرال زين العابدين بن على ؟، أم أنها آيات الغضب الساطع الآتى عربيا ، ومن تونس هذه المرة ، وببركة دم الشهداء الذين سقطوا بالرصاص الحى فى مدن القصرين والرقاب وتاله ، وبمخاطرة الشهيد الشاب محمد البوعزيزى ، الذى أحرق نفسه فى ولاية " سيدى بوزيد " احتجاجا على البطالة والقمع والظلم ، وافتتح باسمه الجليل واحدة من أعظم انتفاضات التاريخ .

بالطبع ، لا تبدو تونس حالة خاصة ، بل هى النمط المعمم عربيا ، وإن لم يبدأ فى تونس ، بل بدأ فى مصر ، ثم سرى بالتأثير السلبى الصادم فى مشارق ومغارب المعمورة العربية ، ففى البدء ، وحتى أواسط السبعينيات من القرن العشرين ، كانت نظم الحكم العائلى محصورة فى بلدان الخليج ، حيث يقل عدد السكان ، وتتزايد عوائد البترول بما يطمس التناقضات ، بينما كانت نظم الحكم العائلى فى القلب العربى المزدحم على حافة الخطر ، وكان ملك الحسين فى الأردن والحسن فى المغرب على كف عفريت ، وكانت نظم الحكم العائلى تعيش على دعم واشنطن ، وقبلها دعم لندن وباريس ، كان ذلك زمن النهوض القومى العربى بدفع من ثورة عبد الناصر ، ومع الانقلاب على خط عبد الناصر بعد حرب ١٩٧٣ ، وعلى صاعد باطراد إلى هاوية ، تداعى حكم النخب العقائدية والعسكرية ، والتى امتازت بالعداء الحازم للاستعمار والصهيونية ، وبتجارب تنمية وتصنيع مؤثرة ، وبحراك اجتماعى واسع الخطا ، وبنظم لعدالة التوزيع والضمانات الاجتماعية ، وإن كان ينقصها – بالطبع العسكرى – ضمان ديمقراطى يكفل الحريات العامة ، وتجور على إنجازاتها ممارسات أمنية خشنة ، وانتهاكات مفزعة لحقوق الإنسان ، بدت من طبع الثورات ، والتى تحول بعضها إلى ديكتاتوريات دم مسفوح خاصة فى المشرق .

وفى لحظة فوات وضياع مذهل ، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالذات ، كان بندول تاريخنا يهوى بتدرج إلى خط الصفر ، ثم إلى ما تحت الصفر ، فقد خذلت السياسة حد السلاح المنتصر بنتائج حرب ١٩٧٣ ، وتحول النصر العسكرى – بانقلابات السياسة – إلى هزيمة تاريخية شاملة، وبدت ريح البترول الأسود كأنها تغمر رؤوسنا ونفوسنا بالقار والعار ، وتمد نفوذ واشنطن إلى قصور الحكم فى عواصمنا جميعا ، وتخرجنا من حركة التاريخ الفوارة فى الثلاثين سنة الأخيرة ، والتى خلقت عالما جديدا متسعا لنهوض عارم فى أمريكا اللاتينية وفى آسيا العظمى ، وعند جوارنا الأقرب فى تركيا وإيران ، فيما سقطنا نحن فى ثقب الركود الأسود ، وخرجنا بالجملة من سباق النهضة ، فقد كانت مصر مثلا – حتى حرب ١٩٧٣ – رأسا برأس مع كوريا الجنوبية فى معدلات التصنيع والاختراق التكنولوجى والتنمية والتقدم ، وصارت مصر الآن ذيلا بذيل مع "بوركينا فاسو" على مؤشر الفساد الدولى ، وقس ما جرى فى مصر على تجارب عربية كانت أقل نهوضا ، ولم يكن فيها الأثر الدراماتيكى لزعامة بحجم جمال عبد الناصر ، فقد تغير تكوين النخب الحاكمة ، وصارت مزيجا من فوائض البترو- دولار ورجال المخابرات الدولية وجماعات النهب العام ، وسرت نغمة التكفير بالعروبة والوحدة والتقدم ، والإيمان الرسمى بالاستسلام الكامل لإسرائيل ، ومغادرة مقاعد التصنيع والإنتاج ، وتفضيل اقتصاد الخدمات والريع على الطريقة الخليجية ، وكان لابد أن تزحف معها نظم الحكم العائلى من وراء القناع الجمهورى .

هكذا تكونت الصورة الجديدة ، وعلى مراحل انهيار متلاحقة ، فلم تعد من نزعات تقدمية مقابل الركود الرجعى ، بل صار الكل رجعيين وبامتياز ، موالين لواشنطن ومحبين لإسرائيل ، وعائليين احتكاريين ، حتى وإن لبسوا البذلات الحديثة بديلا عن الدشداشة الخليجية التقليدية ، وحتى إن تظاهروا بقبول تعددية سياسية من نوع خاص جدا ، ولا تنطوى – لا فى الحال ولا فى الاستقبال – على

إمكانية تداول السلطة ، تعددية مصنوعة بالأمر الإدارى ، ومحكومة تماما بالنطاق الأمنى ، ومنزوعة السياسة بالجملة ، أو تبدو – فى أحسن الأحوال – كأكشاك سجائر على رصيف السياسة ، فقد جرى حظر السياسة وكتم أنفاس المجتمع ، وتحطيم النقابات المهنية والعمالية والفلاحية ، وإلحاقها بجهاز الأمن الداخلى الذى تضخمت قوته وتضاعف عدده ، وأخذا من رصيد الجيوش التى هزلت ، ووضع تسليحها تحت الرقابة الأمريكية المباشرة ، وبما لا يجعلها قادرة على صراع ولا سباق سلاح مع العدو ، بل يجعلها مجرد رصيد إضافى لقوات الأمن الداخلى ، ففى مصر مثلا ، دفع المصريون من قوتهم وأعصابهم لبناء جيش المليون جندى على جبهة الحرب مع إسرائيل فى ١٩٧٣ ، ومع انقلابات التاريخ الساخر ، صار لدى النظام المصرى الآن قوة أمن داخلى قوامها مليون و ٧٠٠ ألف شخص ، أى ثلاثة أمثال حجم الجيش ، تخوض حروب التخويف والإرهاب على جبهة الصدام مع الشعب المصرى ، ومثل ذلك جرى فى جمهوريات الثورات التى صارت ملكيات ، وعملت كلها بالتقليد المصرى فى إطلاق التمديد الرئاسى إلى أبد عزرائيل ، وبالتزوير الشامل للانتخابات العامة ، وتحويلها إلى " انتخابات مشفرة " ، وتعيينات ومواسم بيزنس وأفلام كارتون ، وتحويل البرلمانات إلى " زوائد دودية " لسلطات التنفيذ الأمنى ، وبحيث صارت نظما بغير مجمع انتخابى داخلى ، وبمجمع انتخابى افتراضى تمثله الرعاية الأمريكية والإسرائيلية ، والفرنسية أحيانا ، وبإحلال الحكم العائلى المحض ، وبحيث صار لكل رئيس (ملك) وريثه العائلى ، والذى يشرف غالبا على توزيع فوائض النهب العام ، وتعيين الإتاوات والعمولات ، ويستعد لخلافة أبيه ، ويتكفل بدورة تجديد مماليك البيزنس والسياسة والإعلام من حول بيت السلطان (!).

والمحصلة ، صورة حكم طبق الأصل المصرى ، ومع تفاوت فى التفاصيل ، وتطابق فى التكوين العام ، ففى بغداد – قبل نهاية حكم صدام – كانت ظاهرة ابنيه قصى وعدى ، وفى دمشق خلف الرئيس بشار أبيه حافظ الأسد ، وفى القاهرة

صعدت ظاهرة جمال مبارك ، وفى ليبيا تضخمت ظاهرة سيف الإسلام القذافى ، وفى صنعاء ظاهرة أحمد ابن الرئيس على عبد الله صالح ، وفى العواصم التى تعذر فيها استنساخ الأبناء بأقدار القسمة والنصيب ، كان الشقيق حاضرا على طريقة سعيد بوتفليقة فى الجزائر ، وفى تونس كان الدور محجوزا للسيدة ليلى زين العابدين، وفى الحالات كلها يكون الخلفاء الموعودون شركاء للآباء الحاضرين ، وفى صورة رئاسة مزدوجة للأب والابن ، وفى حالة مصر بدت الرئاسة تثليثا ، وشراكة – بغير التساوى – للأب والابن والأم ، وانتهت الأوضاع كلها إلى الصورة التالية للحكم، رأس عائلى معلق ، ومن حوله بطانة من مماليك البيزنس وجنرالات الأمن ، وبلا قواعد اجتماعية ولا سياسية ، وبأيديولوجيا الشفط والنهب العام ، واستنادا لعصا الكبت الأمنى العام ، فيما بدت الشعوب غائبة كليا عن الصورة ، وأقرب لغبار بشرى يطحنه الغلاء والفقر والبطالة ، تعيش محن الاقتصاد المنهوب الريعى الهش ، وتمارس – فقط بطولة و "أكروبات " البقاء على قيد الحياة ، وتعانى السحق والتهميش الغالب فى ممالك الصمت العائلى (!).

ومن هذه الزاوية الأخيرة بالذات ، ومع ضغط أزمات الاقتصاد الدولى على اقتصاداتنا الريعية المنهوبة ، وارتفاع أسعار الغذاء عالميا ، وتضاعف فواتير الاستيراد ، والتهاب السطح الاجتماعى المحتقن بشدة ، تبدو انتفاضة تونس البطلة اختراقا هائلا للصمت ، صحيح أنه سبقتها اختراقات جرت فى مصر ، توالت مشاهدها السياسية والاجتماعية على مدى خمس سنوات خلت ، وإن بدت متقطعة، تطفو وتخبو ، وصحيح أنه لحقتها هبة الجزائر فى مظاهرات الزيت والسكر الأخيرة، وإن بدت عنيفة بطبع الجزائريين الملتهب ، لكن انتفاضة تونس هى الأطول زمنا والأبعد مدى ، ربما لأن قطاعات فى " الاتحاد التونسى للشغل " ظلت محصنة ضد التغول الأمنى ، ومزجت دواعى الغضب الاجتماعى بدواعى الغضب السياسى ، ثم جاء الدم الشهيد ليزيل الغشاوات عن الأبصار ، ويتصاعد بالعصيان السلمى إلى ذروة أعلى ، وأيا ما يكون مجرى الحوادث اللاحقة ، فلن تعود تونس لما كانت

عليه أبدا ، ثم أن شرارة تونس تشعل النار فى هشيمنا جميعا ، ولسبب ظاهر ، وهو أنه حتى الحياة الذليلة لم تعد ممكنة ، وفى بيئة اليأس الطاغى ، يصبح الموت صرختنا الأخيرة ، وطاقة العبور لحياة تليق ، وعلى طريقة الشهيد محمد البوعزيزى.

" القدس العربى " فى ١٣من يناير ٢٠١١

obeikan.com

..والعين على مصر

الحكام العرب سابت مفاصلهم بعد انتصار الثورة الشعبية التونسية ، والهروب الذليل للديكتاتور زين العابدين بن على ، وزوجته الإمبراطورة ليلى الطرابلسية ، والتى ابتلعت مع أسرتها وأسرة زوجها جانبا كبيرا من مقدرات تونس ومواردها ، أكلوا لحم البلد الحى ، واعتبروا ازدهار أحوالهم علامة على ازدهار تونس (!).

جرى ما جرى فى تونس ، وانتصرت الانتفاضة التونسية ، ولاتزال تحارب معاركها فى الشارع ضد ما تبقى من النظام الديكتاتورى المملوكى الناهب ، حدث الزلزال فى تونس ، والعين على مصر ، ربما لأن النظام التونسى البائد كان صورة طبق الأصل من النظام المصرى ، ديكتاتورية عائلية معلقة فى القصر الرئاسى المترف ، ومن حولها " جماعة بيزنس " تضخمت ثرواتها الحرام لأرقام فلكية ، ومن تحتها خازوق أمنى متضخم ومتورم ، سياسة للنهب العام تستند على عصا الكبت العام ، واقتصاد ريعى هش تتأتى موارده من معدلات السياحة المرتفعة فى تونس ، ومن عوائد عمل التونسيين فى الخارج ، وهى مثل موارد الخزانة العامة فى مصر ، ويضاف إليها عوائد ورسوم الملاحة فى قناة السويس ، وبعض عوائد بيع البترول والغاز ، وفى الحالتين – تونس ومصر – جرى تحطيم وتجريف القواعد الإنتاجية الكبرى ، وفى المحصلة بدا دور النظام التونسى نسخة طبق الأصل من دور النظام المصرى ، فى الحالتين بدا الولاء لأمريكا والاستعداد لخدمة إسرائيل فرضا لا سنة ، وفى بنية النظام السياسى ، بدا التماهى ظاهرا إلى حد التطابق ، ومع فارق لمبارك مصر الذى ظل فى الحكم ثلاثين سنة إلى الآن ، بينما انتهت سيرة بن على عند حاجز الثلاثة والعشرين خريفا ، واستنادا إلى حزب إدارى ينتهى اسمه – فى الحالين – بلفظة " الديمقراطى " على سبيل النكاية ، واصطناع أحزاب معارضة صورية بديلا

عن المعارضات الحقيقية ، والاحتفاظ بها كديكور يتآكل خداعه مع تقادم الزمن ، وافتعال " كوتة للمرأة " " سبق إليها النظام المصرى قبل تولى زين العابدين بن على فى تونس ، ثم عدل عنها النظام المصرى ، فلجأ إليها النظام التونسى ، ثم أعاد النظام المصرى الكرة تقليدا لنظام تونس المخلوع هذه المرة ، وبانتخابات تخلو بالمرة من أبسط معانى الانتخابات ، وتمتاز بالتزوير الشامل الكامل لصالح رجال ونساء مختارين بعناية العائلة وحراسة الأمن ، وبتحصين كرسى الرئاسة من التبديل والتغيير ، بوضع شروط مانعة جامعة قابضة للروح ، واشتراط الإتيان بلبن العصفور لمن يرغب فى الترشح الجاد ، ففى تونس الأصغر كان الشرط هو الحصول على توقيعات ثلاثين نائبا وثلاثين والى مدينة ، مع العلم أن هؤلاء جميعا من حزب الرئيس ، من حزب التجمع الدستورى " الديمقراطى " الحاكم ، وفى مصر الأكبر بدا الشرط أكثر غلظة وأكثر استحالة ، وهو الحصول على توقيعات ٦٥ عضوا من مجلس الشعب و ٤٥ عضوا من مجلس الشورى ، و١٤٠ عضوا من مجالس المحليات فى عشر محافظات ، ومع العلم أن كل هؤلاء من الحزب الوطنى " الديمقراطى " الحاكم ، إنه التطابق المثير للدهشة ، حتى فى أدوار الرئيس وزوجته، ربما مع فارق أن النجل جمال مبارك فى قلب الصورة المصرية ، بينما أبناء زين العابدين الذكور لا يزالون صغارا ، فتمدد دور الزوجة ليلى ، وكان مزاد التوريث محجوزا للسيدة الفاتنة ، والتى بدأت حياتها " كوافيرة "، وانتهت كمليارديرة هاربة!

هذا التطابق بين النظام التونسى الذى تنخلع قوائمه الآن بعد أن طار رأسه ، وبين النظام المصرى الذى يقيم رئيسه غالبا فى شرم الشيخ ، وبعيدا عن قلق ومواجع الكتلة السكانية الغالبة فى وادى النيل ، هذا التطابق يثير سؤالا ملحا عن تطابق مقابل ، عن احتمال تطابق ثورة متوقعة فى مصر مع الثورة التونسية ، والسؤال فى محله تماما ، رغم تفاوت فى التفاصيل على جبهة المعارضة وأشواق التغيير بالذات، فالمعارضة التونسية الجدية بدت مهاجرة فى غالبها ولاجئة للخارج ، بينما

المعارضة المصرية الجدية تقيم غالبا فى الداخل ، وباستثناء ظاهرة محمد البرادعى المقيم غالبا فى طائرة ، أو فى قصره الأنيق على طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوى ، ورغم تطابق بنية القمع ، وزيادة معدلات الاعتقال والاختفاء القسرى والتعذيب حتى الموت فى مصر ، فقد تولد هامش من حريات التعبير والتنظيم والحركة خلافا لأوضاع تونس زين العابدين ، وهو فارق يبدو لصالح المعارضة المصرية فى القراءة الظاهرة ، لكن المحصلة لم تكن كذلك ، فقد أدى الهامش الرجراج إلى قدر من " رخاوة عضلات المعارضة " إن صح التعبير ، ثم أن الهامش تقلص باطراد فى العشرين شهرا الأخيرة بالذات ، ثم أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى مصر أكثر سوءا بما لايقاس مع أوضاع تونس بن على ، فمعدلات الفقر والعنوسة أكبر فى مصر ، ومعدلات المرض صاروخية الطابع ، فمصر رقم (١) فى معدل الاصابة بالفشل الكلوى ، ومصر رقم (١) فى التهاب الكبد الوبائى السرطانى على صعيد الدنيا كلها ، ومصر رقم (١) فى نزيف الأسفلت والموت بحوادث الطرق ، وفى مصر أغنى طبقة فى المنطقة العربية ، وأفقر شعب على الإطلاق ، وربما لذلك بدت ظواهر التقليد المصرى لتكتيك الثورة التونسية ، خافتة إلى الآن فى السياسة ، وظاهرة جدا على الصعيد الاجتماعى ، فقد بدت مشاهد الانتحار بإشعال النار علنا فى شارع عام أكثر تواترا فى مصر ، وعلى طريقة محمد البوعزيزى – شهيد " سيدى بو زيد " – الذى افتتح باسمه الجليل واحدة من أعظم انتفاضات التاريخ .

ماذا يعنى ذلك ؟، ربما يعنى أن انتفاضة محتملة فى مصر قد تماثل انتفاضة تونس فى المعنى العام ، ولكن مع اختلاف فى التفاصيل ، فقد بدت الثورة التونسية طاغية التأثير على مزاج الجمهور المصرى ، وتدافعت موجات هائلة من النكات المتداولة على طريقة المصريين ، كلها تسخر مما تسميه عجز المصريين مقابل شجاعة التونسيين ، وفى صورة نقد ذاتى جماعى تلقائى سوف يكون لها أثرها ، خاصة أن الثورات فى هذا العصر – تماما كالحروب – يجرى نقلها بالصورة النافذة للعين

والقلب والعقل الضمير والوجدان ، بينما فى دروس السياسة تبدو عظات الثورة التونسية بليغة ناطقة ، ولعل أهمها درسان ، الدرس الأول فى تلاحقات ما جرى تونسيا ، فقد تحول الغضب الاجتماعى المفرق بسرعة إلى غضب سياسى شامل ، وهو درس بالغ الأهمية لطلائع المصريين ، فقد دعونا – قبل "انتفاضة المحلة " فى ٦ أبريل ٢٠٠٨ – إلى مزج الغضب الاجتماعى بالغضب السياسى ، وظواهر الغضب الاجتماعى هائلة جدا فى مصر ، فخلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط ، تدافع إلى المشهد المصرى ما يزيد عن خمسة آلاف مظاهرة واعتصام وإضراب اجتماعى ، وشارك فيها مئات الآلاف من المصريين ، ولكن دون ربط وثيق بأولوية التغيير السياسى ، فيما بدت معه الصورة مبتسرة ، مبشرة ومحبطة معا ، قلقة وموزعة الألوان ومشوشة البريق ، ودون رسم لوحة متكاملة لثورة شعبية حقيقية ، غضب يطفو ويخبو ، ولا يقلع بالجملة من محطات اليأس المقيم ، فقد زادت رقعة الأمل ، وزادت رقعة اليأس الانتحارى أيضا ، وبدت مصر كأنها فى جحيم اجتماعى صامت إلى جوار الغضب الاجتماعى الناطق ، ويكفى أن نعلم ما جرى فى عام واحد طبقا لتقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، فقد أقدم ١٨٠ ألف شاب مصرى على محاولة الانتحار فى عام واحد (٢٠٠٩)، وانتهت المحاولات إلى مفارقة الحياة فى خمسة آلاف حالة ، بينما جرى إنقاذ الباقين فى آخر لحظة ، الدرس الثانى للثورة التونسية يبدو ملهما أكثر ، فقد تحررت تونس بتحرك العشرات فالمئات والآلاف ، ثم إلى ما لا يزيد عن عشرين ألفا فى مظاهرة التتويج أمام مبنى وزارة الداخلية فى العاصمة تونس ، وهو ما يعنى أن تغيير النظم الديكتاتورية المملوكية لا يحتاج لحركة الملايين، وعلى نحو ما تروج له " فرق المرجئة " السياسية، فقط يحتاج التغيير إلى حركة الآلاف الجسورة المصممة على اجتياح حواجز الخوف، ولسبب جوهرى ، فالنظم الديكتاتورية المملوكية تبدو معلقة ، وبلا قواعد ارتكاز اجتماعية ولاسياسية ، وتلك ثغرة الضعف الكبرى فى بنية هذه النظم ، وهو ما يعنى بالقياس إلى تفاوت الحجم السكانى بين مصر وتونس ، أن تحريك مئتى ألف أو

حتى مئة ألف مصرى كاف جدا لإطاحة نظام مبارك ، وقد كنا فى حركة كفاية أول من دعا – قبل سنوات . إلى تحرك شعبى ينتهى بمظاهرة المئة ألف ، وبعصيان مدنى يمزج الغضب الاجتماعى بالغضب السياسى ، ثم أضفنا تصورا مفصلا لمرحلة انتقالية تلى نهاية حكم العائلة ، وهو التصور الذى تتوافر ممكناته فى مصر بأكثر من حالة تونس ، ويعصم البلد من مخاطر الفراغ والفوضى .

وبالجملة ، بدت ثورة تونس العبقرية تلقائية جدا ، وبجمهور بلا قادة ، بينما المشهد المصرى مزدحم بالقادة ، وبمقدرة غير كافية لاستدعاء الجمهور لانتفاضة شارع ، وربما تحتاج مصر – الآن – إلى مخاطرة محمد البوعزيزى لا إلى تردد محمد البرادعى .

" القدس العربى " فى ١٩ من يناير ٢٠١١

يوم نهاية الديكتاتور

لن تعود مصر أبدا لما كانت عليه قبل انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، فقد بدأ العد التصاعدى لثورة شعبية مصرية من طراز فريد ، وبدأ العد التنازلى الأخير لنظام الفساد والاستبداد والتبعية ، وربما لن ينتهى هذا العام مع وجود مبارك وعائلته ونظامه فى قصر الحكم .

انتفاضة يناير ٢٠١١ هى أعظم وأوسع وأكبر تحرك شعبى مصرى منذ انتفاضة يناير ١٩٧٧ ، وهى انتفاضة شباب الطبقة الوسطى المصرية بامتياز ، فقد بادر بالدعوة إليها شباب الفيس بوك ، وانضمت إلى الدعوة حركات تغيير بارزة بينها "كفاية" و " الجمعية الوطنية للتغيير " و " شباب العدالة والحرية " و " شباب ٦ إبريل " ، وتردد الإخوان المسلمون لبعض الوقت ، وإلى أن شاركت قطاعات شبابية وسياسية من الإخوان ، وبدا الكل على موعد مع قدر أخذ قبسا من بركات الثورة التونسية البطلة ، كان التحرك – ولا يزال – عارما فياضا ، وشمل أكثر من مئة ألف مصرى فى المدن الكبرى ، خاصة فى القاهرة والإسكندرية والمنصورة والمحلة ودمياط وبلطيم والإسماعيلية والسويس ، ثم عند مسقط رأس مبارك فى شبين الكوم عاصمة محافظة المنوفية ، بدا التحرك تلقائيا بغير تنظيم معين يدفع خطاه ، لكن مبادرات الشباب المصرى المخاطر صنعت ما يشبه المعجزة ، وعاد ميدان التحرير – أكبر ميادين القاهرة – ليكون فى قلب الصورة ، فقد اجتمع فى اعتصامه ما يزيد على ٣٠ ألف متظاهر ، وفى مشهد عبقرى لم يتكرر منذ ٢٠ مارس ٢٠٠٣ ، حين تدفقت إلى الميدان الشهير جموع الغاضبين مع سقوط أول صاروخ كروز على رأس بغداد ، وبين التاريخين كان القلق المصرى تتدافع مشاهده ، ونشأت ظاهرة كفاية وأخواتها ، وتناسلت مشاهد الاحتجاج السياسى بأعلى سقف ، ثم

توالت مشاهد الاحتجاج الاجتماعى ، والتقى الاحتجاجان فى انتفاضة ٦ إبريل ٢٠٠٨ ، انتفاضة مدينة المحلة الكبرى ، والتى حملت إشارات بتحرك شعبى أقوى ، وتحققت وعودها فى الانتفاضة الشعبية الجديدة ، والتى مزجت فى سلاسة بين كل المطالب السياسية والاجتماعية والوطنية ، وبدت شعاراتها التلقائية جامعة جامحة ، ومن نوع " تغيير . حرية . عدالة اجتماعية " ، ومن نوع " عدالة . حرية . كرامة إنسانية " ، لكن الشعار المركزى الجامع بدا موحيا وملحا وملهما ، عبر عنه بيان كفاية بعنوانه " خلع مبارك هو الحل " ، فيما تنوعت طرق التعبير المباشر عنه من المتظاهرين التلقائيين ، فقد صعد إلى الواجهة هتاف كفاية " يسقط . يسقط . حسنى مبارك " ، وأضاف الشباب شعارا فى صورة جملة تقريرية حاسمة تقول " الشعب . يريد . إسقاط النظام " .

وفيما بدت انتفاضة مصر الجديدة سلمية تماما ، بدا النظام المذعور فى حالة فزع، حاول إبداء التماسك الشكلانى فى البداية ، وتسامحت قوات أمنه المليونية فى صباح الانتفاضة ، لكنها عادت إلى استخدام أقصى درجات العنف فى المساء ، وبعد أن تبين لها اتساع نطاق الانتفاضة على نحو مذهل ، اتجهت إلى القمع المباشر ، وإلى اعتقال ما يقارب الألف متظاهر حتى لحظة كتابة هذه السطور ، وإلى استخدام الهراوات والعصى المكهربة وخراطيم المياه وقنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع بصورة جزافية ، ثم إلى استخدام الرصاص " البلى " والرصاص المطاطى ، ثم إلى إطلاق الرصاص الحى فى الهواء لتفريق المتظاهرين كما جرى فى الإسكندرية والمنصورة، وإلى الضرب فى المليان كما جرى فى مدينة السويس البطلة ، وقد كانت عاصمة مقاومة الإسرائيليين فى حرب ١٩٧٣ ، واحتفظت بجذوة النار تحت الرماد حتى مواعيد الانتفاضة الجديدة ، واكتسحت شوارعها مظاهرات عفية ، واشتبكت قوات الأمن فيها مع المتظاهرين ، وسقط شهداؤها الأبرار السبعة ، وزاد فزع وزير داخلية مبارك ، وأعلن النظام حظر التجوال فى السويس ، وحظر المظاهرات فى مصر كلها ، لكن مشاهد الغضب العظيم ظلت تتدافع فى المدن الكبرى ، وفيما يشبه

حرب عصابات فى الشوارع الرئيسية والحوارى الجانبية ، ومعارك كر و فر ، وصلت فى مدينة الإسكندرية إلى بث الرعب فى قلوب قوات الأمن ، وهروبها خوفا من حشود وجرأة المتظاهرين الشبان ، والذين يعملون بنظرية لا تراجع ولا استسلام ، وأبدوا صلابة وعزما فائقا على مواجهة الخطر ، فقد بدا النظام المصرى محشورا فى مأزق لا فكاك منه ، فالتسامح مع المتظاهرين يزيد الشعلة اتقادا ، والتشدد الأمنى يزيد الفضيحة انتشارا ، وجدار النظام الديكتاتورى المملوكى تتسع الشقوق فيه ، فالبورصة تنهار ، وتنتشر الأنباء عن هروب مسؤولين وماليين كبار ، والمعارضة المعتدلة – على طريقة حزب الوفد – تجد نفسها فى حرج بالغ ، وتقفز هاربة من سفينة نظام آيل للسقوط ، وقد لا أكشف سرا إن قلت أننى قدمت صياغة لبيان يصدر عن (البرلمان البديل) قبل اندلاع الانتفاضة بيومين ، وكان المطلب المركزى فيه " الإنهاء السلمى للنظام الاستبدادى ، ومنع ترشح مبارك أو نجله لرئاسة جديدة ، وإفساح المجال لحكم انتقالى برئاسة محايدة وحكومة ائتلاف وطنى "، كانت الصياغة كفائية تماما ، وتردد البعض فى قبولها ، لكن الانتفاضة العبقرية اكتسحت عناصر التردد ودواعيه تماما ، وظهرت الصياغة ذاتها – بذات الحروف – فى بيان لاحق صدر عن الجمعية الوطنية للتغيير ، وبصورة أخف فى بيان دعا لحكومة إنقاذ وطنى صدر عن حزب الوفد ، وهو ما يعنى أن مطلب كفاية بالإنهاء السلمى لحكم مبارك وعائلته ونظامه صار مطلبا جامعا باطراد ، ولم يعد معلقا فى هواء ، أو محصورا فى فئة وصفت بالتطرف قبل انتفاضة شباب الأمة ، وتحرك الفيل المصرى منذرا بدهس النظام غير الشرعى القائم .

وقد يدعى البعض أن الانتفاضة عابرة ، وأن مصر ستعود إلى سكونها المقبض من جديد ، وهؤلاء غالبا من أبواق وسدنة وخدم النظام المتداعى ، ويكررون ترهاتهم فى عشرات الصحف والقنوات التليفزيونية التابعة للنظام ، وتلك – فى الحقيقة – تمنيات إبليس ، فلن يعود شيء فى مصر إلى ما كان عليه أبدا ، وقد بدأت – وتتصل – المعركة الأخيرة فى الحرب المريرة الطويلة ضد نظام يملك أكبر جهاز

أمن داخلى فى العالم ، ربما باستثناء الصين ، بينما لا يمكنه – موضوعيا – إجراء أى إصلاحات ديمقراطية أو اقتصادية أو وطنية ، فهو لا يملك – مثلا – فرصة فى حل مجالس التشريع المزورة (الشعب – الشورى – المحليات) ، ولا يملك فرصة إجراء انتخابات حرة أو شبه حرة على كرسى الرئاسة ، والسبب ظاهر ، فقد تلاشت القواعد الاجتماعية للنظام بالكامل ، وإجراء انتخابات حرة يعنى أن النظام قرر الانتحار ، وهو – أى النظام . لا يملك فرصة التفكير فى إجراء أى إصلاحات اجتماعية أو اقتصادية ، لا يملك – مثلا – فرصة إصدار قرار بخفض الأسعار ، وزيادة فاتورة الدعم المليارية ، والمغامرة بتحطيم ما تبقى من اقتصاده الهش المنهوب ، وانهيار موازنته فائضة العجز بالكامل ، ولا يملك النظام فرصة إجراء مراجعة لعلاقاته الآثمة مع (إسرائيل)، وهو – إن فعل – يشنق نفسه ، فهو نظام كامب ديفيد والتبعية المزمنة للسياسة الأمريكية ، والمحصلة : أن مبارك لا يملك فرصة لاحتواء الغضب سياسيا ، ولا يملك سوى عصا القمع التى تنكسر الآن بصلابة المتظاهرين الشباب ، والذين يحطمون حواجز الخوف بالجملة ، ويبثون الرعب فى قلب النظام ، وهو ما يجعل المصريين – فى هذه اللحظة – بين واحد من حالين ، طلائع تتحرك بعشرات الألوف ، وغدا بمئات الألوف ، وقواعد بعشر ت الملايين تنتظر وتراقب ما يجرى ، وربما تخرج إلى الشارع فى لحظة تقترب ، خاصة بعد تكون ما يشبه " قيادة هيكلية " للانتفاضة ، وتنظيم " جمعة الغضب " فى المساجد والكنائس ، بينما لا يملك مبارك سوى خيار واحد الآن ، أن يتنحى طوعا هو وعائلته عن كرسى السلطان ، أو أن ينتهى إلى مصير قد يكون أسوأ من نهاية زين العابدين بن على .

وفى جملة واحدة ، فقد أصبح يوم نهاية الديكتاتور المصرى أقرب للعين من طرف الإصبع المرفوع كعلامة للنصر .

" القدس العربى " فى ٢٧ من يناير ٢٠١١

نيرون مصر

تصرف مبارك فى أيامه الأخيرة كرئيس عصابة لا كرئيس دولة .

تصرف كنيرون الذى جلس يغنى على أطلال روما المحترقة ، ودبر المجازر تلو المجازر للمصريين الثائرين ، لا يهمه سوى أن يبقى فى قصره البائس ، وأن يدوس إرادة ملايين المصريين الذين خرجوا إلى الشوارع كما لم يخرجوا فى تاريخهم الحديث كله ، وواجهوا بصدورهم العارية نار الرصاص الحى لجهاز مبارك الأمنى المتوحش ، وسقط منهم المئات شهداء ، وسقط آلاف الجرحى ، وفى ثورة شعبية يندر أن تجد مثيلا لها فى تاريخ الأمم ، وبمبادرة من شباب صنعوا المعجزة ، وأثبتوا ما قلناه دوما عن مصر كبلد فى انتظار ثورة ، وعن هدوئها الظاهر – على السطح – كصفحة النيل ، وعن صخبها العميق الداهس كأقدام الفيل .

تصرف مبارك كقاتل محترف لشعبه ، أطلق كلاب جهازه الأمنى المتضخم فى نوبة جنون ، تصور أن بوسعه دهس ثورة الشعب المصرى ، وأن قنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع ، وأن الرصاص المطاطى والرصاص الحى ورصاص " دمدم" المحرم استخدامه دوليا ، تصور أن كل هذه الأسلحة التى زوده بها أسياده فى واشنطن ، تصور أن كل هذه الأسلحة تكفى وتزيد ، وحين هزمته جرأة وبسالة وتضحيات المتظاهرين بالملايين ، كان الديكتاتور يلجأ إلى خطته الإجرامية الاحتياطية ، وهى التفريغ الأمنى الكامل ، وإصدار الأوامر باختفاء تشكيلات وزارة الداخلية ، واستبدال الزى المدنى بالزى " الميرى " ، وإحراق مراكز الشرطة ، وإطلاق عشرات الآلاف من المساجين الجنائيين والبلطجية والمحكومين بالإعدام، وتوجيههم – بمعرفة ضباط أمنه .إلى ترويع المواطنين ، وإزهاق أرواحهم ، وسرقة ممتلكاتهم ، وخلق حالة غير مسبوقة مصريا من النهب والفوضى ، وكأنه يقول

للجميع : هذا جزاء من يثور ، وكانت الهزيمة المرة من نصيبه هذه المرة أيضا ، فقد فطن المصريون – الثمانون مليون نسمة – إلى الحيلة الإجرامية ، وأحبطوها فى مهدها ، وشكلوا من شبابهم لجانا شعبية فى كل مكان ، وتكفلوا بحماية المنازل وأماكن العمل والأرواح ، نظموا المرور ، وتولوا تنسيق الخدمات اليومية ، وطاردوا المجرمين ، وحققوا أمانا شعبيا يليق بمصر الجديدة الظافرة بثورتها الكبرى .

تصرف مبارك بجنون سادى ، تصرف كديكتاتور ذاهل من هول المفاجأة ، وحاول توريط الجيش المصرى ، والذى يكن له المصريون احتراما تاريخيا عميقا ، وأمر الديكتاتور بفرض حظر التجوال ، ونشر وحدات الجيش فى الشوارع ، وبهدف خلق بيئة صدام بين الشعب والجيش ، لكن قيادة الجيش تصرفت بحصافة، وامتنعت عن إيذاء المصريين ، ولم تمس متظاهرا واحدا بأذى ، بل تركت المتظاهرين يكتبون شعاراتهم على جدران دبابات الجيش وناقلاته المدرعة ، وكان مشهدا فريدا أن تظهر كلمتا " يسقط الديكتاتور " على الواجهات المسلحة ، كان المغزى ظاهرا ، ثم أصدرت قيادة الجيش بيانا مثيرا تعرب فيه عن تفهمها للمطالب المشروعة للمتظاهرين، ودون ذكر لاسم مبارك ، وكأنها أرادت ترك مسافة تفصلها عن جرائمه ، تتخفف من أوزاره ، وتحتفظ بنصاعة صورتها ، وحين أحس مبارك بنقص حماس الجيش لنصرته إلى النهاية ، أعلن عن سحب نيته فى الترشح لرئاسة جديدة ، وقبل أن ينتهى من إلقاء بيانه ، كانت خطته الإجرامية الأخيرة تتكشف معالمها ، بجمع بقايا جماعته الفاسدة فى مظاهرات مصنوعة تطالب ببقائه رئيسا ، وبقيادة ضباط أمن يرتدون ملابس مدنية ، وبفوائض من البلطجية ومعتادى الإجرام ، وتسليحهم بالسيوف والسنج والمطاوى ، وبقوافل من الخيول والجمال والبغال والحمير ، وبالأسلحة الآلية وقنابل المولوتوف والقنابل المسيلة للدموع ، وبخطة عسكرية لاقتحام ميدان التحرير ، وبهدف إجلاء المعتصمين الشبان فى أكبر ميادين القاهرة والمنطقة كلها ، وسقط شهداء جدد وجرحى بالمئات ، لكن مبارك

سقط أيضا ، فقد تبينت طبيعة الذين أسموهم بالمؤيدين ، وهم جماعة من معتادى النهب والإجرام يسندون مجرما هاربا من عقاب الشعب والتاريخ .

أصبح مبارك عبئا على الجيش ، وهو الذى سعى لاستدرار عواطفه ، والتذكير بسابق خدمته فى القوات المسلحة ، وأراد أن يورط الجيش فى صدام دموى واسع مع ملايين المتظاهرين ، وأن يدق إسفينا بين الجيش والشعب ، وفشلت خطة مبارك ، وحدث العكس بالضبط ، فقد وجدها الجيش فرصة لاستثمار ضعف مبارك ، وتحوله إلى بطة عرجاء ، وتداعى نفوذ جماعته ، وهروبهم كالفئران من السفينة الغارقة ، وطرح نفسه ورجاله كبديل للنظام الفاسد المتآكل ، وتقدمت جماعة الجيش لملء الفراغ السياسى ، وقدمت من رجالها رئيسا للوزراء ، وأجبرت مبارك على تعيين اللواء عمر سليمان نائبا للرئيس ، وهى خطوة استهدفت وراثة مبارك بديلا عن نجله الهارب ، وحافظ الجيش على مسافة حياد ظاهرة انتظارا للحظة مناسبة ، وتكوين شراكة جديدة بين الجيش وقطاعات من المعارضة المدنية ، وفى " صيغة تركية " توقعناها منذ سنوات ، وشرحنا ظروفها المحتملة فى مقال نشرته لى " القدس العربى " أواخر عام ٢٠٠٧ ، وحمل عنوان " إذا حكم الجيش مصر " ، ودفعنا ثمنه ترويعا وتجويعا ، وحرمانا من الكتابة والعمل المهنى فى مصر بعد مواجهة طويلة شرسة مع حكم الديكتاتور ، توالت فصولها الساخنة على مدى عشر سنوات بالتمام والكمال ، شرفت خلالها برئاسة تحرير ثلاث صحف معارضة، تحولت كلها إلى منابر صدام مباشر – غير مسبوق ولا ملحوق – مع طغيان الديكتاتور وعائلته الفاسدة .

تكشفت أوراق مبارك كلها فى أيامه الأخيرة ، وثبت تفريطه الفادح فى المصالح المصرية الوطنية ، وخدماته الجليلة لإسرائيل بالذات ، والتى فوجئت بزلزال الإطاحة بمبارك ، وقادت حملة دولية لإنقاذ الديكتاتور العاجز ، والذى وصفه بنيامين بن أليعازر – قبل شهور – بأنه " أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل " ، وأشاد

شيمون بيريز - الرئيس الإسرائيلى - بصداقته الوفية لإسرائيل ، وظهر بنيامين نتنياهو - رئيس الوزراء الإسرائيلى - مكفهر الوجه بأكثر مما بدا عليه مبارك نفسه ، ونشرت الصحف الإسرائيلية نص وثيقة التعليمات السرية من نتنياهو إلى سفارات تل أبيب فى الدنيا كلها ، والتى طلبت من الولايات المتحدة حماية مبارك بأى ثمن ، وتزويده بالسلاح الكافى لقمع ملايين المتظاهرين السلميين ، لكن واشنطن التى ساندت مبارك ودعمته طويلا ، واستفادت من أدواره الآثمة فى خدمة مصالحها الحيوية ، وجدت نفسها عاجزة عن نصرته فى لحظة الحقيقة ، وكررت معه نفس القصة القديمة المعروفة عن سلوك الأمريكيين ، وهى ترك العواطف الطارئة وتقديم المصالح الدائمة ، فواشنطن تسند خدامها وهم فى وضع الحكام المستقرين، وترميهم فى أقرب مقلب زبالة مع اندلاع الثورات الشعبية . لقد سقط الديكتاتور المصرى تماما ، مات سياسيا من زمن ، وبدا نظامه كالخشب المسندة ، وإن تأخرت مراسم دفن الجثة ، احتقر مبارك الشعب المصرى وداس كرامته ، وسامه سوء العذاب والتنكيل ، وسرق ثروته ، وخدم الأعداء التاريخيين لمصر والأمة ، ولم يكن يتوقع أن تأتى مواعيد الحساب هكذا ، مفاجئة صاعقة صادمة كاسحة ، كان يتصور أنه مخلد فى قصره ، وحول البلد إلى عزبة خاصة له ولزوجته وأبنائه وأصهاره وحاشيته ومليارديراته ، تقدم به العمر إلى حد تخاريف الشيخوخة ، وتعود الكذب على نفسه وعلى الناس ، واستبعد أن تقوم مصر بعد أن أذل أهلها ، لكن روح مصر العبقرية فاجأته كما فاجأت الدنيا كلها ، وأشعلت ثورتها الوطنية الديمقراطية العظمى ، قامت قيامة مصر ، نهضت كالعنقاء من الرماد ، ولن تعود إلى القيد من جديد ، فقبل ستين سنة أهدت مصر لأمتها ثورة الضباط الأحرار ، وها هى اليوم تهديها ثورة الناس الأحرار .

" القدس العربى " فى ٣ من فبراير ٢٠١١

الثورة هى الثورة

أهم انتصار لثورة الشعب المصرى .حتى كتابة السطور .أنها لا تزال مستمرة بعنفوان هائل ، وأنها تتدفق كموج البحر ، وفيما يشبه الإعصار الكاسح ، وفى غضب جماهيرى أقرب لغضبات الطبيعة وزلازلها وبراكينها .

ولا نريد لأحد أن يخطئ النظر أو القراءة ، فهذه ثورة الشعب المصرى ، وليست مجرد حركة شبابية ، فقد لعب شباب "الفيس بوك" دورا حاسما فى الدعوة للثورة ، وفى تنظيم شبكى مرن جمع أطرافا من كل ألوان الطيف ، وفى ضمان قوة دفع ابتدائية مناسبة ، لكن الثورة صارت بسرعة ثورة شعب بكامله ، وبكل أجياله وطبقاته وفئاته ، وعلى اتساع الجغرافيا المصرية ، وانضمت إليها كافة حركات التغيير والقوى الاجتماعية والسياسية الحية ، كانت مبادرة الشباب أشبه بكشف غطاء عن آبار غضب جوفى طافح ، وبدت موجات الثورة المتدافعة المتدفقة بالملايين فى مشاهد أسطورية ، وكأنها تنزح من آبار بلا قرار .

ويخطئ من يتصور أن أحدا بعينه .شبابا أو غير شباب .قادر على إيقاف الثورة ، أو إصدار الأمر بفض اعتصام ميدان التحرير ، فنحن بصدد ثورة كاملة الأوصاف، ثورة مصممة على تحقيق أهدافها ، وبقوة النزح التلقائى من آبار الغضب ، وباندفاع طبقات اجتماعية من العمال والمهنيين للالتحاق بالثورة ، ففى مصر مخزون غضب يكفى لإشعال ألف ثورة ، وما جرى إلى الآن .على أسطوريته وعبقريته .هو مجرد الفصل الأول من الثورة الشعبية المصرية ، وبهدف خلع مبارك ونظامه ، وهو تغيير عاجل أشبه بفك "العنة"، تغيير عاجل يؤسس لصحوة شعبية جديدة ، قادرة بوعى أصلب على أن تواصل الشوط الثورى لمنتهاه ، فمصر تحتاج إلى تغيير لا يبقى ولا يذر شيئا من أدرانها وأوساخها ، مصر تحتاج إلى إعادة خلق ، وإلى استعادة النجوم

لمداراتها ، وإلى الخروج من النفق المظلم ، وإلى براح استعادة الدور والمكانة والمعنى، وإلى تجاوز الانحطاط التاريخى ، وإلى اكتساب استقلالها الوطنى ، وتحريرها من أغلال التبعية المزمنة للأمريكيين والإسرائيليين ، وإلى تفجير طاقاتها الكامنة فى التنمية والتصنيع والتسليح والاختراق التكنولوجى ، وإلى الدخول فى سباق العصر ، وإلى كسب معارك الحرية والعدالة والكرامة .

الهدف العاجل للثورة الشعبية المصرية الآن هو كسب الديمقراطية الوطنية ، واستعادة الشعب للميدان بعد غربة طويلة ، والثورة – أى ثورة – تعنى التغيير لا أقل ، الثورة تفرض شرعيتها ، وتكنس تسلط الآخرين ، الثورة تعنى إنهاء نظام وخلق نظام جديد ، وهو ما يفسر استمساك المتظاهرين تلقائيا بهدف تنحية مبارك وعائلته ، ووضع دستور نظامه فى أقرب مقلب زبالة ، والتقدم إلى مرحلة انتقالية برئيس مؤقت وحكومة ائتلاف وطنى ، وبمهام وطنية وديمقراطية واجتماعية عاجلة ، تنتهى بصياغة دستور جديد يجرى إقراره عبر جمعية تأسيسية منتخبة ، فالثورة تعنى الثورة ، وليس التورط فى متاهات وتفاسير لمواد فى دستور متآكل وباطل بالجملة ، أو تكرار الترقيع فى دستور صار مزقا من ورق ، وسقطت شرعيته مع تداعى نظامه ، فلا تفاوض ولا حوار إلا بعد الجلاء ، نقصد جلاء مبارك عن منصبه ، وهذا هو الحد الأدنى المطلوب بشروط الوفاء للثورة ، وليس التحايل على الثورة ، وبقصد إجهاض حركة الشعب ، وبدعاوى الحوار والتفاوض على تغييرات أو تعديلات جزئية ، وهى حوارات سيئة السمعة ، تتورط فيها أحزاب معارضة " رسمية " ، تفزع من الثورة ، وإن تظاهرت بالتعاطف معها ، وتدرك أنها مرشحة للكنس مع النظام الذى أنشأها ، واستخدمها كديكور بائس ، وسمح لها بدور " أكشاك السجائر " على رصيف السياسة والتاريخ ، ولا تزال كما كانت ، مجرد نباتات طفيلية شيطانية متسلقة على جدران حديقة مصر ، يستدعونها فى الأزمات بديلا عن أصوات الشعب الحقيقية ، ويتحاورون معها على طريقة النظام الذى يحاور نفسه ، أضف .إلى هؤلاء – مددا من شخصيات باهتة ، لا طعم لها ولا لون

ولا رائحة ، لم تتخذ يوما موقفا يليق ، ولا دفعت ثمنا ، وتتطفل الآن على ثورة الشعب المصرى ، وتتكاثر على سطح الحوادث كالفطر ، وتنشئ ما تسميه " لجان الحكماء " أو لجان الأدعياء ، وتلبس مسوح الوعاظ ، وتتورط – كأحزاب الأنابيب – فى حوار مع ما تبقى من سلطة نظام مبارك المتداعى ، وتقدم خدماتها على طريقة " عبده مشتاق " ، والذى يقضى عمره بالقرب من باب السلطان ، يتسول منصبا أو وظيفة أو دورا يثير الريب .

هؤلاء وغيرهم مجرد جمل اعتراضية لا محل لها فى سياق النص الثورى ،هؤلاء وغيرهم يخونون الدم الشهيد ، يخونون دم مئات الشهداء وأنات آلاف الجرحى ، وبسالة مئات الآلاف الذين اجترحوا المعجزة ، وزلزلوا نظام الترويع الأمنى ، وحطموا واحدا من أكبر أجهزة الأمن فى الدنيا كلها ، ودفعوا عشرة ملايين مصرى إلى عبور حواجز خوف متقادم موروث ، والخروج إلى ميادين التظاهر فى القاهرة والمدن الكبرى ، ولم يعد يخيفهم شيء ، ولا يرضيهم شيء سوى أن يزول الظلم كله، وأن يستعيد الشعب ثروته وسلطته المغتصبة ، ليس بترقيعات أو تعديلات فى مواد الدستور ، ولا حتى بالإلغاء الفورى لقانون الطوارئ ، ولا حتى بحل المجالس المزورة كلها ، بل لا بد من حل النظام المزور كله ، وبتغيير شامل يعيد السيادة للشعب ، ويقيم محاكمات عاجلة للمزورين والفاسدين ، ويحل الحزب الحاكم ، ويحل جهاز مباحث أمن الدولة ، ويطلق حريات التظاهر والاعتصام والاضراب السلمى ، وحريات تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات وإصدار الصحف ، وإنشاء قنوات التليفزيون ، وقبل ذلك كله تنحية مبارك ، ومحاكمته مع عائلته ، واسترداد ثروة الشعب المصرى التى شفطها مع عائلته ، والتى قدرتها صحيفة " الجارديان " البريطانية بما قد يصل إلى ٧٠ مليار دولار ، وقد نشر تقرير " الجارديان " فى ٤ فبراير ٢٠١١ ، وفى ٩ فبراير تقدمت حركة كفاية – مع مئة شخصية عامة – ببلاغ للنائب العام ، وطلبت التحقيق مع مبارك وابنيه جمال وعلاء وزوجته السيدة سوزان منير ثابت ، وطالب البلاغ النائب العام بسرعة اتخاذ إجراء احتياطى

بمنعهم من السفر وتجميد أرصدتهم ، وإحالة الابنين والزوجة إلى محاكمة عاجلة ، وهم لا يتمتعون بأى حصانة دستورية ، وعدم الاعتداد بحصانة رئاسية مفترضة لمبارك الأب ، فقد سقطت عنه الحصانة بثورة مصر الشعبية ، وزالت عنه حصانة المادة ٨٥ من الدستور ، والتى تشترط موافقة ثلثى أعضاء مجلس الشعب للبدء فى إجراءات محاكمة الرئيس .

وحتى وقت كتابة السطور ، فليس فى مصر غير قوتين لا ثالث لهما ، قوة الشعب المصرى بملايينه الثائرة المتظاهرة فى الشوارع ، وقوة الجيش الذى يحظى باحترام عميق فى نفوس المصريين ، فقد اكتسحت ثورة الشعب المصرى أجنحة إدارة مبارك ، اكتسحت البيروقراطية السياسية فيما كان يسمى بالحزب الوطنى الحاكم، واكتسحت النفوذ السياسى لجماعة البيزنس ، واكتسحت جنرالات الأمن الداخلى ، واكتسحت جماعات البلطجة التابعة لمبارك فى " موقعة الجمل " بميدان التحرير ، فيما بدت العلاقة مع الجيش ودية بصفة عامة ، فقد نزل الجيش إلى الشوارع ، ورغم قرار فرض حظر التجوال ، جرى التسامح مع المواطنين والمتظاهرين ، وباستثناءات قليلة لاعتقالات – انفكت فيما بعد – شملت عددا من قادة حركة كفاية ، فقد حافظ الجيش على نوع من الحياد السلبى ، والإيجابى أحيانا ، وإن لم تصل إيجابيته إلى الحد المطلوب بالضبط حتى كتابة السطور، فلم يقم الجيش بدوره فى تنحية مبارك ، وبدعوى أن مبارك كان واحدا من قادة القوات المسلحة ، ومن قادة حرب ١٩٧٣ ، وأنه .أى الجيش – لا يريد إخراجه من منصبه بطريقه مهنية، وهذه دعوى لا محل لها فى موازين العدالة والحقيقة ، وتسيء إلى سمعة الجيش، وتصادر على إرادة الشعب ، والذى لا يصح أن تعلو كلمة على كلمته ، وأن تفتعل " عصبية عسكرية " تستعلى بامتيازات لا سند لها ، فالأصل أن المواطنين سواء ، والأصل أن الجيش هو جيش الشعب المصرى ، الأصل أن الجيش مكلف بحماية الشعب المصرى ، الأصل أن الجيش مكلف بصيانة الشرعية التى يريدها الشعب ، وليس تلك " الشرعية " التى أسقطتها ثورته ، وتلكؤ الجيش فى تنحية

مبارك يسيء إلى سمعته الوطنية ، ويضعه فى خصام مع المصالح العليا للوطنية المصرية ، فإسرائيل وحدها هى التى تسعى لبقاء مبارك ، وهو ما يضع الجيش وقادته فى حرج مضاعف ، فعقيدة الجيش المصرى القتالية ضد إسرائيل ، والمطلوب أن يتوافق سلوكه السياسى مع عقيدته القتالية ، وأن يسرع بتنحية مبارك، وفى إجراء انقلاب لصالح الشعب لا لصالح العسكر .

" القدس العربى " ١٠ من فبراير ٢٠١١

obeikan.com

كنس النظام بعد قطع الرأس

قبل أربع سنوات ، كان المانشيت الرئيسى لجريدة " الكرامة " – وقت أن كنت رئيسا لتحريرها – على النحو التالى بالنص " سقوط مبارك فى ميدان التحرير " .

وقد تحققت النبوءة بأكثر مما كنت أتوقع ، كان تصورى – وقتها – أن يخرج المصريون فى " مظاهرة المئة ألف " بميدان التحرير فى قلب القاهرة ، وأن تكبر كرة النار إلى حافة المليون متظاهر ، وفيما جرى أخيرا ، فقد بدأ المصريون فعلا بمظاهرة المئة ألف مساء ٢٥ يناير ٢٠١١ ، لكنها فى يوم الخلع صارت بثلاثة ملايين فى ميدان التحرير وحده ، وبخمسة ملايين فى المدن الأخرى شمالا ، وبما يقارب المليونين جنوبا ، صار المليون الذى حلمت به عشرة ملايين ، وفى غضب طافح يشبه براكين الطبيعة ، وفى أرقى صور التظاهر والاحتشاد السلمى التى عرفها العالم ، وزاد الحشد كثافة ، وصعد إلى الذروة الحرجة مع إجرام أمنى وقع يوم " جمعة الغضب " ٢٨ يناير ، ثم مع " موقعة الجمل " فى ميدان التحرير ، والتى بدا فيها نظام مبارك على أصله الجاهلى ، كان الخطأ الأمنى خلقيا ولا مفر منه ، فأنت لا تستطيع أن تربى وحشا ، ثم تمنعه من نهش الناس ، وقد كان التوحش الأمنى بلا مثيل فى مصر ، جيش أمن داخلى يقترب تعداده من المليونى فرد ، وبقيادة الجنرال حبيب العادلى رجل عائلة مبارك ، وانهار جيش العادلى فى حربه الدموية على " كوبرى قصر النيل " المؤدى لميدان التحرير ، وأثبت شباب الثورة الشعبية المصرية صلابة وبسالة مذهلة ، وإلى اليوم الثامن عشر من عمر الثورة ، والذى سقط مبارك فى نهايته ، بعد تلكؤ التراجعات المراوغة ، ثم التفويض لنائبه ، ثم التنحى النهائى .

انتهت ثورة مصر الشعبية العظمى إلى قطع رأس النظام ، وطرده من كرسى الرئاسة بإذلال يستحقه ، وبتساقط رؤوس جماعته المالية والأمنية ، وانتهت إدارة

البلد مؤقتا إلى الجيش ، وإلى " المجلس الأعلى للقوات المسلحة " بالتحديد ، وللجيش المصرى مكانة عظيمة فى نفوس المصريين ، فلم يدخل الجيش أبدا فى صدام مع المصريين ، وعلى مدى قرنين هو عمر الدولة المصرية الحديثة ، وعلى خلفية الرسوخ التاريخى لدولة عمرها آلاف السنين ، كان الجيش عنوانا للفخار والمجد ، وكان النواة الصلبة للتكوين المصرى ، كان مواكبا لصبوات مصر وأحلامها ، كان الجيش يشعل الثورات على طريقة أحمد عرابى وجمال عبد الناصر ، أو يساند الثورات ولا يخاصمها ، وقد فعلها الجيش هذه المرة أيضا ، ورفض تنفيذ أوامر الرئيس المخلوع بإطلاق النار على المتظاهرين ، واصل سيرته الحسنة ، ولكن مع الوعى بتغيرات جرت على الجيش فى ثلاثين سنة مضت على عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، فقد جرى إضعاف مكانة الجيش ، وجرت ظواهر تجريف واحتواء فى أنساقه العليا بالذات ، وفى مقال – من جزءين – خاطرت " القدس العربى " بنشره لى أواخر عام ٢٠٠٧ ، ثم ظهر – أواسط العام ٢٠٠٨ – فى كتابى " الأيام الأخيرة " ، وحمل عنوان " إذا حكم الجيش مصر " ، فقد توقعت السيناريو الذى يحدث فعليا الآن ، وقلت أنه " إذا حكم الجيش مصر " ، فلن تكون المهمة سهلة ، فقد تحول الجيش إلى قوة فيزيائية بأكثر من كونه قوة سياسية ، وقدرت أن مزيجا من قوة الجيش والقوى المدنية قد يتشكل ، وأن نوعا ما من "الصيغة التركية " هو الأقرب للتحقق ، وفيما بدت قيادة الجيش على حالة من الارتباك والحيرة فى البداية ، فقد سقطت ثمرة الثورة الجديدة فى حجرها ، بينما لا تبدو مستعدة لأخذ الأمور إلى نهاياتها ، وفضلت أن تكون المهمة مؤقتة جدا ، ولمدى ستة شهور تنتهى بانتخاب رئيس وحكومة مدنية ، وهو ما بدا إيجابيا بالطبع للحريصين على سرعة التحول إلى حياة مدنية ديمقراطية ، بدا الجيش كوسيط مؤقت ، وبدت اختياراته للجنة تعديل الدستور لافتة جدا ، فقد اختار المستشار طارق البشرى لقيادة المهمة العاجلة ، وطارق البشرى – كما هو معلوم – بتمتع بثقة هائلة فى أوساط التيار الإسلامى بالذات .

وبالقطع ، فقد لا يكون دور الجيش كوسيط هو الصيغة النهائية ، فالأيام العواجل تبدو حبلى بالنذر ، وانتخابات الأجل القصير للبرلمان والرئاسة لا تبدو ختاما للمشهد ، بل ربما نكون – فقط – بصدد لحن افتتاح صاخب ، فالوجع المصرى مركب ومتعدد الجوانب ، والتقدم إلى إجراءات ديمقراطية موثوق بها مطلوب جدا ، وموضع إجماع سياسى ، لكنه – باليقين – ليس الوصفة السحرية ، ولا تميمة النجاة من العواصف ، فالثورة الشعبية المصرية تفتتح بالكاد فصلها الديمقراطى الأول ، وثمة فصول أخرى اجتماعية ووطنية قد تكون أكثر عنفا ، وقد توالت النذر الاجتماعية ، سرت موجات من الاحتجاج الاجتماعى فى كافة الهيئات والمرافق والمصانع ، وعلى اتساع الجغرافيا المصرية ، وبدت قيادة الجيش – المكلف بإدارة البلد – فى حيرة مضاعفة ، فهى تريد انضباط السكان كما انضباط العسكر ، وتريد بيئة هادئة ومستقرة ، ولا تريد أن تقحم نفسها فى معضلات كبرى شائكة ، وهى تؤكد على احترامها للاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية ، وهى تعنى أنها لن تمس ما يسمى معاهدة السلام ، وما ترتب عليها من قيود ، لكنها تغفل عن مطالب عاجلة بالخصوص ، خاصة ما تعلق منها بتنفيذ أحكام قضائية نهائية باتة ، ومن نوع إعادة فتح معبر رفح الذى أعيد غلقه فى أيام اشتعال الثورة ، وقف تصدير الغاز لإسرائيل ، وتقرير جد أدنى للأجور بقيمة ١٢٠٠ جنيه مصرى شهريا ، وتقرير إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الأجر ، وهو ما يجب أن يلتفت إليه المجلس العسكرى " ، وقد يعنى إهماله توليد أزمات كبرى ، فلا يصح أن يطلب من الناس وقف الإضرابات والمظاهرات الاجتماعية ، ومع ترك الظلم الفادح على حاله ، فالشعب لم يسقط مبارك لكونه ديكتاتورا مستبدا فقط ، بل لأنه عنوان انحطاط وظلم وفساد شامل ، وإعادة تدوير عجلة الإنتاج – كما يطلب المجلس العسكرى – مطلوب جدا ، لكن مع وقف عجلة الفساد ، وإقرار الحد الأدنى من مبادئ العدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية ، خاصة أن سؤال نقص الموارد مردود عليه ،

وإصلاح الخلل الجنونى فى نظام الأجور يكفى لتنفيذ الحكم القضائى فورا ، ودستور الأجور مهم تماما كدستور الحريات ، ثم أن إجراءات تصفية وكنس نظام مبارك الفاسد تبدو متباطئة جدا ، وتأجيل المهمة لحين إجراء انتخابات الرئاسة قد يضيع الفرصة ، وما جرى من تنحية مبارك وقطع رأس النظام سياسيا لا يكفى ، والسؤال الأهم عن مصير ثروة عائلة مبارك ، والتى ذهبت التقديرات بصددها إلى ما يقارب السبعين مليار دولار ، والمعلومات بصدد تهريبها متاحة ، ودور المجلس العسكرى الحاكم هو استرداد هذه الأموال فورا ، وكلها مسروقة من موارد وثروة الشعب المصرى ، أضف – إلى سرقات العائلة – تريليونات الدولارات التى ذهبت لملياردیرات البيزنس الحرام ، فلا تكفى أوامر المنع من السفر ، بل لابد من عقد محاكمات عاجلة حتى لو كانت عسكرية ، خاصة فى استرداد الأراضى الممنوحة بالمجان تقريبا لملياردیرات وأصدقاء الرئيس المخلوع وعائلته ، واسترداد المصانع المباعة برخص التراب ، والموقوفة عن العمل بأوامر زبائن الخصخصة ، فالديمقراطية المطلوبة ليست مواعيدًا وتعديلات وإجراءات ، إنها – فى الأصل – حكم القانون لا حكم الغابة الموروث عن عهد الرئيس المخلوع ، إنها – فى الأصل – حكم الشعب لنفسه وبنفسه ، واستعادة سيطرته على موارده ومقدراته المنهوبة ، وقد نهبت مصر – فى ظل حكم الرئيس المطرود – كما لم تنهب فى تاريخها الألفى .

وحتى فى إجراءات الانتقال لحكم ديمقراطى ، لا يبدو تعديل الدستور وتحديد مواعيد لانتخابات كافيا ، فمصر تحتاج إلى دستور شعبى ديمقراطى جديد ، ونقطة البدء – المعلقة إلى الآن – هى إطلاق الحريات العامة ، أى إنهاء حالة الطوارئ المتصلة لثلاثين سنة ، والإفراج التام عن المعتقلين السياسيين ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات ، والإقرار القانونى بحريات التظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ، وتنظيم إجراءاتها ، وهذه مهمة أولى ولا تحتمل التأجيل ، ولا تتطلب غير قرارات تصدر بجرة قلم ، خاصة أن " المجلس

العسكرى " أعطى لنفسه له حق إصدار مراسيم لها قوة القانون ، ويستطيع أن يفعلها الآن ، وبغير احتياج إلى موارد مال .

فالمطلوب الآن – وبغير تأجيل – كنس النظام الذى قطعت الثورة رأسه .

" القدس العربى " فى ٢١ من فبراير ٢٠١١

obeikan.com

هزيمة إسرائيل فى مصر

إسرائيل هى الخاسر الأعظم فى مصر بعد ثورتها الشعبية العظمى ، فقد كان الرئيس المخلوع مبارك. بتعبير بنيامين بن أليعازر. أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل، وقد فقدت إسرائيل كنزها الإستراتيجى .

لا نعنى. بالطبع. أن مصر الجديدة سوف تحارب إسرائيل فى المدى الأقرب ، بل نعنى. بالدقة. أن مصر من الآن سوف تكف عن الحرب إلى جوار إسرائيل ، وسوف تنهى عار المشاركة المصرية فى دعم المجهود الحربى الإسرائيلى ، وسوف تدخل علاقات السلام "إياه" إلى نفق أزمة مستحكمة الحلقات .

لا نهون. بالطبع. من فداحة ما جرى عبر ثلاثين سنة مضت ، ومنذ أن بدأ تنفيذ ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، فقد جرى نزع سلاح سيناء إلى عمق ١٥٠ كيلو مترا ، ثم جاءت المعونة الأمريكية الضامنة ، فنزعت سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة ، وتكون خطان للحدود المصرية ، أحدهما عند خط قناة السويس بسيادة عسكرية كاملة ، والآخر عند خط الحدود المصرية مع فلسطين المحتلة ، وبسيادة منقوصة ثم منزوعة السلاح ، وفى الفراغ الواسع المتدرج بين الخطين ، بدت السيادة المصرية اسمية ، وبدت سيناء كأنها عادت إلى مصر بطريقة مخاتلة جدا ، عادت سيناء لمصر على طريقة الذى أعادوا له قدما وأخذوا عينيه ، وبدا كأن الاحتلال العسكرى الإسرائيلى لسيناء قد زال ، بينما الاحتلال السياسى الأمريكى للقاهرة قد بدأ ، بدت مصر رهينة لأوامر السياسة الأمريكية فى القاهرة ، ورهينة لحد السلاح الإسرائيلى بظلاله على سيناء ، وبدا الرئيس المصرى السابق بإقامته غالب الوقت فى شرم الشيخ ، أى فى المنطقة منزوعة السلاح المصرى بالكامل ، وكأنه لاجئ لحماية إسرائيل ، وهارب من حساب المصريين .

وإلى الآن ، وبعد مرور أسابيع على خلع مبارك رجل إسرائيل المفضل ، لايبدو من انقلاب جوهرى قد حدث ، فلا يزال القيد الموروث فى معصم مصر ، وربما يظل القيد ضاغطا لمدى مفتوح ، وبالتوازى مع ما يجرى فى القاهرة ، فالسلطة الآن للمجلس العسكرى ، وإلى أن تنتهى فترة الانتقال إلى حكم مدنى ديمقراطى ، لكن المجلس العسكرى. رغم ملابسات مقلقة – لا يبدو مستعدا لخدمة إسرائيل كما كان مبارك ، واستجاب بسرعة لنداءات إعادة فتح معبر رفح لفك حصار الفلسطينيين ، وإن كان الفتح لا يزال جزئيا ، وليس كاملا ودائما كما يطالب الوطنيون المصريون ، وفى قضية تصدير الغاز المصرى لإسرائيل ، بدا المجلس العسكرى أقل مبالاة بمخاوف إسرائيل ، فقد هرب مليادير تصدير الغاز حسين سالم المقرب من مبارك، وصدر قرار بضبطه وإحضاره وتقديمه للمحاكمة ، وأوقف تصدير الغاز لأجل غير مسمى ، ثم جرت معركة ذات طابع رمزى لا يخفى ، تمثلت فى دواعى قرار السماح من عدمه بعبور سفينتين حربيتين إيرانيتين لقناة السويس إلى ميناء "طرطوس" السورى ، وظهرت كثافة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لمنع العبور، لكن المجلس العسكرى قرر إعطاء الإذن بالعبور فى النهاية ، ووضع مبدأ السيادة الوطنية المصرية فوق اعتبارات التجاوب مع رغبات تل أبيب وواشنطن .

نعم ، تبدو الخطوات صغيرة من زاوية نظر الوطنية المصرية ، وربما تقبل الانتكاس والتعثر ، لكن الاتجاه العام لتيار الحوادث فى مصر له دلالة لاتخفى ، وبالنسبة لإسرائيل بالذات ، فإن الخسارة تبدو مؤكدة ، والسبب ظاهر ، فمع انفتاح الحياة السياسية المصرية ، وفسح المجال لحرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات ، واستطراد حريات التظاهر والاعتصام والإضراب السلمى ، والاتجاه لانتخابات حرة بعد نهاية الفترة الانتقالية ، فسوف يزيد الالتفات إلى تشوهات العلاقة مع إسرائيل ، وسوف تدخل القيود المترتبة على ما يسمى معاهدة السلام إلى ساحة الجدل السياسى والانتخابى الساخن ، وبصرف النظر عن وجود

اتجاهات ليبرالية " مارينزية " الهوى ، لا تريد فتح ملف العلاقة مع إسرائيل ، وتريد أن تتخفى بعداوتها الظاهرة لعروبة مصر ، رغم وجود هذه الاتجاهات ، وأغلبها مجرد ثمرة مرة للاختراق والتمويل الأجنبى والأمريكى بالذات ، ومسنودة بملياردیرات المعونة الأمريكية ، رغم وجود هذه الاتجاهات والاختراقات ، فإن تأثيرها الإجمالى العام يبدو محدودا ، ولا يقارن – فى الوزن والتأثير – بالتيارات الإسلامية والناصرية والقومية واليسارية والليبرالية الوطنية ، فثمة إجماع وطنى – شبه كامل – على رفض الآثار المترتبة على كامب ديفيد ، وبين المرشحين المحتملين للرئاسة ، لا يوجد سوى شخص واحد – هو محمد البرادعى – تحوطه علامات استفهام بالخصوص ، فقد تجنب على الدوام أى سؤال عن مصير ما يسمى معاهدة السلام ، وعن علاقات التبعية لأمريكا ، ويكتفى بمهمات وطنية عامة ، أو بالحديث عن سلم أولويات ديمقراطى ، وصحيح أن قضية الديمقراطية ملحة وعاجلة ، لكن الكسب الديمقراطى – بذاته – يفسح المجال لقضية مصر الوطنية ، فمصر بلد عربى وحيد المثال ، هى البلد العربى الوحيد الذى تكون قضيته الذاتية هى قضية القومية العربية بامتياز ، ولو لم تكن القومية العربية موجودة فرضا ، لخلقتها الوطنية المصرية خلقا ، وفلسطين – فى الضمير العام – هى قضية وطنية مصرية ، ووجود إسرائيل فى ذاته أعظم خطر على الوجود المصرى فى ذاته ، وكلما أعادت مصر اكتشاف نفسها ، نطقت بالعربية الأفصح ، وبالذات مع حوادث التاريخ وقوارعه الكبرى ، وقد كانت الثورة الشعبية المصرية المتصلة فصولها هى حادث التاريخ المدوى ، بعد ثلاثين سنة من الانحطاط التاريخى ، والاغتراب عن مشهد العالم ، وعن سباق العصر ، وزحام أممه .

والمحصلة تبدو على النحو التالى ، فقد افتتحت ثورة مصر عصرا جديدا ، أخذت قبسا من الشرارة التونسية ، لكن النيران حين سرت فى مصر ، فقد تحولت إلى زلزال إستراتيجى ، وتوالت ثورات عربية على " الموديل " المصرى ، بشعاره

العبقرى العفوى " الشعب يريد إسقاط النظام " ، جرى الزلزال فى مصر ، وتوالت توابعه وأصداؤه مشرقا ومغربا ، من اليمن إلى ليبيا ، ومن العراق إلى الجزائر ، ومن الأردن إلى سلطنة عمان ، ومن البحرين إلى المغرب ، بدت الثورات ديمقراطية فى شعاراتها المباشرة ، لكنها – تحت السطح المباشر – ثورات لاستعادة الكرامة للأوطان ، وعلى حساب تفكيك الأوثان ، وصحيح أن المخاطر واردة ، ومساعى الالتفاف جارية ، والمحاولات الأمريكية متصلة للاحتواء بعد المفاجأة الصاعقة ، وفى مصر تبذل الإدارة الأمريكية جهودا مضاعفة للاحتواء ، وتحاول التخفى بوجهها القبيح ، وتمزج إغراءات المعونات مع ادعاءات التعاطف ، لكن المجرى الرئيسى لحركة التاريخ يتفهم الحقائق بتلقائية مدهشة ، ويدرك أن " ثورة الكرامة " تتناقض فى الجوهر مع الاحتلال الأمريكى للقرار السياسى المصرى ، وقد تحاول أمريكا أن تخفف من حساب الخسائر ، لكنها .على الأغلب – لن تبلغ المراد بالضبط ، فالشعور الشعبى المصرى جارف فى قضية العداء لإسرائيل ، واندماج أمريكا الإستراتيجى مع إسرائيل يرشحها إلى مزيد من الخسارة ، وصحيح أن المجلس العسكرى أعلن احترامه للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وقصد إرسال إشارة اطمئنان بصدد مصير ما يسمى معاهدة السلام ، وهو ما يفعله فى العادة أى نظام يعقب ثورة ، لكن المجلس العسكرى مجرد وكيل مؤقت ، ونائب مؤقت عن الأصيل الذى هو ثورة الشعب المصرى ، وحين تنفك مصر من قيودها ، وهى تنزعها الآن ، فسوف يكون مصير معاهدة السلام على المحك ، وبواحد من طريقتين فيما نرجح ، إما أن تطرح القيود المترتبة على المعاهدة لاستفتاء شعبى عام ، كما يطالب الناصريون والإسلاميون ، وإما أن يجرى القفز على المعاهدة نفسها ، وبناء نسق جديد من التفاعلات فى السياسة المصرية ، يسقط أولوية إسرائيل فى الحساب ، ويعيد فلسطين إلى الصدارة كقضية مركزية للأمة ، وقضية مركزية للوجود المصرى فى ذاته .

يبقى أننا لا نغفل خطورة اختراقات أمريكية وإسرائيلية واسعة فى مصر عبر ثلاثين سنة ، ربما الجديد أن اكتساح الاختراق وارد جدا ، وبقوة دفع ثورة شعبية عظمى ، تعيد النجوم لمدارتها ، وتعيد مصر للمصريين ، وتستعيد مصرية مصر التى هى ذاتها عروبة مصر .

" القدس العربى " فى ٧ من مارس ٢٠١١

obeikan.com

لا لتباطؤ يوحى بالتواطؤ

بحساب الأيام، نحن الآن فى زمن ماب عد ثورة مصر الشعبية العظمى.. وبحساب المصائر، تبدو الخرائط خليطا وزحاما من تضاريس ما قبل وما بعد: فما قبل ثورة ٢٥ يناير لم يمت نهائيا بعد، وما بعد الثورة لم يقم بعد بالتمام والكمال.. فقد جرى خلع رأس النظام، وبعدها بأسابيع جرى قطع الجذع، ذهب مبارك إلى مهرب شرم الشيخ، وذهب رئيس وزارته الأخيرة أحمد شفيق إلى بيته، وجاءت وزارة الثورة الأولى برئاسة عصام شرف، وإن داخلت الصورة ظلال وشكوك وريب، يتعلق بعضها بأسماء لا يصح أن توجد فى أى وزارة ثورة، ويتعلق أغلبها بملابسات اللحظة القلقة، والتى تبدو فيها مصر كأنها فى البرزخ، أو كأنها فى عصف ريح، باحثة عن مصابيح تنير، وخائفة من ظلام يحاصر، فلا تزال الوجوه الكئيبة هى ذاتها، عند مفارق الطرق، وفى أجهزة الأمن، وفى منابر الإعلام، تصدمك أينما نظرت، وربما تسخر منك،ومن الثورة، ومن دم شهدائها، تدعى وصلًا بالثورة، وتشارك فى احتفالاتها، وكأننا بصدد «ثورة بارتي»، وليس ثورة شعب، ومواعيد حساب، وساعة قيامة.

قبل ستين سنة تقريبا، كانت ثورة الضباط الأحرار، والتى بدأت بانقلاب عسكري، ثم تحولت إلى ثورة، ونخشى أن تنقلب الآية الآن، وأن تتحول الثورة إلى انقلاب، أو إلى تعديل فى موازين السلطة ذاتها، فقد أطاحت ريح الثورة برأس النظام وعائلته الفاسدة، وأطاحت بجماعة البيزنس ومليارديرات المال الحرام، وأطاحت بالبيروقراطية السياسية، وأطاحت بجنرالات الأمن الداخلي، ووقفت عند حدود الجيش، والذى بدا فى حالة تصالح مع ثورة الناس الأحرار، تباطأ قليلا لأيام، وفى لحظة الحسم، قرر عصيان أوامر مبارك بإطلاق النار على المتظاهرين

بالملايين، وقرر تنحية الديكتاتور، كان اختيار الجيش جبريا، ومحكوما بتقاليد التاريخ المصرى الحديث، فلم يدخل الجيش فى معركة أبدا مع الشعب المصري، وكان دائما فى حال من حالين: إما أن يشعل الثورات على طريقة أحمد عرابى وجمال عبدالناصر، أو أن يساند الثورات، وعلى طريقة ما جرى فى دراما الساعات الأخيرة لرئاسة مبارك.

بدت المساندة ظاهرة فى الأيام الأولى لنجاح الثورة، وبدا تعهد الجيش حاسما، وبدا الانتصار لشرعية الثورة ملحوظا فى بيانات «المجلس العسكري»، والذى تحول إلى سلطة واقع بتداعى الظروف، فقد كانت الثورة هائلة، حركة المائة ألف فى ٢٥ يناير كانت علامة النهاية، كشفت الغطاء عن آبار غضب جوفى عميق، وراحت الملايين تنزح من آبار بلا قرار، وصنعت ثورة عظمى، وبمشاهد إلهام مليونى أسطوري، لكن الثورة بدت غريزية تلقائية إلى أبعد حد، وبلا قيادة مطابقة، وهو ما استدعى دورا لوسيط «المجلس العسكري»، وهو ليس قيادة ثورة بطبائع الأمور، ولا هو صانعها، ولا هو الأصل، ولا الأصيل فى مجرياتها، بل بدا فى وضع «الوكيل» عن «الأصيل» الذى هو الشعب، حمل الأمانة، وصنع ما يشبه «المنطقة العازلة»، بين قوة الثورة التلقائية وأنصارها من جهة،وبين ما تبقى من النظام القديم على الجهة الأخرى، تحكم حركته قوانين الفيزياء، تزيحه قوة الثورة فيندفع للأمام، وتسكت عنه فيتلكأ فى المكان،وبصورة تكاد تضيع معها أهداف الثورة نفسها، وتبهت الملامح، وتختلط الصور.

نعم، ثقتنا عظيمة بالجيش المصري، لكن ثقتنا أعظم بالشعب المصري، ففى مصر مواريث غضب تكفى لصنع ألف ثورة، وثقتنا بالجيش المصرى شيء، وآراؤنا فى دور «المجلس العسكري» شيء آخر، فقد تصدى «المجلس العسكري» لدور سياسي، ومما يصح فيه النقد إلى حد النقض، كلف المجلس العسكرى نفسه بدور الوكيل، ومن حق الأصيل- الذى هو الشعب- أن يراقب تصرفات الوكيل، وفيما

نلحظه إلى الآن، ثمة تباطؤ - فى أدوار الوكالة- قد يوحى بالتواطؤ.

فالثورة هى الثورة، الثورة تعنى كنس نظام قديم وإقامة نظام جديد، وقد مضت أسابيع حتى تاريخه، ودون أن ينتهى النظام القديم، ودون أن تزهق روحه، بل مع بقاء الرأس معلقة، ودون أن تقطع الرقبة، فلم يحاكم مبارك وعائلته إلى الآن، على جرائم الخيانة العظمى، وسرقة ثروة الشعب المصري، وحتى بعد إعلان بدء التحقيق، جرى التعليق إلى إشعار آخر، وكأن الرئيس المخلوع له واسطة، أو كأنه صاحب خواطر عند جنرالات المجلس العسكري، وهو سلوك لا يليق، ولا نريد أن نقول أكثر، فقط نقول افعلوها الآن وفورا، فالتأخير أو التلكؤ مما يستدعى وضعا أسوأ، نخشى أن يأخذ من حساب الثقة بالمجلس العسكري، ويضيف لضيق تطفح به النفوس.

نعم، أيها المشير محمد حسين طنطاوي، نعم يا جنرالات المجلس العسكرى افعلوها الآن، وحاكموا الديكتاتور القاتل السارق الخائن، والإجراءات معروفة، إخراجه من مخبئه فى شرم الشيخ، وفرض «الإقامة الجبرية» عليه فى القاهرة، وبدء التحقيق، والحبس الاحتياطي، والمحاكمة العلنية المفتوحة للجمهور، ورد كل مليم سرقه، أو سرقته زوجته «شجرة الضر»، أو سرقه ولداه علاء وجمال مع الزوجات والأصهار، فقد قال مبارك إنه يريد أن يموت فى مصر، والشعب يريد له الإعدام فى مصر.

محاكمة مبارك وتصفية جيب شرم الشيخ مهمة عاجلة، ولا تحتمل التأخير، فقد أدى التلكؤ إلى تضييع مليارات الدولارات، هربها الديكتاتور المخلوع إلى دولتى الإمارات والسعودية بالذات، وهرب ملياردير المفضل حسين سالم، والذى يدير محفظة ثروات العائلة، وتأخير محاكمة مبارك مما لا يصح قبوله، فهو تواطؤ صريح فى المحصلة، وأيا ما كانت الأسباب الخافية الظاهرة.

محاكمة مبارك- والآن - تعنى إعلان نهاية نظامه، محاكمة مبارك- والآن- تسهل عملية كنس النظام، وإعادة مقرات حزب الرئيس المخلوع للدولة، وحل المجالس المحلية المزورة، وتفكيك جهاز أمن الدولة، وهو «الحزب السري» للثورة المضادة، وكأخطبوط بألف ذراع، فهو الذى يشعل الحرائق،ويثير الفتن، وينشر الفوضي، ويستفيد من خيانة «التفريغ الأمني»، والتى أمر بها مبارك ووزير داخليته، ولا تزال سارية، ويتباطأ- المجلس العسكري- إلى الآن- فى إزالة آثارها المدمرة، ويتسامح مع بلطجة ضباط الشرطة، وإضرابهم المتصل عن العمل بغير مقتضى وظيفي، بينما الحل بسيط، وفى يد المجلس العسكري، والذى بوسعه إعطاء مهلة يوم واحد لعودتهم إلى العمل، وفى حال الامتناع، يجرى طرد الممتنعين من الخدمة، وإحالة ذوى الجرائم إلى محاكمات عسكرية عاجلة.

نعم، كنس النظام القديم ممكن، وبجرة قلم على مرسوم للمجلس العسكري، بدءا بمحاكمة الرئيس المخلوع، لكنه التباطؤ الذى يوحى بالتواطؤ، والذى نلحظه أيضا فى سيناريو التقدم لنظام جديد، والخطوات معروفة فى تجارب الدنيا كلها، ولا تحتاج لإعادة اختراع العجلة، فعام واحد يكفي، وعلى طريق مرسوم، يبدأ بإعلان دستورى يضمن الحقوق والحريات العامة، ثم إطلاق الحريات العامة خاصة حرية تكوين الأحزاب، ثم اختيار جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب مباشرة، تصوغ وتقر دستورا جديدا لمصر، ثم تأتى الخطوة الرابعة، وتجرى انتخابات برلمانية بالقوائم النسبية غير المشروطة، ثم خطوة خامسة فى الختام، وهى انتخاب الرئيس.

الخطوات مفهومة، وتمضى إلى مطار الإقلاع عبر طريق الأوتوستراد المباشر، لكن المجلس العسكرى يفضل الطريق الدائري، ويضيع الوقت، ويستنزف الجهد العام، ويطيل مرحلة الانتقال إلى مرحلتين، مرحلة ترقيع وتعديل، ثم مرحلة تغيير للدستور، مع أن الثورة، وبأبسط معانى الشرعية، أسقطت النظام برأسه ودستوره ومؤسساته جميعا، ولا يصح الاحتيال ولا التحايل، ولا إجراء أربع دورات استفتاء

وانتخابات فى ستة شهور، وفى أجواء التفريغ الأمنى بنذره ومخاطره، وبالنظام الفردى بسوءات المال والبلطجة فيه، فوق أنه لا يصح - من حيث المبدأ- إجراء استفتاء على دستور نظام، سقطت وزالت شرعيته المفترضة، والتى لم تكن موجودة من أصله، فإجراء استفتاء على تعديل دستور مبارك، ليس ترقيعا لا يصح فحسب، وليس احتيالا على معنى الثورة فقط، بل إنه كإجراء استفتاء على إعادة مبارك للرئاسة بشحمه ولحمه، أو بشحم ولحم شخص آخر.

وربما يتبقى أن نقول لا- جازمة- للتباطؤ الذى يوحى بالتواطؤ، ولا لاستفتاء المجلس العسكري، ولا لاستفتاء المشير طنطاوي.

قولوها والآن، وقبل أن يضيع دم الشهداء، وتتبدد ريح الثورة.

"صوت الأمة " فى ١٧ من مارس ٢٠١١

متى يحاكم مبارك يا سيادة المشير؟

أفضل طرق التعبير، وفى لحظة ثورة بالذات، أن تقول الحقيقة كاملة، أو ألا تقول شيئا على الإطلاق.

وأفضل طرق السؤال، أن نعلق الجرس فى رقبة صاحبه، لا أن نلف وندور، وننطق نصف الحروف، ونترك النصف الآخر إلى حين ميسرة،ونضيع فى صحارى الإيهام، ونسبح فى بحار التيه، فلا نحن نغرق، ولا نحن نطفو، ولا نحن نتعلق برجاء النجاة.

فلا يصح -مثلا- أن نوجه سؤال التأخير فى محاكمة مبارك، أو التعطيل، أو التباطؤ، أو السهو بالعمد، وتحصين الرئيس المخلوع إلى الآن، وقد زالت حصانته، لا يصح أن نوجه السؤال فى أصوله، ولا فى فروعه، ولا فى الاستفهام الحائر بخصوصه، لا يصح- فى مقام اللحظة- أن نوجه السؤال للنائب العام عبد المجيد محمود، وأيا كان الرأى فى حدود نزاهته، فالسؤال أكبر من الرجل، والرجل نفسه عينه مبارك، صحيح أن مهمته قضائية، وأنه وكيل الدعوى العمومية عن المجتمع، لكن الشخص يبدو أصغر من الصفة، وبالذات حين يتعلق الأمر بمحاكمة مبارك، أو حتى بمحاكمة عائلته، والنائب العام- بجلالته- لم يتحرك للتحقيق مع وزير ولا مع خفير، رغم كثرة الوزراء الذين قدمت ضدهم بلاغات للنائب العام، ودون أن يهتز له رمش، أو يبدى نصف اهتمام، ولو بتقطيبة جبين، أو بدعوة المبلغين إلى التحقيق لسؤالهم فى ادعاءاتهم، فقط كان نصيب البلاغات واحدا، هو السكنى فى أقرب درج، أو النهاية فى سلال المهملات، ولم يتغير سلوك النائب العام، لم يتغير نهج التواطؤ العام إلا بعد أن انتهت رئاسة مبارك، وظهر الضوء الأخضر على باب مكتب عبد المجيد محمود، وتوالت التحقيقات مع لصوص كبار، ومع جلالة وزير

الداخلية الدموى حبيب العادلي، ولكن دون مس آخرين شملتهم الحماية إلى الآن، ومن ماركة فتحى سرور وصفوت الشريف وزكريا عزمي، أى دون المس بالدائرة الأقرب إلى مكتب خدمات الرئيس المخلوع، ودون الاقتراب طبعا من بدء التحقيق مع مبارك وعائلته، ومع الاكتفاء بتنفيذ أوامر «المجلس العسكري» بمنع أفراد العائلة الفاسدة من السفر، والتحفظ على أموالها وحساباتها فى الداخل، وتكليف وزارة الخارجية بالتحرى عن المليارات المنزوحة للخارج.

والمحصلة أن لاشئ يتحرك، أو قل أنه يمضى ببطء السلحفاة، فأوامر النائب العام، وهى النسخة القضائية من أوامر المجلس العسكري، هذه الأوامر بدت فى حالة تلكؤ، وكأنها لم تصدر من أصله، مضت إلى المحكمة المختصة، والتى عقدت جلستين، لافرق ظاهرا فى جلسة عن الأخرى، لكنها مجرد إضاعة للوقت،وانتهت المحكمة إلى تأييد أوامر التحفظ والمنع من السفر، وجرى الإعلان عن بدء التحقيق ثم صدر نفى غامض عن متحدث غامض، وطويت الصفحة حتى إشعار لا يجيء.

إذن، فلا النائب العام ممن يصح سؤاله، ولا مسؤول إدارة الكسب غير المشروع، ولا أى شخص آخر غير جنرالات المجلس العسكري، وغير المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس العسكري، والرجل لا يتحدث فى الموضوع ولا فى أى موضوع آخر،ويفضل التزام الصمت، وإبلاغنا بآرائه عبر قرارت المجلس العسكري، ونحن نحترم صمت المشير، وهو الرجل الذى ظل وزيرا للدفاع عبر عشرين سنة خلت، فهو أطول وزراء دفاع مصر عمرا فى منصبه، تماما كما كان مبارك الأطول عمرا فى مقام الرئاسة، وجمعته علاقة عمل متصل مع مبارك، بدت فيها دواعى الثقة ظاهرة، وجمعتهما آلاف الصور، بدا فيها المشير صامتا مشدود القامة، معتزا بسمته العسكرية، وقائد لمهام عسكرية مما لا يصح أن نتدخل فيه، لكن الأقدار شاءت للمشير أن يكون موضع سؤال، فهو يجمع إلى العمل العسكرى عملا سياسيا مستجدا، وهو فى سدة الرئاسة الواقعية الآن وله صلاحية

إصدار مراسيم لها قوة القانون، ويطيعه النائب العام كما كان يطيع مبارك، ولم يصدر المشير أمره بعد بصدد محاكمة رئيسه السابق، وبعد أن تكشفت مخازى وسرقات وخيانات، كنا نتحدث عنها فى ظل حكم مبارك نفسه، ويتحدث عنها الجميع الآن، وبعد أن أصبح الكلام بالمجان، وبعد أن أصبح الخائفون أحرارا.. ودون لف ولا دوران، ولا حشر للحروف فى الحلوق، فإننا نسأل سيادة المشير عن التأخير والمماطلة فى محاكمة مبارك، ولعل المانع خيرا، ولو أنه لايبدو كذلك، فالتأخير يعنى التقصير، ويعنى تضييع ثروة الشعب المصرى المنهوبة، والتى سرقها مبارك وعائلته، وظهرت بشأنها مئات الوثائق، وبلغت فى جملتها ما قد يصل إلى ٧٠ مليار دولار، أى ماقد يصل إلى ٤٢٠ مليار جنيه مصري، وقد تطوعت جماعة من كبار القانونيين المصريين، وألفوا فيما بينهم لجنة تحقيق تهدف لاسترداد أموال مصر، والأموال التى نهبتها عائلة مبارك الفاسدة بالذات، وتلقت اللجنة ركاما من الوثائق، بعضها مشكوك فى أمره، وبعضها تحت التدقيق، بينها شهادة صحيحة صدرت عن «كالودنيان بنك جروب» وهو بنك بريطاني، تقول الشهادة إن محمد حسنى مبارك شريك فى محفظة استثمارية قدرها ٦٢٠ مليار دولار، تديرها مجموعة «إيكوتريد» السويسرية، وليس معروفا - بالدقة- حجم شراكة مبارك، ولاتزال المخاطبات جارية للتدقيق، وفك الالتباسات، وهذه الوثيقة مجرد مثال، لكن الوثيقة الأدق والأخطر صدرت على صورة شهادة صحيحة من بنك باركليز البريطانى الشهير، وتفجر مفاجأة من عيار ثقيل، وفحواها أن محمد حسنى مبارك يملك سندات خزانة بقيمة ٧,٥ مليارات دولار مودعة فى بنك باركليز، أى أنه يملك ما يقارب ٣٠ مليار جنيه فى بنك واحد لا غير!!.

نعود إلى القصة الأصلية، نعود إلى سيادة المشير ومجلسه العسكري، والذى يحكم مصر الآن، ونسأل المشير: متى تبدأ محاكمة مبارك؟، هذا هو السؤال الجوهرى فى الشارع المصرى الآن، يثير البلبلة، ويمتص الحماس لدور المجلس العسكري،

ويأخذ من حساب التأييد لسلطة المشير،ويثير اتهامات، قد يكون بعضها من حسن الفطن، أو لا يكون، والمطلوب: إجلاء الحقيقة، والجواب على سؤال: هل يحكم مبارك أم لا؟، إذا كنتم- يا سيادة المشير- لا تريدون محاكمته، فلماذا صدرت قرارات المنع من السفر، والتحفظ على حسابات البنوك؟!

وإذا كنتم- يا سيادة المشير- تريدون محاكمته، فلماذا تتركونه هاربا فى منتجع شرم الشيخ؟، ولماذا تراخت الإجراءات؟، ولماذا فوائض وفسح الوقت الضائع؟، والتى أتاحت له ولعائلته الفاسدة وقتا إضافيا لتهريب الأموال، وإلى الإمارات والسعودية بالذات، وعبر مليارديره الهارب حسين سالم، وعبر السلاسل من شركات «الأوف شورز»، وعبر مئات من عملاء عصابة مبارك فى الداخل المصري، لا تقترب منهم سلطات التحقيق، وكأنهم فى حصانة وحضانة الحرم العسكري.

والمطلوب بدقة – يا سيادة المشير- أن تنهى اللغط، وأن تأمر بمحاكمة مبارك الآن وفورا، وأن تصدر قرارا فوريا بنقله من شرم الشيخ بالقرب من حضن إسرائيل، وأن يوضع- مع عائلته الفاسدة- تحت الإقامة الجبرية فى القاهرة، وأن يبدأ التحقيق فالمحاكمة العادلة، وعلى أن تكون المحاكمة علنية ومذاعة بتفاصيلها على الهواء، فنحن بصدد رجل حكم مصر بالغصب على مدى ثلاثين سنة، واستذل أهلها،وسرق ثرواتها، وخدم إسرائيل كأنها فى مقام الست أمه، ووضع مصر وديعة فى حساب الأمريكيين وداس مصالحنا الوطنية بحذاء الأمريكيين والإسرائيليين، وارتكب أبشع جرائم الخيانة العظمى، ويستحق الإعدام ألف مرة، فلم يحكم مصر أبدًا كرئيس ولا كملك، بل كزعيم لتشكيل عصابي، وكبلطجى دهس كرامة المصريين بالقهر والفقر والمرض والقتل الجماعي، وكلص محترف شفط ثروة بلد بأكمله وسرق الكحل من العين.

المطلوب- يا سيادة المشير- قصاصا عادلا وعاجلا، والمحاكمة الفورية لمبارك وعائلته، وهذه مسؤوليتك أنت مع مجلسك العسكري، وقبل أن تكون مسؤولية أى شخص آخر، هذه مسؤوليتك التى تحاسب عنها أمام الله وأمام الناس،والتباطؤ فيها يزيد الريب، إنه التباطؤ الذى يوحى بالتواطؤ.

"صوت الأمة " فى ٢٢ من مارس ٢٠١١

obeikan.com

مصر تغلى يا جنرالات

تبدو مصر الآن بلدا على صفيح ساخن، قلق فى كل اتجاه، آراء متعارضة، مخاوف، هواجس، ريب، فوضى أمنية، بلطجة شارع، وبلطجة أجهزة، بينما المجلس العسكرى. صاحب السلطة الفعلية. يتحرك بتلكؤ ظاهر، وتوحى تصرفاته بتباطؤ يشى بالتواطؤ.

وأشد ما نخشاه أن تتداعى الحوادث إلى ما نكره، فالمجلس العسكرى يسحب من حساب ثقة مفتوح بالجيش المصري، وتغيب الشفافية رغم تدافع البيانات، ويضرب الناس أخماسا فى أسداس، وهو ما قد يتبدد معه رصيد الثقة بالنوايا، وتنزلق الحوادث إلى صدام فى الظلام، وبعواقب وخيمة لا يريدها وطنى مخلص لوجه البلد المسكين.

تأخر محاكمة الرئيس المخلوع إلى الآن لغز كبير، فالرجل كما لو كان فى أجازة للاستجمام، يلهو بأوقاته فى شرم الشيخ، بينما الهواجس فى القاهرة تتزاحم، والتحقيقات كلها تنتهى لإدانته، رغمها لا يطلبه أحد، ولا يظهر الضوء الأخضر لبدء التحقيق معه ومحاكمته، ويحبس المجلس العسكرى قراره فى الأدراج، ويتصل بدواعى الحماية لرجال مبارك المقربين، وإن كانت ساعة التحقيق. فالمحاكمة. قد دنت من ذوى القربي، واقتربت من نقطة صفر تأخرت كثيرًا عن زكريا عزمى وصفوت الشريف وفتحى سرور، بينما ساعة مبارك معلقة، لم تنضبط مواقيتها بعد، وتبدو إجراءات التحضير غاية فى البطء، وبصورة قد توحى بإمكانية التراجع فى أى وقت، وكأنه يتم الإعداد لمعركة حربية، وليس لمجرد محاكمة مجرم زالت عنه الحصانات الدستورية، وشبه الدستورية، وإن كان يحتمى بحصانات الخواطر، أو

بحصانات الأصدقاء عبر الحدود، أو فى ركام الكواليس، ومباحثات الوفود الغادية والرائحة.

نعم، ثقتنا بالجيش المصرى عظيمة، ولا أحد يتنكر لحقيقة الجيش كبيت للوطنية المصرية، وقد تصرف الجيش بما يمليه الضمير الوطني، وثبت فى لحظة الخطر، وخلع عن الرئيس المعزول حمايته، وأعلن انحيازه لشرعية الثورة وآمال الشعب، وأبلغ قراره بالتليفون لمبارك، وطوى صفحة حكمه المباشر. لم يكن القرار بالطبع سهلا لينًا، ولا كانت الطرق ممهدة، ولا كانت عثرات الداخل وحدها هى المشكلة، بل كانت الضغوط متكاثرة ناهشة فى «صندوق أسود» بتعبير الأستاذ هيكل فى حوار تليفزيونى أخير، كانت أمريكا وإسرائيل على الخط، تحاولان إنقاذ مبارك إلى آخر لحظة، وكسب الوقت لإجراء ترتيبات مريحة، تضمن دوام المصالح واتصال السياسات، فمبارك لم يكن رجلا ويمضى من زاوية نظر واشنطن، ومبارك كان «أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل» بتعبير الجنرال الإسرائيلى بنيامين بن أليعازر، كانت واشنطن تتخوف من شبح الهزيمة فى مصر، وأبدت حالة من التخبط فى التصريحات العلنية، بينما راحت الوفود فى الكواليس تجادل وتهدد، فيما بدت رؤوس الإسرائيليين ساخنة أكثر، وعلى استعداد للذهاب إلى آخر الشوط، وخاضت تل أبيب حرب ضغوط شرسة فى الدنيا كلها، وفى واشنطن بالذات، وبدا أنها على استعداد للتصرف بسرعة ولو جرى اللجوء إلى حد السلاح، وصل التأزم إلى نقطة الحرج، وهنا .بالضبط .تصرفت قيادة الجيش المصري، وأقالت مبارك بطريقة مباغتة، ودون تشاور معه، والاكتفاء بإبلاغه الأمر بالتليفون، كانت قطع الأسطول الأمريكى تتحرك باتجاه قناة السويس، وكانت النذر تقترب، والاستعدادات ظاهرة على الجانب الشرقى للحدود، وبحسب مصادر مطلعة رفيعة المستوي، فلم تكن القصة كلها تهديدًا وتهويشا، ولا تحركا يضغط على مجرى حوادث الداخل المصري، بل كنا بصدد خطة غزو جاهزة وشيكة التنفيذ، خطة

غزو أمريكى ـ إسرائيلى لمصر، وبطريقة تشبه خطة العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، تغلق فيها أمريكا قناة السويس، وتتحرك القوات الإسرائيلية لاجتياح سيناء، وبدعوى الخوف على مصير ما يسمى «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية»، واستنادًا إلى مذكرة أمريكية ـ إسرائيلية قديمة موقعة بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٧٩، وجرى إبلاغها للرئيس السابق أنور السادات الذى قبلها، وعشية توقيع المعاهدة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩، وتنص المذكرة السارية على «حق الولايات المتحدة فى اتخاذ ما تراه ملائمًا من إجراءات فى حالة حدوث انتهاك لمعاهدة السلام، أو تهديد بالانتهاك، بما فى ذلك الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية»، وتنص المذكرة أيضا على أن «تقدم الولايات المتحدة ما تراه لازما من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة هذه الانتهاكات، خاصة إذا ما رئى أن الانتهاك يهدد أمن إسرائيل».

انتهى النص، ولم تنته المحنة، والمحصلة ظاهرة، وهى أن خرائط مصر الآن ملتبسة، فيها الظاهر، وفيها المخفي، فيها ما يعلمه الناس وفيها مالا يقال للناس، فيها مجلس عسكرى ومعارضات وتيار إسلامى يتغول، فيها محاكمات فساد، ومحاكمات جنرالات، وارتباك اقتصاد، وتفريغ أمني، فيها انقباض صدور، وآبار غضب تغلي، وفيها ما يخفي، ويقيم الحواجز، ويغلق الطرق، ويغلق الأفواه. وفى الغرف المغلقة يحدث مالا تعلمون، ومالا نعلمه بنصه وحرفه، وإن كانت الإشارات ناطقة، فالسيدة كلينتون لا تأتى لكى تشم الهواء فى القاهرة، ولا السيد جون كيري، ولا السيد روبرت جيتس وزير البنتاجون، لا يأتى هؤلاء ـ وغيرهم ـ إلى مصر فى جولة سياحة، ولا للفرجة على ميدان التحرير، وبعد أن تعذر عليهم – بدواعى البروتوكول – الذهاب لشرم الشيخ، وحيث يقيم رجلهم المخلوع، وفى المنطقة منزوعة السلاح العسكرى بالكامل، وفى ظلال الحراب المشرعة من الأصدقاء الإسرائيليين.

الصورة ـ إذن ـ معقدة، وتتطلب قرارًا وطنيًا خالصا، يحتمى بالناس ولا يتنكب طريقهم، وتلك مسؤولية المجلس العسكري، ومسؤولية المشير محمد حسين

طنطاوي، فقد قادته الأقدار إلى موقف قرار، والشعب ينتظر القرار، الشعب يريد مكاشفة صريحة حاسمة، فهو صاحب الحق الأصيل فى الثورة، والمجلس العسكرى فى مقام الوكيل، ومن حق الأصيل أن يراقب الوكيل، وأن ينتقد ويلح، وأن يقلق على الثورة المهددة بالسرقة، وأن يرى خيطا من نور، وإجراءات حسم تليق بثورة كاملة الأوصاف، وإنهاء التباطؤ الموحى بالتواطؤ، وإنهاء التستر على حقيقة الضغوط الأمريكية ـ الإسرائيلية، ويملك المجلس العسكرى أن يصارح الناس، ويملك المجلس العسكرى أن يفعلها بجرة قلم، يملك الأمر بالبدء فى محاكمة مبارك وعائلته الفاسدة، وفى الحال قبل الاستقبال، ويملك الأمر بمحاكمة وإنهاء خدمة ضباط الداخلية الممتنعين عن الانتظام فى العمل، وقمع تمرد الضباط وأمناء الشرطة، ووقف الحرائق الغامضة، وبناء وزارة داخلية جديدة، وعلى أسس تحفظ الأمن العام، وتنهى الفوضى الأمنية، ويملك المجلس العسكرى الأمر بحل محليات الفساد وحزب الرئيس المخلوع واستعادة مقراته للدولة، ويملك المجلس العسكرى الأمر كنس النظام القديم، والبدء فى مرحلة انتقال مباشرة تعيد بناء البلد، وبصورة لا تجعله خصمًا لحريات الناس على طريقة قرار تجريم الإضرابات والاعتصامات العمالية والفئوية.

يا جنرالات المجلس العسكري، الناس تريد أن ترى علامة على زوال فعلى لنظام مبارك الفاسد بالجملة، الناس خائفون على مصير الثورة، ولهم ألف حق، فالمحافظون الذين عينهم مبارك فى أماكنهم لا يزالون، ورؤساء التحرير، والعمداء ورؤساء الجامعات، وقطاع من الوزراء، وجهاز أمن الدولة المنحل يعاد ترتيب صفوفه، وإن تغير اسمه على سبيل التضليل، ومبارك يستجم فى شرم الشيخ، والفاسدون يغيرون الأقنعة، ولا تقولوا لنا إن النائب العام يؤدى عمله، فالعمل عملكم، والصمت صمتكم، والتراخى مسؤوليتكم، والثورة لم تلد فجرها بعد، وطلق البلد حام، والسخط يتزايد، والثقة تتبدد، ونخشى أننا قد نذهب مجددًا إلى حريق.

"صوت الأمة " فى ٣٠ من مارس ٢٠١١

صارحوا الشعب يا جنرالات

اللواء شاهين- المتحدث الرسمى باسم المجلس العسكرى - أهان الشعب والجيش، وتحدث بعجرفة و«فرعنة» مستفزة فى اتصال جرى مع فضائية مصرية خاصة،وبانفلات لسان، وبعصبية ظاهرة، وقال للناس «احمدوا ربنا أن الجيش المصرى لم يفعل ما فعله القذافي» «!»، وبدأ كأنه يتحدث عن جيش آخر، وعن بلد آخر،وعن قيادة أخرى غير القيادة التى نعرفها للجيش المصري، فالجيش المصرى لاتصح مقارنته مع جيش المعتوه القذافي، الجيش المصرى بيت الوطنية الراسخة، والانضباط الصارم، والولاء المطلق للشعب، الجيش المصرى ليس جماعة من المرتزقة وكتائب خميس، الجيش المصرى ابن تقاليد الدولة المصرية العريقة، وقائم على مبدأ التجنيد الوطنى العام، ولا أحد- مهما علا مقامه- يملك أن يدفع الجيش المصرى إلى صدام بالنار مع شعبه، ولا أن يأمر بإطلاق النارعلى المتظاهرين، ناهيك- لاسمح الله- عن خطيئة القتل والذبح للناس على الشيوع، وكما جرى فى حالة قعيد ليبيا السارق القاتل.

وربما هى مصيبة حقيقية أن يفكر اللواء شاهين بهذه الطريقة، وهو المسؤول عن التحدث باسم الجيش، فلا تاريخ الجيش، ولا عقيدته القتالية، ما يسيغ لك - ياسيادة اللواء- أن تتحدث هكذا، فلم يدخل الجيش المصرى أبدا فى صدام دموى مع شعبه،وكان الجيش إما مشعلا لثورات على طريقة أحمد عرابى وجمال عبد الناصر، أو مساندا لثورات، وعلى طريقة ما جرى مع الثورة المصرية الأخيرة، ولم يكن لقيادة الجيش أن تفعل غير ما فعلت، ليس على سبيل المن والسلوي، ولكن بالاختيار الحتمي، فالثورة ثورة الشعب المصري، والجيش جيش الشعب المصري، وقد امتنع الجيش عن تنفيذ أوامر الرئيس المخلوع بإطلاق الرصاص على

المتظاهرين، وبادر بخلع الديكتاتور فى لحظة الحسم، أدى الجيش واجبه الذى يشكر عليه، وأعلن انحيازه للثورة ولشرعيتها، ورضى المصريون بدور» المجلس العسكري» كسلطة واقعية موقوتة، تؤدى دورها بشروط الأمانة الواجبة، وفى مقام «الوكيل» عن «الأصيل» الذى هو «ثورة الشعب المصري» وامتزج دم شهداء الجيش بدم شهداء الثورة من المدنيين، وليس خافيا على أحد دور ضباطنا وجنودنا البواسل الذين ضحوا، ونالوا مراتب الشهادة، وبذلوا دماءهم فى معارك الدفاع عن أمن الشعب المصري، وضد مؤامرات حزب البلطجة الأمنية.

نعم، الجيش ملك الشعب المصري، وليس ملك اللواء شاهين، ولا أى شخص آخر مهما علت رتبته، وقد حاول مبارك أن يحول الجيش إلى سند لحكم عائلته، وانتهى الرهان إلى الخسران، وحافظ الجيش المصرى على كرامته وكرامتنا، واتصلت أدواره المقدسة فى الدفاع عن الوطن المصري،وحفظ أمنه،وإفشال خطط الغزو الأمريكى الإسرائيلي، وكلها أدوار مقدرة لجيشنا العظيم، وتدابيرها وأسرارها، مما لا يصح لنا- ولا لغيرنا- التدخل فيها، بأحكام الضمير قبل دواعى والتزامات القانون، وكل ذلك مفهوم، ومختلف- أيضا- عن قصة «المجلس العسكري» كسلطة حكم وصانع سياسة، وهو ما يصح فيه وعليه الخلاف والانتقاد، بل ويجب، وبحصانة الدفاع عن دم شهداء الثورة، وعن تضحيات الشعب المصرى وجيشه.

وقد قلنا، ونعيد التأكيد على حق النقد لسياسة «المجلس العسكري»، وبما لايمس احترامنا البديهى للجيش بضباطه وجنوده، فالمجلس العسكرى وكيل عن الثورة،وليس مجلس قيادة الثورة، والفارق بين المعنيين ظاهر حتى للعميان، وقد اختلفنا، ونختلف على سيناريو المجلس العسكرى للمرحلة الانتقالية، ورأينا فيه حيرة وارتباكا، وإضاعة للوقت والجهد، واستنزافا لطاقة الصبر، وخطرا يهدد بصدام فى الظلام، فنحن نحرص على سلامة ومكانة الجيش، وتماما كحرصنا على

فتح طرق سالكة لأهداف ثورة الشعب المصرى العظيم، وقد مر ما يقارب الشهرين على خلع مبارك، ولا تزال الصور ملتبسة، والأوراق مختلطة، والحساب الختامى يثير القلق، وربما الحسرة، فإذا نظرت لأجندة الحائط، سوف تجد أننا تجاوزنا بكثير تاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١، وإذا نظرت إلى ما حولك، ربما تجد الكثير مما يوحى لك بالعكس، فركام النظام القديم من حولك أنى نظرت، ويكاد يغلق عليك خط البصر، وكأننا لانزال نعيش فى زمن ما قبل ثورة ٢٥ يناير، إنها المفارقة الموجعة للقلوب والضمائر، مفارقة التاريخ والجغرافيا، فبحساب التاريخ: نحن فى زمن ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وبحساب الجغرافيا: نحن قبل الثورة، ومطابقة الجغرافيا على التاريخ تنهى المفارقة العجيبة، وتعنى أن الثورة تتقدم بثبات إلى أهدافها.

وقد وصفنا السلوك السياسى للمجلس العسكرى بالتردد والتلكؤ الظاهر، وبالتباطؤ الذى يوحى بالتواطؤ، لم نقصد- بالضرورة- اتهام أحد بذاته، فما يهمنا هو المعنى لا المبني، وأبسط معانى الثورة- أى ثورة- كنس النظام القديم، وبكامل شخوصه ومؤسساته ودساتيره،وقد كان يمكن عمل ذلك فى دقائق لا فى شهور، وبجرة قلم رصاص، وهو مالم يحدث بالسرعة المأمولة، ولا بالبطء المناسب، فالمجلس العسكرى يترك الناس للشكوي، ينتظر حتى انفجار الغضب: ثم يستجيب بالقطعة لا بالجملة، وبالتقسيط غير المريح، بدأ بالإطاحة برجال جمال مبارك الذى كان موعودا بالتوريث، وتأخر فى الإطاحة برجال مبارك الأب، واستثار شكوكا بدت فى محلها، وأخذت من رصيد ثقة الشعب، بل وترك زكريا عزمى فى منصبه حتى أيام خلت، رئيسا لديوان بلا رئيس، ثم أقاله بعد أيام من بدء حملتنا فى «صوت الأمة»، وقبل ساعات من مليونية دعى إليها لإنقاذ الثورة فى ميدان التحرير، وأخذه إلى مكانه الطبيعى فى زمن ثورة، وحيث استكمال التحقيقات، ثم المحاكمات، وإلى عتبة السجن الذى ينتظره مع رجلى مبارك الآخرين صفوت الشريف وفتحى سرور، وهكذا سقطت عصابة الثلاثة الكبار،

سقطت جماعة «الإخوان الفاسدين»، ولم يزل زعيم العصابة فى راحة الاستجمام بمنتجع شرم الشيخ«!»، ومعه مجلس أركان حرب العصابة العائلية، وخاصة زوجته سوزان «شجرة الضر» التى طرحت مرا وحنظلا«!».

ونريد أن يصارحنا «المجلس العسكري» بالحقيقة، فهو المسؤول أمامنا عن تأخر محاكمة الرئيس المخلوع وعائلته الفاسدة، وعن إتاحة وقت متصل بمخاطره، جرت فيه عمليات تهريب بعشرات المليارات من الدولارات، من حسابات بنوك إلى مخابئ «الأوف شورز»، ومن مصر إلى السعودية والإمارات بالذات، وعن إجراءات تتلكأ وتتلكع، قرارات متأخرة عن ساعتها بالمنع من السفر والتحفظ على الأموال، وعن بدء تحقيق جرى إغلاقه بسرعة، وعلى نحو غامض، وعن تلاعبات أحمد أبو الغيط - وزير الخارجية المقال- لصالح رئيسه وسيده مبارك، ثم أخيرا تشكيل ما أسمى «لجنة قضائية مستقلة» تسافر إلى بريطانيا وسويسرا، وتحقق فى ثروات وحسابات مبارك وعائلته، وقد صدر قرار تشكيل اللجنة عن مجلس الوزراء وليس عن «المجلس العسكري»، ربما لخفض الاهتمام، وربما للابتعاد بمسافة تفصل، وهو ما يثير المخاوف مما يجري، ولا يوحى بأننا بصدد «علامة جدية» متأخرة فى الزمن، بل بصدد إيحاء بالتحرك لكسب الوقت، وتفريغ الشعور، والاتصال بالتواطؤ على تحصين مبارك وعائلته من العقاب، وفى جرائم نهب وقتل وجنايات خيانة عظمى«!».

وحفظا لكرامة المجلس العسكري، والثقة به، ندعو مجلس الجنرالات إلى مصارحة الشعب بحقيقة ما يجري، وأن يشرح للناس سبب تأخر محاكمة مبارك وعائلته إلى الآن، ما هو السر بالضبط؟، هل هى الضغوط الأمريكية والإسرائيلية؟، أم هى الضغوط والتهديدات السعودية الخليجية؟، وماذا قال الأمير سعود الفيصل فى لقائه المطول مع المشير طنطاوى قبل أيام؟!.

صارحوا الشعب يا جنرالات المجلس العسكري، فمحاكمة مبارك قرار سياسي، وليست قرارا يخص النائب العام، والقرار السياسى يحتاج إلى إرادة سياسية، وليس إلى تصريحات طمأنة، تبدو وكأنها تخاطب قوما من البلهاء،وعلى طريقة تصريحات اللواء ممدوح شاهين المهينة للشعب والجيش المصري، وغيرها التى تذر الرماد فى العيون، وبدعوى أن كل شيء تمام، وأن الدنيا بخير مادامت «الإقامة الجبرية»مفروضة على مبارك فى شرم الشيخ «!».

لانريد للواء شاهين -مع كامل الاحترام- أن يتكلم، ونريد من المشير طنطاوى أن يتكلم.

"صوت الأمة " فى ٨ من أبريل ٢٠١١

باب صلاة الليل والنهار وقصرها

اعلم أن الصلاة التي فرضها الله تعالى على عباده خمس في اليوم والليلة، وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح، وقد ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز في مواضع كثيرة، وأمر بالمحافظة عليها، وأخبر أنها كانت على المؤمنين كتابا موقوتا، وأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، وأنها أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة، فإن صلحت صلح سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله، وأنها خير موضوع، فمن شاء أقل ومن شاء أكثر، وأنها من أفضل الأعمال، وأنها نور، وأنها برهان، وأنها ضياء، وأنها ذكر لله، وأنها من أكبر الطاعات، وأنها من أعظم القربات، وأنها من أجل العبادات، وأنها من أشرف الأعمال، وأنها من أحب الأعمال إلى الله تعالى، وأنها من أفضل الأعمال عند الله تعالى، وأنها من أكمل الأعمال عند الله تعالى، وأنها من أتم الأعمال عند الله تعالى، وأنها من أعظم الأعمال عند الله تعالى، وأنها من أجل الأعمال عند الله تعالى، وأنها من أشرف الأعمال عند الله تعالى

هروبه قبل إحالته للمحاكمة، أم أن جنرالات المجلس العسكرى ينتظرون التساهيل، ويأملون الفرج على يد عزرائيل، وحتى يخلصهم من ورطة ومأزق محاكمة مبارك.

وربما لا يصح لأحد، لا من جنرالات المجلس العسكري، ولا من غيره، أن يجلس فى انتظار عزرائيل، فهذه أقدار الله التى لا نعلمها، ولله وحده حق الحساب فى الآخرة، بينما الشعوب لها حق القصاص فى الدنيا، وقد أثبت الشعب المصرى مقدرته الأسطورية على التحكم فى مصائره، وخلع الديكتاتور دون انتظار لعزرائيل، وهو يريد الآن إكمال الشوط، وخلع الديكتاتور من الدنيا كلها، وليس من كرسى الرئاسة المتروك للمجلس العسكري.

ولا يصح لأحد أيضا، لا من جنرالات المجلس العسكري، ولا من غيره، أن يراهن على فوات الوقت، وتثبيط الهمم، وصرف النظر، أو على وهن قد يدب فى حركة الشعب المصري، فالمصريون شعب فى غاية الذكاء، يعرفون طبيعة ثورتهم، ومصممون على حراستها، والوفاء لدم شهدائها، ويدركون أن دم شهيد واحد بألف رأس مما يعدون، وأن القصاص العادل هو شرع الله وإرادة الناس، وأن مبارك يستحق الإعدام ألف مرة، فهو المسؤول المباشر عن دم ألف شهيد فى حوادث ثورة ٢٥يناير، وهو الذى أصدر الأوامر بإطلاق الرصاص الحى ودهس المتظاهرين، وهذه وحدها جريمة خيانة عظمى كاملة الأوصاف، فما بالك بآلاف الخيانات العظمى التى ارتكبها فى ثلاثين سنة حكم بالغصب، فلم تكن له شرعية فى أى وقت، وحكم البلد بعصا الاحتلال، واعتقل ما يزيد على مئة ألف مصري، وعذب وأعدم الآلاف، وانتهى بالمئات إلى غياهب الاختفاء القسري، وشفط- مع عائلته ومماليكه - البلاد بأجيالها كلها ، بخصخصة المصانع والمنشآت العامة وبتخصيص أراضى الدولة، وتوزيعها قطعا وقصورا على المحاسيب، وترك للمصريين عذابا وفقرا وقهرا وبطالة وعنوسة وأمراضا، ونهشت وقتلت الملايين،

وجعل مصر رقم واحد فى التهاب الكبد الوبائي، ورقم واحد فى الفشل الكلوي، ورقم واحد فى السرطانات المميتة ورقم واحد فى حوادث الموت على الأسفلت وحجز لنفسه ولعائلته ومماليكه - أحط مكان فى التاريخ المصرى بإطلاق عصوره، فلم تنهب مصر كما نهبت فى أيامه، ولم تهن كما هانت معه، وهو الذى خدم الأمريكيين كعميل مجاني، وأفسح لهم أراضينا وأجواءنا ومياهنا بتسهيلات العبور ونقاط الارتكاز العسكري، وسمح - حسب بيانات مكتب المحاسبة الأمريكى - عبور ٣٦ألفا و٥٥٠طلعة جوية أمريكية مقاتلة ذاهبة بالدمار إلى أفغانستان والعراق، وسمح بعبور ٨٦١ بارجة حربية ونووية أمريكية عبر قناة السويس وفى فترة أربع سنوات فقط بين عامى ٢٠٠١،٢٠٠٥، بينما ظل طول الوقت يدفع الحساب للأمريكيين، ومقابل تأشيرات الإقامة فى قصر الحكم، ونهب ثروة الأمة لشخصه وعائلته، ووضع خزانة الدولة فى محفظة نقوده، وكان يخدم الإسرائيليين لكسب رضا الباب العالى فى واشنطن، كان يدفع جزية الغاز والبترول لإسرائيل، وفاق كل العملاء والخونة الذين صادفهم التاريخ المصرى والعربي، وإلى حد أن وصفه الجنرال بنيامين بن أليعازر بأنه - أى مبارك الخائن - أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل«!»

كل واحدة من جرائم مبارك توجب إعدامه فورا، والتواطؤ على حمايته جريمة تضاف إلى السجل الجنائي، ولا نريد للمجلس العسكرى أن يتحمل وزر هذه الجريمة، وبأى تعلة أو عذر، أو بأى دعوى تكذب على الناس، أو تحايل لامتصاص الغضب، فلا تكفى إحالة زكريا عزمى وصفوت الشريف وفتحى سرور وإبراهيم سليمان للتحقيق فالمحاكمة، ولا يكفى بدء التحقيق مع جمال مبارك وأحمد نظيف، فكل هؤلاء - مع غيرهم - صنائع وخدم لمبارك، ارتكبوا الجرائم باسمه، وسرقوا ونهبوا وزوروا بالاتفاق معه، وساموا الناس سوء العذاب دفاعا عن كرسيه، وقد زال الكرسي، وآن لصاحبه أن يسقط، وأن ينتهى غموض إقامته فى شرم الشيخ،

وأن نفك ألغاز الحماية الضمنية من الأمريكيين وخادمهم السعودي، وأن يعلن المشير محمد حسين طنطاوى قولا واحدا فى القصة كلها، فلن يقبل الناس بأقل من محاكمة فورية للطاغوت، ولن يقبل الناس بأقل من إعدامه فى ميدان عام، فإعدام مبارك هو إعدام للنظام، إعدام مبارك هو الذى يجلب الأمن لمصر، ويقضى على البلطجة المدبرة، والتى يديرها زبانيته على أمل رجوعه، من موقعة الجمل إلى موقعة الجلابية فى إستاد القاهرة، ومن خطف البنات إلى سرقة البيوت، وإعدام مبارك هوالذى يقضى على حزبه الإجرامي، ويعيد ممتلكاته ومقراته المسروقة للدولة وللشعب، وإعدام مبارك هو الذى ينهى استمرار بقاء فضيحة المجالس المحلية المزورة، وهى القاعدة الأوسع لعصابة المخلوع، وإعدام مبارك هو الذى يسمح بإجراء محاكمات علنية لضباط أمن الدولة، وإعدام مبارك هو الذى يكنس قاذوراته المتراكمة فى قوائم المحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وإعدام مبارك هو الذى يهزم الإسرائيليين ويكشف شبكات جواسيسهم فى مصر، وبإعدام مبارك يقطع الرأس الفاسد، فيتهاوى الجسد التتن، وتذهب العروش والكروش إلى مزابل التاريخ.

وأرجو أن يأخذ المجلس العسكرى المسألة بجد، فالقصة لم تعد تحتمل المزيد من التلاعب، وقد ارتضى المصريون دورا بعينه للمجلس العسكري، ورغم أى ملاحظات فى محلها على شخوص بعينها، ارتضى المصريون دور «الوكيل» للمجلس العسكري، الوكيل المفوض من الأصيل الذى هو الشعب المصرى وحده، كلف الشعب جيشه العظيم بالمهمة، وكلف المجلس العسكرى بدور سياسى حاكم، ومما تصح فيه وعليه كل صور المراجعة والنقد والتصحيح والنقض، فقد أحس الناس بتباطؤ المجلس العسكرى فى أداء مهام الوكيل المؤتمن، وهم يتخوفون الآن من التباطؤ الموحى بالتواطؤ، وكاد رصيد الثقة يتبدد ، وهو ما قد ينذر بخطر لا نريده، لا فى الجيش، ولا فى علاقته مع الشعب، فنحن الأحرص

على سلامة الجيش وتماسكه الداخلى وانضباطه الصارم، ولا نريد لعبا بالنار، لا بانقلابات العسكر، ولا بغيرها، لا نريد طريق الندامة، ونؤثر طريق السلامة، والمطلوب ! إنهاء التباطؤ فورا، وتنفيذ أوامر الثورة الشعبية بملايينها الغاضبة فى ميادين التحرير، ورأس الأمر فيها هو محاكمة مبارك الآن وفورا، وتمهيدا لإعدامه المستحق، وهذه ليست مهمة النائب العام، فالرجل بلا حول ولا طول، وعينه مبارك المطلوب محاكمته الآن، ويحتاج النائب العام إلى نائب عام يحقق معه، نعم هذه ليست مهمة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، ولا هى مهمة المستشار عاصم الجوهرى مدير إدارة الكسب غير المشروع، ولا هى مهمة المستشار عبد العزيز الجندى وزير العدل الجديد، والذى قال إنه تلقى تقريرا طبيا يفيد عجز مبارك عن الحركة، وأنهم سيرسلون لجنة تحقيق لسؤاله فى قصره بشرم الشيخ، وهذا الكلام لا يليق، هذا كلام دون المقام، وأقرب للتزوير فى أوراق رسمية، ومع كامل الاحترام الشخصى للجندى والجوهرى ومحمود، فهم جميعا لا يسألون عما يفعلون فى هذه القضية بالذات، فهم فى مكانة المأمور أو عبد المأمور، هم رجال بلا قرار فى قضية مبارك بالذات، والقرار للمجلس العسكرى ولرئيسه المشير طنطاوي، وهو قرار ليس فيه اختيار، ولا فسحة وقت أخذوا منها ما يكفى ويزيد، فقد حانت ساعة الصفر، ولم يبق سوى أخذ قرار تراخت مواعيده ، فافعلوها الآن من فضلكم يا جنرالات، وقبل أن يفوت الآوان، ويسحب الشعب المصرى تفويضه، وتتبدد الثقة بكاملها، وينتهى الرهان إلى الخسران.

"صوت الأمة " فى ١١ من أبريل ٢٠١١

إعـــدام نظـــام

كـان حلـما فخـاطرًا فـاحتمالًا، ثـم أضـحى حقيقـة مرئيـة بـالعين ملموسـة باليـد، وبفضل من الله ومدد من ثورة الشعب.

كانـت الـدراما عاصفة عـلى مـدى إحـدى عـشرة سـنة خلـت، وتجـر معهـا أيمهـا الأخيرة الآن، ففى ١٨من يونيـو ٢٠٠٠ كانـت الـصيحة الأولى، وقتهـا كتبـت مقـالًا فى جريـدة «العـربي» بعنـوان: إنـى أعـترض، وفى ١٨ يونيـو ٢٠١١، أى بعـد مـرور إحـدى عـشرة سـنة بـاليوم والـساعة، تقـضى الأقـدار أن أتـسلم جـائزة «أمـالفي» الدوليـة للـصحافة، ودون أن أسـعى إليهـا، ولا إلى غيرهـا، وأن أفـوز مـع روبـرت فيـسك الـصحفى البريطـانى الأشـهر، والمعـروف بنصرته للقـضية العربيـة، فيـما كـان قـدرى مختلفـا فى التفاصـيل، ووضـعنى فى قلـب الحـوادث، وفى تياراتهـا المتلاطمـة، وعـلى جبهتها الساخنة فى مصر، وفى معركة شرسة مع أسوأ نظام عرفته مصر فى تاريخها الألفى بإطلاق عصوره وجماع أحزانه.

وقبل كل جوائز الدنيا، وبعدها، فقد كانت مصر العائدة من الغيبوبة هى الجائزة الأعظـم فى حيـاتي، فعـلى مـدى رئاسـتى لتحريـر ثـلاث صـحف هـى «العـربي» و«الكرامة» و«صوت الأمة»، وطردى من الواحدة بعد الأخرى، وحوادث الترويع والتجويع، والخطف والرمى عاريا فى صحراء المقطم، ووقفى عن العمل والكتابة فى مـصر لـسنتين كـاملتين مـن مـارس ٢٠٠٩ إلى مـارس ٢٠١١، وعـلى مـدى فـصول الطقس المترب الخانق، ونزول المطارق على صلعة الرأس، لم يهتز إيمانى أبدا بقيامة مصر الآتية،والتى خاطبتها راجيا ملحًا فى عناوين كتبى «ضّد الرئيس» عـام ٢٠٠٥، و«الأيام الأخيرة» عام ٢٠٠٨، «وكارت أحمرللرئيس» عـام ٢٠٠٩، و«الرئيس البديل»

عام ٢٠١٠، وفى مئات .قل آلاف .الخطابات العامة والمشاركات التليفزيونية الذائعة الصيت، وفى مظاهرات «كفاية وأخوتها»، وفى عشرات الاقتراحات والخطط، بدءا بمظاهرة «كفاية» الأولى فى ١٢/١٢/٢٠٠٤ ، وإلى مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١، والتى حققت حلما طاردته وطاردنى فى اليقظة والمنام، ووضعت له شعارا نصه «معًا لخلع الديكتاتور».

كان يقينى -الذى لا يتزعزع - أن قيامة مصر مقبلة زاحفة، وأن الثورة عند طرف الأصبع المرفوع بعلامة النصر وأن غضب مصر الباطن يكفى لصنع ألف ثورة، وأن آبار الغضب الجوفى تبدو طافحة، وأن كل المطلوب هو اللجوء لميدان التحرير، وبكتلة حرجة لا تزيد على مائة ألف مصري، تكفى لرفع الغطاء عن آبار الغضب، بعدها تنزح الملايين من آبار بلا قرار، وهذا ما جرى بالضبط فى حوادث الثورة الشعبية المصرية، كانت النبوءة تحقق نفسها، تكونت الكتلة الحرجة، واعتصمت بغضبها الساطع فى ميدان التحرير، ثم حدث الخطأ الأمنى الخلقي، والذى لا يمكن تجنبه فى مثل هذا النوع من النظم المعلقة، لأنك لا تستطيع أن تربى وحشا، ثم تمنعه من نهش الناس، تداعت بوادر الخطأ الأمنى الخلقى مساء الثلاثاء ٢٥ يناير بمجزرة السويس، ثم بالقمع الوحشى لنواة المعتصمين الأولى فى ميدان التحرير، ووصل الخطأ لذروته الوحشية فى دراما الدم على كوبرى قصر النيل، وبعد جمعة الغضب فى ٢٨ يناير، صارت الثورة قضاء مقضيا، وانخلع مبارك من كرسى الرئاسة، ثم جرى تباطؤ بعد النصر الأول، استدعى الملايين من آبار الغضب مجددًا، وأصبح مبارك وعائلته قيد التحقيق فالمحاكمة.

كان يقينى.الذى لا يتزعزع.أن محاكمة مبارك قادمة لا ريب فيها، وكانت عندى جملة أثيرة،وردت فى الكتب والمقالات والخطابات العامة، وعلى مدى إحدى عشرة سنة تمضي، وهى أن هذا النظام .نظام مبارك .يستحق أن يحاكم لا أن يحكم، وأن

هذه العائلة. عائلة مبارك. تستحق أن تحاكم لا أن تحكم، وأن هذا الرجل. مبارك. لا يستحق أن يحكم، بل أن يحاكم.

ومنذ أن عدت لرئاسة تحرير «صوت الأمة» فى أوائل مارس ٢٠١١، كانت قضيتنا الكبرى هى محاكمة مبارك وعائلته، ليس سعيا إلى انتقام، ولا طلبا لشماتة، بل تأكيدا على معنى العدالة، وقطع الرأس الفاسد، والذى ارتكب أحط جرائم الخيانة العظمى بحق هذا البلد، ويستحق الإعدام ألف مرة، وفى ميدان التحرير عاصمة مصر الجديدة.

وبقدر ما كانت حملتنا فى الذروة على التباطؤ السياسى للمجلس العسكري، بقدر ما كان العتب والغضب، تبدو التحية واجبة للجنرالات الآن، فقد أعادوا تأكيد وحدة الجيش والشعب، حرصا على أهداف الثورة، ووفاء لدم الآلاف من الشهداء والمصابين، والذين امتزجت دماؤهم الزكية مع دم شهداء الجيش، والذين سقطوا فى حروب شوارع مع حزب البلطجة الأمنية،وصنعوا النصر الثانى لثورة مصر فى ١٣ أبريل ٢٠١١، وبعد نصرها الافتتاحى فى نهايات يوم ١١ فبراير ٢٠١١، فى ١١ فبراير كان خلع الرأس، وفى ١٣ أبريل كان الضبط والإحضار والتحقيق والحبس، وكانت جمهورية الحرامية تذهب برءوسها وراء أسوار السجن، وكان زعيم العصابة حسنى مبارك أسيرًا معزولًا فى مستشفى شرم الشيخ، ومعه زوجته سوزان، والتى وصفتها. قبل سبع سنوات. بأنها «شجرة الضرّ» بالضاد لا بالدال.

ولم يكن التقدم إلى محاكمة مبارك وعائلته، وتلاحق قرارات الحبس والتحقيق، لم يكن ذلك. وما يليه. مجرد تصاعد بحوادث الملاحقة الجنائية، ولا مجرد تأكيد مضاف أنه لا حصانة للرأس، بل كانت القصة فى مغزاها أكبر وأوسع، وبدت كمعركة تحرير وطنى بامتياز، كان للجيش وقيادته دور عظيم فيها، وكان الدور الأعظم ليقظة الشعب المصري، واستدعائه لملايين من خزانات الغضب، وتنظيم جمعة

الحسم .٨ من أبريل ٢٠١١ـ فى ميدان التحرير، وفى الميادين الكبرى بعواصم المحافظات، كانت الثورة الأولى تلد ثورتها الثانية، وتدرك .بطبع الغرائز .أن الذئاب عند الباب، فى بلد للسفير الأمريكى فيه وضع المندوب السامي، فقد بدت الضغوط الأمريكية الإسرائيلية فى ذروتها لمنع محاكمة مبارك رجل واشنطن الأول، وهو الرجل الذى وصفه الجنرال بنيامين بن أليعازر بأنه «أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل»، ووصفه شيمون بيريز بأنه .أى مبارك .أهم رجل فى تاريخ إسرائيل بعد المؤسس بن جوريون، وسبب الأهمية ظاهر، فقد تغاضى مبارك عن مقتضيات دين الإسلام، وجعل دينه خدمة إسرائيل، كان مبارك خادمًا أمينا لإسرائيل، وليس مجرد حاكم مضطر إلى مسالمة إسرائيل، كان مبارك يدفع الجزية لإسرائيل، ومقابل أن يبقى فى قصر الحكم، ويشفط مع عائلته ومماليكه ثروة البلد، وينحط بمكانة مصر ويذل أهلها، كان مبارك يحكم بقاعدة ذهبية لا يخفى نصها، كان يخدم إسرائيل كسبا لرضا الباب العالى فى البيت الأبيض، فتتجدد له أوراق الاعتماد وتأشيرات الإقامة فى قصر الحكم.

كان أمل مبارك كأمل إبليس فى الجنة، وهو أن يبقى فى القصر حتى ينتقل إلى القبر، فلا يسائله أحد، وخاب أمله، بإرادة الله والناس، وانتهى إلى سجن الترحيلات، وأصبح أول حاكم يحاكم وطنيًا فى التاريخ المصرى والعربى الحديث، خاب أمل مبارك الذى حكم مصر بالتوكيل الأمريكى الإسرائيلي، وخاب معه أمل الأمريكيين والإسرائيليين، فقد دالت دولتهم فى القاهرة، ثار الشعب المصرى ضد خادمهم وضدهم بالتبعية، وأحبط الجيش المصرى خطة غزو أمريكى .إسرائيلى جاهزة كانت وشيكة التنفيذ، وسارعت أمريكا إلى الضغط فى الكواليس، فيما تحركت إسرائيل عبر شبكاتها السرية، ولم تكن مصادفة أن المليادير محمد إبراهيم كامل كان حلقة الوصل، وهو المعروف بصلاته الوثيقة مع الإسرائيليين، ومع آل مبارك فى الوقت نفسه، وسقط كامل، فبرزت رأس الأفعى بأقنعة سعودية هذه

المرة، وظهر «البيان الصوتي» لمبارك على قناة «العربية» الممولة سعوديا، وحبست القناة شريطا صوتيا آخر لجمال مبارك، بدت التحركات كلها منظمة، وبطريقة مخابراتية صرفة، فقد كان مبارك وعائلته تحت الإقامة الجبرية فى شرم الشيخ، ويفترض أن الاتصالات مقطوعة عنه بالكامل، وتلك كلها .مع غيرها من حوادث الغدر .ظروف استفزت جنرالات المجلس العسكري، وعجلت باستجابة لمطلب محاكمة مبارك وعائلته، خاصة أن الضغط السعودى بدا له طبع الوكالة عن رغبات الأمريكيين والإسرائيليين، ثم بدا له طبع الأصالة فى رعب العائلة السعودية من عواقب الثورة المصرية، وبعد أن ظنت أن عصر الثروات طمس عصر الثورات، وفوجئت بثورة الناس الأحرار فى مصر، والتى لن تبقى حجرا فوق حجر، وتعيد رسم الخرائط، وتفتتح نهاية تاريخ التسلط السعودي، والذى لا يخدم الحرمين بقدرما يخدم الحرامية.

ويبقى أن قرار محاكمة مبارك وعائلته أقرب إلى «إعلان نوايا لاستعادة استقلال مصر»، وأقرب إلى الشروع فى إعدام نظام دفننا تحت الركام.

"صوت الأمة " فى ١٧ من أبريل ٢٠١١

البلطجة تزدهر يا جنرالات

مع كامل الاحترام للأشخاص المعنيين، فليس فيهم من ننسب إليه فضلا، أو نسأله عن نقص، فلا النائب العام عبد المجيد محمود مسؤول عن محاكمات مبارك وعصابته، ولا رئيس الوزراء عصام شرف مسؤول عن الفوضى وارتباك القرارات، ولا وزير الداخلية منصور العيسوى مسؤول عن ضمان الأمن، وهو الرجل الذى ترك الخدمة منذ سنوات بعيدة جدا، وتقدم به العمر إلى حد الإنهاك، ويعانى من اعتلال الصحة، ويحتاج لمن يذكره بمواعيد تلقى العلاج، لا أن نطلب منه علاجا يقضى على داء البلطجة المستشرى كالسرطان.

المسؤول قبل هؤلاء- وبعدهم- هو «المجلس العسكري»، فهو السلطة الواقعية التى رضى بها المصريون مؤقتا، ومقابل تحقيق أهداف الثورة الشعبية المصرية، والوفاء لدم شهدائها، وبرغم أى ملاحظات على تباطؤ الخطا، فقد أثبت «المجلس العسكري»- فى العموم- قابلية ملموسة لتطوير الأداء السياسي، والاقتراب من حس الناس، والمقدرة على التقدم إلى أهداف أساسية، وبالذات فيما تعلق بتصفية أركان النظام القديم، وكانت خطوة البدء فى إجراءآت محاكمة مبارك دراما وطنية لامست حدود الأحلام، الفضل فيها - طبعا- ليقظة ملايين الثائرين التلقائيين، هذا فى المقام الأول، والفضل- من بعد- لقرار المجلس العسكري، وتصديه لضغوط نعلم كم كانت ثقيلة، ومحمومة بتهديداتها الغليظة، وواصلة بنفوذها إلى الأعصاب الحساسة، وبعد قرار المحاكمة،تداعت مشاهد الإيجاب سراعا فى أسبوع حاسم، فقد جرى حل حزب الرئيس المخلوع بحكم قضائي، وإقالة المحافظين الفاسدين الذين عينهم مبارك، وربما لم يبق غير الخطوة الأسهل، وهى حل

المجالس المحلية المزورة، والذهاب بأعضائها- ٥٣ ألفا - إلى أقرب سلة مهملات، أو ترحيلهم إلى أقرب سجن.

نعم، كنس النظام القديم مهمة المجلس العسكري، والذى زادت شعبيته بعد قرار البدء فى محاكمة مبارك وعصابته، لكن المهمة بدأت بالكاد، وفى صورة قرارات حبس وإيداع فى سجن مزرعة طرة، أو فى مستشفى شرم الشيخ، أوفى أى مستشفى أو سجن آخر، فهذه كلها تفاصيل لاتغنى عن طرح السؤال الأصلي؟، وهو من ثلاث كلمات، ونصه الكامل: كيف سيحاكم مبارك؟،وكيف ستحاكم العصابة؟، وهل نحاكم جمهورية الحرامية بقانون وضعه الحرامية، هل نحاكم الفاسدين بقانون الفاسدين؟، التناقض ظاهر حتى فى الألفاظ، التناقض ظاهر فى علاقة النص بالفص، فالفساد لم يكن مجرد انحراف بالسلطة، بل فى بنيان سلطة فاسد بالجملة، فاسد فى الأوامر، وفى القرارات، وفى التشريعات، الفساد كان نظام الحكم نفسه، ولا يصح أن نحاكم فسادا بقانونه، والثورة- أى ثورة- تهدم نظاما قانونيا بكامله، تماما كما تهدم النظام السياسي، والمعنى أن محاكمة مبارك وعصابته بقوانين وضعوها، ليست محاكمة من أصله، فلا يستقيم منطوقها، ولا تصح إجراءاتها، فالناس قد يهتمون بحبس مبارك وعائلته وعصابته على ذمة التحقيق، والحدث فى ذاته غاية فى الإثارة التاريخية، لكن الفكرة تأتى دائما بعد السكرة، ويبرز السؤ ل: وماذا بعد؟، وهذا الذى بعد واضح فى تاريخ الثورات كلها، فللثورات قانونها، وللثورات اعتباراتها، وهى فوق أى اعتبار آخر، والمطلوب: وضع قانون ثوري، وضع قانون لمحاكمة الفساد السياسى يشبه «قانون الغدر» الذى صدر عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والسكة سالكة، ويملك المجلس العسكرى أن يصدر القانون المطلوب بجرة قلم، وأن تكون المحاكمات شاملة جامعة مانعة، وتقيم موازين عدالة حقيقية،وبتشكيل محكمة خاصة من قضاة مدنيين لا عسكريين،وتضمن للمتهمين حقوق الدفاع، وتذاع أعمالها على الهواء مباشرة،وقتها لن يفلت أحد من

عقاب،ولن تفلت العصابة بجرائمها، ولن يفلت مبارك من المصير الذى يستحقه عظة وعبرة، وهو الإعدام ألف مرة،وفى ميدان عام.

وبالطبع، لا يصح أن نتوجه للنائب العام بطلب إنشاء قانون خاص بمحاكمة العصابة، فهذه- من الأصل- ليست سلطة الرجل، ولا هى سلطة رئيس الوزراء الحائر، بل سلطة المجلس العسكرى الحائر الآن لقوة التشريع والتنفيذ، والقاصى والدانى يعلم ما جرى ويجري، فقرارات الحبس تصدر بتوقيع النائب العام، لكنها- بالبداهة- قرارات المجلس العسكري، أو هى -بالدقة- ضوء أخضر من المجلس العسكرى لمكتب النائب العام، ولم يكن المستشار عبدالمجيد محمود يجرؤ على شيء مما يفعله الآن، وهو المدين بقرار تعيينه فى منصبه لحسنى مبارك شخصيا، وطوال سنوات من عمله الذى يفترض أنه قضائي، كان دائما ينتظر لون الضوء، فإن كان الضوء أخضر تصرف بمقتضاه، وإن دهمه اللون الأحمر تصرف بالأمر المباشر، وأغلب المسؤولين والوزراء الذين حبسهم محمود الآن، ومن ماركة إبراهيم سليمان وأحمد عز وسامح فهمى وشركاهم، أغلب هؤلاء كانوا فى حمى الحصانة السياسية، وفى وضع الحصانة المانعة لعمل النائب العام، إذا حقق مع أحدهم يجرى حفظ التحقيق، فوق أن أغلبهم لم يكن يستدعى أبدا إلى تحقيق، وهذه مأساة قضائية، وحساب خطايا قد لا يكون مجاله الآن، المهم أن القصة أكبر من سيادة النائب العام،وتستدعى قرارا سياديا عاجلًا من سلطة الوقت، وهى المجلس العسكرى لا غير.

يملك المجلس العسكرى أن يصدر قانونا يليق لمحاكمة تليق بعصابة مبارك، وهذه مسؤوليته، وهذا واجبه الذى يسأل عنه أمام الناس والله، تماما كما أن واجبه حفظ الأمن العام، وكلنا يعلم ما يجري،كلنا يعلم حجم التضحيات ودم شهداء الجيش، وكلنا يثق فى الجيش بيت الوطنية المصرية،وكلنا يدعم سلامة وانضباط الجيش، وكلنا يعلم مدى خطورة المهمة الملقاة على عاتق المجلس العسكرى الآن،

وهو يقدر عليها بالتأكيد، وبدعم وثقة ملايين المصريين والمصريات، والذين تريد لهم القوى المضادة أن يكفروا بالثورة وأيامها، وتنشر الفوضى فى كل مكان، وتنشئ مزارع البلطجة،وتفاقم فى مشاهد التخويف، وتسجن المصريين فى معتقل القلق، والمطلوب مع المحاكمة العادلة الثورية لمبارك وعصابته، المطلوب: شيء آخر عاجل جدا، وهو ضمان أمن مصر والمصريين بشرا وحجرا، وقد أصبح الأمن فى مصر كالعنقاء والخل الوفي،وسادت عناوين الفزع، من اقتحام المستشفيات وقتل مرضي، إلى خطف الفتيات، إلى حوادث الدم الطائفي، إلى صيحات التكفير والتنفير، إلى سيادة قانون الغابة، وكل هذا - وغيره- مما يجب أن يتوقف فورا، فهو امتداد لجريمة «التفريغ الأمني» التى ارتكبها مبارك ووزير داخليته ، واختفى معها أى وجود ملموس لوزارة الداخلية، اختفى ضباطها وجنودها، وأخذت أقسام الشرطة أجازة طويلة، وتحول جهاز «الخدمة السرية» إلى جيش بلطجة عمومية، ودخل ضباط «جهاز أمن الدولة» - المنحل شكلا- فى حرب انتقام تتوالى فصولها، والهدف تحطيم الثورة، وتأديب المصريين الذين نهضوا إليها وأيدوها، وإشعارهم أن الثورة هى عنوان الخراب لا مقام النهضة، ودفعهم للترحم زورا على أيام مبارك القاتل السارق الخائن لشعبه وأمته، وحرق الأرض بتفجير الفتن الطائفية، والاستزادة من دعم جماعات تنسب نفسها للمسيحية أو للسلفية، ولم يكن لها من أصدقاء خارج مكاتب جهاز أمن الدولة، ولأمن ممولين غير الأمريكيين، وغير عائلة آل سعود التى لا تخدم الحرمين بقدر ما تخدم الحرامية، ويلفت النظر فى حوادث قنا التخريبية بالذات، أن جماعات التيار الإسلامى كالإخوان والجماعة الإسلامية وغالب السلفيين، كلها أعلنت براءتها مما جرى، وأن معارضة تعيين محافظ لا يصح أن تنصرف إلى دينه، فوق أنه لا يصح أن تتحول المعارضة بدواعيها إلى قطع طرق، أو قطع كهرباء، أو احتلال دواوين، وقد جرى هذا الخراب كله فيما يشبه الهياج التلقائي، لكن وراء ما يبدو تلقائيا شيء آخر غير تلقائي، وإلا فما هو تفسير رفع «العلم السعودي» فى هياج قنا؟، هل رفع «العلم السعودي» مجرد

مصادفة؟، أم انه الضغط السعودى ذاته الذى أعاق محاكمة مبارك لأسابيع طويلة؟، ويريد أن ينتقم لفشله بإحراق مصر، ودعم جماعات بلطجة من وراء ستار دينى كذوب.

المطلوب بوضوح- يا جنرالات المجلس العسكري- إقالة وزير الداخلية المنهك فورا، وتعيين جنرال عسكرى يعيد تنظيم وبناء وزارة داخلية تليق بمصر، وإحالة المتورطين فى فتن طائفية- مسلمين كانوا أو مسيحيين- لمحاكمات عسكرية صارمة، والتحقيق الشفاف فى جريمة رفع العلم السعودى على أرض مصرية.

"صوت الأمة " فى ٢٤ من أبريل ٢٠١١

obeikan.com

الدستور أولًا يا جنرالات

ينتقل مبارك من مستشفى شرم الشيخ أو لا ينتقل، يذهب إلى مستشفى عسكرى أو إلى سجن طرة، تحولت القصة إلى مسلسل تركي، لا تنتهى حلقاته إلا وتعاد صباحا ومساء، مع فوارق الصور بالطبع، فقد لا تصح مقارنة نضارة «مهند» إلى كآبة «حسنى مبارك» ولا جاذبية «نور» إلى ثقل ظل السيدة سوزان، والأخيرة هى «شجرة الضر»، فيما جرى ويجرى لمصر، وحتى لزوجها المثقل بالجرائم والسرقات والخطايا والخيانات.

ربما الفرق الظاهر أن مسلسل «مبارك - سوزان» من أعمال السياسة لا من أعمال الدراما، والمط والتطويل فيه ليس من صنع كتاب السيناريو المحترفين، بل يعكس ترددا سياسيا ظاهرا، وليس انتظارا لقرار من النائب العام، وهو الذى لا يملك قراره فى القصة كلها، ولا ترجمة لتقارير «السباعي» كبير الأطباء الشرعيين، والذى جعل من حكاية «الارتجاف الأذيني» مزحة شعبية، فليس من خطر صحى مباشر فى نقل مبارك محبوسا إلى أى مكان ملائم، وتصريحات النائب العام ووزير الداخلية منصور العيسوى والسباعي، وكلها نسخ متكررة بفروق الأيام التى تصدر فيها، وكلها كلام يستهلك الوقت والحبر، وفى انتظار قرار من صاحب القرار، والمعروف بالاسم والرسم، وهو «المجلس العسكري» الذى أخذ قرار التحقيق وحبس مبارك إلى حين ميسرة فى مستشفى شرم الشيخ، وربما يفضل بعض جنرالاته انتظار «عزرائيل» خلاصا من دواعى حرج وكثافة ضغوط، ولا أحد يعلم .بالضبط . موعد زيارة «عزرائيل» لمستشفى شرم الشيخ، فتلك إرادة الله وحده، وإذا جاء أجلهم لا يستقدمون ساعة ولا يستأخرون.

المهم أن المسلسل تتصل حلقاته، وإن فترت حماسة المشاهدين، وربما يكون هذا هو المقصود، ما علينا، المهم أن المجلس العسكرى أخذ قرار محكمة مبارك وعائلته وعصابته، وتحدى ضغوطا لها ثقل الجبال الرواسي، وكسب ثقة شعبية غالية، وبوسعه أن يزيد الثقة، لو واصل الشوط إلى منتهاه، واتصلت خطوات كنس النظام القديم ، وتوالت الخطا الجادة، فقد جرى حل حزب الرئيس المخلوع، وتسليم مقراته وممتلكاته للدولة، وصدر قرار قضائى بإزالة صور واسم مبارك وعائلته أنى وجدت، ويصدر قرار بحل المجالس المحلية المزورة، وبعد الكنس السياسي، ربما ينبغى التخلص من القمامة، وإصدار قانون «الفساد السياسي» كمرجع لمحاكمات شاملة وعادلة، وإصدار قانون عزل سياسي، يحرم عناصر العصابة المخلوعة، وقادة الحزب المخلوع نزولا إلى مستوى أعضاء لجان الأقسام والمراكز، ولمدة أقلها خمس سنوات، يحرمهم من ممارسة أى حقوق سياسية ترشيحا وتصويتًا، ويلزم جميع المتقدمين لوظائف الخدمة العامة بتقديم إقرارات ذمة مالية، يجرى نشرها فى جميع وسائل الإعلام، ويفتح باب الطعن على ما يرد فيها، وإلى أن تثبت صحتها النافية للخلط والتشوش، ومن خلال أجهزة رقابية قضائية مستقلة تماما، يكون قرارها نهائيا، وشرطا لازما لقبول ترشيح أى شخص لوظيفة تنفيذية أو تشريعية أو سياسية، وربما يكون ذلك هو أسلم الطرق لاستعادة ثقة المصريين بشاغلى الوظائف العامة، وسواء ظلوا فى المعارضة، أو ذهبوا إلى دواوين الحكومة.

ويمكن لجنرالات «المجلس العسكري» أن يفعلوها، وأن يصدروا القوانين المطلوبة بجرة قلم، وهذه ليست شروطا ولا إملاءات، إنها ضوابط وبداهات، لا تستقيم بدونها حياة سياسية واقتصادية سليمة، خاصة فى مصر التى أكل الفساد أخضرها ويابسها، وخاصة لدى المصريين المذهولين مما يتكشف الآن، فقد كان المصريون فى شغل عن هذا كله، كانوا تائهين فى زحام الأوتوبيس، لا يكاد الواحد منهم يفكر حتى فى موضع لإصبع قدمه، وأنزلتهم الثورة من زحام المتاهة، فتحسسوا جيوبهم، وتحسسوا رءوسهم ، وأصابهم دوار وذهول اكتشاف

السرقات، ولا شيء ينجيهم من الصدمة غير التفكر والتعقل، وإرغام الظالمين على دفع فواتير الحساب، وصياغة حياة جديدة بتشريعات احتياط شفافة، تستعيد لهم الثقة فى أنفسهم، وتعيدهم من صحارى التيه، وتنهى غربة الجسد والروح والعقل، وهذه مسؤوليتنا جميعا، ومسؤولية المجلس العسكرى الآن، وهو صاحب السلطة الواقعية ، و«الوكيل» المعتمد عن «الأصيل» الذى هو ثورة الشعب المصري، وأحلامه وأشواقه إلى حياة، تعود فيها النجوم إلى مداراتها، وتذهب بها مصر إلى مكانها الذى تستحقه فى عين الشمس.

وقد آن الآوان لكى نتحدث بصراحة مع جنرالات المجلس العسكري، ليس فقط فى مهام كنس النظام المخلوع، بل فى مدى سلامة خططه للتقدم إلى بناء نظام جديد، فسيناريو المجلس العسكرى المتعجل لإجراء انتخابات برلمانية فرئاسية مع نهاية العام٢٠١١، هذا السيناريو ليس قرآنا ولا إنجيلا، وليس قضاء لا يرد، بل مجرد اجتهاد لجنرالات المجلس العسكرى ، أو اجتهاد لمستشاريه المدنيين، وهو اجتهاد خاطئ بالجملة، ويستنزف طاقة البلد، وليس صحيحا أن الشعب المصرى قد استفتى فيه، فاستفتاء ١٩مارس٢٠١١، جرى إلغاء نتائجه عمليا، غالبية المصوتين قالوا «نعم» لتعديلات محددة على دستور ١٩٧١ صاغتها لجنة المستشار طارق البشري، وقد كنا ندعو لقول «لا»، ولإلغاء الاستفتاء من أصله، ما علينا، المهم أن الغالبية وافقت، ومقتضى الموافقة - أيًا كانت دواعيها وظروفها - معروف للعامة قبل الخاصة، وهو استعادة دستور١٩٧١ بالتعديلات المستفتى عليها، وهنا اكتشف المجلس العسكرى مأزقه، فليس فى دستور١٩٧١ ذكر ولا سيرة لسلطة المجلس العسكري، ولا فى التعديلات المستفتى عليها، ولجأ المجلس العسكرى إلى شطب نتائج ما جرى عمليا، ووضع إعلانًا دستوريًا جديدًا بعد إعلانه الأول، عالج الخطأ بخطأ أكبر، ووضع من عنده سيناريو انتقال مطول ومعقد ومرهق للنفوس بعد التواء النصوص، وتأمل- من فضلك- ما سيجرى مع تطبيق سيناريو الجنرالات، فسوف تجرى انتخابات متزامنة لمجلسى الشعب والشورى بحلول سبتمبر ٢٠١١، وبعدها بشهور قد تطول، سوف تجرى انتخابات الرئاسة، وبعدها بستة شهور،

يشكل المنتخبون من مجلسى الشعب والشورى لجنة المائة لوضع الدستور الجديد، ويجرى الاستفتاء على الدستور الجديد بعد ستة شهور أخرى، ثم يجرى حل مجلسى الشعب والشورى لفقدان الشرعية بحكم نص الدستور الجديد، وتتحدد مواعيد لاحقة لإجراء انتخابات برلمانية، ثم يتحدد ميعاد آخر لإجراء انتخابات رئاسة ثانية، وبحسبة ليست لأهل «برما»، يتضح حجم الكارثة، فلسيناريو يستغرق تنفيذه سنتين ونصف السنة فى أقل تقدير، وقد تمتد بالتساهيل إلى ثلاثة أعوام، يظل فيها البلد على حال القلق، وتتداعى مظاهر ركود الاقتصاد إلى ما يجاوز الإفلاس، فلا أحد يعرف إلام تنتهى القصة؟، وكيف ستكون صورة النظام السياسى الجديد، وكيف تنتظم القوانين، ودولاب الأمن، ودولاب التنفيذ، وشرعية المؤسسات البرلمانية، والبلد الواقف على رصيف انتظار يبعث على الملل، وربما ينفجر غيظه فى وجوهنا جميعا.

آن الأوان لنقولها بصراحة، هذا السيناريو مدمر، ولا ينتقل بمصر إلى حياة جديدة، بل ربما - لا سمح الله - إلى مقبرة جديدة، هذا السيناريو يعنى اتصال الفوضي، وتكاليفه فوق طاقة احتمال المصريين، والبديل معروف، ولا يستدعى إعادة اختراع العجلة، فلسنا أول أمة تدخل فى فترة انتقالية ، والخطوات محفوظة، ولا تحتاج فى الوقت سوى لسنة واحدة، تكون فيها السلطة للمجلس العسكرى ولحكومة ائتلاف وطنى مدني، ويجرى فيها التالى بالدقة، أولا : إعلان دستورى مختصر يضمن الحقوق والمبادئ والحريات العامة، ثانيا : إطلاق الحريات خاصة حرية تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات، ثالثا : تكوين جمعية تأسيسية تصوغ وتقر الدستور الجديد، رابعا : إجراء انتخابات برلمانية بنظام القوائم النسبية غير المشروطة، خامسا: إجراء انتخابات الرئاسة، ثم توضع النقطة فى آخر السطر، وينتهى الدور المؤقت لسلطة المجلس العسكري.

"صوت الأمة " فى ٢ من مايو ٢٠١١

انقلاب

ربما كانت مصادفة ذات مغزي، أن تجتمع السحب السوداء كلها، دفعة واحدة، وأن تتوالى الصدمات، من بالون اختبار بالعفو عن مبارك، كلفت بنشره إحدى الصحف اليومية، إلى الإفراج العاجل عن سوزان مبارك، إلى إخلاء سبيل زكريا عزمي، وقبلها بيوم إخلاء سبيل فتحى سرور، واستمرار حبسه الموقوت - فقط - على ذمة موقعة الجمل، وإلى حين البحث عن مخرج قضائى للآخرين، وعن مخرج سياسى جرى تكليف حكومة عصام شرف بالبحث عنه، ويتحدث عن إعفاء المستثمرين من آثار الشق الجنائى لجرائم الاستيلاء على المال العام.

وفى باب المصادفات ذات المغزى نفسه، بدت سيرة العنف الهمجى ضد الشباب المتظاهرين أمام السفارة الإسرائيلية فى يوم النكبة، ودارت معارك تذكر بما جرى فى جمعة الغضب **٢٨** من يناير **٢٠١١** ، وتذكر بالمواجهات الدرامية على كوبرى قصر النيل، صحيح أن قوات الجيش لم تطلق رصاصة، ولم تنفذ طلبات مسؤولى السفارة الإسرائيلية المحاصرة بقمع ما وصل إلى سبعة آلاف متظاهر، لكن قوات وزارة الداخلية كانت مستعدة لأداء المهام المريبة، وتصرفت بناء على أوامر سياسية صريحة، وعادت الصورة الغبية لقوات الأمن المركزي، ولضباطها الذين سخروا من شباب المتظاهرين، وقال أحدهم للشباب بالحرف «أوعوا ياشباب سيس تكونوا فاكرين إن انتوا عملتم ثورة؟!. وتلك وقاحة ضابط لا يصح أن يسأل وحده عنها، فلم يكن بوسعه أن يفعل ولا أن يقول، ولا أن تطلق القنابل المسيلة للدموع بغزارة ميدانية خانقة ، ولا أن تجرى مطاردة الشباب الوطنى بالضرب المبرح، وأن يتحول التظاهر السلمى إلى فوضى، وأن تطلق رصاصات غامضة قاتلة، لا يعرف أحد مصدرها على وجه الدقة، وإن قال شهود عيان: إن المصدر

كان من السفارة الإسرائيلية ذاتها، ثم أن ينتهى المشهد إلى جرح مئات المتظاهرين، وإلى تحويل مئات آخرين إلى النيابات العسكرية، وكأن التظاهر ضد وجود سفارة العدو أصبح جريمة، بينما لم يكن من مبرر لا قانونى ولا معقول لكل هذا العنف الهمجي، فقد منعت قوات الجيش المتظاهرين من اقتحام السفارة، وكان ذلك يكفى جدا، ولاعتبارات مفهومة قد تراعيها سلطة المجلس العسكري، والتى منعت. أيضا. زحف المتظاهرين السلميين إلى حدود فلسطين المحتلة، لكن ما جرى فى سواد الليلة نفسها، وإدارة معركة وحشية ضد المتظاهرين بدعوى وجود بلطجة، ما جرى حول القصة كلها إلى فضيحة سياسية ووطنية، فقد سال دم العرب المصريين على أيدى قوات أمن تنتسب لمصر، ومن أجل عيون إسرائيل، وفى ختام اليوم الذى سال فيه دم السوريين واللبنانيين والفلسطينيين على الحدود برصاصات الجيش الإسرائيلي، وهو ما يعنى - ببساطة - أن قوات الأمن المركزى المصرية احتشدت على خط قتال واحد مع قوات الجيش الإسرائيلي، وشارك الطرفان . بالاتفاق أو بدونه. فى سفك دمائنا «!» .

هل هى مجرد مصادفات، وإن كانت ذات مغزى واحد؟ لا نظن، فقد كان لافتا خطاب المشير محمد حسين طنطاوى فى زحام الحوادث نفسها، وفى حفل تخريج دفعة جديدة متعجلة من أبناء كلية الشرطة ، كان لافتا أن المشير تحدث بحماس خافت عن الثورة، وتحدث بحماس ظاهر عن قوات الشرطة، بل أشاد بجهاز الأمن الوطنى الجديد، والذى هو امتداد عضوى لجهاز مباحث أمن الدولة، والذى أخذ بدوره نصيبًا ممتازا من مديح المشير، وقد تابعت كلمة المشير متلفزة، وسرى فى نفسى إحساس كئيب، فقد تحدث الرجل عن الثورة كأنها أزمة وتعدي، بل كاد ينسب إليها خطر إفلاس وشيك للبلد، وفى حديثه عن الأمن ، لم يتحدث الرجل عن إعادة بناء وزارة الداخلية، بل وامتدح منصور العيسوى الذى لم يلحظ أحد وجودا له يكافئ منصبه، ولا يطاول صفته الممنوحة كوزير داخلية، لبلد فى حالة ثورة، ثم إن المشير استدعى حديثًا فى غير موضع عن مشابهة للوضع عقب

عدوان١٩٦٧، وكأن الثورة. لا سمح الله. تشبه عدوان١٩٦٧، وكأن المطلوب - الآن - إزالة آثار الثورة كما إزالة آثار العدوان«!».

قد يكون حديثنا مدفوعا بمخاوف، وهى حقيقية تماما، وتآكل الثورة الوليدة التى صارت يتيمة، وبلا صاحب موثوق إلى النهاية، ومهددة بغدر كاسح من جهاز أمن مبارك ، صحيح أن المجلس العسكرى كلف بمهام مرحلة الانتقال، ومع أن مهام حماية الدولة المصرية هى واجب الوقت وكل وقت، وأن ضمان الأمن ودفع عجلة الاقتصاد مطلوب جدا، وكل هذه اهتمامات فى محلها، وعلى شرط ألا تجور على حقوق الثورة نفسها، وألا تجعلها فى عداد الثورات المغدورة، فلكل زمن أذانه وصلواته، والمهمة المزدوجة الآن هى ضمان الأمن مع إطلاق التغيير من عقاله، المطلوب فك وتركيب فى الوقت ذاته، وليس غلق الجرح على عفن وقيح، فقد كان النظام المخلوع يتحدث دائما عن الاستقرار، ويرفض التغيير بدعوى الدفاع عن الاستثمار والسياحة والسلام مع إسرائيل«!»، ولا يصح لأحد أن يخاطبنا .فى زمن ثورة .بلغة نظام مبارك، وكأن ما جرى مجرد شرخ عابر، وأن المطلوب هو ترميم النظام نفسه، ومد الحبل لنظام مبارك بدون مبارك نفسه، بل والتفكير فى العفو عن مبارك وعائلته وعصابته الفاسدة، وبدعاوى ركيكة من نوع أن مبارك كان أحد رجال القوات المسلحة، فكون أى شخص من القوات المسلحة لا يعطيه حصانة، والجيش المصرى بيت الوطنية الأول لا يحمى خائنا، وقواتنا المسلحة الباسلة كانت دائما فى خدمة مطامح شعبها المصرى العظيم، بينما الشعب المصرى هو صاحب الأمر والنهي، ولا يصح لصوت أن يعلو فوق صوت الشعب المصري، ولا أن تعلو كرامة أحد فوق كرامة دم شهداء ثورة الشعب المصري.

إنها لحظة الحقيقة والمكاشفة الكبرى، فإما أننا فى ثورة، ونلتزم بأهدافها، ونسلم بمقاديرها، أو أنكم تريدون طى صفحة الثورة، والتعامل مع شباب المتظاهرين المتحدين لوجود السفارة الإسرائيلية وكأنهم بلطجية، وليسوا الأشرف والأكثر وطنية، بل عقابهم فى التو واللحظة بأحكام عسكرية سريعة وصارمة، ثم الحديث

برخاوة عجيبة عن عقاب رجال ونساء عصابة مبارك، والتعلل بما تسمونه سيادة القانون، سيادة قانون صنعه الفاسدون، بينما لا قانون يصح له أن يوجد فوق قانون الثورة، فليست القصة فى تصرفات يزعم أنها قضائية، ولا فى قرارات تنسب إلى الأخ عاصم الجوهرى أو إلى الأخ عبد المجيد محمود، أو لأى شخص آخر فى النيابة العامة أو فى جهاز الكسب غير المشروع، أو إلى أى محكمة مهما علا مقامها، فقد كان هؤلاء جميعا موجودين، وكان الفساد يكبر ويتوحش، ولم تؤد أى سلطة رقابية دورها، وكان الكل ينفذ أوامر الصمت المخزي، بل تحولت أجهزة الرقابة ذاتها إلى مشكلة، وإلى أضابير يعلوها التراب، فأجهزة الرقابة تحتاج إلى رقابة، أو إلى كنس شامل، وإعادة بناء، تماما كوزارة الداخلية التى كانت سيف مبارك القاتل للشعب المصري، والخادم لأولويات العائلة التى هى أولويات إسرائيل، فأين كان الجهاز المسمى بالكسب غير المشروع؟.. وهل كان مشغولا هو الآخر فى كسب غير مشروع؟! وأين كانت تذهب إقرارات الذمة المالية لمبارك ومسؤوليه إن وجدت، وأين كانت لجان الفحص والتحرى والتحقيق؟.. هل كنتم جميعا فى الثلاجة، وخرجتم كروبوتات تؤدى أدوارا مرسومة، وتكلف بتصرفات تمتص غضب الناس بصفة موقوتة، ثم تتحايل على ثورة الشعب المصري، وتوزع قرارات إخلاء السبيل، وتنتظر سيناريوهات العفو، ثم تطوى الملفات كلها، وكأنه لا ثورة ولا يفرحون؟!.

ثم ما هو رأيكم .دام فضلكم .فى التسامح المرئى مع اعتصام أقباط ماسبيرو، الذى انتهى بإرادة أصحابه، وفى العنف الوحشى مع اعتصام المتظاهرين ضد وجود السفارة الإسرائيلية؟.. هل إنه الخوف من أمريكا الذى أملى التسامح هنا؟ وهل هى محبة إسرائيل التى أملت العصف هناك؟!

ألف سؤال وسؤال يؤرق المصريين الآن، فقد انتهينا إلى متاهة، وإلى مخاوف وانقلاب ضد الثورة تستفحل مظاهره.

"صوت الأمة " فى ٢٧ من مايو ٢٠١١

حـانت لحظة الحقيقة يا جنـرالات

إما أننا فى ثورة، أوأن الشعب المصرى قدم كل هذه التضحيات، وبذل من دم أبنائه وبناته، لا لشيء، إلا لكى يستبدل زيد بعبيد، وينتهى إلى منطقة غبار كثيف، لا تبدو فيها الطرق سالكة، ولا نتقدم خطوة إلا لكى نتأخر عشر خطوات.

الشعور العام يسوده الإحباط والاكتئاب، والناس فى قلق جامح، والثورة فى خطر حقيقي، والثقة العامة بما يجرى تتداعي، والقرارات غاية فى الارتباك، تتخذ القرارات صباحا، وتلغى مساء،والمجلس العسكرى مشغول بإصدار بيانات التطمين، وتأكيد إخلاص الجنرالات للثورة والشعب «!».

أصل القصة مفهوم، فقد بدت الثورة المصرية الأخيرة دراما هائلة، وبلا قيادة مطابقة، وهو ما جعلها تستعين بصديق، وتقترض قيادة جاهزة فى صورة المجلس العسكري، وأملت ظروف اللحظة ثقة فى محلها بقيادة الجيش، والتى شاركت فى الثورة على طريقتها، وحسمت مشاهدها الأخيرة، واتخذت قرارا بتنحية مبارك وطرد عائلته من القصر الرئاسي، وفى ظروف تعرضت فيها سلامة البلد للخطر، وباتت مهددة بغزو فعلى من الأمريكيين والإسرائيليين.

وقد أدى الجيش واجبه وآلت قيادة البلد سياسيا إلى قيادته، ولمرحلة انتقالية لم تتبين حدودها النهائية بعد، ولا مضمونها على وجه اليقين، اللّهم إلا فى عبارة عامة عن التمهيد لحكم مدنى ديمقراطي، ورغم أن اتفاقا عاما جرى على قبول قيادة المجلس العسكري، وعلى سيناريو مبهم فى التفاصيل إلا أن الأمور لم تجر سراعا، كما ينبغي، وبدا أن الخطوات تائهة تتسارع حينا، وتتباطأ أحيانا، ولاتبدو نتائجها قاطعة ولا مؤكدة، لا فى مهمة كنس النظام المخلوع، ولا فى فتح الطرق لبناء نظام جديد، ويكاد المشهد كله يضيع فى زحام حروب وحرائق صغيرة وكبيرة، وفى

قصص عن جموح السلفيين، وعن مخاوف الأقباط، وتدخلات الأمريكيين والإسرائيليين والسعوديين، والشرطة الغائبة، وقرارات الإحالة لمحاكمات عسكرية، ثم العدول عنها بعد ساعات إلى إحالات لمحاكم مدنية، وعن مليونيات وأد الفتن بدلا عن مليونيات الثورة المغدورة، ومع فواصل عاطفية عن اكتئاب مبارك، وعن رجله التى دنت من القبر«!».

باختصار، تبدو إثارة الغبار، وتغيير الموضوعات، وتشتيت الاهتمامات، وإحلال الأولويات تبدو الاستبدالات جاهزة وبنتيجة لاتخفي، هى حرف الاهتمام بالثورة نفسها، وطمس السؤال عن المصائر، ولايبدو المتهم معروفا بالاسم، اللّهم إلا فى حديث غائم عن فلول شيطانية فالمجلس العسكرى يحاول، ويصدر جنرالاته فى عملهم عن نوايا وطنية خالصة، وإن لم تكن مطابقة لمعنى الثورة كاملة الأوصاف، فالذى يراقب قرارات المجلس العسكري، ومنذ يوم خلع مبارك عن كرسى الرئاسة- الذى يراقب- قد يفهم ما يجري، كان لدى المجلس العسكرى موقف ثابت ضد توريث الرئاسة لجمال مبارك، وهو ما يفسر خطوات وقرارات المجلس فى أسابيعه الأولى، فقد بدت الخطة معلومة بتفاصيلها فى شيء واحد لاغير، وهو تصفية جماعة جمال مبارك ربما دون الوريث نفسه، بينما جرى التسامح مع جماعة مبارك الأب، ولم يجر الاقتراب من رجالها إلا فى وقت لاحق،وبعد أن طفح الغضب فى نفوس الناس، وعادت مليونيات الحسم والمحاكمة، تقدم جنرالات المجلس العسكرى إلى مالم يكن فى حسابهم الأصلى وصدرت قرارات الاعتقال والتحقيق بحق مبارك وعائلته وعصابته، وزادت ثقة الناس بالجنرالات، ثم عاد التباطؤ، المؤذى يلقى ظلاله، ويأخذ من حساب الثقة، ويشوش على رؤية الأهداف الحقيقية لما جرى ويجري، فقد سرى القصور نفسه أو الفجوة بين رؤية الشارع ورؤية الجنرالات، سرى التباين نفسه فى خطط التقدم لبناء نظام جديد، لجأ المجلس العسكرى فى البدء إلى تعطيل مؤقت لدستور نظام مبارك، وليس إلى إلغائه بالجملة، كما تقضى أبسط أبجديات الثورات، ولجأ الجنرالات إلى جدول

التعديلات نفسها التى طرحها مبارك فى أيام ما قبل السقوط، وقرروا إقامة استفتاء على التعديلات، ثم تبين لهم ما كان ظاهرا منذ البدء، وهو ضلال طريق الاستفتاء والذى لايترك مكانا لثورة، ولا حتى لوجود المجلس العسكرى فى مقعد القيادة الانتقالية، وجرى إلغاء نتائج الاستفتاء عمليا، وعدنا إلى نقطة الصفر، ولكن بعد التورط فى إعلان مواعيد لانتخابات متعجلة، وقبل صياغة دستور جديد هو حجر الأساس للنظام الجديد.

والمحصلة ظاهرة، فلا نحن كنسنا النظام القديم برمته،ولا نحن نتقدم بخطا مرسومة إلى نظام جديد، والسبب فى المراوحة ظاهر، وهو الفجوة بين رؤيتين ومزاجين، رؤية المجلس العسكرى ، والتى لا تتضمن انقلابا كاملا على نظام مبارك، وفى مقابلها رؤية ومزاج الثورة بجماهيرها السائلة،وألف بائها هى التغيير الشامل، والحل ظاهر، وهو أن تتطابق رؤية الجنرالات مع مزاج الثورة، وأن تكون يد الشعب والجيش - بالفعل- يدا واحدة،وأن يبنى العمل المشترك على تحديد واضح لخصوم الثورة، وصحيح أن خطوات ذات مغزى جرى اتخاذها،ومن نوع الشروع فى محاكمات لا تستثنى فاسدا، ثم التقدم إلى حبس سوزان «شجرة الضر» أخيرًا، وحل حزب الرئيس المخلوع،ورفع اسمه وصوره، وإقالة محافظين، وتغيير وزراء، وتغيير قيادات إعلام، وإن كانت البدائل- فى أغلبها- موصومة بانعوار ذاته، ثم أن قرارات مهمة كحل المجالس المحلية المزورة قد تأخرت، وتأخرت معها فريضة إعادة بناء وزارة الداخلية وتطهيرها بالكامل من جنرالات جماعة مبارك، وهو التباطؤ الذى يثير الارتباك، ولا يسمح بتوجيه الضربة الواحدة القاضية،وينشر المخاوف، ويستثير دواعى الانقلاب،ويضيف إلى مشاعر افتقاد الأمن،واضطراب اللحظة، وزعزعة الرضا العام، فلم يقم المجلس العسكرى - إلى الآن- بقتل الذئب، واكتفى بجرحه، وجعله أكثر شراسة، وإلى حد تبدو معه فرص الثورة فى الاقتراب من أهدافها، وتحقيق الفوز النهائي، وإحراز النجاح

الحاسم، تبدو فرص النصر النهائي، وكأنها مساوية تماما لفرص نجاح الانقلاب على الثورة.

ولسنا فى معرض تشكيك بأحد، ولا فى موقف مزايدة على وطنية الجيش وقيادته، فقد كان الجيش - على الدوام-جزءا من حركة الوطنية المصرية المعادية للاستعمار والساعية للنهضة، وقد كان موقف الجيش المساند للثورة المصرية الأخيرة من البديهيات المستقرة، ومثل استطرادا لتقاليد راسخة فى عمق التكوين الوطني،وهذه الشراكة تلزم الكل بالتناصح، وصديقك من صدقك، وأبسط دواعى الصدق تقول إن الثورة فى أزمة، وأن فك الأزمة مشروط باتصال التفاهم، وفى الخطوات المكافئة لدم شهداء الشعب والجيش، وفى قتل نظام مبارك بالضربة القاضية وفى وقف الاستماع لوساوس مستشارى السوء، وبعضهم جرى تعيينه- للأسف- فى مناصب عليا بمجلس الوزراء، وهم من طينة مبارك نفسه، وإن بدا لوقت أنهم عارضوه، ثم سارعوا إلى معيته فى أيامه الأخيرة، ودافعوا عن تفويضه لعمر سليمان، وأمثال هؤلاء يأخذون من حساب الثقة بتصرفات المجلس العسكري، ويوقعون الجنرالات فى مزالق ومآزق، وبدعوى التصالح مع رجال العار، ثم لا يخجلون، ويعرضون خدمات الترزية والإسكافية، ويشوهون كل قرار يصدر عن المجلس العسكري، تدخلوا فى صياغة قانون الأحزاب فأثاروا النقمة، وتدخلوا فى قانون مباشرة الحقوق السياسية فأثاروا الخلط، وصنعوا متاهة الخلط بين القوائم النسبية ونظام الانتخاب الفردى، ثم إثبات فنفى فإثبات لحق المصريين بالخارج فى التصويت، ثم ارتباك إلى مالا نهاية فى الحديث عن الدستور الجديد، وهل يسبق الانتخابات أم يلحقها؟ ثم توريط المجلس العسكرى فى إصدار قوانين دون حوار عام، وهذا كله مما يصح أن يتوقف، فمصير الثورة فى خطر، والبلد لا يحتمل مزيدًا من الأخطاء، والحق أحق أن يتبع، وحتى لو خالف تصورات سابقة جرى تزيينها للمجلس العسكري، وواجب الوقت ظاهر بلا التباس، إعادة بناء جهاز الأمن وتطهيره بالكامل هى المهمة الفورية، وإعداد وإقرار الدستور الجديد

له الأولوية، والطريق معروف، تشكيل جمعية تأسيسية يستفتى عليها، وإصدار الدستور ثم إجراء انتخابات برلمان بنظام القوائم النسبية غير المشروطة، ثم إجراء انتخابات الرئاسة، ثم وضع النقطة المدنية فى آخر السطر العسكري.

نعم، حانت لحظة الحقيقة يا جنرالات، فالثورة مهددة بالانقلاب عليها، ولا بديل- والآن- عن قتل الثورة الحية فى ميدان التحرير.

"صوت الأمة " فى ٢٧ من مايو ٢٠١١

obeikan.com

نهـايـة الطـاغـوت

القاضى الذى سيحاكم مبارك سوف يدخل التاريخ من أوسع أبوابه، وربما يحق فيه وصف أعظم القضاة الذى حاكم أفسد الرؤساء.

الحدث استثنائى بالمعنى التاريخى كامل الأوصاف، فهذه أول مرة تجرى فيها محاكمة وطنية لحاكم عربي، وهو ما يفسر فزع الحكام المفروضين على رقاب العرب، وخشيتهم من مصير مبارك، فما يجرى فى مصر، يعود فيطبع بطابعه ما يجرى فى العواصم العربية كلها، وهذا هو قانون المنطقة إلى يوم يبعثون.

ومبارك لا يستحق أقل من عقوبة الإعدام، ولو كان بالوسع إعدامه ألف مرة، ربما لكان الجزاء أقل من جنس العمل، فمبارك ارتكب جرائم الخيانة العظمى كلها، ومبارك لم يكن مجرد حاكم منحرف، بل هو الانحراف نفسه، وهو الخيانة ذاتها، وهو المثال الساطع الفاقع على خراب النفس الإنسانية، وخراب النفس الوطنية، وقد ولدت سيرته السياسية فى مهد المخابرات الأمريكية، ومنذ أمروا السادات بتعيينه نائبا له، وفى أجواء لم يكن يصدق هو نفسه ما جرى فيها، وإلى أن تحول مع عائلته إلى سرب جراد يأكل الأخضر واليابس فى مصر، ويشفط السلطة والثروة لحسابه، ويضع حكمه فى خدمة رعاته الأمريكيين والإسرائيليين، ويحول مصر العظيمة إلى مشيخة خليجية، يعيش رئيسها وعائلته على هبات ورشاوى ملوك وأمراء الخليج، وينام معهم على سرير خيانة الأمة، وتجريف مكانتها، وسرقة ثرواتها، وإدارة الحرب ضد أنبل أبنائها وبناتها، وارتكاب جرائم القتل العمد، والتعذيب المتعمد، والإخفاء القسرى المنهجي، وتحويل البلد إلى عزبة، والنزول بها من مكانة المنافسة مع كوريا الجنوبية فى معدلات التقدم والتنمية والاختراق

التكنولوجي، النزول بها من حالق إلى الفالق، وإلى حضيض المنافسة مع «بوركينا فاسو» على مؤشر الفساد الدولي.

والجرائم المنسوبة إلى مبارك فى قرار الإحالة للجنايات هى غيض من فيض، فلا توجد جريمة فى السجل الإنسانى لم يرتكبها مبارك، بل إن وجوده فى ذاته هو أعظم الجرائم، وقد كنا نقول دائما إنه لا يستحق أن يحكم، بل أن يحاكم، كنا نقولها، وهو فى بيت السلطان، كنا نقولها وهو يمنح ويمنع، ويملك السيف والذهب، ولم ننتظر إلى أن يسقط، وإلى أن تصيبنا عدوى الشجاعة الرخيصة بعد سقوطه الدرامي، والتى يزايد بها الآن أناس كانوا من سدنته، ومن عديد خدمه فى الصحافة والسياسة، وهؤلاء يستحقون المحاكمة معه، ويستحقون العزل السياسى الكامل، والعزل الإعلامى الكامل، فهم قوافل النفاق والتزييف العام، ويستحقون النهاية المريحة فى أقرب مقلب زبالة.

هؤلاء يصح أن يتنحوا عن المسرح، وسواء نسبوا أنفسهم إلى المعارضة، أو حتى الادعاء المتبجح بالانتساب للثورة نفسها، وكلهم يستحقون احتقار الناس فى الدنيا، وعقاب الله فى الآخرة، فقد كان صمتهم طلبا للنجاة من سيف السلطان وكان نفاقهم طمعا فى ذهبه، وهم يستحقون النهاية ذاتها التى يذهب إليها سلطان العار، وأعرف بعضهم ممن تعلو أصواتهم الآن، ويتحدثون عن انتصاراتهم العظيمة، بل وعن انتسابهم لكلمة الله عز وجل، وكانوا يرتعدون من مجرد ذكر اسم مبارك بالنقد فى بيان معارض، ثم يطلقون أحكامهم الآن على عباد الله، ويتصرفون كأنهم الرسل والأنبياء، وكأن بيدهم مفاتيح الجنة ومغاليق النار«!»

ما علينا، المهم أن محاكمة مبارك انتصار للشعب المصري، وانتصار لثورته الفريدة، وانتصار لدم شهدائها وشهيداتها، وانتصار لعذاب الجرحى وأنات المصابين، والذين سكنت عيون الآلاف منهم طلقات الرصاص المطاطي، وهؤلاء. قبل غيرهم. يستحقون أن ينسب إليهم النصر، ثم إن يقظة ملايين الشعب المصرى

هى التى صنعت النصر، وبرغم وجود مخاطر لا يستهان بها، وبقاء قوى لم ينفد نفوذها، أخطرها فى جهاز أمن مبارك الذى لا يزال قائما وحاكما فى وزارة الداخلية بالذات، وهو قوة انقلاب حقيقية على الثورة بالعمد أو بالتراخي، وتنشر شعورًا بالفزع الأمني، وتتكامل فى جهدها المدمر مع عناصر انقلاب فى وزارة عصام شرف نفسه، كانوا من سدنة جمال مبارك ولجنة سياساته، وينشرون الفزع الاقتصادي، ويرددون أكاذيب عن إفلاس وشيك بسبب الثورة، وتعاونهم أجهزة إعلام مملوكة لمليارديرات المال الحرام، والهدف ظاهر، وهو التكفير بالثورة، واعتبارها ذنبا وفوضي، وتبييض صفحة مبارك، وافتعال حنين إلى أيامه، لكن الشعور العام لم ينخدع، وصمم على عقاب رأس الأفعي، والدعوة لمليونيات جديدة لإنقاذ الثورة، وهو ما وفر دعما لحسم موقف المجلس العسكري، وتشجيعه على مواجهة ضغوط دولية وإقليمية شرسة، وجعل إرادة الجنرالات من إدارة جماهير الثورة المصرية العظمى.

وبرغم حرصنا على نقد تباطؤ إجراءات جنرالات المجلس العسكري، وهو نقد فى محله تماما، وينصرف إلى تصرفات المجلس العسكرى سياسيا، وفى ظل وضع انتقالى آلت فيه مقادير التنفيذ والتشريع إلى الجنرالات، برغم حرصنا على حق النقد، فلا يصح التردد فى الإشادة بموقف سليم، ونعتقد أن المجلس العسكرى استعاد نصيبا كان مهددًا من ثقة الناس، واستعاد صورته كحام للثورة، وحاكم باسم شرعيتها، وأثبت حسا سياسيا مرهفًا، حين لمس خطورة ما يجرى من تآمر يصل إلى حد الانقلاب، وأصدر بيانه الشهير برفض العفو الذى ألح عليه السعوديون والإسرائيليون، ثم تقدم خطوة هائلة إلى محاكمة مبارك وصاحبه ونجليه، وبتهم شاملة تقترب مما كنا نريده، وإن كانت لا تزال أقل من المطلوب باعتبارات ثورة، وهو تحصين قضاة مبارك بقانون خاص للفساد السياسي، وتمكينهم من إجراء محاكمة شاملة عادلة لماضى الثلاثين سنة السوداء، فمحاكمة هذا الماضى ليست التفاتا عن المستقبل، بل المحاكمة حاسمة لصياغة المستقبل،

وحتى لا يتكرر ما جري، فالذى يتناسى الماضى يحكم عليه بأن يعيشه ثانية فى المستقبل.

ومن الإنصاف أن ننسب الفضل لأصحابه، فقد انتصر الشعب المصري، وحققت ثورته إنجازًا هائلًا بإيداع مبارك ونجليه فى قفص الاتهام، وكان موقف المجلس العسكرى مشرفا، وقريبا من حس الشعب، والمطلوب: مواصلة الشوط إلى آخره، وجعل المحاكمة علنية وشفافة، وتحت الرقابة الشعبية المباشرة، واستثمار قوة الدفع التى جرى تحصيلها، وزيادة منسوب الثقة العامة، وتألق وحدة الجيش والشعب مجددًا تحت علم الثورة، استثمار ما يجرى كله فى إعدام نظام مبارك قبل إعدامه شخصيا، بالإسراع فى حل المجالس المحلية المزورة، وبتوجيه ضربة تصفية بالجملة لجنرالات جماعة مبارك فى جهاز الأمن الداخلي، وإعادة بناء وزارة الداخلية من أول السطر، باختيار وزير داخلية آخر قادر على المهمة، وإحالة جميع لواءات الداخلية إلى التقاعد المستعجل، ومحاكمة كل لواءات السفاح حبيب العادلي، وإنهاء خدمة الضباط المتقاعسين عن جميع الرتب، والتوقف عن سياسة المسكنات والمنشطات الأمنية، والتقدم فورًا إلى بناء جهاز كفء يضمن الأمن التام للمصريين، ويضمن التصفية التامة لظاهرة البلطجة، والتقدم إلى اقتصاد منتج وعادل، وإلى سيناريو إقامة نظام سياسى جديد، يبدأ بصياغة وإقرار الدستور الجديد، ثم إجراء انتخابات برلمان ورئاسة لاحقة.

وباختصار، فإن التقدم إلى محاكمة مبارك نصر عظيم للشعب المصرى وثورته وجيشه، وبقدر ما هو هزيمة محققة لإسرائيل وأمريكا وأتباعهما من ملوك وأمراء ورؤساء الخيبة العربية، لكن النصر النهائى معلق على ما سيجرى فى المحاكمة ذاتها، وعلامة النصر الكامل هى حكم الإعدام للطاغوت ونظامه، ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب وصناع الثورات.

"صوت الأمة " فى ٥ من يونيو ٢٠١١

درس الجمعة العظيمة

نظن أن أجواء الاحتراب السياسى آن لها أن تتوقف، ونظن أن تردد المجلس العسكرى الحاكم آن له أن يحسم، فمصر لا تحتمل كل هذه البلبلة ومتاهات الطرق، ومصلحة البلد مما يصح أن يوضع فوق كل اعتبار، وقبل أى اعتبار حزبى أو سياسي.

ونجاح جمعة الغضب الثانية مما لا يصح أن يكون موضع نقمة قيادة الإخوان، ولا حالة الإنكار التى تلبست بعضهم، وكأنهم يرون مصر لأول مرة، فقد أسقطت الثورة أساطير كثيرة، بينها أن الإخوان وحدهم هم القادرون على استنفار حشود الشارع، وأن غيابهم غياب للناس، وهو الوهم الذى أصاب الإخوان بنوع من غرور الجسد، وزاد فى شعور العجرفة، وفى ذلك خطر على الإخوان ذواتهم، يصيبهم بنوع من العمى السياسي، والاختباء وراء تهم جاهزة لا أصل لها على طريقة جهاز أمن الدولة المقبور، ومن نوع أنهم يحاربون العلمانيين، والزج بالإسلام لمداراة ضعف الموقف السياسي، وتهاوى المقدرة على الإقناع العام، صحيح أنه لا يصح التهوين من حجم جماعة الإخوان، ولا من نفوذها المتراكم فى الشارع، والذى كونه الإخوان كحركة اجتماعية ، وكأكبر جمعية دينية خيرية فى البلد على مدى عقود طويلة بائسة، لكن الاعتراف بوزن الإخوان يلزمهم الاعتراف بوزن الآخرين، وهؤلاء الآخرون أطياف متعددة، بينهم علمانيون نعم، لكن الكثرة الغالبة ليست كذلك، ونشطاؤهم من أطياف قومية ناصرية وإسلامية واشتراكية وليبرالية، وجمهورهم مؤمن وموحد بالله، ولا يريد إقصاء الدين عن شأن الدنيا، وهو ما بدا ظاهرًا فى يوم الجمعة العظيمة، فى ميدان التحرير بالقاهرة، وفى ميادين الغضب الممتدة على جغرافيا ١٤ مدينة كبرى وصغرى، وهى حشود تعدت حاجز

المليون، وشاركت بها قيادات إخوانية رغم قرار رموز الإخوان بالمقاطعة، وشاركت مجموعات إسلامية من كل الأطياف، وأسقطت التهم الجاهزة والتصنيف المعلب، وبلورت «تيار غضب» وطنيًا جامعًا، كان يجدر بالإخوان الالتحاق به، وسوف يفعلون، فلا أحد يستطيع أن يحجب نور الشمس بظل أصابعه.

وبقدر ما بدا موقف الإخوان غريبا، وبقدر ما يبدو التصحيح ضروريا الآن، فقد بدا موقف اللواء ممدوح شاهين أغرب، اللواء شاهين عضو موقر فى المجلس العسكري، ويوحى للرأى العام أنه المتحدث باسم المجلس العسكري، وإن كان أعضاء المجلس ينكرون أنه المتحدث باسمهم، وقد سبق أن طالبنا بوقف أحاديثه المستفزة، وبدا أن الجنرالات تجاوبوا، وحجبوا صورته اللطيفة عنا لبعض الوقت، ثم عاد الرجل ليعكر صفو الأجواء، ويقحم نفسه فيما لا يصح أن يتدخل فيه، ويسيء إلى صورة المجلس العسكري، وإلى صورة الجيش بصفة عامة، وإلى الثقة الراسخة التى يتمتع بها الجيش فى ضمير المصريين، وكلنا يذكر للرجل إساءته الشهيرة للجيش والشعب، حين قارن بين موقف الجيش من الثورة فى مصر وليبيا، وهى مقارنة لايصح أن ترد على بال، ولا صلة لها فى مطلق الأحوال. بعقيدة الجيش المصري، ولا بدوره ولا بتاريخه، ثم عاد اللواء شاهين ليكرر خطأ مماثلا، ويصور المجلس العسكرى كخصم لحشود جمعة الغضب العظيمة، بينما بيانات المجلس العسكرى قالت العكس قبل الجمعة العظيمة وبعدها، والأسوأ ما قاله اللواء شاهين فى تقييم سياسى بدائي، فقد قال: إن المجلس العسكرى حصل على ثقة تقارب نسبة الثمانين بالمائة، وكأنه يشير إلى نسبة الذين قالوا نعم فى استفتاء التعديلات الدستورية، والخطأ بدائى حقا، ولا يصدر إلا عن شخص لا يعيش معنا، مع أن اللواء شاهين .على حد علمنا .يقيم فى مصر، ويعلم أن دور المجلس العسكرى فى قيادة مرحلة الانتقال لم يكن موضعا لاستفتاء، وأن الأطراف جميعها تتقبل دور المجلس العسكري، ومن حقها أن تنتقد سياسته، وأن تسعى

لتصحيحها، ودون أن يكون فى ذلك مساس بالجيش الذى هو جيش الشعب المصري، وليس جيش اللواء شاهين، والذى هدد .على الهواء .بمحاكمة عسكرية لكل من يعترض على أقواله، وقد نحب أن نقول للواء شاهين ما نظن أنه يعرفه، وهو أن الدور السياسى لجنرالات المجلس العسكرى مما يصح فيه النقد والنقض، وأنه لا قداسة ولا حصانة لأحد فى أى نظام سياسى ديمقراطي، وأن نجاح جمعة الغضب العظيمة مما يصح التعلم منه، وليس المداراة ولا الإنكار، وللواء شاهين أن يتذكر ما نشره الذين يفكرون على طريقته قبل الجمعة العظيمة، وفنون التهويل والتخويف التى تمادوا فيها على طريقة جهاز أمن الدولة سيىء الذكر، ومن نوع حشد ثلاثين سيارة إسعاف على مداخل ميدان التحرير، ولدواعى نقل القتلى والجرحى، وادعاء وجود معلومات عن تخريب واسع محتمل فى منطقة وسط البلد، ومن نوع إجراءات إغلاق ماكينات البنوك تجنبا لسرقات، بل ومن نوع توقع لهيب نارى للشمس فى يوم الجمعة الموعودة، وبما يجعل الذهاب لميدان التحرير رحلة للجحيم، ثم تدافعت دراما الجمعة لتجرف الأكاذيب، وبانت جمعة الغضب الثانية كقطعة دانتيللا حية بألوان الثورة الزاهية التى خرجت الحشود لتدافع عنها، وبدرجة تحضر ورقى أدهشت الدنيا كلها، بل وأذهلت المتظاهرين أنفسهم، والذين نزلت عليهم قطرات المطر الخفيف بردًا وسلامًا من عنده سبحانه وتعالى، كانت إشارات السماء ندية بليغة، وكأنها تقول كلمة ربنا للذين حاربوا الجمعة العظيمة، فليس من حق أحد أن يتحدث باسم ربنا، وليس من حق أحد أن يفتعل تناقضا بين جيش الشعب المصرى وجمعة غضب الشعب المصري.

وبعيدًا عن خطأ قيادة الإخوان، والذى نرجو ألا يتكرر، وعن خطأ اللواء شاهين الذى يبدو خلقيا فى طبعة الأصلى، بعيدًا عن أخطاء الذين هم منا، أو من جنرالات المجلس العسكري، فإن درس الجمعة العظيمة يبقى ظاهرًا وملهما، فقد تكونت حالة إجماع وطني، وإن لم تكن قيادة الإخوان الرسمية فى مركزها، ثم إن الإجماع بدا فى موضعه تماما، وفى قلب مهام الثورة ورعاية أهدافها، وأى ثورة فى

الدنيا هى هدم وبناء، وقد تحققت خطوات فى كنس النظام القديم، وإن بدت متباطئة، ونخشى أن تفقد قوة الدفع الضرورية، وأن تسحب من رصيد الثقة العامة بما يجري، وأن تزيد فى منسوب الريب، فلا يفهم أحد لماذا لم يصدر قرار حل المجالس المحلية المزورة إلى الآن؟، وثمة اتفاق على كونها مزرعة فساد كبرى، ثم إن وجودها من لزوم ما لا يلزم، ولا أثر لاختفائها على دولاب الإدارة، فهى مجرد زوائد دودية ضارة، ثم إن أحدا لا يفهم لماذا لم يصدر قانون بالعزل السياسى لقيادات حزب الرئيس المنحل إلى الآن؟ ولماذا لم يصدر قانون العزل الإعلامى لقوافل المزيفين فى وسائل الإعلام المملوكة للدولة بالذات؟، ولماذا لم يصدر قانون الفساد السياسى كإطار أوسع لمحاكمة مبارك وعصابته؟، صحيح أن محاكمة مبارك ونجليه كانت قرارا جريئا للمجلس العسكري، واستجابة لمطالب الشعب والثورة، لكن أحوالًا من التردد تثير الريب، ومن نوع نقل مبارك من شرم الشيخ أو عدم نقله، والتى صارت خبرًا يوميا معادًا مكررًا كأخبار الطقس، وأسعار العملات، ومع فوارق الثبات المدهش فى المحصلة، وبقاء مبارك مستريحًا فى سريره، وكأن هناك من ينتظر قدوم عزرائيل ليخلصه من ورطة محاكمة مبارك!

ودرس جمعة الغضب العظيمة فى كنس النظام المخلوع مقروء بالحرف، فإرادة الشعب ظاهرة، وهى إعدام مبارك وصحبه وعصابته، وقد نحسن الظن بقيادة الإخوان وجماعات السلفيين، ونفضل أن نعتقد أنهم لا يمانعون فى إعدام الطاغوت، وقد يمانعون فى درس الجمعة العظيمة الآخر، والذى بدا ظاهرا مقتحما فى نداءات ولافتات «الدستور أولًا»، أى البدء فى تكوين جمعية تأسيسية يستفتى على تكوينها، وكسب دستور الدولة العصرية الحديثة قبل انتخابات البرلمان والرئاسة، وهو ما يبدو غاية فى الاستقامة والمنطقية، ودعونا إليه قبل أسابيع طويلة فى مقال «الدستور أولًا يا جنرالات»، فالأساس يرسى أولا، ثم تقوم العمارة السياسية بأدوارها.

"صوت الأمة " فى ٥ من يونيو ٢٠١١

معركة «إيلان»

ثقتنا عظيمة بالمخابرات المصرية، وهى التى نشأت فى سياق الصراع الطويل المرير مع كيان الاغتصاب الإسرائيلي، وطورت قدراتها، وراكمت بطولاتها، وتوالت أمجادها فى زمن الحرب المعلنة مع إسرائيل، ثم صارت مهماتها أعقد مع عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والتى أعطت حصانة لوجود الإسرائيليين فى مصر، بغير التأشيرة فى شرق سيناء، وبالتأشيرات السهلة فى مصر كلها، وبحصانة وجود سفارة لإسرائيل فى مصر، تدافع عنها جهات الأمن الداخلية بشراسة، وتصيب مئات المصريين المتظاهرين المعارضين لمبدأ وجودها الدنس على ضفاف النيل.

وربما تكون قصة هذه الأيام مرتبطة بالجاسوس الإسرائيلى «إيلان جرابيل»، والذى جاء إلى مصر لأول مرة بعد نجاح الثورة الشعبية فى خلع مبارك، وبحسب ما نشر، وما هو متاح إلى الآن،فإنه تواجد فى تجمعات، وسعى لوقيعة بين الجيش والشعب، وتغذية الاحتقان الطائفي، وبناء علاقات تواصل مع شباب وصحفيين، ومع بعض مشايخ السلفيين، جاء إلى مصر وغادر، ثم عاد ليواصل مهام تجسس بدت كنزهة لطيفة، وسجلت له المخابرات المصرية شريط فيديو، وتسابقت الصحف على نشر صور الجاسوس «العايق»، مرة وهو يحتضن صديقته، ومرة وهو يضع يديه إلى خصره كبطل رياضي، ومرة وهو فى مستشفى، ومرة وهو ضابط فى فرقة «جولاني»، ومرة وهو يخطب فى الجامع الأزهر، ومرة وهو يصافح شابا ملتحيا، بدت الصور كأنها من ألبومه العائلى الخاص، أو من حسابه على «الفيس بوك»، أو من زوايا جنسيته الأمريكية تارة، أو من زوايا جنسيته الإسرائيلية تارة أخرى، وما تؤكده الصور إلى الآن شيء واحد، وهو أنه كان هنا، أو أنه موضع رعاية وضغط الأمريكيين والإسرائيليين حتى فى محبسه، وهو ما قد يصح أن نراقبه

بعناية، وسوف تكون كارثة إن حدث ما نخشاه، وجرى الإفراج عنه تحت ضغط أمريكى أو إسرائيلي، ولو حدث ذلك لا قدر الله، فلن يبقى من قصة «إيلان غير معرض الصور المجانى الذى أقمناه له كحفل تشريف، وهو ما لا نتصور أن تقبله المخابرات المصرية، ولا المجلس العسكرى الممسك بزمام السلطة السياسية الآن، فلدى المخابرات المصرية أسرارها الأبعد من زحام الصور، والتى أغفلت ربما نشر صورة لإيلان وهو ينزل من بطن أمه، فالقصة ليست فى معارض الصور، بل فى وثائق وأجهزة اتصالات وتسجيلات تثبت التخابر والتجسس، وتثبت هويته القاطعة كواحد من ضباط الموساد، وتتصور أن هذا ما فعله جهاز مخابراتنا العتيد، وإن جرى التأنى فى كشف الحجب.

ما علينا، المهم أننا نهنئ جهاز المخابرات على يقظته البالغة فى كل الظروف، وبخاصة فى ظروف اللحظة المصرية العصيبة، والتى يبدو فيها الفراغ الأمنى مهلكا، وقد تعود جهاز المخابرات على أداء عمله الوطنى والمهنى بدقة وإتقان، وبصورة لا يصح ابتذالها إعلاميا فى معارض صور، وربما لا يصح إهدارها بتصرفات السياسة، وهو ما نتخوف منه بصراحة شديدة، ففى القصة جانب خفى لا نعلم أسراره،وقد لا يصح أن نعلم، وفى صورة مباراة وحرب متصلة بفصولها بين المخابرات المصرية وجهاز الموساد الإسرائيلي، ونحن نثق.عظيم الثقة.فى كفاءة ضباط مخابراتنا، وفى ضباط جيشنا، بينما لا تبدو الثقة مطلقة على هذا النحو فى أشياء أخرى فمعركة «إيلان»، على تفاهته كجاسوس، قد تتحول إلى حرب سياسة، أو قل إنها تحولت بالفعل، تأمل .مثلًا .تصريحات أفيجدور ليبرلمان وزير الخارجية الإسرائيلية، والتى قال فيها بعجرفة الآمر «أتمنى أن تنتهى القضية سريعا»، بينما وصف بنيامين بن أليعازر اعتقال المصَريين لإيلان بأنه «عمل يليق بالهواة»، والجنرال بن أليعازر هو وزير الدفاع الإسرائيلى السابق، والذى وصف مبارك بأنه «أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل»، ويبدو فى عجرفته كأنه لا يعلم ما جرى فى مصر، وأن كنزهم مبارك فى الحبس، وأن ضغوطهم مع ضغوط الأمريكيين

والسعوديين ضاعت سدى، ولم تفلح فى العفو عن مبارك، وقد لا تفلح فى العفو عن الجاسوس التافه إيلان جرابيل، وهذا ما نأمله، ونثق فى أن الشعب المصرى لن يقبل بغيره.

وبصريح العبارة، وبالمعنى الحرفى لا المجازى للأقوال والأفعال، فإن إيلان ليس أخطر جواسيس إسرائيل فى مصر، ولا كل جواسيس إسرائيل الذين أطلق السادات سراحهم، ولا كل الجواسيس الذين أطلق مبارك سراحهم، وفى صفقات سياسة بأكثر منها صفقات أمنية، فكل هؤلاء كانوا جواسيس إسرائيليين، ويتجسسون لمصلحة كيانهم الاغتصابى الاستيطانى الإحلالى، وعملياتهم سعت لإلحاق ضرر مؤكد بمصر، باقتصادها، أو بناسها أو بسلاحها، أو بنقل أسرارها، وفى حرب متصلة لها قوانينها التى تعرفها وتجيدها أجهزة المخابرات، وكل ضرر تؤدى إليه عملية تجسس خارجى يبدو من النوع المقدور عليه، ومن الكسور القابلة للجبر فى دولة بمكانة مصر، لكن المشكلة الكبرى ليست فى خدمة جواسيس إسرائيل لإسرائيلهم، بل فى خدمة المصريين لإسرائيل، وسواء كانوا على صلة بالموساد، أو حتى لا يعرفون اسمه ورسمه، ويتصرفون بالسياسة والاقتصاد والثقافة بطريقة تلحق بنا الضرر المؤكد، وهذا للأسف ما جرى فى مصر، ولا تزال تواصله «جماعات إسرائيل» فى الداخل المصري، وعلى مدى ما يزيد على ثلاثين سنة أعقبت عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والمعونة الأمريكية التى انتظمت بعدها، وكضامن لالتزام مصر بنصوص المعاهدة الشنيعة، والتى نزعت سيادة السلاح الكاملة إلى عمق ١٥٠ كيلو متراً داخل سيناء، ثم جاءت تضاعيف والتزامات منح المعونة الأمريكية، وانتهت بعد نزع سيادة السلاح إلى نزع سيادة القرار، والمحصلة: تحطيم استقلالنا الوطني، وتحويلنا إلى مستعمرة سياسية أمريكية، وإلى بلد تحت التهديد بحد السلاح الإسرائيلي، وهو ما قد يصح أن نلتفت إليه، وأن نعطيه الأولوية التى يستحقها، وبخاصة مع وجود قوات متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية شرق سيناء، وبدعوى مراقبة ترتيبات نزع السلاح، وقد

كان ذلك هو الوضع الذى تفاقمت فيه ظاهرة مبارك، وضع اقتياد بلد إلى الأسر السياسى والاقتصادي، وتجنيد رئيسها لخدمة الإسرائيليين، وبغير احتياج إلى منحه اسما كوديا فى وثائق جهاز الموساد الإسرائيلي، فقد خدم مبارك إسرائيل بأكثر مما خدمها رؤساء الموساد جميعا، بل قل إنه أدمن خدمة إسرائيل، وجعل خدمتها دينا وعقيدة، وأسلوب بقاء على كرسى الحكم المغصوب، فقد كان مبارك يعمل طبقا لقاعدة ذهبية، منطوقها غاية فى الوضوح، ومعناها بالنص: اخدم إسرائيل تكسب رضا الباب العالى فى واشنطن، والمقابل: تجديد أوراق الاعتماد وتأشيرات الإقامة فى قصر الحكم، وربما توريثها لمن يحب من الأنجال والأحفاد، كان مبارك يطبق مبدأ «إسرائيل أولا فى مصر»، وليس سياسة «مصر أولًا» فلم تكن مصر تعنيه فى شيء إلا كمزرعة للعائلة، ولم يكن الشعب المصرى فى باله، ولا مما يرد على خاطره، فقد ملكت إسرائيل عليه خواطره جميعا، ووجد فى نصرة إسرائيل ضمانا لبقائه، واستحق المديح على خدماته الجليلة لإسرائيل، وعلى دفعه جزية الغاز والبترول بانتظام، وإلى حد أن شيمون بيريز رئيس إسرائيل الحالى رفع مبارك إلى مقام بن جوريون، وقال عن مبارك: إنه أهم رجل فى حياة إسرائيل بعد المؤسس بن جوريون.

إذن، فقضية الجاسوس إيلان ليست مما يروح ويجيء غيرها، بل خطورتها فى ملابسات ما جرى ويجرى بعد زلزال الثورة المصرية، ومراقبة تصرفات السياسة المصرية فى هذه اللحظة، ومدى استعدادها لمقاومة ضغط الأمريكان والاسرائيليين.

"صوت الأمة " فى ٢١ من يونيو ٢٠١١

أيها الجنرالات والإخوان .. تعالوا إلى كلمة سواء

وماذا بعد؟، سؤال يفاجئك فى كل مكان تذهب إليه، ومن أى شخص يصادفك أو تصادفه.

قلق جامح مستبد بالناس، وارتياب فى القصة كلها، وضيق ظاهر من سوء الأحوال، وأسئلة فى محلها عن مصير أعظم ثورات التاريخ المصري.

وللقلق دواعيه، وخصوصا فى المناخات النفسية المنهكة بعد الثورات الكبرى، فالناس تستعجل الثمار، وهى لا تبدو فى مصر دانية قطوفها، وهنا تحل الحيرة محل اليقين ، وتتدافع التناقضات فى لوحة مزعجة، وتختلط الأوراق، وتتشابه أحوال الثورة مع أحوال الفوضى.

وما جرى ويجرى فى مصر ثورة كبرى ومتعددة المراحل، لكنها من طراز خاص جدا، لا تحدث مرة واحدة وتنتهي، بل هى دراما هائلة بلا قيادة مطابقة، ولا يحدث فيها ما ألفناه مع ثورات سبقت، أى أن يحل الثوار مكان المخلوعين، وأن يحل مشهد واضح قاطع، يظهر فيه الأصدقاء مقابل الخصوم، وتحل سياسات محل سياسات، بل يختلط الحابل بالنابل، وعلى طريقة الموالد وزحام محطة مصر، فالثورة - هذه المرة - من نوع فريد مختلف، غياب قيادتها المطابقة يجعلها تستعين بصديق على طريقة برنامج «من سيربح المليون؟» وتصادف أن كان هذا الصديق فى صورة «المجلس العسكري»، وهو ليس مجلسا لقيادة الثورة، ولا عنده دوافعها وأشواقها، ولا برنامج عملها، ولا سقف أهدافها، فحساسية «الصديق» غير حساسية «اللصيق»، وهو ما يفسر حال التوتر الضمنى والظاهر، فجماهير الثورة الهائلة وطلائعها لا تبدو فى تمام الرضا عن أداء المجلس العسكري، وغالبها يحسن الظن به، ويثق بسلامة موقفه الوطنى العام، ولكن ليس إلى آخر المدى الثوري، فقد كان

المجلس العسكرى .قبل الثورة .ضائقا بشيء واحد أكثر من غيره، كانت قيادة الجيش فى حال اعتراض ضمنى على سيناريو توريث الرئاسة لجمال مبارك، ولم تكن تقبل أن تنتهى إلى يوم «سواد الوش»، وأن يصبح شخص فى تفاهة جمال مبارك قائدا أعلى للقوات المسلحة، كان الهاجس داهسًا. لشعور الجيش بكرامته، وكرامة جنرالاته وضباطه وجنوده، وكان رفض التوريث هو نقطة اللقاء الوحيدة ربما، نقطة اللقاء الظاهر بين المجلس العسكرى ودواعى ثورة يناير، وقضت أقدار الثورة نفسها بدور «الوكيل» للمجلس العسكري، ونيابة عن «الأصيل» الذى هو الشعب المصري، وثورته الزلزالية التى قامت لتغيير النظام كله، شخوصًا وسياسات ودستورا ومؤسسات، ولم يكن المجلس العسكرى عند نفس الدرجة من شمول الرغبة فى التغيير، وسقفها الشاهق، كان الجنرالات قد فوجئوا بالثورة، وكانو' قد اعتزموا التحرك ضد التوريث فى مايو٢٠١١، وليس فى يناير ولا فبراير، ومع دراما الثورة، وتدافع جماهيرها بالملايين إلى ميادين التحرير، كانت خطة المجلس العسكرى جاهزة، لكن هذه المرة بدون مبارك الأب، الذى أرغموه على ترك منصبه، وبهدف محصور فى تصفية جماعة جمال مبارك، وهو ما يفسر سرعة إجراءات المدى الأول للمجلس العسكري، وما صاحبها من تصور لتعديلات فى الدستور، بدا أنها لا تلغى دستور النظام الساقط بمنطق الثورة الكبرى، بل تلغى – فقط – مواد لصقت بالدستور فى زمن الإعداد للتوريث، كانت تلك حدود خطة المجلس العسكرى الأولى، وكان كل شيء آخر من أهداف الثورة خارج المقرر العسكري، وهو ما بدا موضوعا لشد وجذب، ولوصل وهجران توالى لشهور، أثبتت فيها ثورة الشعب المصرى يقظتها الملهمة، ومقدرتها العبقرية على التجدد الذاتى كشعلة مقدسة، دفعت بالملايين إلى الميادين، فيما أثبت المجلس العسكرى مقدرة على تطوير موقفه، والاستجابة لحس الثورة الشعبية، وتحرك بأبعد من حدود الخرائط الأولى، وتقدم إلى تصفية نفوذ جماعة مبارك الأب، نزع عنهم الحصانة الضمنية، بل ونزع الحصانة ذاتها عن مبارك نفسه، بينما لا يزال الشد والجذب دائرا بصدد برنامج

الثورة، وبالذات فيما تعلق بسيناريو التقدم إلى نظام سياسى جديد، فقد ارتبط منطق التعديلات الدستورية بالمدى الأول المحدود لخطة المجلس العسكري، وقد تجاوب الجنرالات مع الضغط الشعبي، وذهبوا إلى أبعد من حدود تصفية جماعة جمال مبارك، ذهبوا فى هدم النظام القديم إلى مدى أبعد، وهو ما يعنى أن فكرة «التعديلات الدستورية» وما ترتب عليها من استفتاء، وما تبعها من إعلان دستوري، وجداول انتخابات، كل هذا التصور مما يصح أن يستبعد، فقد كان هوالمقابل الدستورى لإنهاء خطر التوريث لا غير، وهو ما جرى تجاوزه إلى سقف أعلي، وإلى مقام الأولوية للتغيير الكامل وللدستور الجديد.

وعلى مسرح السياسة القلق، وبدواعى الخلاف الضمنى والظاهر فى النوايا والخطط والإجراءات، وتفاوت الارتباط بأهداف الثورة، وفى بيئة نظام فيه الكثير من الركام، ثمة ثلاث فئات ووجهات نظر، يبدو فيها الجنرالات مع جماعة الإخوان أقرب لمعنى إصلاحى محدود، يبدأ بمنطق التعديل لا التبديل، ويتبنى سيناريو بدأ بالتعديلات الدستورية، وباستفتائها الذى ألغى الجنرالات نتائجه عمليا، ويدعو لانتخابات متزامنة لمجلسى الشعب والشورى فى سبتمبر المقبل، أى بعد سبعة أسابيع من الآن، أخذا فى الحساب قدوم شهر رمضان الكريم الذى تتعطل فيه الدنيا كلها، وباقى السيناريو معروف، ويدخل البلد فى نفق معتم لثلاث سنوات تقريبا، ننشغل فيه بانتخابات إثر انتخابات، وبغياب مؤسسات منتخبة دائمة، وبتدهور الأمن، وتداعى أحوال الاقتصاد، وهذا هو - بالضبط - ما تحذر منه الفئة ووجهة النظر الثالثة، والتى بلورها نجاح تيار وطنى جامع فى تنظيم جمعة الغضب الثانية، وقد قاطعها الإخوان، وبدا جنرالات المجلس العسكرى فى خانة التحفظ عليها، وعلى ندائها الداعى إلى «الدستور أولا»، ثم يجرى انتخاب البرلمان بنظام القوائم النسبية غير المشروطة، ونختتم بانتخابات الرئاسة.

ورغم ما يبدو من تباين مواقف، وما يثيره التباين من قلق مضاف لقلق مجتمع مذعور من انفلات الأمن ، برغم التباين، يبدو الاتفاق ممكنا لو استقامت الإرادات وصلحت النيات، ولو اجتمعتا على معنى الثورة لا معنى الإصلاح فيما لا ينصلح بطبعه، ولو قررنا إنهاء مرحلة الانتقال فى أقرب وقت، وعلى الطريقة التى يريدها دعاة «الدستور أولا»، فنقطة نهاية مرحلة الانتقال هى إقرار الدستور الدائم، وانتخاب مؤسسات التشريع والتنفيذ المستقرة، وفى مدى عام لا يزيد، وليس فى مدى طويل ومرهق لبلد مرهق، فالأصل فى سلامة التفكير هو استقامة المنطق، الأصل أن يكون الدستور قبل الانتخابات، الأصل أن ترسى الأساسات، ثم تبنى العمارات، والاتفاق على هذه النقطة مفتاح البحث عن تسوية، تراعى مصلحة البلد، وليس مصلحة طرف بذاته، وفى التفاصيل شياطين يستحسن التخلص منها، ومخاطبة الهواجس بطريقة مباشرة، وأخذ وجهة النظر الأخرى فى الاعتبار، وإجراء حوار جدى نتصور أن يخلص إلى الاتفاق التالى بنقاطه الثلاث مجتمعة:

أولا : أن يجرى الاتفاق على طريقة تشكيل الجمعية التأسيسية المرشحة لصياغة وإقرار الدستور الجديد، وهنا نقترح أن يجرى الأخذ بواحدة من طريقتين، أو بمزجهما معا بالحساب الدقيق، فيمكن للمجلس العسكرى أن يجرى التعديل الملائم فى إعلانه الدستورى الثاني، وأن يصدر مرسوما بتشكيل جمعية تأسيسية تمثل التوافق العام، وأن يجرى استفتاء الشعب على التشكيل المقترح، أو أن يتم انتخاب الجمعية التأسيسية مباشرة من الشعب بنصاب محدد، وأن تجرى الإضافة المحدودة عليه ضمانا لتوفير خبرات ناقصة.

ثانيا: أن تتفق الأطراف كلها على وجود مبادئ فوق دستورية، وليست قابلة لنقاش ولا لخلاف فيها، بينها المواطنة والمساواة ومدنية الدولة ومرجعيتها الدستورية، وبينها - بالضرورة - نص المادة الثانية من الدستور السابق والإعلان الدستورى الحالي، والتى تنص على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها

الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع»، وقد يصح أن يضاف لاتفاق مسبق نص تكميلى لهذه المادة يوضع معها، أو فى مادة تتلوها، نص يؤكد على «حق طوائف المسيحيين المصريين فى الاحتكام لشرائعهم فيما يخص أحوالهم الشخصية».

ثالثا: أن يجرى الاتفاق على تضمين المواد المستفتى عليها - فى ١٩من مارس٢٠١١- فى نص الدستور الجديد، وباستثناء. المواد الانتقالية بطبائع الأمور، وبما لا يخل بتناسق نصوص الدستور الجديد.

هل الاتفاق ممكن، نعم، وممكن جدا، لو أردنا الانتصار لدم شهداء الثورة التى جمعتنا، و ندعو المجلس العسكرى لإصدار مرسوم بتشكيل جمعية تأسيسية تمثل التوافق العام وأن يجرى استفتاء الشعب على التشكيل المقترح أو أن يتم انتخاب الجمعية التأسيسية مباشرة من الشعب بنصاب محدد وإضافة خبرات ناقصة.

ندعو الأطراف كلها لاتفاق وطنى على مبادئ فوق دستورية بينها المواطنة والمساواة ومدنية الدولة ومرجعية الدستور والالتزام الجامع ببقاء النص الحرفى للمادة الثانية من الدستور (مادة الشريعة) وحفظ حقوق المسيحيين الدينية.

"صوت الأمة " فى ٢٢ من يونيو ٢٠١١

العصابة التى تحكم مصر

أحد أعضاء المجلس العسكرى قال ذات مرة : إنهم يديرون ولا يحكمون، بدا الكلام غريبا، وموحيا برغبة فى التنصل من المسؤولية، وظل السؤال حائرا، فمن يحكم مصر إذن؟ ومن هم أفراد عصابة اللهو الخفي؟!.

هل الذى يحكم فعلا هو الدكتور عصام شرف، وهو الرجل الذى أثق شخصيا فى طيبته المفرطة، وفى أدبه وتهذيبه وتدينه الشخصي، وربما أثق فيما يقال عن امتيازه المهني، وكونه خبيرا يعتد به فى بناء الطرق والجسور، وكل هذا معقول ومقبول، ويحسب لشخص عصام شرف، لكن اختياره رئيسا للوزراء كان خطأ مرعبا، فالرجل لا يتمتع بأى تكوين قيادي، ربما يصلح وزيرا فنيا، لكنه لا يفيد فى مهمة سياسية، فضلا عن أن تكون مهمة سياسة فى زمن ثورة كبرى، وعلامات التردد القاتل تبدو ظاهرة فى تصرفات الرجل، فهو يصدر القرارات ويلغيها بالحماس نفسه، ينشيء المجالس واللجان ويحلها فى غمضة عين، وكأنه يشغل نفسه بالشخبطة على ورق، ويضعف مكانة رئيس الوزراء، وينزل بالصفة إلى ما يشبه صفة مدير مكتب، ينتظر التعليمات وساعة الفرج.

وقد بدت صورة عصام شرف فى حجمها الطبيعي، وهو يجرب لأول مرة أن يتخذ قرارا أساسيا، فقد استعاذ واستغفر الله وتوكل على الباري، وقرر أن يقبل استقالة يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء، وبدا أن قصة الجمل المثيرة للريب قد انتهت، لكن ما جرى كان شيئا آخر، فقد بقى يحيى الجمل فى منصبه، وقال الجمل - فخورا- إن المشير طنطاوى رفض الاستقالة، جرى كل ذلك على الهواء، ولم يستبق أحد لعصام شرف شيئا من ماء الوجه، وبدا أن شرف يرحب بالرفض تماما

كالقبول، وهو ما دفع الجمل لتصريح جارح غاية فى قلة الذوق، قال فيه عن شرف إن الرجل «كله حنية»، وكأنه يصف منديل كلينكس لا سيادة رئيس الوزراء!!

ويحيى الجمل -بالتأكيد - رجل لا يدعو للثقة، وهو يناهز فى عمره عمر المخلوع مبارك، وأساء لسمعة «المنايفة» كما مبارك بالضبط، وقد قال عن نفسه - قبل عامين - إنه لا يصلح لأى منصب، وقعد على دكة الاحتياطى ينتظر لعبة الحظ، وأبدى معارضات لفظية هنا أو هناك، ودون أن يصل إلى حد القطيعة مع مبارك ونظامه، ودون أن يقطع شعرة معاوية، وفى لحظة الهول الثوري، لبس الرجل لبوس الحكماء، وظل جاهزا لاستقبال أى إشارة من أى أصبع، وقبل ختيار أحمد شفيق . صديق مبارك - له وزيرا، ثم ذهب أحمد شفيق بعد الثورة، ولم يذهب الجمل، وتحول إلى مفتى الديار السياسية، ولعب دور مشايخ السلطان، فتاوى الصباح تلغى فى المساء، والآراء متقلبة كأحوال الطقس، بدا لوقت كأنه من أنصار «الدستور أولا» قبل الانتخابات، ومع رفض المشير طنطاوى لاستقالته، تحول الرجل إلى «يويو» من صناعة رديئة، ووصف المطالبين بأولوية الدستور بالخارجين عن القانون، والحمد لله أنه لم يكفرهم بعد، ويخرجهم من الملة، وإن كان من المحتمل أن يفعل، خاصة بعد زيارة الاستتابة التى قام بها لمكتب إرشاد جماعة الإخوان، وفرحه الطفولى بالصفح الذى ظفر به من فضيلة الشيخ محمد مرسى رئيس حزب الإخوان، وضحك الشيخ مرسى حتى بانت نواجذه كما يبدو فى الصور، فهو مشغول عن قصة يحيى الجمل بحوار الإخوان مع الأمريكان!!.

عصام شرف ويحيى الجمل مثالان لعصابة الفشل التى تحكم مصر، وتدعى وصلا بليلى وبالثورة، الأول يقتله التردد وضعف الشخصية، والثانى أسير الولاء للكرسي، وأيا ما كان اسم الكرسى أو اسم صاحبه، وسواء كان السادات الذى عينه وزير دولة بعد انقلاب الجمل على حزب التجمع المعارض بشدة وقتها، أو كان مبارك فى أيامه الأخيرة، أوأحمد شفيق جنرال الصفقات السرية، أو كان المشير

طنطاوى الذى عرفنا باستبقائه وحمايته للجمل، وأدركنا أن عصام شرف بلا حول ولا طول، وهو الرجل الذى قيل إنه اختار الوزراء، بينما لم يثبت - إلى الآن - أنه اختار وزيرا ولا خفيرا، وقد سألت عددا من جنرالات المجلس العسكرى عن اختيارات الوزراء، قلت لهم : إن الاختيارات صادمة، وأغلبها على طريقة إحلال الأسوأ، وأن استثناء وحيدا بدا خارج القاعدة السيئة، وهو اختيار الدكتور نبيل العربى وزيرا للخارجية، ثم ذهب الاختيار إلى البوار، فقد انتقل العربى لأمانة جامعة الدول العربية، فقدنا نبيل العربى بعد سوء اختيار مصطفى الفقى للمهمة، وكانت القصة كلها من علامات التخبط، فقد انتهى العربى إلى ثلاجة الجامعة العربية، وجاؤوا إلى وزارة الخارجية المصرية بالسفير العرابي، وهو دبلوماسى أقرب إلى رجل مراسم، وتصريحه الأول عن «الدبلوماسية الناعمة» يشبه صورته الناعمة، فقد بدا أن أحدا ما لديه طاقة تصميم هائلة، ويريد أن يذهب بنا إلى فراغ سلطة، وعلى طريقة شغل المناصب الكبرى بخيالات مآتة، فقد جرى اختيار وزير جديد للخارجية على طريقة اختيار وزير الداخلية، وقد أنكر جنرالات فى المجلس العسكرى أن يكونوا اختاروا اللواء منصور العيسوى وزيرا للداخلية، وهو رجل طيب، لا يهش ولا ينش، مشغول - وهذا حقه - بمتابعة أحواله الصحية المضطربة، فقد أتوا بالرجل من مخازن الاستيداع، كان قد ترك الخدمة قبل عقد ونصف العقد، أتوا بالرجل ليصنع فراغا لا لكى يملأ الفراغ، كان محمود وجدى الذى أتى به شفيق موضع شك، ولا يزال، فى «موقعة الجمل» وفى غيرها، فيما لا يبدو العيسوى موضع شك فى غياب قدرته، فالرجل لا يتآمر، ولايبدو قادرا على دفع التآمر، وهو عجينة طيعة فى يد جنرالات الداخلية الكبار الباقين، وقد توحش نفوذهم فى عهد السفاح حبيب العادلي، وحولوا الجهاز الأمنى إلى جيش بلطجة كامل الأوصاف، وتتكامل أدواره مع أدوار جيوش البلطجة غير الرسمية ضد الثورة، فيما ظل العيسوى كآخر من يعلم، وقد قيل إن العيسوى تقدم باستقالته غير

مرة، وقيل إنه جرى رفضها فى كل مرة، ونرجو ألا يكون المشير طنطاوى هو الذى فعلها، وعلى طريقة رفض استقالة الجمل، وإذا كان الجمل قد ذهب للاستتابة فى دار الإخوان، فهل المطلوب أن يذهب العيسوى لتقديم كفنه فى دار البلطجة؟، ارحموا شيخوخة الرجل ياجنرالات، وارحموا البلد الذى ينتهك عرضه وتداس ثورته، فأنتم تعرفون العلة والمعلول، تعرفون أن الجهاز الأمنى قد دمر تماما، وتحول إلى كوم لحم، وأن جنرالات الداخلية خصوم للثورة بمصالحهم الشخصية المباشرة، وتعرفون أن أمنا لن يستقر مع بقاء هؤلاء، وأن المطلوب : إحالة العيسوى لراحة يستحقها الرجل المنهك، وإحالة لواءات الداخلية جميعا للمعاش، وإعادة بناء جهاز أمن احترافى بقادة شبان، واختيار وزير داخلية كفء قادر طموح، ولو من رتبة عقيد شرطة، وأنتم تعرفون الحقيقة يا جنرالات المجلس العسكري، وقد قلناها لكم، وقالها غيرنا، وما من مجيب ولا حسيب، وكأن المطلوب هو إثارة الفزع العام، وجعل مصر مزرعة للبلطجة، والتكفير بالثورة وأيامها، وزرع عصابة الفشل فوق الرؤوس، وجعلها تحكم الرقاب.

وقد فعل المجلس العسكرى شيئا حسنا، ورفض المزيد من الاقتراض الخارجي، رفض إغراق البلد فى مزيد من الديون، لكن ما بدا مدهشا هو بقاء وزراء الاقتراض الخارجي، والذين اتفقوا على القروض والديون، فلا أحد يعلم ما هى الميزة الكبرى للسيدة الغلبانة فايزة أبوالنجا عميدة وزراء عصام شرف، وهى سيدة الديون والقروض، وقد جرى اختيارها وزيرة بنفوذ سوزان مبارك، وذهبت سوزان لتبقى فايزة، والأغرب من قصة فايزة قصة سمير رضوان وزير المالية، وهو رجل لا نعلم له فضلا ولا سيرة، سوى أنه كان من المستوزرين فى معية جمال مبارك، وقد ذهب جمال مبارك ليبقى وزيره، تماما كما ذهب يوسف والى ليبقى وزيره أبو حديد، فمن الذى يختار الوزراء فى مصر الآن بالضبط؟ هل تذهبون بالتهمة إلى عصام شرف، وهو رجل مظلوم، وإن كان يظلم نفسه أيضا، أم أن القصة فيها ما

فيها، خاصة أن القصة نفسها سرت فى اختيارات بقية الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات وقيادات الإعلام الحكومي؟ هل هو التخبط؟، أم الجهل بالناس؟، أم هو الاختيار المحكوم بالأقدار؟، ومن ذا الذى يصنع أقدار مصر الآن؟ هل هو المشير طنطاوي؟، أم اجتماعات المجلس العسكري؟، أم استشارات السوء على طريقة فتاوى يحيى الجمل؟!.

"صوت الأمة " فى ٤ يوليو ٢٠١١

obeikan.com

«كارت أحمر» لحكومة شرف

و«كارت أصفر» للمجلس العسكري

فاض غضب الشعب المصري، وتدفقت ملايين الشعب تدق الكعب إلى ميدان التحرير، وإلى ميادين الغضب الساطع فى عواصم ومدن مصر الكبرى.

أنهى الشعب انقسام قواه الوطنية، وتراجع الإخوان وجماعات التيار الإسلامى عن المقاطعة النشاز، وبدت جمعة ٨ من يوليو ٢٠١١ بتًا عفية أصيلة لجمعة ٢٧ من مايو ٢٠١١، والتى جرب الإخوان مقاطعتها، ونجحت بأكثر مما حلم به دعاتها، وفرضت معادلة شارع جديدة، أنهت وهم احتكار الإخوان لحشود الشارع، وأسقطت أسطورة فتوات الحارة، والتى بدت نوعا من البلطجة السياسية تسند بلطجة المطاوى والسنج، وتريد أن تعطل الثورة، وتحبسها فى تصرفات مثيرة للضجر، وتجلب خيبة الأمل، وتستهدى بفكرة مما لأة السلطات أيا كان اسمها، وبدواعى الغرض الذى هو مرض، ثم ثبت لجماعة الإخوان أن هذه هى سياسة الانعزال بذاتها، وأن التحاقها بالثورة ومظاهراتها وجمعاتها وميادينها هو الأقوم سبيلا، وحسنا فعلوا، حين نزلوا على حكم الشعب وجماهير الثورة.

ورغم تصرفات هنا وهناك، وعناد يركب الرأس، وخناقات المنصات والهتافات، فقد أسقط نداء الثورة الشعبية غالب ظواهر الانقسام السياسي، وبدت الوحدة ممكنة على أساس إنقاذ «الثورة أولا»، فالثورة هى الأصل، وهى ثورة الشعب المصرى بغالب طبقاته وفئاته، وعلى اتساع الجغرافيا المصرية، وليس لقوة سياسية من فضل فيها، إلا أن تكون التحقت بها، وأخلصت لأهدافها الكبرى فى طلب العدالة والحرية والكرامة، وليس سرقة شعاراتها على طريقة «اخطف واجري»، وتوظيفها فى السيرك السياسى القديم نفسه، وصرف النظر عن الثورة

المهددة بالسرقة، وبوجوه الغدر، وخطط الاحتواء والاغتيال، فالأولوية الآن للثورة، الأولوية الآن لكنس النظام المخلوع رأسه، الأولوية الآن للتطهير الشامل، وفتح الطريق لبناء نظام جديد، نظام يليق بمصر، وببركة دم الشهداء، وبالثورة الفريدة التى هى واحدة من أعظم انتفاضات التاريخ، ويريدون الآن تحويلها إلى زوبعة فى فنجان قهوة سادة.

وبقدر ما بدت الثورة عفية وكاسحة فى جمعة ٨ يوليو، وبقدر ما أسقطت من ظواهر انقسام سياسى عكرت صفو النبع العظيم، بقدر ما أزالت من أكدار، بقدر ما أكدت على انقسام آخر يبدو كعقبة كبرى، وينذر بالخطر، فقد بدت سلطة ما بعد الثورة فى قفص الاتهام، وبدت مشاعر الملايين التلقائية فى حالة غضب جارف من المجلس العسكرى وحكومته، فقد تراجعت أحوال الرضا الأول، كانت الثقة فى أعلى ذراها مع خلع مبارك، ومع إعلان المجلس العسكرى تسليمه بشرعية الثورة، وانحيازه لمطالبها وأهدافها، وبعد خمسة شهور من حكم المجلس العسكري، يبدو رصيد الثقة فى أدنى درجاته، وسرت حالة من التشكك فى القرارات، والضيق من التباطؤ الموحى بالتواطؤ، وهو ما حذرنا منه مرارًا، وما من سميع ولا مجيب، فقد بدا المجلس العسكرى فى وضع مشجع لإثارة الريب، يتحدث كثيرا عن الثورة، ولا يكف عن إصدار البيانات، ويملأ الدنيا كلاما دون فعل حقيقى مكافئ، ودون التزام خالص ونهائى بأقدار الثورة وأهدافها الشاملة، والثورة لا تحتاج إلى تفاسير وشروح، الثورة هى الثورة، وحصاد الشهور الخمسة لا يبدو مريحا، والخطا متباطئة، تراوح فى المكان ذاته، فلا النظام القديم جرى كنسه، ولا النظام الجديد جرى التقدم الجدى إليه، وكل ما جرى أقرب لتغيير وجوه على طريقة إحلال الأسوأ، والإيحاء بتغيير فى المبنى دون تغيير حقيقى فى المعني، وكأن نظام مبارك على حاله بغير رئاسة مبارك نفسه «!».

بدت رسالة الغضب المصرى الساطع ظاهرة فى جمعة ٨ يوليو، وغالب الظن أنها لن تكون آخر جمعة غضب، ونرجو أن تكون الرسالة وصلت، وأن يتم التصرف على مقتضاها، فلا شيء من تصرفات الشهور الخمسة قابل للتكرار ولا الاستنساخ، والشعب المصرى لن يغفر لأحد ممن يظلمون ثورته، أو يتكسون بها، أو يتحايلون عليها، والكرة الآن فى ملعب المجلس العسكري، ولا نقول فى ملعب الجيش المصري، فالجيش جزء من الشعب المصري، ووحدة الشعب والجيش غير قابلة للانفصام، وتصرفات المجلس العسكرى .للأسف .تنتقص من مبدأ وحدة الشعب والجيش، فالناس تشك فى حقيقة ما يجري، وعندها كل الحق، فلا شيء يمضى إلى غايته، ومحاكمات مبارك وعائلته ورجاله ونسائه تبدو كلعبة هزلية، أنباء عن تحقيقات هنا أو محاكمات هناك، ودون نتائج تغرى بالتصديق، فالسوس ينخر فى القصة كلها، تحاكمون الفاسدين بقانون وضعه الفاسدون ذواتهم، وكأننا بصدد سرقة فرخة أو حبل غسيل، ثم تفاجئنا البراءات وإخلاءات السبيل، وبدعوى مراعاة إجراءات القانون العادي، وهذا كلام لا معنى له، فهو الحق الذى يتلبسه الباطل، فالثورة تعنى .بالبداهة .هدم نظام قانوني، وبناء نظام آخر، وقد سقطت شرعية قوانين نظام مبارك جميعا، وسقطت شرعية نائبه العام، والمطلوب.بالبداهة. قانون خاص للمحاكمات، المطلوب: قانون للفساد السياسي، أو عودة لقانون الغدر الذى أنشأته ثورة ١٩٥٢، ودونها سوف تتداعى فصول الهزل، ادعاء بإقامة محاكمات لامتصاص غضب الرأى العام، ثم الغدر بالناس فى أقرب فرصة، وإصدار أحكام بالبراءة، أو تقديم أكباش فداء هنا أو هناك، والتضحية بالأصغر حماية للشيطان الأكبر، وعلى طريقة الحكم بإعدام أمين شرطة هارب، وتحصين الضباط من المجرمين الكبار، بل وإخلاء سبيلهم على نحو ما جرى فى محاكمة قتلة شهداء السويس البطلة، أو تقديم السفاح حبيب العادلى كمتهم رئيسي، وحماية مبارك فى منتجع شرم الشيخ، وتأخير المحاكمة انتظارًا لعزرائيل خلاصا من دواعى الحرج، أو اصطناع محاكمة صورية على طريقة مرافعات فريد الديب محامى مبارك

والجواسيس، ربما تنتهى بتبرئة مبارك نفسه، أو منحه وساما على سبيل التكريم لدوره فى نهب البلد وإذلال وخيانة الشعب المصري.

نعم، على المجلس العسكرى أن يعى حقيقة شعور الناس، فنحن بصدد ثورة ثانية إنقاذًا وإنفاذًا لأهداف الثورة الأولى، نحن بصدد غضب ساطع ضد المجلس العسكرى نفسه، نحن بصدد إنذار شعبى للجنرالات، نحن بصدد «كارت أحمر» لحكومة المجلس العسكرى ورئيسها عصام شرف، وبصدد «كارت أصفر» لحكم المجلس العسكرى نفسه، نحن بصدد خطر عليهم أن ينتبهوا إليه، صحيح أنهم لم يكونوا يريدون محاكمة مبارك ورجاله، وصحيح أنهم استجابوا بعد الإعلان عن غضبة ٨ من أبريل ٢٠١١، والاحتشاد الشعبى الهائل فى ميدان التحرير، ثم رفع عنهم القضاء المصرى باقى دواعى الحرج، وحكم بحل حزب الرئيس المخلوع، وبحل المجالس المحلية الفاسدة المزورة، ثم بدت حساسية المجلس العسكرى لمطالب الثورة كأنها تضعف، وبدا كأنهم يقولون لنا: تظاهروا كما تريدون، ونحن سنفعل ما تريده قوى غامضة فى الداخل والخارج، فلا شيء يمضى إلى نهايته، ولا قرار سالك إلى غايته، فلم يصدر قانون العزل السياسى للفاسدين، ولا قانون العزل الإعلامى للمزيفين، ولا جرى تطهير الوزارات والجامعات، وظل كل شيء على حاله، بل شكلوا حكومة بعناصر ثورة مضادة فى غالب شخوصها، ودون أن يصارحوا الشعب بالحقائق، دون أن يوقفوا التمويل الأمريكى والتمويل السعودى لجماعات مريبة فى مصر، وكأن مصر هانت وصغرت، وتحولت إلى ميدان مفتوح لألعاب مخابرات، تجهد فى احتواء الثورة وكتم أنفاسها، ثم أن أيا من الجنرالات لا يصارحنا بما يجرى فى الغرف المغلقة، وبما يطلبه المسؤولون الأمريكيون، والذين يتقاطرون إلى القاهرة، وإلى مكتب المشير طنطاوي، وبمعدل لقاء كل ٤٨ ساعة، ثم تتوالى تطورات لا تبعث على اطمئنان، كالإعلان فى واشنطن عن حوار الإخوان والأمريكان، واللقاء المفاجئ لمرشح محتمل للرئاسة، وقريب من الأمريكيين، فى مقر حزب كبير باسمه لا برسمه، والظهور الأول للفريق سامى عنان فى لقاء

سياسي، كانت أطرافه فى غالبها من جملة أحزاب الكارتون ذاتها التى صنعها مبارك، وكأن الأمريكيين ينفذون خطة احتواء للثورة، ويريدون استبقاء مصر كمستعمرة أمريكية، وفى وضع الخضوع لرغبات الإسرائيليين، ويضغطون بما تعرف ونعرف، ثم يجدون من يعاونهم على الإثم والعدوان.

وما يجب أن يقال للجميع واضح تماما، وهو أنه لا يمكن 'ستغفال الشعب المصري، وأن جريمة احتواء الثورة أو إجهاضها لن تمر، فقد عرف المصريون طريقهم، ونزعوا حجاب الخوف إلى الأبد، وهم قادرون على إظهار العين الحمراء فى لحظة الخطر، فالمجلس العسكرى ليس مجلسا لقيادة الثورة، إنه مجرد «وكيل» مؤقت عن «الأصيل» الذى هو الشعب المصري، ونفاذ قرارات سلطته مشروط بالتزام كامل بأهداف الثورة، ودون تحريف أو تخويف ومع كامل الاحترام الشخصي، فلا يصح لأحد أن يخدع نفسه، فالشعب بعد جمعة ٨ يوليو. ينتظر تغييرًا جوهريا فى السلوك والقرارات، ينتظر إعدامًا كاملًا عاجلًا لنظام مبارك المخلوع وينتظر دستورًا جديدًا يفتح الطريق المباشر لحكم الشعب، ونأمل أن تكون الرسالة وصلت بالبريد الثورى السريع.

وباختصار، فقد أصدرت محكمة الشعب المصرى حكمها فى جمعة ٨ يوليو، أخرجت «الكارت الأحمر» لحكومة الثورة المضادة، وأبرزت «الكارت الأصفر» لجنرالات المجلس العسكري، وإنا لمنتظرون.

"صوت الأمة " فى ١١ من يوليو ٢٠١١

هل المجلس العسكرى ثورة مضادة؟

أتصور أن جنرالات المجلس العسكرى يخونهم ذكاؤهم، وعدد غير قليل منهم تحوطه علامات استفهام، وعلامات تعجب، بعضها ممتد بطول المسافة بين الأرض والسماء.

وقد اضطر المجلس العسكرى للتضحية بالجنرال المتقاعد سيد مشعل، أخرجوه من وزارة الإنتاج الحربى فى النسخة المعدلة لحكومة عصام شرف، وهو واحد من فلول جماعة مبارك، لكن أحدا لا يعلم ماذا جرى فى التحقيق مع مشعل؟، وقد سبق أن حولوا ملفه من النيابة العامة إلى النيابة العسكرية، ودون أن نعرف السبب بالضبط؟ وهل بدأ التحقيق من أصله؟ أم أن القصة طويت أوراقها، وشملت الحماية أصحابها، خاصة أن مشعل على علاقة طيبة بالجنرال ممدوح شاهين، والذى يتصور نفسه فقيها دستوريا، ويقدمونه للإعلام كما لو كان متحدثا رسميا باسم المجلس العسكري؟!

ومن التفاصيل المثيرة للريب، وإلى طريقة حكم المجلس العسكري، وطريقة إدارته للمرحلة الانتقالية، لا تبدو النوايا خالصة ولا التصرفات داعية للثقة، فلا أحد يسمع، ولا أحد يريد أن يتعلم، ومطابخ القرار فى مكان مجهول، ومستشارو السوء يزينون الخطيئة بحق الثورة، وبحق شهدائها، وبحق المصابين الذين سكنت الرصاصات المطاطية عيونهم، فقدوا نور العين على أمل أن يرى هذا البلد طريق النور.

فللمرة التى لا تعد، يختبئ جنرالات المجلس العسكرى فى اجتماعاتهم الغامضة، ويتركون لنا وجه اللواء شاهين فى مؤتمراته الصحفية المقبضة، وفى أحاديثه المستفزة، وبين يديه نصوص القضاء المستعجل للجنرالات، وعلى طريقة

قانونى مجلسى الشعب والشوري، واللذين صدرا على طريقة قراقوش، وكأوامر تحكمية لا تحتمل النقاش، ولا تبالى بنقاش طويل عريض جرى فى أوساط السياسة كلها، واتفقت فيه الأحزاب - بما فيها الإخوان - على قانون انتخابات بنظام القوائم النسبية غير المشروطة، وعلى رفض عودة نظام الانتخاب الفردي، ثم اجتمع الفريق سامى عنان مع ممثلين لأحزاب أغلبها من النوع الكارتوني، وطمأن الجميع على أخذ الآراء كلها فى الاعتبار، ثم صدر القانون فجأة، وبدون سابق إنذار، وقرر الأخذ بنظام انتخابى غاية فى التعقيد، يربك الناخبين، ويبتذل نظام القوائم النسبية، ويحجز للنظام الانتخابى الفردى نصف المقاعد، وبدلالات ظاهرة لا تخفى، وهى الرغبة فى الإفساح لرجال حزب الرئيس المخلوع من مرشحى المال والبلطجة والعصبيات، فقد أجمعت قوى الثورة والأحزاب على نظام القوائم النسبية، بينما أراد المجلس العسكرى أن يحجز نصف مقاعد البرلمان المقبل لحزب مبارك المنحل بأمر القضاء الإداري.

وكأنما يريد الجنرالات أن يدخلونا فى المتاهة مجددا، خاصة أن دورهم لن ينتهى مع نهاية الانتخابات البرلمانية، وستظل لهم صلاحيات الرئاسة فى الإعلان الدستورى ، وهى صلاحيات شبه إلهية، لا تلزمهم فى الأخذ بشيء من نتائج الانتخابات التى لا تعجبهم، فلا إلزام باختيار الحكومة من أعضاء الحزب الفائز، أو من ائتلاف سياسى قد يخوض الانتخابات، فحق المجلس العسكرى .وكما كان حق مبارك - مطلق من أى قيد انتخابي، ولهم الحق فى اختيار رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وإقالتهم عند اللزوم. والمحصلة ظاهرة فى البرلمان الانتقالى الذى يعدون له، فهم يريدون كتلة من جماعة مبارك منتخبة بالنظام الفردي، وإلى جوار كتلة لجماعة الإخوان وأحزاب المعارضة الموروثة عن عهد مبارك، وعلى طريقة تيسر لهم حكما مريحا، وتأجيل انتخابات الرئاسة إلى الوقت المختار، حين تتوافر الظروف لاختيار مرشح يريدونه، ولا يستثير غضب الدوائر الغربية والخليجية إياها.

هل نسيء الظن بجنرالات المجلس العسكري؟، وهل نتخوف أكثر من اللازم؟، كنا نتمنى أن نحسن الظن ، وأن تحل الثقة محل الريب، لكن لا شيء يطمئن، والذى يراجع ما جرى إلى الآن، ويبتعد عن التفاصيل المسكونة بالشياطين، ويلتفت إلى المغزى العام، الذى يفعل يجفل، فقد كانت ثورة يناير صدمة هائلة للأمريكيين والإسرائيليين والسعوديين، وكان القرار المشترك ظاهرا بدلالة حوادث تلاحقت، كان القرار هو احتواء العاصفة، ووضع الفيل فى منديل، وتشديد الضغط فى الكواليس، وقد طالبنا المجلس العسكرى بإذاعة التفاصيل ومصارحة الشعب المصري، لكنه لم يفعل، وتعامل مع الثورة كأنها عورة، قد يصح إخفاؤها، أو تجاهلها بالجملة، كانت تعهدات المجلس العسكرى ملزمة حرفيا، فقد تعهد بالالتزام بمطالب الثورة، والعمل فى ظل شرعيتها النافية لنظام مبارك بالجملة، لكن الجنرالات خرجوا عن شرعية الثورة مع أول تصرف، كانت شرعية الثوة تلزمهم بإلغاء الدستور، لكنهم لجؤوا إلى التعطيل الموقوت والانتقائي، ثم دعوا إلى استفتاء على التعديل لا التبديل، ثم ألغوا نتائج الاستفتاء عمليا بإصدار الإعلان الدستورى الثاني، وأشعلوا حرب التقسيم بين القوى القريبة من الثورة، وأنشأ بعضهم إئتلافات شباب غامضة المصدر، وصوروا الثورة على أنها الفوضي، تجاوبوا مع مطالبها أحيانا على طريقة ما جرى مع جمعة ٨ أبريل٢٠١١، وتجاهلوا مطالبها بالجملة على طريقة ما جرى مع جمعة ٨ يوليو٢٠١١، وقذفوا بكارت التقسيم والحرب الأهلية مجددا مع نص غامض عن المباديء الحاكمة لتشكيل لجنة الدستور، ثم قذفوا بالكرة الملتهبة فى صورة قانون الانتخابات الصادم، والذى يعطى نصف الكعكة لجماعة مبارك، ويستبقى النصف الآخر لآخرين أهمهم فصائل اليمين الإسلامي، ورغم أن جماعة الإخوان شاركت فى صياغة قانون القوائم النسبية، والذى رماه جنرالات المجلس العسكرى فى أقرب سلة مهملات، إلا أن الجنرالات يعرفون بقية القصة، وتماما كما نعرف، فسوف يتراجع الإخوان عن رفض قانون المجلس العسكري، ناهيك عن اتجاهات سلفية سعودية الهوى،

كانت سندا لنظام مبارك، وتستعد للعب الدور نفسه حسب التوجيهات، ومع انسحاب الإخوان المتوقع من معسكر الرفض، يستعد آخرون للانسحاب، وطبقا لاتفاق كواليس سبق صدور القانون المرفوض، وهكذا تتم الصفقة، ويكسب المجلس العسكرى جولته، ويفسح المجال لقوى الثورة المضادة، للوجود والتحدث باسم الثورة نفسها، وتبقى سلطته قائمة حتى إشعار آخر يجيء فى الوقت المتفق عليه.

هل تبدو الصورة مثيرة للقلق؟، نعم، بل وداعية لما هو أكثر من القلق، فما يجرى - بالدقة - هو إعادة ترميم نظام مبارك، وباختياراته الأساسية فى الاقتصاد والسياسة والثقافة، وبإضافة وحيدة هى النفوذ الأكبر لتيار اليمين الإسلامي، ودون تمكينه من رقبة السلطة، والخطة تمضي، بينما تغرق الثورة فى التفاصيل، ويجرى إنهاك قواها فى اعتراضات متفرقة، والحل شيء آخر، الحل أن نحارب بالجملة لا بالقطعة، وأن نسقط كل اعتراف بشرعية ما يجري، فالشرعية ليست لجنرالات المجلس العسكري، بل الشرعية للثورة وللقطيعة التامة مع نظام مبارك، الشرعية لإجراءات عاجلة لا تقبل القسمة الشرعية لجمعية تأسيسية منتخبة تصوغ وتقر دستورا جديدا بالكامل، والشرعية قبلها لإجراءات كنس النظام القديم بالجملة، الشرعية لتغيير جوهرى فى أساس محاكمات مبارك وعصابته، ليس فقط بضمان علنية المحاكمات، ولكن أولا بتفعيل قانون جريمة الغدر الذى صدر عقب ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢، أو الإصدار الفورى لتشريع يجرم الفساد السياسي، وجعله أساسا للمحاكمات كلها، وعلى أن تتم المحاكمات بقضاة طبيعيين مدنيين، وبضمانات الدفاع كلها، وبغير استثناء لأحد عسكريًا كان أو مدنيا، والشرعية الثورية تعنى الإصدار العاجل لقانون السلطة القضائية، وتطهير الجهاز القضائى من عملاء جهاز مباحث أمن الدولة، وتعيين نائب عام جديد من قبل مجلس القضاء الأعلي، والشرعية الثورية تعنى الإصدار العاجل لقانون عزل سياسى لا يستثنى أحدا، من قادة حزب الرئيس المخلوع المنحل، ونزولا إلى مستوى لجان الأقسام والمراكز،

والشرعية الثورية تعنى تطهير الوزارات وجميع إدارات الدولة، وإنهاء خدمة المستشارين، ووضع حد أقصى للأجور مع تقرير الحد الأدني، والشرعية الثورية تعنى استكمال تطهير وزارة الداخلية، وبناء جهاز أمن جديد من نقطة الصفر، والشرعية الثورية تعنى وقفا تاما لتصدير الغاز لإسرائيل والإلغاء الفورى لاتفاق الكويز.

"صوت الأمة " فى ٢٥ من يوليو ٢٠١١

obeikan.com

جماعة مبارك فى ميدان التحرير!

أخشى أن جمعة التحرير الأخيرة بالصورة لتى سادتها تزور معنى ميدان الثورة، وتدعم بالقصد أو بدونه تجمعات أرامل مبارك فى ميدان روكسى وميدان مصطفى محمود.. بل تدعم وتحمى مبارك نفسه.. وتتواطأ مع ما تبقى من جنرالات.

بدا المشهد مخيفا بحق، جلاليب.. جلاليب على مدد الشوف، وكأنك انتقلت فجأة إلى قندهار عاصمة طالبان أفغانستان، أو إلى بيشاور عاصمة طالبان باكستان، وجوه لبشر لم ترهم عين فى مظاهرات الثورة المصرية، وهتافات لا تردد مطلبا واحدًا للثورة، لا تستعجل محاكمات جدية، ولا تطلب العزل السياسى للفاسدين، ولا تطالب بحد أدنى ولا حد أقصى للأجور، ولا بوقف تصدير الغاز لإسرائيل، ولا بالحرية ولا العدالة ولا الكرامة، فقط هتاف واحد يلف ويدور، وهو «إسلامية.. إسلامية»، وكأن غزوة الكفار على حدود ميدان التحرير!

بدا الحشد سلفيا صرفا، وإلى حد أن الحشد الإخوانى ضاع فى الزحام، ووجوه البشر ناطقة بالطيبة، وإن كانت مغلفة بذقون ثقيلة، جلبتهم أوتوبيسات مكيفة من محافظات بعيدة وقريبة، وجرى شحن النفوس بخوف مفتعل، وبمشاعر الذهاب للحرب، وبقراءات محرفة لقصة المبادئ الحاكمة للدستور، وبافتراضات عبثية لم ينطق بها أحد ذو شأن، فكل تصورات المبادئ الدستورية، وسواء كانت حاكمة أو محكومة، وسواء صدرت عن جماعة المجلس الوطني، أو عن تحالف الإخوان مع الأحزاب الديمقراطية، أو عن المرشح المحتمل للرئاسة محمد البرادعي، أو عن المرشح المحتمل للرئاسة هشام البسطويسي، أو عن أى جماعة مصرية وطنية، قومية كانت أو يسارية أو ليبرالية، الكل .بلا استثناء ذو قيمة .يجعلون مادة الشريعة الإسلامية فى أول قائمة المبادئ الدستورية التى يفترض أن تكون حاكمة، وهذا أمر

طبيعى جدًا، وقد سبق لكاتب السطور أن قالها شفاهة وتحريرًا، وهى أنه لا توجد قوة على ظهر الأرض قادرة على إلغاء مادة الشريعة فى أى دستور مصرى قائم أو متخيل، والمادة المتفق عليها ترد بذات النص المذكور فى الدستور السابق، وفى الإعلان الدستورى الحالي، وتؤكد على أن «الإسلام دين الدولة،واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع»، والإضافة المقترحة موضع إجماع وطنى هى الأخرى، ومن الفئات الإسلامية ذاتها، ونصها بالحرف «ولطوائف المسيحيين المصريين الحق فى الاحتكام لشرائعهم فيما يخص أحوالهم الشخصية»، وليس فيها جديد هى الأخرى، فهى مطبقة قانونًا منذ عقود طويلة، ثم إنها متطابقة تمام التطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبقية المبادئ الحاكمة المقترحة لا يتصور أحد أن تكون موضع جدال، ولا يتصور أن يخلو منها دستور، ولو فى بلاد واق الوق، ومن نوع تأكيد حقيقة أن «الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يسعى إلى تحقيق وحدتها الشاملة»، أو من نوع التأكيد على الطابع المدنى للدولة، كذا حقوق المواطنة والمساواة والحريات الأساسية، وسواء وضعت هذه المبادئ قبل إنجاز الدستور، أو وضعت مع بقية مواد الدستور فى الوقت نفسه، وأيا ما كانت الجهة التى تكتب الدستور، فكلها تفاصيل قد تستحق النقاش، أو حتى الخلاف فى الجدوى العملية المباشرة، وفى نسبة ضمان التوافق الوطنى العام، لكنه خلاف لا يستحق إعلان الحرب على الطريقة التى بدا عليها ميدان التحرير فى جمعة **٢٩** من يوليو **٢٠١١** .

وكاتب السطور ليس علمانيًا، وهذه حقيقة معروفة من زمن طويل، وقد أنفقت شطرا هائلا مما كتبت على مدى ربع قرن فى محاولات جسر الهوة بين الإسلاميين وغيرهم، وانتصرت لحق الإسلاميين كغيرهم فى حرية الحركة والتنظيم، ودون افتئات على الإسلام الذى لا يجيز إقامة دولة دينية، فليس فى الإسلام رجال دين، بل علماء ومتفقهون، ليس لهم حق الكهانة ولا الوساطة بين العبد والرب، فليس فى صحيح الإسلام سلطة دينية من أى نوع، وهذا ما تقوله لفظا كل كتابات التيارات

الإسلامية، لكن ما رأيته فى «جمعة الجلاليب» كان شيئا مختلفا وصادما، فقد سيطرت جماعات سلفية لم يلحظ أحد دورا لها فى الكفاح الطويل ضد نظام مبارك، بل كان بعضها يؤدى «خدمته الدينية» فى معية جهاز مباحث أمن الدولة، وتحرص الآن على افتعال معارك فى غير موضع، وعلى طريقة حرب طواحين الهواء، فليس من أحد يعارض شرع الله، ولا التأكيد على هوية مصر الجديدة العربية الديمقراطية الإسلامية، وبلا تناقض ولا تنافر، وقد سيطرت هذه المعانى العامة، وبهتافات زعيق حربي، وكأننا فى ترف من أمرنا، وليس فى معركة الدفاع عن مطالب الثورة العاجلة، ومقاومة مؤامرات إجهاضها، والضغط على المجلس لعسكرى الحاكم لإنهاء التباطؤ والتواطؤ، وليس التفرغ لنفاق أى سلطة مهما كان اسمها ورسمها، وكأن النفاق .لا سمح الله .من شرائع الإسلام، وعلى طريقة نفاق سلفيين لحكم خادم الحرمين الذى هو خادم العدوين، وكأن المقصود هو قول أى كلام يلفت النظر عن الثورة ومطالبها وأهدافها العاجلة، وهو ما لا يجيزه شرع الله عز وجل، ويدخل فى باب الخدمة غير المباشرة لمبارك وعصابته ونظامه، وإثارة غبار كثيف تتخفى تحته قوات الثورة المضادة، وتنعم بنشر الفرقة بين أبناء الشعب المصري، وتسمح بتمرير جرائم يعد لها، ومن نوع تحصين مبارك ضد المحاكمة الفعلية، والضحك على ذقون الناس بدعوى أحواله الصحية المتدهورة، فبينما لا يسمح القانون .ولا الشرع .بغياب مبارك عن المحاكمة، تريد السياسة الحاكمة أن تتخفى بمبارك، وتنشر الأكاذيب بتقارير صحية مزيفة، ومن نوع تقرير الطبيب الألمانى «بوشلر» الذى لم يذهب أصلًا إلى مستشفى شرم الشيخ، وجاءت التقارير الرسمية لوزارة الصحة المصرية لتكذب ما نسب إليه زورًا، فلم يدخل مبارك فى غيبوبة، وكل ما يعانيه من عوارض صحية مألوف فى سن الشيخوخة، ومن نوع الدوار الخفيف، أو تقلبات ضغط الدم، ولا يوجد مانع صحى إطلاقا من نقله إلى قاعة المحاكمة، كما قال لى مسؤول حكومي، كما أنه لم يكن يوجد أى مانع صحى من نقله إلى مستشفى سجن طرة، وقد مضت شهور طويلة كانت كافية وتزيد لإعداده

وتجهيزه بما يلزم، وهو ما لم تفعله سلطة المجلس العسكري، بل تعمدت على ما يبدو ألا تفعل، وضربت بدواعى القانون عرض الحائط، وأوفت بتعهداتها لجهات دولية وإقليمية تسعى لاحتواء الثورة المصرية، بل أوفت بوعودها للديكتاتور المخلوع نفسه، وتركته فى محبس الخمس نجوم بمستشفى شرم الشيخ، وهى تعوق الآن عملية نقله إلى جلسة المحاكمة، وتضغط لتأجيل المحاكمة نفسها، أو ترحيل الجلسات التالية إلى مدى طويل، ربما انتظارا لنجدة «عزرائيل»، وطلبًا لأمر العناية الإلهية، وبينما تبدو محاكمة مبارك من عدمها هى معركة اللحظة، وبينما يبدو تخاذل المجلس العسكرى فى محاكمة المخلوع هو سؤال اللحظة .فقد قررت جماعات سلفية .باتفاق مسبق .أن تفعل شيئا آخر، وأن تؤجل مواعيده إلى مقربة أيام من المحاكمة الموعودة والملتبسة، وأن تفتعل معركة السيوف الخشبية مع جماعات وطنية وثورية، وفى موضوعات الهوية التى لا خلاف فيها، وكأنها لا تريد القصاص لحق شهداء الشعب المصري، وتذر الرماد فى العيون بحروب القصاص المفتعل مع من تسميهم بالعلمانيين(!).

نعم، الخطر جدي، ولا مجال للتخفى من وراء الذقون، والانقسام ظاهر بين الثورة والثورة المضادة، والذين يفتعلون معارك زائفة يهينون الإسلام، ويتخذونه مطية فى صفقات سياسية مريبة، ليس لها من هدف سوى خدمة جنرالات التباطؤ والتواطؤ، والحيلولة دون بلوغ الثورة أهدافها، وإنفاذ المطلب الأمريكى الإسرائيلى السعودى بعدم محاكمة مبارك فعليا.

وأخشى أن جمعة التحرير الأخيرة ـ بالصورة التى سادتها ـ تزور معنى ميدان الثورة، وتدعم .بالقصد أو بدونه .تجمعات أرامل مبارك فى ميدان روكسى.

"صوت الأمة " فى ١ من أغسطس ٢٠١١

«ساعته السوداء» بأمر الشعب المصري

«ساعته السوداء» كانت فى معصمه، وفى انتظاره أيضا، على باب قفص الاتهام الذى دخل التاريخ من أوسع أبوابه.

كان مبارك المعروف ببلاهته، وبوصف المصريين المبكر له بـ«البقرة الضاحكة». كان يسخر دائما من حكاية دخول التاريخ، ولا نزال نتذكر جلافته الشخصية فى التعامل مع نصح الراحل د.محمد السيد سعيد له بإجراء إصلاح ديمقراطي، ودخول التاريخ من باب كسب الديمقراطية، وقتها رد مبارك على سعيد بلفظة نابية، وأضاف : لا أريد دخول الجغرافيا ولا التاريخ، وكان مبارك يسلك سلوكا أقرب - كما قلت فى زمنه - لسلوك الهارب من شرطة التاريخ، كان يعى غريزيا بحقيقته الإجرامية، وكان يأمل أن يبقى فى القصر حتى ينتقل إلى القبر، ولا يسائله أحد، وشاءت الأقدار ومكر التاريخ أن يحدث العكس، وأن يدخل مبارك التاريخ فى الوضع الذى يستحقه بالضبط، وضع المجرم الذى ينتظر العقاب فى الدنيا قبل الآخرة.

لم يكن رهانى على أن مبارك سيحاكم نوعا من مراوغات النفس، وقد نصبت له محاكمات عدة، وهو على كرسى السلطان، وفى الصحف التى شرفت برئاسة تحريرها من «العربي» إلى «الكرامة» إلى «صوت الأمة»، حملت أعداد خاصة مانشيتات من نوع «محاكمة مبارك» أو «متى يحاكم مبارك؟»، كانت ثقتى بالله موفورة، وكانت ثقتى فى يقظة الشعب المصرى عظيمة، كانت ثقتى غامرة فى قدرة الشعب المصرى على الثورة، وفى مقدرة الشعب على إصدار الأمر بمحاكمة الطاغوت، وشاءت عناية الله أن أعيش لأري، شاءت العناية الإلهية أن ينتهى مبارك لوضع الإذلال، وألا يجد مهربا سوى فى نصائح فريد الديب محامى

الجواسيس وتجار المخدرات، وأن يتمارض ويتماوت على سرير نقال يتهادى به إلى داخل قفص المذلة، وأن يحاول استدرار عطف الناس فى الوقت الضائع: وأن تتكشف الحيلة الرخيصة فى لحظة فريدة، لحظة أن نطق القناع المسجى على سرير، فإذا به كما عرفنا، وبصوته الذى ينطق غباوة وتناحة وكلاحة، وهو يجاوب القاضى: أفندم .. أنا موجود، ثم ينكر الاتهامات كلها، وعلى الطريقة ذاتها التى لقنه إياها فريد الديب هلباوى العصر، والهلباوى - لمن لايعرف - كان محاميا ذكيا شهيرا، ووقع فى غلطة عمره بدفاعه عن عسكر الإنجليز ضد فلاحى قرية دنشواي، وظلت اللعنة تطارده إلى مماته، وإلى الآن.

وفى تاريخ ثورة الشعب المصرى الأخيرة لحظتان فارقتان: لحظة النجاح الأول فى خلع رأس النظام، ولحظة النجاح الثانى فى جلبه ذليلا إلى قفص المحاكمة، وبينما بدت لحظة الخلع استطرادا لدراما الثورة الجارفة، وإصرارها المتحفز على رفض المساومات والمواءمات، بينما بدت لحظة الخلع قدرا سلم به المجلس العسكري، فإن لحظة المحاكمة كانت حصادا لثورة أخرى، واصلت رحلة الثورة الأولى، كان المجلس العسكرى - بغالب جنرالاته - يريد طى الملف، والتوقف عند تصفية نفوذ جماعة جمال مبارك، وكان ذلك طبيعيا جدا، فالمجلس العسكرى ليس مجلسا لقيادة الثورة، ولم تكن لديه أشواقها وآمالها وأحلامها، وكان مجلس الجنرالات - على أفضل الأحوال - فى وضع الصديق للثورة، وإحساس الصديق بالثورة غير إحساس اللصيق، ولم يكن الأخير فردا ولا جماعة بعينها يسهل تنظيمها واستنفارها، وهنا تجلت عبقرية الشعب المصري، وطلائع ثورته مجددا، وبدت الطلائع الحية فى وضع «الشعب الذى يحمى ثورته»، ويكثف الضغط على سلطة التنفيذ القائمة فى صورة المجلس العسكرى وحكومته، وتوالت جولات الضغط والغضب الهادر، وتوالت موجات الثورة فى جمعة ٨ أبريل، وإلى جمعة ٨ يوليو، وما تلاها من اعتصامات الآلاف الشابة فى ميدان التحرير، كانت تلك هى قوة الضغط التى أدخلت مبارك إلى القفص، فليس سرا أن الجنرالات لم يكونوا يريدون،

والأسباب مفهومة، وحتى الساعات الأخيرة قبل دخول مبارك إلى القفص، كان جواب مصادر مطلعة فى مجلس الجنرالات ، وجواب مصادر نافذة فى مجلس الوزراء، كان الجواب واحدا، وهو أن مبارك لن يحضر المحاكمة، وهو ما دفعنا فى «صوت الأمة» إلى تشديد الضغط على الجنرالات، وبسند من القانون الذى يوجب حضور مبارك، ولو على سرير المرض، وبسند من خلاصة تقارير وزارة الصحة التى آلت مسؤوليتها إلى وزير وطنى وثورى حقا، وكشفنا الأوهام التى روجوها عن تدهور صحة المخلوع، وعن اكتئابه النفسى المزعوم، وكأن له نفسا كنفوس الناس الطبيعيين، ثم عمدنا إلى تشديد الضغط بعنوان «مبارك لن يحاكم»، كنا ندرك طبيعة رسالتنا المهنية فى اتصالها المباشر برسالة الثورة نفسها، وهو ما كان له أثره المباشر فى تداعى المعارضات لإحضار مبارك، وكسب الشعب المصرى جولة إحضار مبارك إلى القفص، كسبنا معركة، لكننا لم نكسب الحرب كلها بعد.

نعم ، الشعب المصرى يصنع تاريخا جديدا لنفسه، ولأمته ، وللدنيا كلها، الآن، وفى ظروف لا تبدو كلها مواتية، فهذه أول مرة تجرى فيها محاكمة وطنية ذاتية لحاكم عربي، وفى التاريخ الحديث والمعاصر بإطلاق عهوده، نتكلم هنا عن محاكمة وطنية، وبقوة دفع متصل من ثورة وطنية هائلة الدراما، وليس عن محاكمات أخرى من نوع محاكمة صدام حسين، والتى جرت بقوة دفع الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق، فتلك قصة أخرى لا مكان للعدالة فيها بل للظلم، وقد بدا صدام فيها - على ديكتاتوريته - شهيدا وصلبا ومقاوما بامتياز، بينما مبارك مجرد مجرم ومرتكب لفظائع الخيانة العظمى، وعميل للاستعمار الأمريكي، و«صديق عظيم » للإسرائيليين، وعدالة الشعب هى التى تحكم فى أمره، وهى التى تملى أمرها على سلطة الجنرالات، وتنطق بلسانها منصة المحكمة، ورئيسها المستشار أحمد رفعت، فالشعب هو صانع الثورة، وصانع الشرعية، وهو وحده الذى يقر العدالة الناجزة، وإحضار مبارك إلى القفص مجرد خطوة، وقائمة الاتهامات التى تلاها ممثل النيابة مجرد قطرات من بحر الظلم، فجرائم مبارك ليست محصورة فيما قيل، جرائم مبارك،

ليست فقط فى قتل المتظاهرين، وفى تصدير الغاز لإسرائيل، والتربح واستغلال النفوذ، وتربيح صديقه الهارب حسين سالم بما قيمته مليارا دولار، والاقتصار على ذكر هذه الجرائم نوع من طلب عدالة مبتورة، وفيه معنى التلاعب بمشاعر الرأى العام، وتزوير الحقيقة، فلسنا بصدد محاكمة فرد اسمه محمد حسنى السيد مبارك، بل بصدد محاكمة نظام كان الفرد رأسه وصانع قراراته، وفى باب القتل وحده، تبدو جرائم مبارك مما لا يعد ولا يحصى، فقد صدر خلال الثلاثين سنة من حكمه مائة ألف أمر اعتقال، وجرت إعدامات سياسية للمئات بمحاكمات عسكرية واستثنائية خارج القانون، وجرت بأمره عشرات من حوادث «الضرب فى المليان»، وجرائم القتل خارج القانون، وكلها تضاف لجرائم قتل ما قد يصل إلى ألف ثائر، والإصابات البالغة لعشرة آلاف شخص، وقبلها توالت حوادث «الاختفاء القسري» لعشرات الحالات جرى توثيقها، والمقصود اختفاء أشخاص لهم أهل ومحل وعنوان، ثم يجرى الاختفاء فى السجن، أو فى الشارع، ولا تظهر جثة للشخص، وكأنه فص ملح وذاب، ثم إن مبارك تورط على نحو مباشر فى قضية قتل ما يزيد على ألف مصرى غرقت بهم عبارة ممدوح إسماعيل صديقه الهارب إلى لندن، أضف إلى الجرائم نهب مصر كما لم تنهب فى تاريخها الألفي، وبجرائم خصخصة المصانع، وتجريف الزراعة، وتخصيص الأراضى للمحظوظين، وجرائم سياسات انتهت إلى خلق أغنى طبقة فى المنطقة، مقابل أفقر شعب فى المنطقة، شعب غاطس بأغلبية ثلثيه تحت خط الفقر والبطالة والعنوسة، وتحت خط المرض أيضا، فمصر هى الأولى عالميا فى التهاب الكبد الوبائي، وفى السرطانات والفشل الكلوي، وفى حوادث الموت على الأسفلت، أضف إلى جرائمه - بالطبيعة - تزوير الانتخابات والبرلمانات، واغتصابه لكرسى السلطان، وتحويل مصر إلى حكم مخصوص له ولعائلته، وخيانته العظمى للوطنية المصرية، وخدمته المخلصة لمصالح أمريكا وإسرائيل فى مصر.

نعـم، لقـد أنفـذ الـشعب المـصرى أمـره بإحـضار مبـارك لقفـص المحاكمـة، والمطلوب : محاكمة جدية شاملة، تنقل مبارك إلى سجن طرة،

"صوت الأمة " فى ٨ أغسطس ٢٠١١

obeikan.com

انتبـاه.. مصـر محتلـة!

تبدو القاهرة هذه الأيام كأنها برج بابل، كلام بكل اللغات، كلام بلغة سعودية، وكلام بلغة أمريكية، ومليونيات ضد مليونيات، وعك سياسى رفيع المستوى، عبث ظاهر دفع إليه سيناريو المجلس العسكرى للمرحلة الانتقالية، وإيحاء بصدام فى العناوين الخطأ، وكأن مصر منقسمة بين دولة مدنية ودولة إسلامية!، كأن مصر تكتشف إسلامها الآن، أو كأن النخبة المصرية لم تعرف حرفا من الدستور طوال ١٥٠ سنة خلت، كأن كل هذا التراكم ذهب بددا، وكأن عاقلا فى مصر يختلف على مكانة الشريعة فى الدستور، أو على الطابع المدنى للدولة، أو على بديهية كون الأمة مصدرا للسلطات فى أى نظام ديمقراطي.

حرص مشبوه على افتعال خلاف فيما لا خلاف فيه، وإغراقنا فى نوبات من الجدال الفارغ، وتبادل التهديدات، وكأننا فى حرب أهلية، بينما الحرب الحقيقية جارية فى مصر كلها، حرب البلطجة المنفلتة لتصفية الثورة المقيدة، وحرب اختراق الساحة المصرية بحملات تمويل وغسيل أموال وأعمال مخابرات من كل صنف ولون، فثمة حرص على الإلهاء، يجرى بالقصد أو بدونه، حرص على تزوير الرأى العام، وكأن المصرى لا يقابل المصرى هذه الأيام، لكى يسأل عن الصحة والأحوال، بل لكى يسأل عن الرأى فى الشريعة والدولة المدنية، أو الرأى فى الأفندى فلان أو فى الشيخ علان، بينما لاشيء من هذا كله يجرى إلا على شاشات الفضائيات، فالمصريون مشغولون بما هو أهم، مشغولون بالكلام عن الأمن الذى يفتقدونه، وعن محاكمات عصابة مبارك، وعن البلطجة التى تذبح وتسرق، وعن لقمة العيش الشحيحة، وعن فرصة العمل الغائبة، وعن الفقر والبطالة والعنوسة، وعن انحطاط بلدنا،وبؤس أحواله فى الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وعن غيابنا

المزرى فى التأثير على ما يجرى حولنا، فلا تكاد تسمع صوتا لمصر بصدد ما يجرى لثورة سوريا،ولا تكاد تلمس أثرا لمصر على حدودنا الغربية فى ثورة ليبيا، فالدنيا الحية تنهض لمصالحها وغاياتها، بينما نحن مشغولون، أو قل: إنه يفرض علينا الانشغال، إما بحديث الأخوة السلفيين أو بفذلكات الإخوة العلمانيين.

هل يجرى ذلك كله عفوا؟، ربما، وربما لا، المهم أن المحصلة واحدة،وأن أحدا لا يلتفت، أو لا يريد الالتفات من أصله إلى الحقيقة الكبرى، وهى أن مصر شهدت ثورة كبرى، والثورات تحرر الأوطان والشعوب، ومصر محصورة فى قفص احتلال سياسى أمريكي، وتحت حد هيمنة السلاح الإسرائيلي، ولا تكاد تجد أحدا بين هؤلاء الإسلاميين العتاة، ولا بين العلمانيين الثقات، لاتكاد تجد أحدا يلتفت إلى حقيقة كون مصر بلدا محتلا لا يزال، بلدًا فقد استقلاله الوطنى من زمان، وقد يكون الكلام عن الدستور وصياغاته مهما، وليست هذه هى المشكلة فى ذاتها، بل المشكلة فى فك الصلة بين الاستقلال والدستور، فلا قيمة لحرية مواطن فى وطن غير حر،ومصر كبلد لم تتحقق حريته إلى الآن، وقد تجرى الانتخابات تلو الانتخابات، وتؤلف الحكومات إثر الحكومات، ونبقى كما نحن، مجرد ناس تعيش فى جغرافيا تائهة، لاتعرف حدود التزامها التاريخي، ولا دورها فى العالمين، مجرد ناس كالفراخ نعيش فى قفص إستراتيجي، نتصايح ونتصادم فى الظلام، ونستعيد قطعا من تاريخنا المنهك نفسه، نتحدث عن حريات للناس دون اقتران بحريات الأوطان، وتكون النتيجة نفسها كما كانت، مجرد ديمقراطية إجراءات بلا مضمون اجتماعى أو وطنى يتحقق، والكارثة- للأسف .ممكنة الحدوث، فثمة حرص مريب من الأطراف كلها على تجنب قضية مصر الوطنية، فلا المجلس العسكرى يفتح فمه، ولا حكومته بالطبع، ولا الإسلاميون ينطقون، ولا العلمانيون والمتأمركون من باب أولى، وكأنهم يتنازعون -فقط- على ديمقراطية ترفع العلم السعودي، أو على ديمقراطية ترضى العم سام،وكلاهما- فى المحصلة- نسخة طبق الأصل.

نعم، لا أحد يتحدث عن أولوية استعادة استقلال مصر الوطني، ولا عن كون القضية الوطنية فريضة ديمقراطية، وما من تفسير للصمت إلا واحد من اثنين: فإما أن البعض يرى أن مصر بألف خير وطني، وأنها مستقلة جدا وتمام التمام، وإما أن البعض- الآخر- لا يرى ضيرا مما نحن فيه، ويرضى بحكم الزمان فينا، وبتحولنا إلى مستعمرة أمريكية، وبقيود نزع السلاح عن أراضينا فى سيناء، ويؤجل مهمة تحرير مصر إلى أجيال تأتى من بعدنا، وجهة النظر الأولى لا تستحق نقاشا، وربما تستحق الرمى - مع أصحابها- فى أقرب مقلب زبالة، ووجهة النظر الثانية تستحق التوقف، خاصة أن مواريثها ثقيلة فى التاريخ المصري، ففى فترة الاحتلال البريطانى الطويلة، وقد استمرت على مدى ٧٢ سنة، وبصور مختلفة، احتمل بعضها ظهورا فى صورة الاستقلال الاسمي، وتفرغ غالب النخب المصرية لصراع فراخ ديمقراطي، اتصلت مراحله حتى زمن ثورة ١٩٥٢،ولم يحقق ديمقراطية يعتد بها،ولا حرر شبر أرض، ولابنى نهضة زراعة، ولا تنمية صناعة وتكنولوجيا، وترك مصر مجرد مستعمرة على باب الله، وهو ما كان سببا فى غضب ظاهر على الديمقراطية العاجزة، والتركيز على أولويات الاستقلال الوطنى والتنمية الصناعية والنهضة الكبرى، ثم حدث الانقلاب على النهضة بعد حرب ١٩٧٣، وعدنا إلى القيد من جديد، وكان الأوان بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧، ذهب السادات إلى القدس،وذهبت مصر إلى كامب ديفيد، وكانت معاهدة العار التى أورثتنا العجز، ثم جاءت المعونة الأمريكية الضامنة لمذلتنا، وأحكمت القيد، وانتقلنا من نزع إلى نزع، من نزع سيادة السلاح على جبهة سيناء إلى نزع سيادة القرار فى القاهرة، وجرى استبدال دار السفارة الأمريكية بدار المندوب السامى البريطانى القديم، وانتهت مصر إلى بلد فى الجراج الأمريكي- الإسرائيلي.

ألف باء الخبرة التاريخية تقول التالى بوضوح، وهو أن الاستقلال الوطنى

والديمقراطية صنوان لا يفترقان، وأن صلة العروة الوثقى ظاهرة بين حرية الوطن وحرية المواطن، وأن كل سعى آخر هو حرث فى البحر، وأخشى أننا نحرث فى البحر الآن، ونضيع فى المتاهة، بل فى المستنقعات، وندور ونلف فى حلقات مفرغة، ونمشى فى الحذاء نفسه،ودون تقدم حقيقى يضاف، نعم توافرت حريات عامة أوسع، وحريات كلام بالذات، لكنها حريات المحبوسين فى القفص الأمريكي- الإسرائيلى نفسه، وهذه هى المحنة التى يتواطأ عليها الكل الآن: محنة مصر المحتلة التى لا يتحدث أحد عن تحريرها، وتأمل - مثلا- كل نقاشات التيارات السياسية والفكرية، وتأمل - مثلا-كل دعايات المرشحين المحتملين للرئاسة، وسواء كانوا من حملة لواء الشريعة أو من الزاعقين بشعار الدولة المدنية، تأمل صخبهم منزوع الدسم الوطني، فلن تجد فى صخب هؤلاء جميعا حرفا عن تحرير مصر، ولا عن تصفية جهاز المعونة الأمريكية، ولا عن خفض الحجم المهول للسفارة الأمريكية فى مصر، والممتدة فى تخصصاتها وشبكاتها إلى كل شيء في مصر، وتعامل أمنيا كأنها مقر قيادة الجيش، وتدوس أحكام القضاء بطبائع الباب العالي، كل ذلك يجري،بينما لا أحد يطلب ماهو بديهى فى عرف الاستقلال والكرامة الوطنية، وهو المساواة العددية بين ممثلينا فى واشنطن وممثليهم فى القاهرة، والسبب مفهوم، وفيه اعتراف ضمنى بسيادة الأمريكيين فى بلادنا، ومع سيادة الأمريكيين ترد حصانة الإسرائيليين، فلا أحد يطلب طرد السفير الإسرائيلى من القاهرة: ولا وقف تصدير الغاز، ولا إلغاء اتفاق الكويز، ولا إلغاء القيود المترتبة على ما يسمى بـ«معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية»، وقد انتهت إلى تفريغ سيناء من الوجود الأمنى المصرى بالكامل، فلا توجد غير فرقة مشاة ميكانيكية مصرية واحدة إلى شرق قناة السويس، وسيناء - إلى عمق ١٥٠ كيلو مترا- منزوعة السلاح المصرى بالكامل، والنتيجة: مخاطر فصل سيناء بالكامل عن مصر.

نعم، قضية مصر الوطنية لم تحسم بعد، فلا تنازعوا وتفشلوا وتذهب ريحكم، وحرروا مصر أولا، وانتبهوا للحقيقة المرة،فمصر لا تزال بلدا محتلا، ومبارك لم يكن سوى عميل للاحتلال الباقي.

"صوت الأمة " فى ١٥ من أغسطس ٢٠١١

obeikan.com

عـــارنـــا فى سينـــاء

عقب اتصال من صديق مشترك، وبناء على دعوة كريمة من اللواء منصور عيسوي، ذهبت للقاء الرجل فى مكتب وزير الداخلية الذى دخلته لأول مرة فى حياتي.

كانت بشاشة الرجل مما أذاب الجليد، خاصة أن خلافى معلن مع المجلس العسكرى وحكومته، ومع ما يجرى بطيئا مضطربا ومريبا. أحيانا. فى وزارة الداخلية بالذات، وهو ما يعلمه اللواء عيسوي، ولم ير معه مانعا من لقاء على فنجان قهوة، ونقاش امتد بتفاصيله القابلة للنشر، أو المحجوزة عنه، إلى وقت السحور الرمضاني.

وخارج مدار ما يجرى على جبهة البلطجة الداخلية، والمحاكمات المتعثرة، وسيناريوهات التطهير، لاحظت أن اللواء منصور عيسوى كان فى غاية الانتعاش، ويتصل بحماس على الخط المفتوح مع رئيس الوزراء، وهو يتلقى التقارير الأولى عن نجاحات الحملة الأمنية الكبرى فى شرق سيناء، ثم بدا الرجل فى حالة دهشة عظيمة، بدا جبينه مقطبا، وهو يقرأ بصوت مسموع تقريرا خطيرًا وصله للتو من الجبهة، كان التقرير كاشفا لخيبة كبرى، أو قل إنه كاشف لخيانة عظمى، هى مجرد عرض إضافى لخيانات الرئيس المخلوع، فالتقرير الأمنى يتحدث عن ضبط متكرر لأمريكى يحمل الجنسية الإسرائيلية، تكرر ضبطه أربع مرات من قبل قوات الأمن، وفى كل مرة كان العجز سيد الموقف، وكان يجرى إطلاق سراحه، وتركه يذهب لحاله، فالأوامر القديمة المزمنة لدى قوات الأمن كانت صارمة، وتقضى بعدم مراقبة الحدود المصرية .«الإسرائيلية» ليلًا، أى الامتناع عن المراقبة من غروب الشمس، وحتى الشروق فى اليوم التالي، بدا الكلام صادمًا لرجل الأمن المحترف

منصور عيسوي، وزادت الصدمة مع ملاحظة لافتة وردت فى التقرير العجيب، وهى أن أوامر الامتناع عن المراقبة تأتى تنفيذًا لاتفاقية السلام المصرية «الإسرائيلية»، وهنا فاض الكيل بوزير الداخلية، والتقط قلمه الأحمر، وكتب تأشيرة حازمة كنت شاهدا عليها، كتب بالنص «تعين مراقبة أمنية على الحدود طوال النهار والليل حتى لو كان ذلك مخالفا لشروط اتفاقية السلام».

جرت الواقعة قبل ساعات من التهاب التوتر الحربى على الحدود، وبقدر ما تومئ الواقعة إلى وطنية بديهية محمودة للواء عيسوي، فإنها تكشف بالمرة عن خيانات بديهية إضافية للرئيس المخلوع حسنى مبارك، وأوامره السيادية بترك الحدود سداحًا مداحا، وخطا مفتوحا لعبور مجانى إلى مصر، وبكل ما تملك أيدى إسرائيل من أذى وخراب لمصر، عبور مجانى لأشخاص، ولجواسيس، ولمخدرات، ولأسلحة، عبور إسرائيلى آمن لقلب مصر، وببركة رجلهم مبارك الذى هو أعظم جواسيس إسرائيل، وأصابهم الحزن الكظيم مع بدء محاكمته، حتى لو كانت شكلية، ووصفه بنيامين نيتانياهو بأى وصف مبارك بأنه «الصديق العظيم» لإسرائيل، فيما وصفه الجنرال بنيامين بن إليعازر بأنه «أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل»، ووصفه شيمون بيريز رئيس إسرائيل الحالى بأنه «أهم رجل فى حياة إسرائيل بعد المؤسس بن جوريون».

وفى أجواء الخطر الزاحف الآن، وبيئة التوتر الحربي، وإن لم تصل لمقام الحرب المفتوحة بعد، فى هذه الأجواء الخطرة، على مصر كلها أن تنتبه، وأن تتحول إلى قبضة يد، فقد نختلف ونحن نختلف مع المجلس العسكرى فى مقام الثورة، وفى التدافع حول مصائرها، لكن مصريا وطنيا واحدا لا يتخلف عن نصرة قواتنا المسلحة الباسلة فى لحظة الخطر، ومصر الآن فى لحظة خطر عاصف، والملفات الشائكة كلها تفتح تباعا، والحقائق كلها عارية، فمصر محتلة فى قرارها السياسى والاقتصادى من جانب الأمريكيين، وسيناء مهددة بالاجتياح فى أى لحظة من قبل

الإسرائيليين، ولن يتردد الأمريكيون والإسرئيليون فى محاولة إجهاض الثورة، ولو بحد السلاح، وهم يلجؤون إلى التهديد المباشر الآن، ردعا وتخويفا واحتواء لسلطة المجلس العسكري، وإثارة لفزع الشعب المصري، وتثبيتًا لأوضاع نزع سيادة السلاح المصرى فى سيناء، ووضعنا تحت رحمة السلاح الإسرائيلي، ودفع السلطة القائمة للاستمرار فى خيانة مصر على طريقة المخلوع مبارك، وإعطاء الأولوية الكاملة لخدمة مصالح إسرائيل فى مصر، وحصر التقدم للديمقراطية فى مصر فى مدى محدود جدًا، ومحكوم بمحرمات الاقتراب من الهيمنة الأمريكية والتهديد الإسرائيلي، وتحويل القصة كلها إلى دورى انتخابى يشبه الدورى الكروي، وحصر لعبة الأحزاب المصرية فى دورى أقاليم، تتصايح فيه الفراخ والديكة، إسلامية كانت أو ليبرالية، ولكن فى القفص الإستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى نفسه.

وقد لا ندعو الآن للذهاب إلى حرب، ولكن ما العمل إذا فرضت علينا الحرب، وقد لا ندعو الآن لذهاب الجيش المصرى إلى تحرير فلسطين، فليست هذه هى القضية العاجلة، بقدر ما أن العاجل هو وقف التطبيع، وذهاب الجيش المصرى لتحرير سيناء، فليس صحيحا أن سيناء رجعت كاملة لنا، ولا أن «مصر اليوم فى عيد» كما تقول أغنية المطربة شادية، بل كانت العودة مزورة، كما كانت الانتخابات مزورة، وسيناء لم تعد بقدر ما ذهبت مصر، سيناء عادت إلى مصر بطريقة الذى أعادوا له قدما، وأخذوا عينيه، فى الظاهر جلت إسرائيل عن سيناء، لكن مصر لم تعد إلى سيناء، وقد حجبوا الحقائق عن الشعب المصرى طويلا، وآن لنا أن نعرف العار الذى تركوه لنا ولأولادنا من بعدنا.

فى الملاحق الأمنية لما يسمى معاهدة السلام المصرية. الإسرائيلية، وهى منشورة رسميا بالمناسبة، مرة من قبل وزارة الخارجية ومرة أخرى من قبل هيئة الكتاب، لكنها محجوبة بالجملة فى الإعلام السيار قبل الثورة وبعدها، وفى محاولة عبيطة للتخفى بالعار، أو تضليل المصريين عن حقيقة مصر التى لا تزال محتلة، وعن

حقيقة القيد الذى وضعنا فى المذلة، وبلا مقدرة حقيقية على التنمية والتصنيع والنهضة، وبلا مقدرة على التحرير الوطنى الناجز، واستعادة حرية قرارنا واستقلالنا الوطني، وقد تناثر كلام كثير عن تنمية سيناء التى لم تحدث، وعن التوسع العمرانى الذى لم يتم، ودون أدنى إشارة إلى الفيتو الأمريكى .الإسرائيلي، والذى جعل القاهرة آخر مكان يمكن أن يتقرر فيه شيء بشأن سيناء، اللّهم إلا على طريقة إقامة المخلوع .فيما مضى .بصفة متصلة فى شرم الشيخ تحت الحراسة الإسرائيلية، أو على طريقة السمع والطاعة لأوامر القوة متعددة الجنسيات فى معسكرات سيناء.

فى الملاحق الأمنية المنشورة رسميا، يبدو العار بلا رتوش، فقد جرى تقسيم سيناء، ومساحتها خمسة أضعاف مساحة فلسطين المحتلة، جرى تقسيم سيناء إلى ثلاث مناطق أمنية، المنطقة «أ» إلى غرب سيناء، وتمتد إلى عمق ٥٨ كيلو مترًا من خط قناة السويس، وقبل خط المضايق والممرات الإستراتيجية الحاكمة، وهى المنطقة الوحيدة فى سيناء المسموح فيها بوجود لقوات الجيش المصرى ، وفى صورة فرقة مشاة ميكانيكية واحدة أى ٢٢ ألف جندى بتسليح مقصور على ٢٣٠ دبابة و١٢٦ مدفع ميدان و١٢٦ مدفع مضاد للطائرات عيار ٣٧مم و٤٨٠ مركبة، وفى قلب سيناء تأتى المنطقة «ب» وعرضها ١٠٩ كيلو مترات، ويسمح فيها .فقط .بأربعة آلاف من أفراد حرس الحدود المصريين، ثم تأتى المنطقة «ج»، وعرضها ٣٣ كيلو مترا، وممتدة إلى خط الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة، وغير مسموح فيها بأى تواجد لقوات الجيش المصرى ويسمح .فقط .بوجود لقوات الشرطة.

ومحصلة الترتيبات الأمنية المهينة ظاهرة، فثمة إخلاء إستراتيجى مرعب، وفى سيناء التى عبر إليها ٨٠ ألف جندى مصرى مع ألف دبابة فى حرب ١٩٧٣، بينما الصورة الآن كما يلي، خط حدود مكشوف مع غزة والنقب وإيلات، ونزع للسلاح المصرى ممتد فى سيناء إلى عمق يقارب ١٥٠ كيلو مترا، فوق أن اتفاقية العار ذاتها

تحظر إنشاء أى مطارات أو موان حربية فى سيناء كلها، وتحظر تحليق الطائرات المقاتلة المصرية، وهى صورة لم يجر عليها سوى تغيير جزئى محدود باتفاق سبتمبر ٢٠٠٥، فقد طلبت إسرائيل وجود ٧٥٠ جندى حرس حدود مصريًا، وبهدف محدد هو محاصرة غزة، وتحت رقابة القوات متعددة الجنسيات، والأخيرة معروفة اختصارا بذوى القبعات البرتقالية أو MFO، وعدد أفرادها بالدقة ١٦٧٨، وغالبها من دول حلف الأطلنطي، وقيادتها الدائمة لأمريكا التى تشارك بنسبة ٤٠٪ من عدد القوات، وللقوات ثلاثة معسكرات، أولها فى «الجورة» شرق سيناء، والقاعدة الثانية فى شرم الشيخ، والقاعدة الثالثة فى جزيرة «تيران» بخليج العقبة، إضافة لثلاثين مركز مراقبة، والميزانية السنوية للقوات الأجنبية ٦٥ مليون دولار، تدفع مصر نصفها، أى أننا أخلينا سيناء من سلاحنا، وتركناها لقواعد القوات الأجنبية، وندفع للمستعمرين من قوتنا.

إنه العار الذى يلاحقنا جيلًا فجيل، إنه الاحتلال الذى سقط عميله مبارك، لكن الاحتلال بقي، إنها مهمة التحرير التى تنتظر الجيش المصري، وثورة المصريين المهددة بحد السيف الأمريكى. الإسرائيلى المعلق فوق الرءوس.

"صوت الأمة " فى ٢٢ من أغسطس ٢٠١١

التحية للسلاح والعار للسياسة

كأن شيئا لم يحدث فى هذا البلد، كأن ثورة لم تقم، وكأن شبح مبارك لا يزال هناك عند مركز صناعة القرار فى مصر.

نعم، لم يعد الشعب المصرى كما كان، فقد أنهت ثورته العظمى عهودا من الهمود والركود، وظهرت حيوية الناس طافرة فى مقام رد الفعل على جريمة قتل ضباطنا وجنودنا عند الحدود، وتنوعت مظاهر الحيوية، وتعالى الإدراك بحقيقة مصر كبلد خاضع للاحتلال السياسى الأمريكي، ومهدد بحد السلاح الإسرائيلي، وبدت الحيوية الواعية ظاهرة فى الاعتصام الشبابى الطويل أمام مقر السفارة الإسرائيلية على نيل الجيزة، وفى بطولة شعبية تلقائية للشاب الشرقاوى أحمد الشحات، والذى استعاد سيرة الشهيد سعد إدريس حلاوة، وسيرة الشهيد سليمان خاطر، وسيرة الجندى البطل أيمن حسن، وأضاف الشحات عنوانا جديدا للبطولة العفوية، وصنع معجزة تسلق عشرين دورا سكنيا، وأنزل العلم الإسرائيلى وأحرقه، ورفع العلم المصري، وفى معركة رمزية تشير إلى الحلم بالتحرير الثانى لمصر، ورد الاعتبار لقضية مصر الوطنية التى خفت صوتها لعقود، ووصل ما انقطع مع حيوية الشعب المصرى التى طاردت التطبيع الظاهر فى معرض الكتاب والمعرض الصناعي، ومع بطولات «تنظيم ثورة مصر»، والذى كان له فضل اختيار الرصاص فى مطاردة وقتل ضباط الموساد والمخابرات الأمريكية، ثم جرت مطاردة تنظيم ثورة مصر، وحبس قائده محمود نور الدين إلى أن مات فى السجن، وإلى أن اشتعلت ثورة مصر كلها، وانتبهت تياراتها وشبابها إلى القضية الوطنية التى توحد، وتفتح المجال واسعا لسباق المتنافسين، ومن أجل القضية الكبرى، قضية تحرير مصر، والتى تتنوع أساليب العمل فيها من تنظيم الاعتصامات، وإلى قيادة المسيرات والمليونيات ،

وإلى اجتراح بطولات رمزية تعيد كتابة معنى البطولة الوطنية، وتمهد لما هو أعظم وأبعد أثرا. وفى المقابل، بدت السلطة الرسمية بعد الثورة، وكأنها تعيد سيرة سلطة مبارك المخلوع، بدت خائرة خائفة مرعوبة، وبدت ضائقة باليقظة الشعبية، وعاجزة عن مجاراتها، ،مختبئة وراء عبارات بليدة معادة مكررة، وبدا المجلس العسكرى الحاكم، وكأنه فى عالم آخر، وعقد اجتماعا طارئا مع حكومته، ولم ينته إلى سياسة ذات قيمة، مجرد تلاعب بالرطانة السياسية المخصية ذاتها. وحديث عام عن حق ضباطنا وجنودنا الذى لن يضيع، ثم إشارة غامضة إلى تحرك ما، ثم سحب سريع للإشارة، وادعاء بأن قرار سحب السفير المصرى من تل أبيب كان مجرد مسودة لبيان لم يصدر، وهو ما بدا كلاما كوميديا بامتياز، استدعى نوعا من «التريقة» التلقائية، وعلى طريقة أن الحكومة لم تطلب سحب السفير، بل طلبت «سحلب» للسفير، وهو ما بدا موضع استغراب السفير المصرى نفسه، والذى وصلته تعليمات حكومية باتصال المودة مع حكومة الكيان الإسرائيلي، وإلى حد ارتكاب عار المشاركة فى حفل إفطار دعائى أقامه الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز ، والمحصلة: أن سياسة المجلس العسكرى وحكومته بدت غاية فى الارتباك، وكأنها سياسة لحكومة أطفال تتعلم الحلاقة فى رءوس اليتامى المصريين، ثم بدا الارتباك عذرا مخففًا، واتضحت الحقيقة عارية، وهى أن السلطة القائمة لا تزال على دين مبارك، وأن عين الحكومة لا تعلو على الحاجب الإسرائيلي، وأن أوامر صارمة صدرت بوقف أى تصعيد سياسى مع إسرائيل، وحتى لو كان لفظيا وذرا للرماد فى العيون، وبالطبع فلم يكن مصدر هذه الأوامر هو الرجل «الطيب» عصام شرف رئيس الوزراء، ولا هذا الرجل «الثرثار» على السلمى الذى ورث مقعد يحيى الجمل المهزوز، ولا حتى المدعو أسامة هيكل 'المسمى وزيرا للإعلام، فالأخ أسامة مجرد محرر عسكري، ومصدر الأوامر - بطبائع الأوامر- هو المجلس العسكرى الحاكم، وهذه الأوامر مجرد صورة طبق الأصل من أوامر البيت الأبيض، والتى جرى إبلاغها عبر جيفرى فيلتمان، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق

الأوسط، وبعد نزع مطلب سحب السفير، صارت القصة كلها رسميا مجرد زوبعة فى فنجان، ومجرد لجاجات عن التحقيق فى الموضوع، والتقدم برجاء إلى السلطات الإسرائيلية لإشراك مصر، أو إطلاعها على مجريات التحقيق، ثم ترك الأمر لتدافع الأيام والشهور، وكل شيء ينسى بعد حين»!!

إنها سياسة العار ذاتها الموروثة عن مبارك، وخاصة حين يتعلق الأمر بالمحرمات المطلقات، فقد بنيت سياسة مبارك على أساس خدمة إسرائيل، كسبا لرضا الباب العالى فى واشنطن، والمحصلة : أن واشنطن هى المتصرف الآمر فى مصر، وليس للسلطة المصرية سوى حق الترجمة، وكان مبارك يترجم حرفيا، فيما تحاول سلطة المجلس العسكرى أن تواصل خدمة الترجمة، ومع رجاء أن تتاح لها بعض حقوق التصرف فى الترجمة، فالمجلس العسكرى واقع بين ضغطين، الضغط الأمريكى الآمر فى الكواليس، والضغط الشعبى الجهير فى الميادين والاعتصامات، والمحصلة - إلى الآن - أمريكية صرفة، بل إن الصلف الإسرائيلى يتزايد، فقد سارع الجنرال باراك إلى رفض الاعتذار الرسمي، ورفض اعتبار انتهاك القوات الإسرائيلية لأراضينا جريمة، وكذا قتل ضباطنا وجنودنا الشهداء، وابتلعها المجلس العسكري، فمن يهن يسهل الهوان عليه، ولم يبق فى الميدان سوى غضبة الشعب المصري، وإصراره الحازم على طرد السفير الإسرائيلى بعد إنزال العلم، وغلق سفارة العدو فى مصر نهائيا، وكسر سياسة المجلس العسكرى الخاضعة لرغبات أمريكا وإسرائيل، وبدعوى التهدئة وضمان استمرار معاهدة العار.

وبقدر ما أن نقد ونقض سياسة المجلس العسكرى الحاكم، وكشف خضوعها المذل للأمريكيين والإسرائيليين، بقدر ما يكون النقد والنقض واجبا شرعيا وفريضة وطنية، فإن الواجب يقتضى - بالقوة ذاتها - تحية الجيش المصرى وقادته الميدانيين، ودورهم فى سيناء وطنى بامتياز، ومصر كلها مع تكثيف عودة الجيش المصرى لسيناء، والاستفادة القصوى من الظروف الطارئة لتفكيك الترتيبات

المهينة. نعم، تحية السلاح واجبة. ونقطة البدء هى طلب تسليم المعتدين الإسرائيليين ومحاكمتهم أمام محكمة مصرية طبقا لقانون العقوبات ، فقد وقعت الجريمة على أرض مصرية، وضحاياها مصريون، وأبسط تصرف وطنى أن نطلب محاكمة المعتدين علينا فى بلادنا، ولنتذكر أن أصل قصة هواننا كان مرتبطا بخذلان السياسة لحد السلاح، أصل القصة ارتبط بخيانة السياسة لانتصار السلاح فى حرب ١٩٧٣، وتوالت الخيانات مضطردة فى اتفاقات فض الاشتباك عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ وصولا لإطار كامب ديفيد فى ١٥من أكتوبر١٩٧٨، ثم عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية «الإسرائيلية» التى جرى توقيعها فى ٢٦من مارس١٩٧٩، والتى انتهت بدورها إلى وضعنا فى القيد الاستعمارى من جديد، بنزع سيادة السلاح فى سيناء، ثم بنزع سيادة القرار فى القاهرة، مع شروط المعونة الأمريكية وهو ما يعنى أن التحرك الشعبى الوطنى لابد له من غاية يهتدى بها، ومن برنامج عمل واضح الخطوات، فلا تعويل على سلطة فى الحال ولا الاستقبال، بل التعويل كله على قوة دفع الثورة المصرية ، وعلى الضغط المتصل بالمظاهرات والاعتصامات والانتفاضات الوطنية، وعلى بلورة قضية تحرير مصر، وهنا لابد من البدء برد اعتبار لسلاح فى سيناء، وتفكيك هوان تقسيمها إلى مناطق مقيدة ومنزوعة السلاح، فثمة خطان لحدود مصر الآن، خط السلاح المحتجز عند نقطة الكيلو٥٨ شرق قناة السويس، وخط الحدود الرسمى مع فلسطين المحتلة، والمطلوب: التقدم بخط السلاح، وجعله مطابقا لخط الحدود الدولية، وهذه هى المهمة الجوهرية العاجلة، وبالتوازى مع نشر السلاح، وتفكيك هوان الترتيبات الأمنية المذلة، لابد من تفكيك سياسة العار فى القاهرة، بحل جهاز المعونة الأمريكية فى مصر، وهو سلطة انتداب للاحتلال، وباعتبار بقاء السفير الإسرائيلى فى القاهرة خيانة وطنية، واستمرار اتفاق تصدير «الغاز لإسرائيل» خيانة وطنية، واستمرار اتفاق «الكويز» خيانة وطنية، واعتبار الإلغاء الرسمى لاتفاقات العار أبسط دواعى ومطالب الوطنية المصرية فى هذه اللحظة، فنحن بصدد «خيانة عظمى» موروثة ومتصلة لمصر والمصريين.

نعرف أن المهمة صعبة، لكن زادنا عظيم، فالشعب المصرى الذى فجر ثورته العظمى، وبمبادرة طلائعه الحرة، هو ذاته الشعب القادر على تحرير مصر، ومحو عارها، وكنس عملاء الاحتلال الأمريكى الإسرائيلي.

"صوت الأمة " فى ٢٩ من أغسطس ٢٠١١

obeikan.com

عملية دفن ثورة

كان مبارك من الغباء بحيث لم يلحظ تحذيرنا - لألف مرة- من ثورة مقبلة مقلبة، وأخشى أن المجلس العسكرى - بالقصد أو بدونه- يكرر غباوة مبارك ذاتها.

ويلحظ القارئ الكريم أننى أتحدث عن المجلس العسكري، ولا أذكر الحكومة بالاسم ولا بالرسم، والسبب بسيط، وهو أنه لا توجد حكومة فى مصر الآن، وما من دليل واحد على وجودها، السيد عصام شرف يبدو كضيف شرف، وليس كرئيس للوزراء، وهو رجل طيب تلعب به المقادير، ورغم وجود وزراء بكفاءات ممتازة، ومن نوع حازم الببلاوى وعمرو حلمى وجودة عبد الخالق، يضيع الجهد فى الزحام، وتبدو الحكومة كقطعة جيلاتين لزجة تتعثر فيها الأقدام، ولا تبدو لها أقدام، ولا جسد منظور، وتفتقر لأدنى حس سياسى أو شعبي، أو شعور بالمسؤولية العامة، ويبدو وزراؤها كعمال باليومية، أو كموظفين «زهورات»، لم تصدر لهم عقود التثبيت بعد، ولا الصلاحيات اللازمة، ولا السياسة المرعية،ويقضون أوقات عملهم فى فراغ عبثي، ويتعلمون مبادئ الحلاقة فى رءوس اليتامى المصريين، وكأنهم فى بعثة تدريب، أو فى بروفة وزارية، لا فى مهمة إنقاذ، ولافى زمن ثورى استثنائي.

والمعني- ببساطة- أنه لاحاجة لتذكر حكاية الحكومة، لأن الضرب فى الميت حرام، والضرب فى المضروب قلة مروءة، وأتحدى أن يتذكر أحد - مثلا- اسم وزير خارجية مصر الحالي، فوزير الخارجية فى أى بلد نار على علم، بينما وزير خارجيتنا تحت الدكة، ووزير الخارجية الذى نعرفه هو المقاول الذى بنى الجدار الإسمنتى العازل أمام السفارة الإسرائيلية على نيل الجيزة، والمقاول قالها ببساطة،

فقد تلقى تكليف البناء من المجلس العسكري،وليس من وزير الخارجية، ولا من وزير الداخلية،ولا من عصام شرف 'لمسمى رئيسا للوزراء، فهؤلاء جميعا فى حضرة الغياب الذاهل، والحاضر الوحيد هو المجلس العسكري، فهو الذى يصنع السياسة، أو تصنع له، وهو الذى ينفذ، وهو الذى يوفر الرسوم الهندسية للمقاولين، وهو صاحب المقاولة امريبة فى عناوينها وتوقيتاتها، فقد بدأ المجلس العسكرى فى بناء الجدار العازل، وفى تحصين السفارة الإسرائيلية، وفى إعادة رفع العلم الإسرائيلي، وأبدى نشاطا وحماسا ملتهبا فى خدمة إسرائيل، وفى تبييض «وشها» العكر فى الوقت المثير للريب، فقد أقدمت تركيا على طرد السفير الإسرائيلي، وجمدت كل الاتفاقات العسكرية مع تل أبيب، وأعلنت حربا بحرية ضدها، وعجزت إسرائيل عن الرد، وتصور كثيرون أن المجلس العسكرى قد يفعلها، ولو من باب الغيرة، وأنه قد يسعى لتقليد الأتراك، فقد فعلتها حكومة أردوغان تحديا لإسرائيل، وتعبيرا عن كرامة وطنية طلبت اعتذارا رسميا إسرائيليا وتعويضات عن قتل أتراك،وحين امتنعت إسرائيل عن الاعتذار، وتواطأ معها تقرير مشبوه للأمم المتحدة، جاء القصف السياسى التركي، ودون أن تخشى أنقرة، لا من الحليف الأمريكي، ولا من الخصم الإسرائيلي، وقدمت أنقرة درسا سياسيا بليغا، وتصور الطيبون فى مصر أن المجلس العسكرى قد يتشجع، وقد يرد على صلف إسرائيل التى قتلت ضباطنا وجنودنا بالدم البارد والرصاص الحارق، وارتكبت الجريمة داخل أراضينا، وداست أبسط أبجديات السيادة المصرية، ورفضت الاعتذار الرسمي، وبدلا من أن يرد المجلس العسكرى على إسرائيل اقتداء بتركيا، راح المجلس العسكرى يرد على تركيا وليس على إسرائيل، راح يرد على تركيا نيابة عن إسرائيل، وينكل بالمشاعر الوطنية للشعب المصرى ويقدم عونا متبجحا «للأصدقاء» فى تل أبيب، ينقذهم من مأزقهم مع تركيا، ويذهب عنهم أحزانهم، ويفتح لهم باب مصر، ويحصن السفير الإسرائيلي، ويبنى جدارا عازلا

حول السفارة الإسرائيلية، يحميها من مظاهرات الشباب الوطنى المصري، ويؤكد الولاء المطلق لأصدقاء مبارك، ورعاته وحماته فى تل أبيب وواشنطن.

نعم، المتهم هو المجلس العسكري، وليس أى أحد آخر، وقراره ببناء الجدار الحامى للإسرائيليين غريب ومريب، ويبدو صادرا من تل أبيب،وليس من القاهرة، وعلى طريقة «زيتنا فى دقيقهم» الموروثة عن مبارك، وكأنه يطمئن الإسرائيليين ويحفظ لهم المقام السامى فى مصر، ويهدئ مخاوفهم من الثورة المصرية، ومن غضب الشعب المصري، ومن المطالبات الوطنية المتنامية بالخروج من أسر كامب ديفيد، ومن قيود المذلة، ومن عهد الخضوع للأمريكيين والإسرائيليين، وكأنما أراد المجلس العسكرى أن يؤكد حسن نيته، وأن يرسخ أقدام إسرائيل فى مصر، وأن يجدد التعهدات بضمان سلامة وأمن إسرائيل والإسرائيليين، ولو على حساب دم الضباط والجنود الشهداء، وعلى حساب ثورة الشعب المصري، والتى يبذل المجلس العسكرى جهدا دءوبا لاحتوائها، وتفريغها من قوة الدفع فيها، وربما التسريع بمراسم دفنها إن أمكن، وكأن شيئا لم يحدث فى مصر، وكأن مبارك لا يزال فى مكانه، يكتب ما يملى عليه، ويورثه لخلفائه وجنرالاته، ويحفظ عندهم كلمة السر، ويكفل دوام الطاعة للسفارة الأمريكية، ولرغبات وأشواق إسرائيل ومبعوثيها العلنيين والسريين.

وبناء الجدار الحامى للسفارة الإسرائيلية ليس تصرفا بالسياسة الخارجية، إنه فى صلب سياسات الداخل المصري، وفى صلب ما تريده أمريكا وإسرائيل، لا ما يريده الشعب المصري، وقد أراد الشعب المصرى أن يثور، وفعلها فى دراما هائلة، أراد أن يخلع مبارك، وفعلها ، وأراد أن يحاكم المخلوع، وفعلها، وأراد أن يخلع النظام بعد خلع الرأس، وهنا تحايل المجلس العسكرى الحاكم، قدم التنازلات للشعب المصرى فى الفروع، وأراد أن يستبقى الأصل، أن يجدد فى الوجوه، ولكن مع بقاء السياسة ذاتها، أن يتلاعب بمهام المرحلة الانتقالية، وأن يثير الفرقة بين

القوى الوطنية، وأن يستثير المطامع الذاتية، وأن يترك الشارع نهبا لعصابات البلطجة، وأن ينشر الفزع العام، وعلى سبيل اختصار الطريق للهدف، وتكفير الناس بالثورة التى أقلقت أمنهم، واستدعاء كتائب الرئيس المخلوع، ولو من الباب الخلفي، والإصرار على إجراء انتخابات نصفها بالنظام الفردي، إفساحا فى المجال لملياردیرات المال الحرام، ولقادة فرق البلطجة، وللعصبيات العائلية والجهوية، ووضع قانون الغدر فى ثلاجة الموت، وتنفيذ عملية غدر بقانون الغدر الذى جرى تعديله، وحتى يعيق عملية العزل والتطهير الشامل، ويترك المؤسسات على عفنها الموروث، وبذات الشخوص المختارين من جهاز أمن الدولة الذى لم ينحل، وعلى سبيل تسهيل المهمة، وبعنوانها المتفق عليه أمريكيا وإسرائيليا، وهو احتواء الثورة وتفريغها من مضامينها، وإتاحة الفرصة لإعادة ترميم نظام مبارك بدون مبرك نفسه.

والمحصلة: أننا بصدد ثورة مضادة كاملة الأوصاف، تسندها فئات فى الشارع، وفى السلطة، عند مركز القرار هناك انصندوق الأسود، وفوائض الضغط الأمريكى الإسرائيلى الداهس، وفى فضاء الشارع فئات كانت دائما ضد نزعة الثورة، وتفضل أداء الخدمة الدينية فى كنف جهاز مباحث أمن الدولة، وتستقوى بفوائض المال السعودى والخليجى بعامة، ويفسح لها المجال فى الظهور، والاستيلاء على المؤسسات والساحات، وتنشر الظل الأسود على النواصي، وتقتات على بؤس ويأس الغالبية الغاطسة من المصريين، وتريد قطع يد الثورة، وفى تحالف ضمنى مع الرغبات الأمريكية والإسرائيلية، وفى قطيعة تامة مع أى نداءات أو تجمعات لإنقاذ الثورة المغدورة، وفى سعى محموم للإحلال، أو لتقاسم السلطة مع فلول نظام مبارك، وطى ملف الثورة كلها، وإشاعة الفوضى المرتبة، وتكفير المصريين بفعل ثار ويثور.

باختصار، يبدو مشهد اللحظة مقبضا، وداعيا للإحباط العام، تبدو الثورة تحت

الحصار، فالمشهد أمام السفارة الإسرائيلية هو ذاته المشهد فى ميدان التحرير، الجدار الحامى أمام السفارة يقصد به تحصين الإسرائيليين من غضب المصريين، والجدار الدائرى فى ميدان التحرير يقصد به تحصين المجلس العسكرى من غضب الثائرين، كتل الأسمنت تحمى سفارة إسرائيل، وكتل الشرطة العسكرية والأمن المركزى تستولى على الصينية الرئيسية فى ميدان التحرير،وتحمى سياسة التباطؤ والتواطؤ، والمجلس العسكرى يكرر غباوة مبارك بالحرف، ويتصور أنه فى الحرز المكين، وأن بوسعه إعدام الثورة ودفن طلائعها، وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وحجزهم عن التظاهر وإشهار الغضب.

وبدلا من أن يرد المجلس العسكرى على إسرائيل اقتداء بتركيا.. راح المجلس العسكرى يرد على تركيا وليس على إسرائيل.. راح يرد على تركيا نيابة عن إسرائيل.. وينكل بالمشاعر الوطنية للشعب المصري.. ويقدم عونا متبجحا «للأصدقاء» فى تل أبيب.. ينقذهم من مأزقهم مع تركيا.. ويذهب عنهم أحزانهم.. ويفتح لهم باب مصر.. ويحصن السفير الإسرائيلي.

"صوت الأمة " فى ٥ من سبتمبر ٢٠١١

جماعة «آسفين يا إسرائيل»!

اقتحام السفارة الإسرائيلية عمل وطنى بامتياز.. وضحاياه شهداء عند الرب والشعب.. ومعتقلوه أمانة فى أعناقنا جميعا، يستحقون دعما وطنيا جامعا.. وإجماعا على المطالبة بإطلاق سراحهم فورا

أعظم ما جرى فى جمعة ٩/٩ هو الاقتحام الشعبى الجسور للسفارة الإسرائيلية، وبعثرة أوراقها فى الهواء، وفى دراما ليلية ساخنة عند نيل الجيزة.

وأسوأ ما جرى ردود أفعال عدد من المتقعرين، بعضهم للأسف من أحزاب إسلامية ووطنية، ومن شخصيات عامة يفترض أنها تعقل وتزن ما تقول، ومن حركات الهوى الأمريكي، وحتى لا نقول المنشأ والرعاية والتمويل.

بدا التقعر ظاهرا فى التفاسير، وكلها عبث محض، ومن نوع نسبة عملية الاقتحام إلى جماعات بلطجة مجهولة، أو إلى فلول مبارك وابنه«!»، بل وقفزت «لجنة تقصى حقائق» موقرة إلى أعلى سلم العبث، ولم تقدم أى حقيقة، واكتفت بطلب التحقيق ، أى أنها لجنة تقصى لم تتقص شيئا، ولا حققت ، ولا شهدت، واكتفت بالتورط فى خدمة حملة إعلامية أمنية ملوثة، خلطت أوراق عملية اقتحام السفارة مع حرق مبنى الأدلة الجنائية ، ومع الهجوم على مديرية أمن الجيزة، ولمجرد أن الحوادث كلها جرت فى ليلة واحدة، ويالها من طريقة فى التفسير، وكأنه يمكن الربط بين اجتماع لجنة تقصى الحقائق الموقرة بمقر المجلس المصرى لحقوق الإنسان، واجتماع نتنيهو مع مجلس وزرائه المصغر فى القدس المحتلة، ولمجرد أن الاجتماعين تما فى ذات اليوم، وفى الساعة نفسها!

وفوق العبث فى تفسير الوقائع، كان العبث الآخر فى توقع المضاعفات، والتحذيرات من الويل والثبور وعظائم الأمور، وتوقع رد عنيف من أختهم «إسرائيل»، وإنزال عقوبات دولية بمصر، وإلى حد أن بعضهم بادر بالاعتذار إلى ما يسميه «المجتمع الدولي»، وهو تعبير كودى صار معناه مفهوما، ويقصد به فى العادة غضب الست أمريكا، والتى لن تسكت - فى رأيهم - عن اقتحام السفارة، واختراق قواعد القانون الدولى الحامية للسفارات، وتحطيم اتفاقية السلام مع إسرائيل!، وعلى مدى يومين بعد حادث الاقتحام الجسور، كانت اللغة المرعوبة هى المسيطرة، والتخويف مما قد تقدم عليه إسرائيل، بدا جنرالات التخويف فى خانة الرعب، وهو الرعب نفسه الذى سرى فى أوصال إسرائيل، وأحبط العقائد البليدة، والتى لا تزال تعيش بعقلية مبارك المخلوع، والتى تصورنا كقطيع حملان خائف من الذئب الإسرائيلي، ولا تدرك التغير العميق الذى جري، وقلب المعادلات الإقليمية، وأعجز إسرائيل عن الرد، وبفضل الثورة الشعبية المصرية التى يدعى بعضهم الانتساب إليها والخوف عليها، وهى منهم براء، وتمضى فى طريقها بقوة دفع ذاتية وطنية خالصة، وتقرن السعى لكسب حرية المصريين بالسعى لكسب حرية مصر، وتستعيد صلات العروة الوثقى بين كسب الديمقراطية وكسب الاستقلال الوطني.

وبعيدا عن جهالة جماعة المعتذرين لإسرائيل، أو جماعة «آسفين يا إسرائيل» على طريقة «آسفين يا ريس»، بعيدا عن الجهالة تبدو الحقائق ناصعة ناطقة، وبدون احتياج إلى لجان تقصى حقائق زائغة البصر، ولا إلى فتاوى المتقعرين الكبار والصغار، فالسفارة الإسرائيلية ليست مما يصح حمايته، السفارة الإسرائيلية ليست مقرا لبعثة دبلوماسية مقبولة أو يعتد بها، حتى لو كان النظام المصرى عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتبادل العلاقات معها، وتفرغ لخدمتها طلبا لرضا الباب العالى فى واشنطن، فهذه كلها تصرفات تخص نظاما قامت ضده الثورة، والشعب الذى ثار لتغيير نظام خدمة إسرائيل، هو ذاته الشعب الذى اقتحم السفارة الإسرائيلية،

فوجود الأخيرة فى ذاته عار يلحق بنا جميعا، وإزالة العار عقيدة وطنية وفريضة دينية، وقد كان طرد السفير الإسرائيلى على رأس قائمة المطالب الوطنية، وقد حققه الشباب الوطنى المصرى بضربة واحدة، وكانت النتيجة باهرة، وهرب السفير الإسرائيلى وطاقمه الدبلوماسى على متن طائرة حربية خاصة، وتحت جنح الظلام.

ورد فعل إسرائيل لم يجيء كما تصور المتقعرون، فقد فزعت إسرائيل لما جرى، وأدركت أن الطريق لإنهاء وجودها فى مصر قد بدأ، وأن إقامتها المريحة فى مصر قد آذنت بالرحيل، وفى نفس لحظة رحيل مبارك رجل واشنطن وجاسوس إسرائيل الأعظم، أدركت إسرائيل أن ساعة النهاية تدق، وأن اتفاقية السلام سوف تنتهى إلى حبر يجف فوق الورق، فقد انفكت عقدة لسان المصريين، وكسروا حواجز الخوف، وتحررت عقولهم وأياديهم، وثبتت مقدرتهم الفطرية على صنع المعجزات، وبسلطة الناس ، لا بسلطة الحراس ، والتى خذلت شعبها وثورته، ولم تتصرف بالسياسة كما ينبغى بعد العدوان الإسرائيلى الأخير داخل حدودنا، والذى راح ضحيته الضابط الشهيد أحمد جلال عبدالقادر، وعدد من جنودنا، واستثار العدوان غضب الشباب الوطنى فى اعتصام طويل أمام مقر لسفارة الإسرائيلية، ودون أن يتحرك المجلس العسكرى وحكومته للرد على العدوان، بل جرى التراجع حتى عن فكرة سحب السفير المصرى هناك، ناهيك عن فكرة طرد السفير الإسرائيلى من هنا، وبدلا من الرد السياسى الملائم ، ولو بسبيل العدوى من جرأة السياسة التركية، بادر المجلس العسكرى لإقامة جدار عازل أمام عمارة السفارة الإسرائيلية، وفى خطوة بدت كرد على تركيا نيابة عن إسرائيل، وبدواعى حماية أمنية لم تقنع أحدا، ومع تخلف السلطة عن الرد، كان لابد لطلائع الشعب المصرى أن تأخذ قضيتها فى أيديها، وأن ترد على طريقتها، وبمسيرة الشواكيش والمرزبات التى انطلقت من ميدان التحرير، وانتهت إلى عملية اقتحام السفارة الإسرائيلية.

وفى التفاصيل تظهر التفاسير، فقد جرى الإعلان عن مسيرة الشواكيش قبل جمعة تصحيح المسار بأيام، ونشرت الصحف اليومية الخبر، وكان الهدف، تحطيم الجدار العازل، ونجحت الآلاف الأولى فى عملية التحطيم، بجدارة، وبوتيرة فاقت التوقعات الأولى، ولأن النجاح يغرى بالنجاح، والنصر يجلب النصر ، فقد تضاعف الحماس، وتكاثرت أعداد المتظاهرين بسرعة مع تناقل الخبر عبر الفضائيات، والمواقع الإلكترونية، وزادت أعداد المتظاهرين إلى ما يربو على العشرة آلاف، ومع نشوة الجموع بتحطيم الجدار ، وتولد شعور وطنى جارف مكتسح، كانت قوات الأمن والشرطة العسكرية فى حال المفاجأة، خاصة أن الأوامر كانت صارمة إلى ساعتها، وتحظر أى تفكير فى إطلاق النار على المتظاهرين، وهو ما أغرى باغتنام الفرصة، والعبور من ثغرة الضعف الأمني، والصعود إلى حيث مقر السفارة، والقفز بالدراما إلى الأدوار العليا، واقتحام السفارة فى حدث غير مسبوق مصريا، كانت المفاجأة سارة لجموع المتظاهرين، وكانت المفاجأة مذهلة لقوات الأمن، والتى عجزت عن التصرف اللحظي، أو قل : إنه لم تكن لديها دوافع كافية للتصرف، فشعور الكراهية للإسرائيليين هو القاسم المشترك الأعظم بين المصريين، وقد بدت الحوادث فى تلاحقها عميقة المغزي، ففى نفس لحظة الاقتحام الشعبى لسفارة العدو، كانت روح الجندى عماد عبدالملاك تصعد إلى بارئها، كان عماد يموت متأثرا بجراح أصابته خلال العدوان الإسرائيلى الأخير، كان عماد هو الشهيد السادس فى صحبة أحمد جلال عبدالقادر ورفاقه الأربعة، وكان عماد هو الأفضل حظا، فقد جاء الرد الشعبى على استشهاده فورا، وفى لحظة فيضان الروح.

هذا ما جرى ببساطة، فاقتحام السفارة الإسرائيلية عمل وطنى عفوى تلقائي، بامتياز، ويعادل -فى المغزي- تقدم قوات جيشنا إلى شرق سيناء دوسا على قيود نزع السلاح، ولا يصح خلط عملية اقتحام السفارة مع حوادث مديرية أمن الجيزة، ولا احتراق مبنى الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية، ولا الانحطاط المهنى الذى تردت

إليه صحف وصحفيون ، ولا التقعر الجاهل الذى تفرغت له شخصيات معزولة عن حس الشارع وحركته وثورته.

نعم ، اقتحام السفارة الإسرائيلية عمل وطنى جليل، وضحاياه شهداء عند الرب والشعب، ومعتقلوه أمانة فى أعناقنا جميعا، يستحقون دعما وطنيا جامعا، وإجماعا على المطالبة بإطلاق سراحهم فورا، والتحقيق العاجل فى جرائم قتل المتظاهرين، ومحاكمة الذين أمروا بإطلاق النار خضوعا للابتزاز الإسرائيلي.

"صوت الأمة " فى ١٢ سبتمبر ٢٠١١

obeikan.com

خطـايـا الجنـرالات

سياسة المجلس العسكرى تدوس الثورة.. وتدهس الخط الأحمر.. وتدفع الناس إلى الضيق والقلق.. وربما اليأس.. وتخلق مناخا مريبا.. يشجع إيحاءات الوقيعة بين الشعب والجيش

لا أحد عاقلا، ولا وطنيا، يريد صداما ولا وقيعة بين الشعب والجيش، فالجيش جزء من الشعب المصري، وهو حجر الأساس فى بناء الدولة المصرية، ودوره الوطنى ليس موضعا لنقاش، ولم يدخل أبدا فى صدام بالسلاح مع ثورات الشعب المصري، وانتفاضاته، بل كانت طلائعه صانعة لثورات كبرى فى تاريخنا، وعلى طريقة أحمد عرابى وجمال عبدالناصر.

وبرغم وجود أصوات قد تشجع على وقيعة فى غير محلها، فإنها تبدو هامشية ومحدودة الأثر فى صناعة حركة الجمهور، وربما لاتكون موضعا لخطر، ولا صانعة لوقيعة، وبقدر ما يفعل المجلس العسكرى الحاكم نفسه، وهذه مفارقة المشهد المراوغ فى مصر الآن، فالمجلس العسكرى هو قيادة الجيش، وليس لنا ولا لغيرنا حق التدخل فى شؤون الجيش، ليس لنا دخل بسلاح الجيش، ولا بمناوراته، ولا بخطط السلاح، ولا نناقش فى شيء من هذا كله، ليس التزاما بالقانون فقط، بل التزاما بدواعى الضمير قبل نصوص القانون، أما دور المجلس العسكرى كسلطة سياسية مؤقتة، فهو شيء آخر مختلف بالجملة، ولجميع المصريين. على الشيوع. حق التدخل فيه، وحق المراقبة، وحق النقد بل النقض، والسبب بسيط ومفهوم، فالمجلس العسكرى .بالدور السياسى .هو الذى يتدخل فى شؤوننا هذه المرة، ويحكم البلد بتفويض الناس، وليس بتفويض الحراس، فلم يثبت أبدًا أن ثمة وثيقة تفويض من مبارك إلى المجلس العسكري، وعمرسليمان .فى تحقيقات النيابة .قال

شيئا عجيبًا، وهو أنه هو الذى وقع على قرار التفويض، وبصفته نائبا لمبارك فى أيامه الأخيرة، وقد زالت صفة مبارك بقرار الثورة الشعبية، وليس بقرار المجلس العسكري، وزالت صفة عمر سليمان مع زوال صفة الذى عينه، والمحصلة واضحة من زوايا السياسة والشرعية، وهى أن مبارك لم يكن يملك حقا، حتى يفوضه لغيره، ولا عمر سليمان كان يملك، والذى حدث كان شيئا آخر، وذا طابع استثنائى خاص، وتماما كطبع الثورات، فقد اتخذ جنرالات المجلس العسكرى قرارا بعدم فتح النيران ضد ثورة الشعب، ولم يكن الموقف اختيارًا مزاجيا، بل فيه. أيضا. معنى الاختيار بالإجبار، فلا يصح فى تقاليد العسكرية المصرية، ولا فى عقائدها، ولا فى تاريخها المديد بالطول والعرض ولايجوز لجنرال مهما علا شأنه، وتسامت سلطته، لا يجوز له أن يتخذ موقفا آخر، وحتى لو أراد، فالنتيجة معروفة، وهى أن أحدًا قد يخاطر .افتراضًا. بأمر إطلاق النار على الشعب، قد يملك حق إطلاق الرصاصة الأولى، لكنه يعرف يقينا ما قد يحدث بعدها، فقد يعرف اتجاه الرصاصة الأولى، لكنه لا يعرف .بالضبط. أين تستقر الرصاصة الثانية، لكن الناس كلها تعرف، فلا شرعية شعبية لجنرال يأمر بإطلاق النار ضد ثورة، ولا شرعية عسكرية أيضا، فالذى يصنع انضباط الجيش المصرى هو الالتزام بتقاليده الوطنية، وكل خروج عن التقاليد هو خروج عن الشرعية العسكرية ذاتها، وانقلاب على الشرف العسكري.

ماذا نعنى بهذه الشروح؟، المعنى مباشر، وهو أن الشعب قبل سلطة المجلس العسكري، وقبل تفويضها بشروط، بينها أن هذه السلطة موقوتة، وأهمها التزام جنرالات المجلس العسكرى بأهداف الثورة، وليس بآرائهم الشخصية: ولا بالتزاماتهم المعلوم منها والمخفي، فقد كانت الثورة دراما هائلة، ولكن بغير قيادة مدنية مطابقة، وهو ما جعل القيادة لصديق بدا فى صورة المجلس العسكري، والأخير ليس مجلسا لقيادة الثورة، ولا عنده أشواقها ومصالحها وأهدافها، هو. فقط .بدا كصديق للثورة، رفض مواجهة جماهيرها بالسلاح، أدى واجبا يشكر عليه، ويشاد به إن أراد، لكن أداء الواجب ليس تفضلا ولا منة، وقد كانت بيانات

المجلس الأولى صريحة، وأكدت الالتزام بشرعية الثورة لا بشرعية موهومة لمبارك وعمر سليمان، وهنا مربط الفرس فى القصة كلها، فقد حل كصديق نيابة عن اللصيق، حل كوكيل نيابة عن الأصيل، وكان عقد الوكالة محددا، لايصح الخروج عنه، ولا التصرف فيه، لكن الأمور لم تمض دائما كذلك، والتفاصيل كثيرة، وكبرت أحمالها حتى صارت تلالًا، فالمجلس العسكرى لا يفعل شيئا باتجاه الثورة، ولايقدم على خطوة بالإيجاب، ولا يتحرك بجدية إلا أن يكون تحت ضغط شعبي، وعلى طريقة مليونية ٨ أبريل إلى مليونية ٨ يوليو، وهو ما خلق شعورًا شعبيا محبطًا، تراجعت معه دواعى الثقة فى سياسة المجلس العسكرى ثم انخفضت مقادير الثقة إلى حدود منذرة بالخطر، فقد بدت سياسة المجلس العسكرى متباطئة، ثم بدا التباطؤ موحيا بالتواطؤ، ثم أخلى التباطؤ مكانه بالمعني، وصار الاحساس بالتواطؤ الصريح مسيطرًا، وإلى حد الشعور بحدوث انتكاسة شاملة، وانقلاب كامل على الثورة، وبتحول المجلس العسكرى وحكومته إلى سلطة للثورة المضادة، وكأن المصريين قاموا بثورة غير مسبوقة، ودفعوا ضرائب الدم، ولا لشيء، إلا لتمكين الثورة المضادة من رقبة السلطة، وإعادة ترميم نظام مبارك نفسه، وإن كان بغير مبارك المنعم المرفه فى المركز الطبى العالمي، والمحاط بعناية خمسة نجوم، والمحمى بشهادات الكبار المهالثة، وآخرها شهادة المشير محمد حسين طنطاوي.

ولعل شهادة المشير طنطاوى كانت حاسمة فى دلالتها، وإن كان الحسم فى اتجاه آخر، وعلى غير ما توقع الطيبون، وعلى غير ما أملنا جميعا، والشهادة .كما هو معروف .محظورة النشر بأمر قضائي، وإن كان الناس يعرفون ما جري، وبطرق الإعلام البديل البعيد عن السيطرة، ثم بتفاعلات مرئية صاحبت وأعقبت، وعكست فرح جماعة أرامل مبارك بشهادة المشير، والتى صارت مشهورة بعنوان «ما أعرفش» (!)، كانت صدمة المشير على مسافة ثمانية شهور بالضبط بعد تاريخ اشتعال الثورة المصرية،وتضاعفت الصدمة مع ما توالى داهسا فى الخفاء، وفى سواد النهار نفسه، ولم تكن مصادفة أبدًا، ولا تواقتا تلقائيا للحوادث، أن صدمة شهادة

المشير تبعتها صدمة مصادرة النسخة الأصلية من صحيفة «صوت الأمة»، وكأنهم يقولون لك، وبوضوح قاطع، إن مبارك هنا، وإننا نحرسه رئيسا ومخلوعا، ونحرس رجاله ونساءه، ونحرس صفيه ورئيس مخابراته ونائبه عمر سليمان، وندافع عن الذين دهسوا الناس، ونضرب على أيدى الذين آمنوا بالثورة، وسعوا إليها، ونذروا حياتهم لخلاص الشعب المصري، وكأنهم يقولون لنا، ولغيرنا، إن زمن الحرية انتهي، وإنهم عادوا من اجازة موقوتة بعد الثورة، وإن آياتهم المسلحة هى نص الكتاب المقدس، والذى توقف العمل به لشهور، ولظروف اضطرار موقوتة، بدت كأنها مجاراة للثورة، واصطحابها إلى شوارع الضباب، ثم اغتيالها وسوقها إلى أقرب مدفن، وتماما على طريقة مبارك المخلوع، والذى صودرت «صوت الأمة» فى عهده ثلاث مرات وتحديدًا فى ٣ يناير و١٦ فبراير و١٦ مارس ٢٠٠٩، وبذات الطريقة القديمة المستجدة، وبمصادفة أن كنت رئيس تحريرها قبل أن أذهب، ثم أعود، ثم تتكرر القصة الآن، وبذات المصادفة، وعلى طريقة «اضرب المربوط يخاف السايب»، اضرب «صوت الأمة» لكى تفزع غيرها، اضرب الصحافة المصرية فى أعلى شواهق جبالها، وحتى يخاف الآخرون، والذين تعودوا السكن فى السفوح.

والمحصلة باتت ظاهرة، وهى أنه لا أحد يعتد به، وطنيًا أو يثق به الناس، لا أحد عاقلا أو وطنيا يدعو أو يقبل .لا سمح الله .إلى وقيعة ولا إلى صدام بين الشعب والجيش، وصحيح أن الجيش «خط أحمر» وبرضا الناس لا بإنذارات الحراس، لكن ثورة الشعب المصرى هى «الخط الأحمر»، وبألف ولام التعريف والحصر، ولا خير فينا، ولا فى غيرنا، إذا لم نقل الحقيقة كاملة، وفى أوانها، ومهما كان الثمن، والحقيقة ببساطة على النحو التالي، فثمة جنرالات فى المجلس العسكرى يتعاطفون حقا مع الثورة، لكن سياسة المجلس العسكرى فى جملته شيء آخر، سياسة المجلس العسكرى تدوس الثورة، وتدهس الخط الأحمر، وتدفع الناس إلى الضيق والقلق، وربما اليأس، وتخلق مناخا مريبا، يشجع إيحاءات الوقيعة بين

الشعب والجيش، وهذه خطيئة سياسة المجلس العسكري، والتى تسيء للجيش بقدر ما تسيء للثورة.

"صوت الأمة " فى ١٩ من سبتمبر ٢٠١١

obeikan.com

الجمعية السرية التى تحكم مصر

العنوان ليس لى هذه المرة، وإنما للأستاذ إحسان عبد القدوس ، كان الأديب والكاتب الصحفى الممتاز يقود كتيبة معارضة مشاغبة فى مجلة «روزا ليوسف»، كان الزمن أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وقصد الراحل بتعبير «الجمعية السرية» إشارة إلى تنظيم الضباط الأحرار، وكان من حوالى مائة ضابط، ومن رتب عسكرية وسطى وصغري، وقادوا انقلابا ضد قيادة الجيش، وأركان النظام المحمية بالاحتلال البريطانى وقتها، وكانت ملابسات الدور القناعى المستعار للواء محمد نجيب، وصداماته المكتومة مع جمال عبد الناصر قائد الثورة الحقيقى ، وتضارب فتاوى المستشارين القانونيين، وغموض نية مجلس قيادة الثورة وقتها، كانت تلك مع غيرها مما يثير البلبلة، ويضاعف غموضا دفع الأستاذ إحسان عبد القدوس لإطلاق عنوانه الشهير عن «الجمعية السرية التى تحكم مصر»، ولقى بسببه أذى وعنتا موقوتا، ثم تغيرت نظرته بعد أن تحول الانقلاب إلى ثورة كبرى، هزت المنطقة والعالم، وصار الأستاذ إحسان رفيقا لدرب الثورة، وبادر بإعلان رغبته فى تأميم «روزا ليوسف» التى أنشأتها والدته المكافحة، وإن تبقى فى نفسه كدر، فقد كان الرجل اشتراكيا ديمقراطيا ورومانتيكيا على طريقته.

وقد تبدو استعارة عنوان الأستاذ إحسان عبد القدوس فى غير محلها بالضبط الآن، ولاختلاف الظروف والملابسات، فالثورة هذه المرة شعبية خالصة، ولم يتدخل ضدها الجيش، ولا قيادته، وكان الموقف المعلن معها، ومع شرعيتها ومطالبها وأهدافها، ثم أخذت قيادة الجيش الرسمية مفاتيح حكم البلاد بين أياديها، ولفترة قيل إنها موقوتة، وإلى مدى زمني، لم تتحدد نهاياته بعد، والمحصلة إلى الآن مقلقة، وتكاد تشى بحدوث انقلاب كامل على الثورة الشعبية، وفى أجواء

غامضة ملتبسة، المخفى فيها أكثر من المعلوم، وتوحى بخطر تحول الثورة إلى انقلاب سلطة، وإلى تغيير فى المبنى دون المساس بالمعنى، ثم إن من بيدهم الأمر لا يكاد أحد يعلم شيئا عن أغلبهم ، وهم فى حكم «الجمعية السرية»، والتى لها اسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى الصياغة الرسمية، أو اسم «المجلس العسكري» فى التعبير السيار، وبعد الاسم لا تجد رسما، لا تجد شروحا، ولا تفاسير بعدها، لا نقصد بالطبع شروحا عسكرية، فليس لنا - ولا لغيرنا: - حق التدخل فى الشؤون العسكرية للجنرالات، فهذا شأنهم، وشأن الجيش المصرى الذى يحظى باحترام ومحبة المصريين، ويد الجيش - فيما نثق - فى يد الشعب، لكن يد المجلس العسكرى فى السياسية لا تبدو كذلك، ولا نكاد نعلم شيئا مفيدا عن الصورة السياسة الحقيقية للجنرالات، وهم يحكموننا الآن، وسلطتهم رازحة فى الحال، وربما فى الاستقبال، فلم يعلن أحد - ولو مرة - عن الأسماء الكاملة لأعضاء المجلس العسكرى الحاكم، ولا عن مواعيد اجتماعاته، ولا عن محاضرها، ولا عن الآراء المتداولة، ولا عن طبيعة النقاش، ولا عن كيف يصدر القرار، ولا - حتى - عن عدد الأعضاء بالضبط، ومعايير الضم أو الاختيار، وقد قيل فى أرجح الروايات إنهم صاروا تسعة عشر عضوا، أو أنهم زادوا على العشرين، أولهم - بالطبع - اسم المشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس العسكري، ونائبه الفريق سامى عنان رئيس الأركان، وثلاثة آخرون برتبة الفريق، هم الفريق مهاب مميش قائد القوات البحرية، والفريق رضا حافظ قائد القوات الجوية، والفريق عبدالعزيز سيف الدين قائد الدفاع الجوي، والباقون برتبة اللواء، وهم:- بغير ترتيب مقصود - اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع، اللواء ممدوح شاهين مساعد وزير الدفاع للشؤون القانونية، اللواء محسن الفنجرى مساعد وزير الدفاع لشؤون التنظيم والإدارة، اللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية، اللواء محمود حجازى قائد المنطقة الغربية، اللواء حسن محمد أحمد قائد المنطقة الشمالية، اللواء محسن الشاذلى قائد المنطقة الجنوبية، اللواء حمدى بدين قائد الشرطة العسكرية،

اللواء محمد عبد النبى قائد حرس الحدود، اللواء محمد حجازى قائد الجيش الثانى الميداني، اللواء صدقى صبحى قائد الجيش الثالث الميداني، اللواء مختار الملا، اللواء عادل عمارة، واللواء إسماعيل عتمان مدير الشؤون المعنوية، وقد يصح أن نضيف أسماء أخرى للقائمة، ومن مقام اللواء عادل المرسى رئيس هيئة القضاء العسكري، واللواء عبدالفتاح السيسى رئيس جهاز المخابرات الحربية، واللواء مراد موافى رئيس جهاز المخابرات العامة.

والقائمة المذكورة قد تصيب أو تخيب، وإن كانت أقرب للدقة بحسب ما تيسر من معلومات، وقليل من أسمائها معروف للرأى العام، وبعضها يتحدث بإفراط فى وسائل الإعلام، وينطبق عليهم القول المأثور «تكلم حتى أعرفك»، وحكم الناس على الذين تكلموا ظاهر جدا، ويكاد اللواء ممدوح شاهين يكون أقلهم شعبية، وأكثرهم استقطابا لدواعى الغضب، وفى غير وسائل الإعلام، فقد أتيح لكاتب السطور أن يلتقى بعضهم، فرادى أو مجتمعين، وبطلب كريم منهم فى مطلق الأحوال، وكان انطباعى ولا يزال مضطربا، لا أتحدث هنا عن وطنية الذين التقيتهم، فهذه قصة مفروغ منها، فالجيش مصنع الرجال، وهو بيت الوطنية المصرية بطبيعة عقائد السلاح، لكن الشعور الوطنى للجنرالات بدا كأنه فى حال الحياد، بعضهم متعاطف وبحماس لافت مع الثورة الشعبية، وبعضهم كأنه الصندوق المغلق، أضف إلى ذلك شيئا مهما، وهو أن الذين التقيتهم لا يزيدون على خمسة جنرالات، أى أنهم ربع عدد أعضاء المجلس العسكرى تقريبا، وليس من بينهم الفريق سامى عنان، ولا المشير طنطاوى بالطبع، أى أننا لا نعلم عن الغالبية شيئا، ولا نعرف ميولهم ولا آراءهم، وانضباطهم العسكرى يطغى - فيما يبدو - على اشتغالهم الموقوت بالسياسة والحكم، كلماتهم فى حلوقهم، وفى صندوق أسود أو أبيض، قد لا يهم لون صناديق الأفراد ومخازن أسرارهم، لكن المحصلة العامة ظاهرة، والعينة بينة، فالارتباك سيد الوقت إن أحسنت الظن، وإن أسأت الظن قد

تنتهى إلى معنى آخر، وهو أننا بصدد تباطؤ يوحى ويشى بالتواطؤ، وإساءة الظن قد تكون أحيانا من حسن الفطن، وليس كل الظن إثما بمقتضى النص القرآنى الأكرم.

وقد حذر المشير طنطاوى أخيرا من التشكيك فى نيات الجيش، ونحن - لا سمح الله - لا نشكك فى نوايا قواتنا المسلحة، فهى فى العين وعلى الرأس، ونثق فى مقدرتها المطلقة على حماية حدودنا، والدفاع عن ترابنا الوطني، ونثق فى عقيدتها القتالية، وعظيم إدراكها لدور مصر فى قيادة أمتها العربية، لا نقول ذلك ترديدا لمحفوظات أو أناشيد وطنية معتادة، ولا رجعا لصدى اعتقادنا الجازم بوحدة الجيش والشعب، ولا خوفا - بالطبع - من عقاب، ولا تحوطا من عتاب، بل عن اقتناع كامل بحفظ مقام جيش الشعب المصري، وبالذات فى مراحل وأدوار الفصل والحسم، وليس من اختصاصنا أن نتدخل فيما لا يعنينا، لا نتدخل فى دور المجلس العسكرى كقيادة عسكرية للجيش، والابتعاد عن هذا المعنى يقربنا إلى المعنى الآخر، وهو على النقيض بالضبط، ويعطينا - كما غيرنا - حق التدخل الكامل فى دور المجلس العسكرى كسلطة سياسية موقوتة، وحق التقييم لما جرى ويجري، وحق النقد إلى حد النقض، وبدون أى إساءة للظن، فإن المحصلة ليست فى صالح سياسة المجلس العسكري، ولا فى صالح نيته إزاء الثورة الشعبية المصرية، فنحن بصدد عملية دفن ثورة، وبصدد عملية تمكين لفلول النظام القديم، وإلى حد جعل الفلول أصولا، تحكم بدلا من أن يحكم عليها، وبرعاية مجلس عسكرى غريب الأطوار يشبه «الجمعية السرية»، وأقرب بتكوينه غير المرئى سياسيا إلى مجلس قيادة، ليس للثورة، ولكن للثورة المضادة، ومن وراء جدران مصمتة.

نحن بصدد عملية دفن ثورة.. وبصدد عملية تمكين لفلول النظام القديم.. وإلى حد جعل الفلول أصولا.. تحكم بدلا من أن يحكم عليها

"صوت الأمة " فى ١٠ من أكتوبر ٢٠١١

على فين يا مصر؟

مصر رايحة على فين يا أستاذ؟، سؤال تكرر على سمعى مئات المرات هذا الأسبوع، وفى زحام الشارع، ومع إلحاح السائلين الكرام، كانت إجاباتى مقتضبة جدا، لا محل فيها لتفاؤل ولا لتشاؤم، بل لثقة فى انتصار الثورة، وإن كانت اختناقات اللحظة تسد الحلوق.

حيرة المصريين زادت مع النجاح الباهر لتجربة الانتخابات التونسية، فقد مضت تونس فى الطريق الذى تعرفه تجارب وثورات الدنيا الديمقراطية كلها، ودخلت إلى مرحلة انتقالية سليمة فى عمومها، وجرى انتخاب مجلس تأسيسى - جمعية تأسيسية - لصياغة الدستور أولا، بعدها تجرى انتخابات البرلمان والرئاسة، وتبنى مؤسسات مستقرة تكمل مددها الدستورية، وقبل انتخابات المجلس التأسيسى التونسي، كانت قد جرت إجراءات العزل السياسى لجماعة نظام زين العابدين بن علي، ومشت التجربة فى سلاسة، وبنضج ظاهر لسلطة انتقالية مدنية، تدرى ما حولها، وتعرف الأصول، بينما سلطة المجلس العسكرى وحكومته فى مصر بدت على العكس بالضبط، ارتباك هائل، وغرق فى شبر ميه، وتباطؤ أوحى بالتواطؤ، ثم انتقال إلى تواطؤ صريح، وإدخال البلد فى نفق مظلم، وقيادة حملة الفلول للتكفير بالثورة، وجعل مصير البلد على كف عفريت.

وربما كانت هناك فروق تفصيلية مفهومة بين الحالتين التونسية والمصرية، فتونس بلد أصغر بكثير حجما وسكانا، ونسبة التعليم فيها أفضل، ونسبة الفقر أقل، والبؤس الاجتماعى محجوز فى الولايات الجنوبية، بينما البؤس فى مصر عام وشامل، والفقر ينهش بطول البلد وعرضها، وحتى التيار الإسلامى فى تونس مختلف، فقد فازت «حركة النهضة» بالنسبة الأعلى من الأصوات، وبدت كحركة قومية تعتز

بثقافة الإسلام، وليس حركة إسلامية على الطريقة المصرية البدائية، وزعيم النهضة راشد الغنوشى قامة فكرية سامقة، بينما زعماء التيارات الإسلامية فى مصر أشبه بنباتات الظل الصناعية، مجرد ذقون ثقيلة تمشى على الأرض، ولا تصح مقارنة أحدهم براشد الغنوشي، وليس بينهم عقل يلتفت إليه بعد فقدان جماعة الإخوان لرموز من طراز عبد المنعم أبو الفتوح وكمال الهلباوي، وبينما يبدو راشد الغنوشى مفكرا وسياسيا من طراز رفيع، وقد كان ناصريا فى ستينيات القرن العشرين، وأصبح ملهما ومعلما بتكوينه العقلى الكفاحى المميز، فإن قادة التيارات الإسلامية المصرية فى حال البؤس العظيم، وأغلبهم أقرب فى تكوينه إلى شيخ جامع فى قرية ، أو حتى إلى خادم زاوية تحت عمارة سكنية مزدحمة.

نعم، الفروق مفهومة، لكن الفارق الأفدح كان فى السلطة الانتقالية بالذات، وهى الأسوأ بامتياز فى مصر، وقد أساءت للثورة ولمكانة مصر معا، بل أساءت لسمعة الجيش المصرى الذى نفخر بضباطه وجنوده، وعكست تواضعا مريعا فى معايير الكفاءة، وفى افتقاد الحس السياسي، وفى الجهالة البدائية بأصول إدارة دولة فى حجم مصر، يترقب العالم العربى كله ما يجرى فيها، وقد يهتم بما يجرى فى تونس كبلد عربى عزيز، لكن الاهتمام الأعظم بما يجرى فى مصر بالذات، فما ستصير إليه الأمور فى مصر، سوف يعود، ويطبع بطابعه ما يجرى فى الدنيا العربية كلها، وقد انحدرت مكانة مصر طوال عهد مبارك البليد الراكد، وبدت مصر كبلد دهسته عجلات القطار، وبدت جهالة المخلوع من سوء حظ مصر، ثم انزاحت غمة مبارك بثورة شعبية أسطورية، وبدا أننا على موعد مع القدر الأفضل، ونحن كذلك بالفعل، مع أن ظواهر أحوالنا توحى بالأسوأ، لكن القصة لم تنته فصولها، فالثورة لم تكمل دوراتها، ولا نزال فى عام الفيل، والمجلس العسكرى – فى جملة سياسته – قريب الشبه بحال المخلوع فى أيامه الأخيرة، ويتصور جنرالاته أنهم ملكوا الدنيا وما عليها، ويستغفلون الشعب المصري، ويبالغون فى تقدير درجة ذكائهم

السياسي، وقد فعلها مبارك من قبل، وتصور أنه حكيم زمانه وفريد عصره وأوانه، وكانت نهايته على ما نعرف ويعرفون.

وقد قلناها للمجلس العسكرى من أول يوم، قلنا لهم «الدستور أولا ياجنرالات»، وأن الأساسات توضع أولا، ثم تبنى العمارات، لكنهم صموا آذانهم، ولم يستمعوا لنا، وفضلوا الاستماع إلى وسوسة الإسكافية وترزية القوانين والدساتير، وتنكبوا عن شريعة الالتزام بشرعية الثورة، ولجؤوا إلى الترقيع، وكأنهم لم يسمعوا بواقعة قيام الثورة من أصله، لجؤوا إلى ترقيع المرقع، ودعوا إلى استفتاء باطل فى أصل السعى إليه، وحصروا القصة كلها فى تعديلات دستورية محدودة، وحين وافقت الغالبية الشعبية فى استفتاء ١٩من مارس٢٠١١، وعلى أمل أن يسموا السلطة كما وعدوا فى شهور، لجأ الجنرالات إلى الاستعانة مجددا بحيل الإسكافية والترزية، وصاغوا نصوصا على مقاسهم فى الإعلان الدستورى الثاني، وأهدروا ما قالوا عنه إرادة الناس، ونصبوا أنفسهم حراسا، وهم لا يملكون خبرة ولا معرفة، ناهيك عن تواطؤهم الذى تكشفت مظاهره تباعا ضد الثورة وأهلها.

قلنا لهم لابد من محاكمات جدية وعزل سياسى لعناصر النظام القديم، فلجؤوا إلى المراوغة، وأضاعوا الوقت فى محاكمات هزلية، حققوا مع مبارك وجماعته بعد تركهم طلقاء لمدة شهرين، وساعدوهم على تهريب المليارات المنهوبة، وإحراق كل الوثائق بمعرفة زكريا عزمى وحسن عبدالرحمن، ثم جلبوهم إلى محاكمات تحت ضغط الثوار فى ميادين التحرير، ثم أفرغوا المحاكمات من كل معنى جدي، وملأوا ساحاتها بالشهادات الزور، ورفضوا إعداد قانون خاص يضمن جدية المحاكمات وشمولها، ثم وضعوا قانون جريمة الغدر فى الثلاجة، وأعدموا التعديلات اللاحقة عليه، وأهدروا أحكام القضاء القاضية باسترداد منشآت ومصانع عامة، وأغرقوا البلد فى الديون والقروض على طريقة السادات ومبارك، وجعلوا الفلول أصولا، وأنشؤوا لها ثمانية أحزاب، وسمحوا لها بتصدر قوائم المترشحين فى انتخابات

«العك السياسي».

قلنا لهم إنه لابد من الدستور أولا، فوضعوا العربة أمام الحصان، وقلنا لهم إن الأمن أولا، فتركوا المصريين نهبا لعصابات البلطجة والانفلات الأمني، وقلنا لهم إنه لابد من عزل سياسى شامل، وقبل إجراء أى انتخابات، فواصلوا عزل الثورة نفسها، وإفساح المجال لجماعات اليمين الإسلامى مع جماعات المال الحرام، وعلى أمل اقتسام الكعكة، وعلى قاعدة الإمارة للجنرالات والوزارة للفلول والذقون.

قلنا لهم إنه لابد من انتخابات القوائم النسبية غير المشروطة، والتى تتساوى فيها فرص وحقوق المستقلين والحزبيين، وعلى أن تكون البلد كلها دائرة واحدة، وبطريقة تيسر كفالة حقوق المصريين بالخارج فى التصويت، فلجؤوا إلى الإسكافية والترزية إياهم، وصنعوا نظاما انتخابيا أشبه باللوغاريتمات، لا يفهمه المرشح، فما بالك بالناخب المسكين، ودخلوا فى «حسابات بقالة» مع قوى سياسية مريضة خائفة من الثورة بطبيعة المصالح المتحكمة، وتتصرف على طريقة عبدالفتاح القصرى فى فيلم «ابن حميدو»، تتظاهر بالتشدد والمعارضة، ثم تنزل كلمتها الأرض «المرة دي» كما كل مرة، والمحصلة: نظام انتخابى غير دستورى وغير إنساني، أهدر حقوق المساواة بين المواطنين، ويفتقد مزايا الوضوح فى النظام الفردي، ويفتقد مزايا الأولوية للسياسة فى النظام النسبي، ويجمع السوءات كلها فى سلة، ويضيف إليها مخاطر البلطجة وسطوة المال وعصبيات العائلات والملل والنحل، وينتهى إلى برلمان انتقالى بخليط مشوه، يصلح مطية ممتازة للمجلس العسكري، ويكفر الناس بثورة تنتهى إلى برلمان مضاد للثورة.

"صوت الأمة " فى ٢٤ من أكتوبر ٢٠١١

المجلس العسكرى يقود الفلول

لا نريد لأحد أن يزايد علينا فيما نعرفه ونعترف به ونفخر من اعتزاز المصريين العميق بجيشهم العظيم، وبتضحيات ضباطه وجنوده، وبعقائده القتالية الوطنية، وبانضباطه الفائق، وبمقدرته على التصرف فى أصعب وأقسى الظروف، وبمعاركه الكبرى فى صناعة التاريخ المصري.

ولا نريد لأحد أن يزايد علينا فيما نعرفه ونعترف به ونفخر من أصالة التكوين الوطنى للجيش، وولائه المطلق لقضية تحرير مصر وعزتها ونهضتها، واندماجه التاريخى بحركة الوطنية المصرية، وإشعاله لثورات كبرى على طريقة أحمد عرابى وجمال عبد الناصر، وحذره الفطرى من التورط فى صدام مفتوح مع الشعب المصري، وحتى لو كانت السياسة التى تحكم مفرطة فى عمالتها وفسادها، فلم يتورط الجيش أبدا فى صدام واسع مع الناس، لم يطلق النار على جماهير انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، وكان صمام أمان للبلد فى حملة قمع تمرد الأمن المركزى الملتبسة بتفاصيلها إلى الآن، وبذل من دم ضباطه وجنوده فى مواجهة جيوش البلطجة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وفى تأمين البلد ومنشآته الحيوية والحساسة، وامتزج دم شهدائه بدم شهداء الشعب، ولم يشذ سلوكه عموما عن القاعدة الوطنية المؤكدة، وباستثناءات عابرة تؤكد القاعدة ولا تنفيها، وعلى طريقة الخطأ الفردى الميدانى فى دراما حوادث ماسبيرو الدموية المؤلمة.

لا نريد لأحد أن يزايد علينا بعبارة «الجيش خط أحمر»، وهو بالفعل كذلك، تماما كما أن دم المصريين «خط أحمر»، فالجيش المصرى جزء من الشعب المصري، وميزانية الجيش من أموال الشعب، وسلاحه من تعب وعرق الفقراء والمنتجين، وضباطه وجنوده من صلب الشعب، وانضباطه الذاتى تحكمه العقائد قبل الأوامر، فالقادة يجيئون ويذهبون، وبدواعى الترقى الوظيفي، وفى تاريخ جيشنا آلاف

القادة، بعضهم سطر اسمه بشعاع من نور، وآخرون لايكاد يلحظهم أحد، وحتى لو بدت إقامتهم مزمنة فى الوظائف، فقد بدأ بناء جيشنا مع نهضة محمد علي، وكان إبراهيم باشا .سارى عسكر عربستان .هو القائد المؤسس للجيش الحديث، وكان جمال عبدالناصر هو القائد المؤسس للجيش الأحدث، جرى تطهير الجيش من قادة لايستحقون الصفة، وجرت إعادة بنائه من نقطة الصفر بعد هزيمة ١٩٦٧، ومن وقتها نشأ ما عرف باسم «المجلس الأعلى للقوات المسلحة»، وكإطار جماعى للقيادة العسكرية المحترفة، وجرى على تكوين المجلس الأعلى شيء مما جرى لمصر كلها، تألق جيشنا العظيم فى حرب ١٩٧٣، وانتصر بالدم الشهيد، وبحد السلاح، ثم خذلت السياسة حد السلاح، وفرضت قيودًا على الجيش بعد اتفاقية العار فى كامب ديفيد، وبدا أن السياسة تحاصر الجيش، وتنهك تكوينه القيادي. وتفتح له مسالك إغراء لاتبدو مريحة، ثم زادت السياسة فى بؤسها وعمالتها وخدمتها المجانية للأمريكيين والإسرائيليين، ونفذ مبارك .المخلوع .خططا لإضعاف الجيش، وكانت القصة .بتفاصيلها المرهقة .جريمة خيانة عظمى للجيش كما للشعب، وهو ما انتهى بنا إلى ما نحن فيه بعد الثورة الأخيرة، فقد انكشف غطاء مبارك الأسود، وتكشفت وجوه المجلس الأعلى أو المجلس العسكري، وهو الذى يحكمنا الآن لفترة يقال إنها انتقالية أو موقوتة،

ولا يصح لأحد أن يخلط الأوراق، فقصة الجيش وتطوراته، وبما فيها ما جرى على المجلس العسكرى بدواعى السياسة، كل قصة الجيش تبقى للجيش، وليست موضوعا لحوار ولا لنقاش مفتوح الآن، فنحن نحرص على وحدة جيشنا وانضباطه، وتقاليد الجيش الداخلية شيء يخص أهله وقضاءه العسكري، وقد لايصح التدخل فيها الآن، وإلى أن تنشأ صيغة رقابة شعبية دستورية، يبقى دور المجلس العسكرى كقيادة عسكرية مما لايصح لنا التدخل فيه، فهذه مهمته الأصلية ووظيفته التى وجد من أجلها، وهى شيء مختلف بالتأكيد عن الدور السياسى للمجلس العسكري، كأن يعمل المرء نجارا، ثم يضطر للعمل كحداد لبعض الوقت، وكأن يعمل المرء طبيبا، ثم يضطر للعمل كمهندس لبعض الوقت، وكأن

يعمل المجلس العسكرى كقيادة عسكرية لجيش، ثم تجيء ظروف تنتدبه لمهمة أخرى غير وظيفته الأصلية، وتجعله يعمل كقيادة سياسية للشعب، ولبعض الوقت، وفى ظروف ثورة غير مسبوقة فى مثالها، بدت كدراما هائلة بغير قيادة مطابقة، واستدعت دورًا سياسيا للمجلس العسكري، هو بطبيعته موضوع للتقييم المفتوح، وقياس الصواب والخطأ، ويكفل فيه للكافة حق النقد إلى حد النقض، وبلاحرج ولا تثريب.

نعم، لا يصح لأحد أن يخلط الأوراق، ويصور زيفا للناس أن نقد سياسة المجلس العسكرى هو نقد للجيش، أو مساس بهيبته ومكانته، فمقام الجيش محفوظ، وضباطه وجنوده فى حبة عين كل مصري، أما سياسة المجلس العسكرى فشيء آخر مختلف، فهى سياسة لأفراد شاءت الظروف أن تجعلهم فى موضع القيادة السياسية، ودون دخول فى تفاصيل باتت مشهورة، فقد أساءت سياسة هؤلاء للثورة، وبالقدر نفسه الذى تسيء به لمكانة الجيش، فلا أحد وطنى أو عاقل يسعى أو يريد وقيعة مشؤومة بين الجيش والشعب، لكن سياسة الجنرالات تنزلق بنا إلى دواعى الخطر، وتشجع إيحاءات الوقيعة بين الشعب والجيش، ربما عن رغبة فى التحصن بنفوذ الجيش وسلاحه، بينما الجيش حصن للشعب، وليس لأى سياسة تفتقد الشرعية، أو تغتال الثورة، أو تنتصر للثورة المضادة، أو تشارك بالقصد .أو السهو .فى عملية دفن ثورة، وتضييع دم شهدائها، ودفع البلد إلى نفق مظلم، وإلى محنة حقيقية، وإلى تحويل المرحلة الانتقالية إلى ما يشبه المرحلة الانتقامية، وتأديب الشعب المصرى لأنه قام بثورة، والتمكين لنظام مبارك فى المعنى والمبني، وإعادة ترميمه، وضمان استمراره كما يريد الأمريكيون والإسرائيليون والسعوديون، حتى ولو بدون مبارك نفسه، وهذا بالضبط ما فعلته وتفعله سياسة المجلس العسكرى إلى الآن.

نفهم أن المجلس العسكرى ليس مجلسا القيادة الثورة، وهذا صحيح بطبائع الأمور، فلم تكن للمجلس العسكرى أشواق ثورة ولا مصالحها ولا طموحه ولا أهدافها، وقد فكر المجلس العسكرى فى منع توريث الرئاسة لجمال مبارك، لكنه لم

يفكر أبدًا فى خلع مبارك نفسه، ولا خطرت الفكرة على بال جنرالاته، بينما الثورة الشعبية هى التى خلعت مبارك، ولم تمانع فى دور سياسى موقوت للمجلس العسكرى وبدواعى ثقة عظيمة بالجيش، جرى اختزانها فى ضمائر المصريين جيلا فجيل، وبعد شهور طويلة على تاريخ اشتعال الثورة الشعبية، بدا المجلس العسكرى عنوانا على تبديد الثقة، لم يفقد الناس الثقة بجيشهم، لكنهم فقدوا الثقة بسياسة المجلس العسكري، ولا نريد هنا أن نتعرض لأفراد بعينهم، أو لأدوار تثير الريب، فبين أعضاء المجلس العسكرى أناس محترمون، لا نتحدث هنا عن الوطنية، فهذه قصة مفروغ منها بالبداهة، والعسكرية المصرية بيت للوطنية الجامعة، وما نتحدث عنه .تحديدا .هو الموقف من الثورة، وبين أعضاء المجلس العسكرى من يتعاطف مع الثورة، لكن سياسة المجلس العسكرى.فى جملتها.بدت معادية للثورة، وكلما تعرضت لضغط شعبي، تحركت قليلا، وبدا أنها تتجاوب مع مطالب الثورة، ثم تلجأ إلى المراوغة، وتفرغ قصة الثورة من مضمونها، وتضع العربة أمام الحصان، وتستبقى النظام القديم بغير كنس واجب، وتخرج عن شرعية الثورة التى التزمت بها فى البيانات الأولى، والمحصلة أن كل شيء يتحرك، ولكن إلى الخلف، وبأكثر مما كان يطمح إليه مبارك نفسه فى أيامه الأخيرة بالذات، فقد جرت محاكمات مبارك ورجاله على نحو صورى لا بطريقة جدية، وأتاحوا الفرصة والوقت الكافى لتهريب المليارات المنهوبة إلى بالوعات الخليج و«الأوف شورز»، وامتنعوا عن تنفيذ أحكام القضاء بإعادة المصانع والمنشآت إلى الشعب، وحفظوا امتيازات الكبار بدعوى تسيير العجلة، وتقاعسوا عن أداء مهمة إعادة بناء جهاز أمن داخلى يوالى الثورة، وتركوا الفزع ينهش أمان المصريين فى البيت والشارع، وعلى أمل تركيع الثورة.

"صوت الأمة " فى ٣١ من أكتوبر ٢٠١١

المجلس العسكرى أسوأ من مبارك
والبرلمان المقبل أسوأ من برلمان عز

البلد يحترق، والفوضى تضرب فى كل مكان، ومن أسوان والأقصر إلى بلطيم وبرج البرلس، ومن عصابة الحمبولى جنوبا، إلى بطل موقعة التوك توك الدموية شمالا، ومن خطف الأطفال إلى خطف الكبار، ومن حروب القرى إلى حروب المدن، بينما الدولة تحللت تماما، فلا الشرطة العسكرية قادرة على شيء، ولا الشرطة المدنية تفعل شيئا، فقد انفلتت الشرور من عقالها، ونضح المجتمع بأسوأ ما فيه، وانتقلنا من حكم العصابة إلى غابة العصابات، وإلى سلطة تتصرف بمزيج من العجز والاستهبال، وتحاول النجاة برءوسها من طوفان الدم الذى يغرقون البلد فيه.وقد لايصح إعفاء أحد من المسؤولية، فقد تصرفت الأطراف السياسية بما يليق بها، بدت النخبة فى حالة انحطاط تاريخي، وبدت الأحزاب والجماعات فى صورة مزرية، لم يكن أى منها يجرؤ على قول لا فى وجه مبارك، وبعد خلع الطاغوت، تصرفت كجماعة طفيليين، انتحلت صفة الثورة التى فاجأتها، وحاولت ركوب موجتها، وشاركت بنشاط فى عملية دفن سريع للثورة، وحتى لا تطالهم ألسنة النار، وتنهى هزلهم وتدجيلهم وتطبيلهم، وخلافاتهم التافهة التى لاتعكس شيئا مما يهم الشعب المصري، وبدا أن مصلحة مصر هى آخر ما يرد على بالهم، وأن هموم استعادة الاستقلال الوطني، وتحرير البلد من هيمنة الأمريكان والإسرائيليين، وقضايا التصنيع والنهضة والاختراق التكنولوجى وعدالة التوزيع، وتشغيل العاطلين، وإغناء الفقراء، وتزويج العوانس، واستعادة الأموال المنهوبة، ورد ممتلكات ومصانع ومنشآت الشعب، وبناء مثال مصرى قادر وعادل وملهم، بدا ذلك كله خارج حسابات نخبة ملوثة ومتواطئة، وليس لدى أغلب أطيافها إسلاميين كانوا أم ليبراليين، ليس لدى أحدهم حل، ليس لأنهم لا يعرفون، بل

لأنهم لا يريدون، فهم مجرد خدم لمصالح متحكمة فى المصير المصري، اقرأ .مثلا . برنامج حزب الإخوان أو حزب السلفيين، فلن تجد فارقا يميزهما عن برنامج حزب نجيب ساويرس أو حزب الوفد، فاختيارهم واحد فى القضية الوطنية، والمفهوم واحد فى البرامج المذكورة، وما يشابه من أحوال برامج لأحزاب مثيلة، المضمون: سلام الخضوع لإسرائيل والاحتلال السياسى الأمريكي، واختيارهم واحد فى القضية الاقتصادية الاجتماعية، والعنوان: شريعة السوق التى يتحلى لها البعض صفة دينية، وهو ما يفسر هذا اللجاج عن هوية الدولة، والمبالغة فى افتعال خلاف حول مكانة الشريعة فى الدستور، بينما لا خلاف جوهريا، والمبالغة فى الخلاف مقصودة، والهدف.. تغطية على وحدة البضاعة، ووحدة البرنامج، وهو تكرار منقح لفظيا لبرنامج حسنى مبارك نفسه، وكأن كل طرف يقول للناس: انتخبونا، لا لشيء، إلا لأننا الورثة الأفضل لسياسة المخلوع.

هذه الأطراف المعادية للثورة فى جوهرها، وغيرها من أحزاب وجماعات بأسماء تشابهت علينا كالبقر، هذه الأطراف المتصايحة باسم الإسلام أو باسم العلمانية، كلها لعبت دورًا رديئا، وساندت عملا يجرى بهمة ونشاط، ويهدف إلى إعادة التمكين لنظام مبارك دون مبارك نفسه، ويقدمون أنفسهم للأمريكان وأصدقائهم كوكلاء مفضلين، ويخونون الثورة ودم شهدائها، ويدهسون المبادئ فى غلظة، لا تهمهم المحاكمات الجدية لعصابة المخلوع، ولا استعادة كرامة البلد واستقلاله، ولا مصالح أوسع الطبقات والفئات فى مصر، إلا من باب توزيع الفتات الخيري، وهدايا اللحمة، وشيكات شراء الأصوات، والتلاعب بوجدان الناس، واستغلال بؤسهم ويأسهم وتربية ذقون ثقيلة لنظام مبارك واختياراته نفسها، وتحويل الفلول إلى أصول، وهو ما يفسر وجود جماعة مبارك على قوائم وترشيحات أحزاب وجماعات، وصمت جماعات وأحزاب أخرى عن مبدأ العزل السياسي، وقبولهم بتقاسم الكعكة مع الفلول، ودهس أحكام القضاء بحل حزب الرئيس المخلوع،

ثم حكم القضاء الإدارى الأخير باستبعاد أسماء «الوطنى المنحل»، وإلزام المجلس العسكرى واللجنة العليا للانتخابات باستبعاد الفلول جميعا، وهو حكم ناصع أثبت أن فى مصر قضاة يستحقون الصفة، بينما الساسة مجرد ركام، وأغلبهم من حصاد حالة انحطاط تاريخى كان مبارك عنوانا على فضيحتها الأبرز.

تبدو مصر الآن فى السلطة والأحزاب والجماعات على النحو التالي، تبدو بلدا دهسه القطار، وتدنت فيه الأسقف والرءوس، ولم يكن ذلك مفاجئا على أى نحو، فقد قلنا وتوقعنا فى عصر مبارك ما سيجرى بعده مباشرة، قلنا إننا سندفع الثمن مرتين، مرة ومبارك فى الحكم، ومرة وهو خارجه، وها نحن ندفع الآن ضرائب الصمت الثقيل الطويل، فكيفما تكونوا يولى عليكم، وكما بدت الحالة ظاهرة فى انحطاط الأحزاب، والجماعات، فإنها بدت ظاهرة أكثر فى قصر الحكم، تواضع تفكير مبارك، وانشغاله بنهب البلد، وخدمة الأمريكيين والإسرائيليين، وانحطاطه العقلى المثير للأسى على مصر، هذه الحالة ذاتها زحفت بطبائع الأمور إلى معاونيه درجة فدرجة، وفى كافة أجهزة الدولة التى فاحت روائح تحللها الرمي، وهو ما يفسر تواضع التفكير السياسى لجنرالات المجلس العسكرى الحاكم الآن، وتواضع مقدرتهم على الإلمام بأصول إدارة دولة بحجم مصر، وسهولة التغرير بهم من جانب أحزاب وجماعات، أو بنصائح إسكافية وترزية القوانين، هذا. بالطبع. فضلا عن التواء القصد وسوء النية، والرغبة الظاهرة فى تكفير الناس بالثورة وسيرتها، نتحدث هنا. بالطبع. عن سياسة المجلس العسكري، وليس عن دوره كقيادة عسكرية للجيش المصرى العظيم، وهو ما لانعلق عليه ولا نتدخل فيه، وليس من دورنا تقييمه، فالأمر متروك لأهله، وما يهمنا هو سياسة المجلس العسكري، والتى كنا نود أن نحسن الظن بها، لكن ما ثبت إلى الآن شيء آخر مختلف، فبعض جنرالات المجلس العسكرى متعاطفون حقا مع الثورة، لكن سياسة المجلس العسكرى. فى جملتها. معادية للثورة بالجملة، وأدخلت البلد فى النفق المظلم،

وبأسوأ مما كان يفعله حسنى مبارك نفسه، وبمزيج من الغفلة والتواطؤ مع الرغبات الأساسية للأمريكيين والسعوديين بالذات.

الانتخابات البرلمانية .إن جرت .لاتقودنا إلى منفعة للثورة، ولا للبلد، فهى انتخابات تكفين الثورة، وبرلمانها ليس للثورة، بل عليها، وسيكون فى جملته برلمانا للثورة المضادة، برلمان لليمين الإسلامى والليبرالي، وعين حارسة لمصالح ملياردیرات المال الحرام، وبأسوأ من برلمان أحمد عز، والأسباب ظاهرة جدًا، فقد مضت سياسة المجلس العسكرى فى الطريق الخطأ، وعن عمد، وضعت العربة أمام الحصان، وقلنا لهم .حين كنا نحسن الظن .إن «الدستور أولا ياجنرالات»، وأن انتخاب جمعية تأسيسية أو مجلس تأسيسى هو الخطوة الأولى، وتلك بديهية معروفة فى سيناريو مراحل الانتقال، وداس الجنرالات على البديهيات، وساندتهم ذقون ثقيلة، جعلت من سياسة المجلس العسكرى أقصر طريق لدخول الجنة (!)، وأدخلوا البلد إلى الجحيم، وأهدروا تسعة شهور كاملة فى كلام فارغ، وحين تقرر إجراء الانتخابات، قلنا لا بأس، فلعل البلد يجد مخرجا، لكنهم سلكوا أكثر الطرق بؤسا، وأضافوا إلى المصيبة مصائب أثقل، أضافوا انحطاط السياسة إلى تدهور الأمن وركود الاقتصاد، ودخلوا فى لعبة تقطيع الوقت، وامتنعوا عن إصدار قانون أو مرسوم العزل الساسي، وجعلوا النظام القديم بشخوصه ومصالحه طرفا أساسيا فى اللعبة، وسمحوا لهم بثمانية أحزاب مصرح بها، وابتلع اليمين الإسلامى والليبرالى لسانه، فهم والفلول أصدقاء وجماعات مصالح مشتركة، كان الخطأ قاتلًا، وجرى عن قصد من المجلس العسكري، وجنرالاته ذواتهم أبناء لقرارات المخلوع، ولم تكل أيديهم يوما من أداء التحية العسكرية لسيادته، ومن تسخير الجنود لرسم تشكيلات باسمه «المبارك» فى ساحات العروض العسكرية، وحين صاروا حكاما، لم يقطعوا الصلة بما كان، بل بذلوا ويبذلون جهودا لترميمه وصيانته،ولو بدفع البلد إلى جحيم الاقتتال الأهلي، والتعاون مع جماعة مبارك

باعتبارها الجناح السياسى للمجلس العسكري، وإضافة المؤلفة قلوبهم من أحزاب وجماعات اليمين الإسلامى والليبرالي، وهكذا تكاملت المصالح، وفضل الكل غض الطرف عن حكاية الفلول التى صارت أصولا، بعدها كانت التواطؤات تمشى سراعا، وبتصميم أسوأ نظام انتخابى عرفته تجارب الدنيا الديمقراطية كلها، فلا هم أخذوا بالنظام الفردى المفهوم للمصريين بحكم العادة، ولا هم أخذوا بالنظام النسبي، كانت ميزة النظام الفردى هى الوضوح، وميزة النظام النسبى هى الاختيارات الأفضل، فالنظام النسبى يحفظ لكل صوت قيمته وتأثيره فى صناعة البرلمان، بينما النظام الفردى يهدر غالبية الأصوات، والنظام النسبى يزيد من القيمة السياسية للانتخابات، ويقلص تأثير عناصر البلطجة والعصبيات وعمليات شراء الأصوات، وقد ادعت الأحزاب والجماعات أنها تفضل النظام النسبى الكامل، لكنها تواطأت فى النهاية مع سياسة الفوضى التى يتبناها المجلس العسكري، ووافقت على نظام انتخابى لقيط، غير دستورى وغير إنساني، ويؤدى إلى برلمان كامل البطلان، وبلا مثيل فى الدنيا كلها، وافقت على نظام يجمع سوءات النظام الفردى حتى فى عباءة القوائم النسبية، ويهدر مبدأ المساواة، فأصل النظام النسبى ظاهر ومعروف حتى للمبتدئين، وصورته المثلى النقية مشهورة، وعنوانه الأصلي: نظام القوائم النسبية غير المشروطة، وتتساوى فيه حقوق الكافة بالترشح، ويمكن المستقلين .كما الحزبيين .من تكوين القوائم، وسواء كانت قوائم حزبية خالصة، أو قوائم لمجموعات من الأحزاب، أو قوائم مستقلة خالصة، أو لخليط من الحزبيين والمستقلين، ودون عوائق من أى نوع، ولا اشتراط أن تكون القوائم كاملة، ولا اشتراط التقسيم إلى دوائر، فيمكن للبلد أن تكون كلها دائرة واحدة، وأن يجرى التصويت على القوائم مهما بلغ عددها، وهو ما ييسر عملية التصويت فى أى جغرافيا، أو فى أى لجنة انتخابية، فالموطن الانتخابى لأى فرد هو مصر كلها فى هذه الحالة، ويستطيع المصريون بالخارج أن يصوتوا دون تعقيدات،وعلى العكس من الهيصة والزمبليطة التى تجرى الآن، وفى ظل نظام اللوغاريتمات والدوائر الانتخابية

الهجينة، والتى لايعرف فيها أحد أين تقع لجنته الانتخابية بالضبط؟، ولا تعرف غالبية الناس كيف سيتم التصويت،وفى سياق من التردى الأمنى المفزع، والنتائج المتوقعة كالتالي، وهى أن أغلب الراغبين فى التصويت لن يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم، فعملية التصويت للفرد الواحد تستغرق دقيقتين فى أفضل الأحوال، وفى انتخابات تونس مثلا، كان الناخب يضع رأيه فى ورقة واحدة، بينما يطلب من الناخب المصرى أن يصوت فى ورقتين، وسهولة التصويت فى انتخابات تونس بنظام القوائم النسبية، سهولة التصويت قفزت بنسبة المشاركين إلى حوالى نصف عدد من لهم حق التصويت، بينما التصويت فى مصر أشبه بامتحان الثانوية العامة، والفرقة الناجية التى ستنجح فى التصويت محدودة جدا، وقد لاتزيد فى أفضل الظروف على ربع إجمالى الناخبين، وهوما يعنى أن البرلمان المقبل، وحتى بافتراض سلامة الإجراءات، لن يكون برلمانا للشعب ولا للثورة، بل برلمانًا لأقلية تحتكر حق التمثيل، وتماما كما كان أحمد عز يحتكر الحديد.. والبرلمان بالمرة!

هل هناك حل؟ نعم، وخلاصته ثورة سلمية ثانية تحطم هيمنة المجلس العسكرى وأحزابه وجماعاته، وفى ذلك فليتنافس المخلصون لقضية الثورة المغدورة.

"صوت الأمة " فى ١٤ نوفمبر ٢٠١١

بـدأت الثـورة الثـانيـة

البعض يدير السياسة فى مصر على طريقة الحاخام والخنزير، القصة معروفة، وخلاصتها أن يهوديا ذهب يشكو للحاخام من رائحة نتنة لخنزير فى بيته، وكانت نصيحة الحاخام تلقائية، طلب من اليهودى أن يخرج الخنزير، ويضعه أمام البيت لا فى داخله، وفعلها اليهودي، لكنه لم يسترح أبدا من الرائحة النتنة، فالريح تعود بالرائحة إياها إلى داخل بيته، تعب اليهودي، ولم يجد بدا من الذهاب للحاخام مرة ثانية، وكانت نصيحة الحاخام تلقائية هذه المرة أيضا، فقد نصح اليهودى بإعادة الخنزير إلى داخل البيت«!»، وهكذا انتهت القصة كما بدأت.

وقد لا تتعب أنت - لا اليهودى - فى البحث عن الحاخام، فالمشابهة رمزية لا فعلية، لكن لا أحد يحب تشبيهه بالخنزير، ولا نحن نحب، فالقصة رمزية، والرائحة إياها هى الشيء الواقعى فى القصة، وفى حياتنا السياسية الآن، والجنازة حارة على شيء يسمونه «وثيقة السلمي»، أو وثيقة المباديء الدستورية، والقصة فيها تلفيق ظاهر، ووصاية مفضوحة، والجدال حولها عبث فى عبث، المنفعلون تأييدا لها يفتعلون الجدية، والرافضون اندمجوا فى الدور، بينما لا يتأمل أحد مغزى السيناريو المتكرر، فالمجلس العسكرى بجلالة قدره يبدو كأنه ولا هنا، ويتفرج على النزاع بين ما يسمى القوى الإسلامية فى مقابل ما يسمى القوى الليبرالية، ويكاد المشير طنطاوى يبتسم فى سره، فما من نتيجة محققة لوثيقة السلمى غير احتراق السلمى نفسه، والسلمى هذا - كما قد تعرف - هو د.على السلمى نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية، وقد خلف فى المنصب والمسمى رجلا آخر هو الدكتور يحيى

الجمل، وقد سبق للمجلس العسكرى أن أقال الجمل بعد أن تعثر، وربما لا يكون لديه من مانع لإقالة السلمي، مع أنه لا الجمل ولا السلمى فى منصب الحاخام، ولا أيهما - لا سمح الله - من فصيلة الخنازير، وإن كانت المهمة الموكلة ليست بعيدة عن الروائح إياها عموما، وقد جرى تكليف السلمى بإطلاق الوثيقة إياها، وكبالون اختبار، وجس نبض للأطراف كلها، وحين يتبين الرفض بمليونية أو بغيرها، فلا مشكلة عندها، فلم تكن وثيقة السلمى موجودة، ثم وجدت، وملأت فراغ الوقت القاتل، ولا بأس، أن نعود كما كنا بدون الوثيقة، نضع الخنزير فى جيب «البنطلون»، وتطلق لعبة أخرى، أو وثيقة أخرى.

المعنى ظاهر كما ترى، وهو أن وثيقة السلمى ولدت لتموت، وربنا يطيل عمر صاحبها، وإن كان المؤكد أنه لن يطول به الوقت فى منصبه، حتى لو تلاعب الرجل بالألفاظ، وقد فعلها من قبل، وقال: إنها مجرد نص استرشادي، أو حصة درس خصوصى فى مبادئ الدستور، وربما لم يأخذ السلمى العظة من مصير يحيى الجمل، فرغم أن الجمل تاب وأناب، وذهب برجله إلى عتبة حزب الإخوان، ورمى بما يشبه الخيانة هؤلاء الذين طالبوا بالدستور أولا، إلا أن صاحب المحل لم ينس له غلطته، وقبل استقالته على الفور، ربما السبب أن الرجل تعدى حدود دوره، وأراد أن يصبح رقما، ونسى حدود الدور المرسوم كـ«نشافة حبر»، وهذا هو نفسه الدور الموكل لعلى السلمى من بعده، أن يصبح نشافة حبر أو مجرد قناع، أو «تختة نشان» تصلح لتصويب الرصاص المعارض عليها، ودون أن تصل رصاصة إلى صدر سياسة المجلس العسكري، وبفضل القميص الواقى الذى مثله الجمل من قبل، ويمثله على السلمى إلى حين.

نعم تركوا الأصل، وصوبوا النيران إلى مجرد صورة على حائط، وأصبح السلمى وإسقاط وثيقة السلمى هو الهدف الجليل، والذى تعد له المليونيات، وتحشد الأوتوبيسات، وتنفق الملايين من قوت شعب غاطس بأغلبيته العظمى تحت خط

البؤس، ولا بأس أن تدق الطبول، وتزهو الحناجر، وتقام احتفالات الانتصار على وثيقة السلمي، بينما يبقى الحال على ما هو عليه، المجلس العسكرى يحكم، ويبدل فى وزرائه، ويقيم أعجب انتخابات بأسوأ نظام انتخابي، ويحتفظ ـ بعد الانتخابات – بحق تشكيل الحكومة التى يراها، فقد أعطى هذا الحق لنفسه حصريا فى إعلانه الدستورى الذى صدر عقب استفتاء ١٩مارس ٢٠١١، أى أن المجلس العسكرى سيظل يحكم وحده، وحتى الموعد الافتراضى فى أواسط ٢٠١٣، وإلى أن يجيء وقتها ، تتطور التدابير، وتأتى ساعة القرار بعد الفراغ من الاختبار، ويقدم المجلس العسكرى من عنده مرشحا للرئاسة ، وفى أجواء قبول شعبى متوقع، وبعد أن يكون الناس زهقوا وفطست أحلامهم، وبانت خيبة القوى المتصارعة الآن على وثيقة السلمى الوهمية.

وهو بالضبط ما نبهنا إليه من البداية، فقد كنا بصدد ثورة فى صورة دارما هائلة، ولكن دون أن تحكم الثورة، بل حكم المجلس العسكري، والذى تباطأ وتواطأ، وبدا سلوكه السياسى مزيجا من الغفلة والعمد، ثم تبينت الحقيقة بكامل أوصافها، وثبت أن المجلس العسكري- فى جملة قراره – لا ينتمى لمعنى الثورة من أصله، بل إنه – بالضبط – قيادة الثورة المضادة، أو قيادة الفلول التى صارت أصولا، وهو ما يعنى أننا بصدد ثورة تحكمها الثورة المضادة، وهذا التناقض الجوهرى هو صلب المأزق، وهو الذى يفسر دواعى الإحباط والبؤس السارية الآن، والتى يترنح فيها الاقتصاد الهش، وينفلت الأمن، ويدخل السيناريو السياسى إلى النفق المظلم، وقد كانت قوى بذاتها سندا لحكم المجلس العسكري، ثم ها هى تبدى تململا الآن، ولكن بعد أن أحكموا طوق الحديد، ودفعونا من عثرة إلى حفرة، وباسم الإرادة الشعبية المفترى عليها، فقد كانت الدعوة لاستفتاء ١٩مارس خطأ فى أصلها قبل نتائجها، كانت الدعوة باطلة، وما يبنى على باطل يلحقه البطلان ذاته، فلم تقم ثورة فى الدنيا، ثم دعت إلى تعديل دستور النظام الذى ثارت عليه، فالثورة هى الثورة، الثورة تعنى – بالبداهة – كنس النظام شخوصا ومؤسسات ودستورا، وقد كانت

الدعوة لاستفتاء تعديل لا تغيير هى أول صور الانقلاب على الثورة، بعدها يكتمل الانقلاب تدريجيا، فقد دخلنا فى حقول التيه، وتأليف تلفيقات من نوع وثيقة السلمي، وكأننا أول بلد فى التاريخ يدخل إلى مرحلة انتقالية، مع أن الدنيا كلها تعرف سيناريو المراحل الانتقالية بعد الثورات الديمقراطية، وتعرف أن المهمة الأولى هى كنس النظام القديم، وهو ما لم يحدث إلى الآن، وأن المهمة الثانية هى وضع الدستور أولا، ومن خلال جمعية تأسيسية منتخبة، وليس بإرادة ملكية أو عسكرية، ولا من خلال تسريبات وبالونات اختبار على طريقة وثيقة السلمي.

هل ثمة حل، نعم هناك حل، وبشرط أن نكف عن الشجار فى غير محل، وقد لا يجدى البكاء على اللبن المسكوب الآن، المهم ألا ندخل فى صدام قد ينسكب فيه الدم، وعنوان الحل الذى نقترحه على النحو التالي، أن نعتبر البرلمان المقرر انتخابه، وبغض الطرف عن سوء النظام الانتخابي، وسوء البرلمان المتوقع، أن نعتبر هذا البرلمان - بشوراه وشعبه - جمعية تأسيسية منتخبة، وأن تكون له مهمة وحيدة ينفض بعدها، وهى صياغة وإقرار الدستور، وبشرط جوهرى لازم جدا جدا، وهو أن تجرى صياغة وإقرار نصوص الدستور بالتوافق العام داخل البرلمان، وليس بأى أغلبية نسبية، فالدساتير لا تصنعها أغلبيات، تماما كما أن قواعد أى لعبة لا يضعها الفريق الأكثر شعبية، فالنادى الأهلى .بشعبيته الهائلة - لا يضع قواعد لعبة كرة القدم، بل يخضع لها، تماما كما يخضع لها أصغر فريق كرة قدم فى أصغر قرية، وهكذا هى الدساتير، تخضع لها الأغلبيات قبل الأقليات، والذى له الأغلبية السياسية اليوم قد يصبح فى الأقلية غدا.

نعم، تعالوا ننتهى من معركة الدستور، وبالطريقة التى يعرفها خلق الله، فهذه مجرد معركة صغري، بينما المعركة الأكبر تحتاجنا جميعا، المعركة 'لأكبر هى مصير الثورة ذاتها، والانتصار للثورة يحتاج - فيما نظن - إلى ثورة ثانية تبدأ الآن.

"صوت الأمة " فى ٢١من نوفمبر ٢٠١١م

حكم المشير باطل

لم نكن نضرب الودع أو نقرأ الرمل، أو نبالغ فى فهم ووصف ما يجرى، حين ظهر مقالى فى «صوت الأمة» قبل أسبوعين، كان المقال بعنوان «المجلس العسكرى أسوأ من مبارك»، وكان مانشيت العدد نفسه من كلمة واحدة لا غير «ارحل»، كان الخطاب موجها بالطبع لحكم المشير وجنرالات المجلس العسكرى، وفى عدد «صوت الأمة» الماضى، والذى نزل إلى الأسواق فعليا قبل ساعات من اشتعال الثورة الثانية، كان عنوان مقالى الرئيسى «بدأت الثورة الثانية»، وكان المانشيت الرئيسى للعدد، وعلى اتساع ثمانية أعمدة، وباللون الأحمر، كان المانشيت يقول «مصر تعلن العصيان والثورة الثانية بدأت من ميدان التحرير»، ولم تكذب مصر خبرنا، وأشعلت الثورة الثانية المتصلة بدراما الدم والشهادة إلى الآن.

ما نقوله ليس تأكيدًا لسبق إلى نبوءات، وهو تأكيد لا نحتاج إليه نحن بالذات، فقد صنعنا كتاب النبوءات على مدى عشر سنوات خلت، وصنعنا العناوين التى صارت عناوين مصر كلها، ووضعنا اللحن الأساسى الذى تدافعت إليه الحوادث، فحين كنت رئيسا لتحرير جريدة «الكرامة» الأسبوعية، كان عنوان مقالى ومانشيت الجريدة - فى ٤ مارس ٢٠٠٧- ناطقا بالنهاية التى تنتظر مبارك، كان المانشيت يقول بالحرف «سقوط مبارك فى ميدان التحرير»، بعدها بشهور أطيح بى من رئاسة تحرير «الكرامة»، وبعدها بسنة دعيت لرئاسة تحرير «صوت الأمة»، وفى التوقيت نفسه الذى صدر فيه كتاب لى بعنوان «كارت أحمر للرئيس»، وبعد شهور من صدور كتابى الذى حمل عنوان «الأيام الأخيرة» لمبارك طبعا، وكان أول مقال نشر لى فى «صوت الأمة» ناطقا بالنذر، كان موضوعه وعنوانه «إذا حكم الجيش مصر»، وقد حكم الجيش مصر بعد خلع مبارك، وعلى الطريقة التى توقعناها بالضبط.

ومع أول أيام حكم المجلس العسكرى، كانت رؤيتنا لمصير الثورة واحدة لا تتبدل، وإن جرى التعبير عنها بتدرج، كنا أول من أطلق وصف «التباطؤ الذى يوحى بالتواطؤ»، كان الوصف يشير إلى سلوك المجلس العسكرى، والذى بدا متباطئا، ثم اتضح التواطؤ، وإلى أن ظهرت صورته فاقعة مفضوحة، وتحول - كما قلت بالنص- إلى مجلس لقيادة الفلول التى صارت أصولا، وإلى مركز لقيادة الثورة المضادة، وهكذا اجتمعت النذر، وتدفقت موارد الغضب التى تصنع الثورة الثانية الآن، والتى لن تكون الأخيرة، فقد قلت من أول لحظة إن الثورة بدت فى صورة دراما هائلة، ولكن بغير قيادة مطابقة، ولم تحكم الثورة، وحكم المجلس العسكرى، وقاد البلد إلى «النفق المظلم» الذى حذرنا منه، وبمعونة ظاهرة من إسكافية وترزية القوانين والتعديلات والدساتير، وبدعم من أحزاب وجماعات اضطرت للالتحاق بالثورة، وتظاهرت بنصرتها، ثم انقلبت على معناها ومبناها، وتماما كما انقلب المجلس العسكرى، ولسبب موضوعى لا يخفى، وهو الحفاظ على المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتحكمة، والارتباط والتفاهم الظاهر مع رغبات الأمريكيين بالذات.

نعم، المجلس العسكرى خان الثورة، وكان محتما أن يفعلها، فجنرالات المجلس العسكرى من اختيار مبارك نفسه، وقد يوجد بينهم .بمصادفات الأقدار .من يتعاطف حقا مع الثورة، لكن المجلس العسكرى- فى جملة قراره- ضد الثورة، ومع إعادة التمكين لنظام مبارك واختياراته الأساسية، أراد المجلس العسكرى حفظ رأس مبارك المخلوع فى ثلاجة المركز الطبى العالمى، ونصب المجلس العسكرى نفسه حاميا للنظام الذى انخلع رأسه، وكانت الخطة السياسية للمجلس العسكرى واضحة، كان الهدف: تكفير المصريين بالثورة، والأسلوب: تحويل المرحلة الانتقالية إلى مرحلة انتقامية، وبوسائل تشجيع ومفاقمة الانفلات الأمنى، وترك الاقتصاد يتدهور، وتحفيز جماعة مبارك على إنشاء قرابة العشرة أحزاب

مرخصة، وباستخدام العنف والقوة المفرطة فى مواجهة المتظاهرين بالذات، وحماية جماعة مبارك الأمنية، وتمكينها من الإدارة الفعلية لجهاز الأمن بعد تغيير العناوين، وحفظ مصالح جماعة ملياردیرات المال الحرام، وعدم تنفيذ أحكام القضاء بإعادة الأصول والمصانع المباعة للشعب، والمصالحة مع الحيتان بحجة طمأنة المستثمرين، وإثقال كاهل مصر بديون جديدة، والذهاب إلى صندوق النقد الدولى لطلب قروض جديدة بمليارات الدولارات، وبعد أن تظاهر المجلس العسكرى بالعكس قبل شهور، وادعى أنه لن يطلب قروضا، ولن يضيف ديونا «!»، وكل ذلك مع التظاهر بالحرص على دفع عجلة الإنتاج، مع أن الحقائق تنطق بالعكس، فالمجلس العسكرى ودعايته تركز على خسائر البورصة، وكأن البورصة ومضارييها هم اقتصاد مصر، مع أن ملايين الفلاحين زرعوا وأجادوا هذا العام، وحققوا محصولا من القطن غير مسبوق فى غزارته على مدى سنوات، ثم وضعوا المحصول فى بيوتهم، ودون أن يجدوا الفرصة لتصريفه، وعلى العكس بالضبط من تعهدات المجلس العسكرى وحكومة الطراطير.

وخلال عشرة شهور مضت على الثورة، دخل المجلس العسكرى فى اختبار سياسة واحد، وسقط عشر مرات، وبمزيج من الغفلة والعمد، وضع العربة أمام الحصان، ولم يتخذ خطوة واحدة فى سباق كنس النظام القديم، بل عمد إلى التمكين لجماعة مبارك، وجعلها بمثابة جناحه السياسى، ومخزنا لأنصاره يستدعيهم كلما أراد إيهاما بنصرة مصريين له، ومع تغيير طفيف فى العناوين والجغرافيا، فقد تغير اسم «جماعة آسفين ياريس» إلى «ائتلاف روكسى»، ثم تركوا ميدان مصطفى محمود وميدان روكسى إلى ميدان العباسية، وباستدعاء ظاهر لفوائض البلطجة، وجعلها سندا له ودعما، يشركها فى معاركه ومذابحه ضد المصريين الثائرين، فالمجلس العسكرى هو المسؤول، وقبل قيادات وزارة الداخلية وبعدها، هو المسؤول الأول عن مذبحة ميدان التحرير، والتى سقط فيها عدد من الشهداء والمصابين أكبر مما

جرى فى الميدان نفسه خلال ثورة يناير، وتكرر الأمر نفسه فى عواصم غضب الثورة الثانية من الإسكندرية إلى الإسماعيلية إلى الفيوم، وكان الجنرال حمدى بدين هو القائد الفعلى المكلف بإدارة الحرب ضد المتظاهرين، وعلى طريقة ما جرى قبلها فى مذابح ماسبيرو، والشوارع المحيطة بالسفارة الإسرائيلية ليلة اقتحامها شعبيا، ومع ترديد قصص تافهة وروايات خرافية عن «عفاريت» و«مندسين» وخلافه، ثم تجىء التحقيقات، وتتبخر القصص، ولا يحاكم القتلة المسؤولون جنائيا وسياسيا، مع أن القتلة معروفون بالاسم والرسم، فدم المصريين فى رقبة المشير طنطاوى وجنرالاته، وهؤلاء أول من تصح مساءلتهم ومحاكمتهم، وليس الاكتفاء بتقديم اعتذار شفوى مهين لكرامة المصريين.

نعم، حانت لحظة الحقيقة والحساب، فحكم المشير وجنرالاته باطل تماما كحكم مبارك، وانتخاباتهم أعظم بطلانا،وهم يريدون إغراق مصر فى بحر من الدم،ويراهنون على إفزاع الشعب، وتخيير الناس بين وجودهم أو نشر الفوضى، وقد راهن مبارك من قبلهم، وذهب إلى مزابل التاريخ، وهم سيذهبون.

"صوت الأمة " فى ٢٨ من نوفمبر ٢٠١١

الثورة الولود.. فى انتظار الثورة الثالثة

ربما لا تكون "الثورة الثانية" هى الأخيرة من نوعها فى مصر، فنحن بصدد ثورة متسلسلة أو "ثورة ولود"، والأسباب ظاهرة فى طبيعة النظام السرطانى، ثم فى طبيعة الثورة ذاتها.

لن نتوقف كثيرا عند عناوين النبوءات، فقد توقعنا الثورة الأولى فى مصر، وبذات الطريقة، وفى ميادين التحرير التى جرت فيها، ومع انتصار الثورة الأولى فى ١١ فبراير ٢٠١١، وفور خلع رأس النظام، قلنا: إننا بصدد نذر الثورة الثانية، ونقول الآن وبوضوح أن هذه ليست آخر الثورات، وأن نذر ثورة ثالثة تجتمع عند مفارق الطرق، وأن انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة لن تكون نهاية القصة، فقد تنتهى الانتخابات إلى سلطة إجرائية ما، تجلس على الكراسى وتجهل المراسى، لا تملك فرصة التحكم بمجريات الأمور، ولا أن تنتهى بالمشهد المصرى إلى سيرة ختام، صحيح أن الديمقراطية مطلب جوهرى للثورة، وأن إزاحة عوائق الاستبداد، وفتح الطريق لحكم القانون وتداول السلطة والتعددية الفكرية والسياسية، كل ذلك طلبته الثورة، وسعت إليه أجيال وراء أجيال، وأصبح ممكنا وجاريا، لكن قضية الثورة أبعد من مجرد بناء نظام ديمقراطى تداولى، فدواعى الثورة فى مصر أوسع وأعمق، ومحنة مصر لم تكن فى الاستبداد السياسى وحده، إنها محنة انحطاط تاريخى كامل الأوصاف، محنة بلد عظيم خرج بالكامل من سباق العصر، وتداعت صروحه الصناعية والزراعية والإنتاجية الكبرى، ونزل غالب أهله إلى ما تحت خط الفقر والبطالة والعنوسة وإهدار الكرامة الوطنية، وتعرض خلال العقود الأربعة الأخيرة لأبشع عملية تجريف طاقات، وجرى نهب موارده

كما لم تنهب فى تاريخ مصر الألفى ، وصار الأول عالميا فى مراتب البؤس والمرض ، فمصر هى الأولى عالميا فى مرض الالتهاب الكبدى الوبائى ، وهى الأولى عالميا فى مرض الفشل الكلوى ، والأولى عالميا فى ضحايا حوادث الطرق ، وتفاوت الثروات فيها مخيف ، ففى مصر أغنى طبقة فى المنطقة العربية ، وفيها أفقر شعب فى المنطقة ، ومحنة البلد العظيم كانت وراء ثورته العظمى ، التى يحاولون تقييدها وحصارها ، وجعلها كزوبعة فى فنجان ، لكنها تتأبى على الخضوع والتقييد ، وتتفجر فى وجوههم بثورتها الثانية الجارية ، والثالثة التى فى الطريق .

خلعت مصر بثورتها العظمى رأس النظام ، وفى ثمانية عشر يوما لا غير ، كانت الثورة فى صورة دراما شعبية هائلة ، ولكن بغير قيادة مطابقة ، فلم تحكم الثورة ، وحكم المجلس العسكرى ، وهو جزء لا يتجزأ من نظام مبارك نفسه ، وعبر تسعة شهور بعد الثورة ، أبدى المجلس العسكرى فى البداية تسليما بشرعية الثورة ، ثم ظهرت عليه علامات التباطؤ فالتواطؤ ، ودخل فى صدام مفتوح مع المطالب المباشرة للثورة ، والتف عليها بقصد إجهاضها ، وإعادة التمكين لنظام مبارك فى المبنى والمعنى ، وبالتوافق مع جهات إقليمية ودولية كارهة للثورة ، وخائفة من مضاعفاتها ، وانتهى الأمر بالمجلس العسكرى .فى جملة قراره .إلى وضع يسىء لسمعة القوات المسلحة المصرية ، انتهى المجلس العسكرى إلى وضع القيادة الأمامية للثورة المضادة ، وتصور أن بوسعه أن يلهو مع قوى سياسية قديمة ، وأن يشاركها فى كعكة حكم ، تحفظ الامتيازات والمصالح والاتفاقات الموروثة عن نظام مبارك ذاته ، وبدا أننا أمام انقلاب كامل على الثورة الأولى ، وأن قوة الدفع الثورى تبددت ، لكن مصر التى خدعت مبارك خدعت مجلسه العسكرى أيضا ، وفجرت ثورتها الثانية فى ١٩ نوفمبر ٢٠١١ ، ومن ميدان التحرير نفسه ، ورفعت الكارت الأحمر فى وجه المشير كما رفعته فى وجه مبارك ، وبدت المشاهد كأنها تكرر نفسها ، نظام مصاب بسعار أمنى ، ويقتل الثوار بالجملة ، وعلى ظن أنه يطفئ النار ،

فتتسع دائرة الثورة ، وتتصاعد مطالبها ، ويرتعب المجلس العسكرى كما ارتعب مبارك ، ويتلعثم فى خطاباته الأخيرة ، ويقدم تنازلات لا تخدع الناس ، ويبحث عن جهة صديقة يفوضها ، كما فوض مبارك مجلسه العسكرى فى لحظة الرحيل .

ولا يبدو تعهد المجلس العسكرى ، ولا وعده بتسليم السلطة للمدنيين هو نهاية الشوط ، فهب أن برلمانا قد جرى انتخابه ، وهب أن دستورا قد وضع على وجه العجلة ، وهب أن رئيسا قد جرى اختياره ، وكل ذلك ممكن وارد جدا فى الشهور المقبلة ، هب أن ذلك كله قد حدث ، فهل تنتهى قصة الثورة ؟، الجواب المباشر عندى بالنفى ، والسبب ظاهر ، فالقوى القديمة والشخوص القديمة تحاول تصدر المشهد ، وبتفاهم ظاهر مع الأمريكيين المحتلين لمصر سياسيا ، وبتعهدات تحفظ سلام الخضوع لإسرائيل ، وباقتصاد ريع تحكمه شريعة السوق المنفلت ، وبتحكم طبقة تسكت على نهب الثروات ، وتجريف القواعد الانتاجية ، ولا تبالى بعذابات الكتلة المصرية الغالبة ، ولا بأشواقها ومصالحها ، وهذه عقيدة اليمين الإسلامى كما اليمين الليبرالى ، وعقيدة أغلب المرشحين المحتملين للرئاسة باستثناء واحد أو اثنين ، وهو ما يعنى – ببساطة – تكريس فكرة الانقلاب على الثورة ، وتجديد اختيار مبارك فى المظهر مع بقائه فى الجوهر ، والسبب فى الحالة المتوقعة واضح جدا، فقد جرى اختيار أسوأ نظام انتخابى فى الدنيا الديمقراطية كلها ، والنتيجة : خفض نسبة التصويت ، وحجز المقاعد لفرقة ناجية تستقوى بالمال والعصبيات وتزوير شريعة الإسلام ، وهو ما يجعل البرلمان المتوقع هو الأسوأ بامتياز ، والأبعد عن روح الثورة وجذرية دواعيها وأهدافها ، وهو ما قد يحدث صدمة هائلة فى المجتمع المصرى ، ويجعل من السلطة المنتخبة – بقاعدة ضيقة – هدفا للنقد والنقض ، ويتكون مشهد فريد تعجز فيه سلطة الإجراء ، وتصعد فى مواجهتها سلطة الشارع ، وبإضراباتها ومظاهراتها التى لن تنقطع ، وربما بإنكارها لنتائج الانتخابات نفسها ، وهكذا سوف تجتمع نذر الموجة الثالثة للثورة، أو الثورة الثالثة

وفى ظروف فرز واستقطاب سياسى واجتماعى حاد ، ومع صعود لحركات إلى يسار المجتمع الذى أهلكه يمينه الإسلامى والليبرالى، وفى هذه اللحظة قد تعتدل الموازين ، وتجد الثورة رأسها الذى ولدت بدونه ، وفى صورة حلف وطنى جامع لنزعات تجديد متعدد الموارد ، يجمع الناصريين والإسلاميين الراديكاليين المفارقين لجماعات اليمين ، ويتسع لنزعات يسارية وليبرالية ذات التزام وطنى اجتماعى ، وقتها تكون " التالتة تابتة " كما يقول المثل العامى المصرى ، وتكون الثورة فى مكان القيادة لا فى وضع الضحية .

"صوت الأمة " فى ٢٨ من نوفمبر ٢٠١١

٣ هوامش على دفتر الانتخابات

١. لعبة الجنرالات:

بدت مصر صبيحة يوم الانتخابات آمنة تماما، فلا صوت يرتفع، ولا مطواة تخرج من جيب، واختفى البلطجية من موسمهم المفضل، وكأن أمرًا قد صدر لهم بالتخفي، أو كأن الأرض انشقت فابتلعتهم، وذهبت بهم فى ستين داهية.

بدت عصا الجيش كأن لها فعل السحر، لم تطلق رصاصة واحدة، ولا جرى انتهاك بدني، ولا ظهرت قنابل صوت، ولا قنابل مسيلة للدموع، بدا المشهد حضاريا بامتياز، وكسبت مصر أمنها المفقود فى ثانية، وبدت صورتها غاية فى التألق، مبهرة للدنيا كلها، كما هى مبهرة لعموم المصريين، والذين أثبتوا فى لحظة الخطر مقدرة على اجتراح المعجزة، وعلى تأكيد احترامهم التاريخى لجيشهم العظيم، والذى ما إن ظهر جنوده يومها حتى ذهب القلق، فقد كانت مصر فى حراسة جيشها، كما كانت فى حراسة شعبها، وبدا الجيش والشعب كيد واحدة، تصنع التاريخ، وتهدى الحائرين إلى بيت الداء كما مخازن الدواء.

بالطبع، تحرك الجيش، وتقدمت قوات النخبة فيه، وبأمر مباشر من المجلس العسكري، والذى أعد واستعد، ووضع الخطط كقيادة عسكرية محترفة، وعلى خرائط مفصلة ومدققة، وبقدر ما حدث من ارتياح للتصرف الأمنى المقتدر، كانت الأسئلة البديهية تثور، ومن النوع الذى يرد على البال فى التو واللحظة، فإن كان بوسع المجلس العسكرى أن يسترد أمن البلد بجرة قلم، وبطريقة غير مسبوقة فى انتخابات مصر كلها، ودون إراقة نقطة دم، فلماذا لم يفعلها المجلس العسكرى عبر عشرة شهور مضت؟، ولماذا ترك الانفلات الأمنى يمرح ويجول؟، ولماذا تورطت قوات الشرطة العسكرية فى حماية مجازر حقيقية للمصريين، وعلى طريقة ما جرى

ليلة الاقتحام الشعبى للسفارة الإسرائيلية، وأمام مبنى ماسبيرو، وعلى مدى أيام دامية مفزعة فى اعتصام التحرير، وفى مظاهرات واعتصامات الثورة الثانية فى مدن مصر الكبرى، وفى مظاهرات غضب دمياط، وفى معركة «التوك توك» فى البرلس، وفى مئات الحوادث التى سبقت، ولم يكن يجتمع فى أى منها، أو فيها كلها، واحد على عشرة من حشود الملايين التى تدفقت إلى الشوارع أيام الانتخابات وبعدها، كلمة السر .بالطبع .هى قرار سياسى قبل أن يكون عسكريا، وقد كان قرار حفظ الأمن سياسيا، تماما كما أن قرارات التهاون مع الانفلات الأمني، وإزهاق أرواح مئات المصريين، وترك المصريين نهبا للخوف من جيوش البلطجية، كان ذلك كله. وغيره .قرارا سياسيا للمجلس العسكري، والغاية مفهومة فى حالتى الإحجام والإقدام، وهى أن يثبت المجلس العسكرى لنا شيئا واحدًا، وهو أنه القادر وحده على حكم مصر، أو أنه الرب الأعلى، كما هو المجلس الأعلى، وهى رسالة تدين الجنرالات بأكثر مما تبرئ، ولن تكون الأخيرة فى ألعاب الجنرالات.

٢. استفتاء على ربنا:

كان تأمين الشارع مثاليا، وكان حضور الشعب المصرى أكثر من مثالي، فقد حضر المصريون أيام الثورة، وحضروا أيام الانتخابات، وبالطبع ثمة صلة، وإن كانت المشاهد والنتائج توحى بالقطيعة، فقد بدت الثورة عنوانًا لمطامح المستشهدين، وبقدر ما بدت الانتخابات عنوانًا لمطامع المتربصين.

وعلى العكس من المشاهد المثالية خارج اللجان وحولها، التأمين المثالى من قبل الجيش، والتدفق المثالى من قبل الناس فى طوابير أسطورية، على العكس من مشاهد البهجة، بدت اللجان من داخلها فى حالة فوضى محزنة، وبدت اللجنة العليا للانتخابات كأنها فى إجازة مرضية، وبدت الانتهاكات والخروقات بالكوم، وتوجيه الأصوات كأنه الفرض والسنة، فالنظام الانتخابى أشبه باللوغاريتمات، وأغلب الناخبين ذهبوا دون أن يقرروا، ووجدوا من يقرر لهم، ويصوت نيابة عنهم

فى المضمون لا فى الإجراءات، فالكنيسة لها قوائمها، والمساجد القريبة تطلب .عبر الميكروفونات. تصويتًا لصالح شرع الله، وكأننا إزاء مرشحين يتحدثون باسم ربنا، وعلى طريقة الإخوان والسلفيين، أو على طريقة رجال البابا شنودة، بدا المشهد الانتخابى دينيًا بامتياز، ومنزوع السياسة بالجملة، فلا فكرة سياسية واحدة ملهمة يجرى إليها الناس، أو تملك عليهم قلوبهم، بل استفتاء دينى خالص، وحرب دينية سلمية، فيها التحفز المستكين بضغط حضور قوات الجيش، لكن الحماسة الدينية ترج الصدور، بدت القصة كأنها استفتاء على ربنا سبحانه وتعالى والشعب المصرى بطبعه متدين، وقد أعطى أصواته فى غالبها الساحق للمتحدثين باسم ربنا، وهو ما يفسر الفوز المتوقع للإخوان، والتقدم المفاجئ للسلفيين، كما التقدم المفاجئ للكتلة المصرية التى يدعمها الملياردير القبطى نجيب ساويرس، وصحيح أن قطاعا محدودا من المسلمين صوت على غير الأساس الديني، ومنح غالبية الأصوات التى ذهبت للكتلة المصرية، لكن أصوات المسيحيين جميعا ذهبت فى اتجاه واحد، وبأوامر كنسية مباشرة، لا تقبل الرد ولا النقض، وكأنها أحكام القضاء والقدر.

وقد يكون مفيدًا أن أعبر عن دهشتى من المندهشين للتصويت الديني، فهؤلاء يعيشون .وعلى الأغلب .فى صوبات بشرية معزولة، ولا يدركون عمق الجرح، ولا «الدمل» الصديدى فى قلب البلد المسكين، ولا التصريف الطائفى الجارى لاحتقان اجتماعى منذر بألف ثورة، وكما كانت حوادث الصدام الطائفى عنوانا لما جري، كانت الانتخابات أيضا، فقد جرى تجريف مصر، جرى تجريف الصناعة والزراعة والسياسة، وانتهى المجتمع إلى أحوال الغيار البشري، وإلى البؤس واليأس، وقد خاطب التيار الإسلامى بؤس ويأس المجتمع، خاطب البؤس كجمعية خيرية، وخاطب اليأس كجمعية دينية، وعلى مدى أربعة عقود تراكمت طاقاته وموارده، وكذا فعلت الكنيسة، وتضخمت مواردها، وفرضت سيطرتها فى الفترة ذاتها، والتى سمحوا فيها بالدعوة الدينية والعمل الخيري،ومع حظر سياسة الاقتراب من

مقام السلطان، وإلى أن قامت الثورة، وانزاح السلطان، وانكشف القناع، وراحت مصر تتحدث عن بؤسها ويأسها، وتسجل ألمها فى دفاتر التصويت، وإلى أن تجد أحدًا يعطيها الأمل، ويجعلها تقلع من محطة الألم.

٣. امتحان الإخوان:

ودعونا لا نضيع فى الشروح والأسباب، فقد دقت ساعة الحقيقة، والديمقراطية لا تعرف التأويل، ولا أحد يملك الحق فى فرض وصاية، فقد صوت الناس، وإرادتهم الكلية فوق أى إرادة منفردة، ولم يكن اتجاه التصويت مفاجئا، ولا صادما، وإن صح أنه مجرد كشف عن صدمة قديمة، وقد فاز التيار الإسلامى فى مجتمع مأزوم أغلبيته الساحقة من المسلمين، صوتوا للدين الحاضر لا للسياسة الغائبة.

وقد آن الأوان للالتزام بالنتائج أيا كانت، وعدم التورط فى «مكارثية سياسية» ضد الإسلاميين هذه المرة، وهذه عاهة مستديمة لأفكار وتيارات سقطت، واعتادت الاحتماء بعصا الأمن، وبعضها يفكر فى اللجوء لعصا الجنرالات هذه المرة.

والمطلوب .ببساطة .دعوة الإخوان لحكم مصر، فهذا هو قرار الشعب فى هذه اللحظة، والذى يصح أن ينصاع له الإخوان قبل غيرهم، وألا يهربوا من الاستحقاق، وتحت عناوين ائتلافية تضم أصفارا إلى جوارهم، ومن حقهم .بالطبع. الاستعانة بأشقائهم من السلفيين، وأن يحكموا مصر فى المدى الديمقراطى الموقوت، وقد أدعى أن حكم الإخوان هو المحنة المستحقة لهم قبل غيرهم، وأن حكم الإخوان سوف ينتهى إلى خفض شعبيتهم باطراد، وربما اختفاء شعبية السلفيين تماما، والأخيرون .فيما نظن .جماعة مفلسة عقليا، بينما الإخوان جماعة مأزومة تقدم رجلا وتؤخر الأخرى، وتتخوف غريزيًا من تجربة الحكم، ليس لأنهم لا يملكون مهاراته، فلديهم .والحمد لله .كفاءات مقتدرة فى مجالات شتى، ولديهم قبول شعبى هائل الآن، ويخافون أن ينصرف عنهم الناس إذا حكموا، ليس لأنهم

لا يعرفون، بل لأنهم لا يريدون، فهم جماعة يمينية بامتياز، وهم جماعة ليبراليين بذقون، ينتمون لشريعة السوق، وروابطهم لاتخفى مع مليارديرات اللحظة، وبرنامجهم الاقتصادى الاجتماعى هو نفسه برنامج حزب نجيب ساويرس، وهو نفس برنامج المخلوع حسنى مبارك، وليس فى صيدلياتهم دواء غير بيت الداء نفسه، وحكمهم يفاقم أزمة مصر ولا يحلها، ويبقيها على حالها المؤذن بانفجار أوسع من ثورة يناير، يبقيها على حال الأمتين المتباعدتين، أمة الطبقة الأغنى فى المنطقة، وأمة الشعب الأفقر فى المنطقة، ناهيك عن كوننا بلدا محتلا سياسيا من جانب الأمريكيين، والإخوان. بطبعهم البراجماتى. يميلون للتفاهم مع الأمريكيين، وإن بقى شجار ونقار فى الموقف من إسرائيل، وقد يتطوع الإخوان بالتطمين، والتعهد بحفظ مقام معاهدة العار المعروفة باسم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية(!).

نعم، دعوة الإخوان للحكم عمل ديمقراطي، هذا إن شئنا التطلع لانتخابات سياسية فى مرة مقبلة، وكشف الأقنعة الدينية المموهة، فلن يتعلم الناس إلا بالتجربة، وتجربة الحكم وحدها هى التى ترفع وتخفض، وهذه لحظة امتحان الإخوان، وعند الامتحان يكرم المرء أو يهان.

"صوت الأمة " فى ٥ من ديسمبر ٢٠١١

مبارك الإخواني

فى زمن الكفاح الطويل ضد حكم مبارك، كنت أقول دائما: إننا سندفع الثمن مرتين، مرة فى وجوده، ومرة بعد خلعه، وهانحن ندفع الثمن للمرة الثانية.

وقد لا يصح لأحد أن يندهش من الفوز الكاسح للتيار الإسلامى فى الانتخابات الجارية، ولا أن يندهش من فوز جماعة الإخوان بالذات، وقد كان متوقعا عندنا من زمن، وبالنسب نفسها التى تعلن الآن، ليس فقط بسبب التمويل المليارى، ولا بسبب قوة وانتشار التنظيم المليونى، بل بسبب وضع المجتمع ذاته، وقد تحول عبر قرابة أربعة عقود مضت إلى ما يشبه الغبار البشري، فلم يكن الانقلاب على مشروع النهضة والتصنيع بدءا من أواسط السبعينيات، لم يكن الانقلاب إحلالا لنظام محل نظام، بل إحلالا للحطام محل النظام، لم تكن مصر قبلها جنة بالطبع، بل كانت بلدا ناهضا عظيما يواجه مشكلات، وكان بالوسع حل المشكلات دون تحطيم تجربة النهضة، والتى جعلت مصر وقتها فى الصف الأول للناهضين على اتساع الدنيا، فقد كانت رأسا برأس مع كوريا الجنوبية فى معدلات التقدم والتنمية والاختراق التكنولوجي، وصارت الآن رأسا برأس، أو قل ذيلا بذيل مع بوركينا فاسو على مؤشر الفساد الدولي، وانتهى الخراب العظيم إلى مصر التى نعرفها اليوم، وقد انكشف الغطاء عن الأوهام، فقد تحلل جهاز الدولة مع تضاعف تضخمه، وجرى تجريف الزراعة والطبقة والسياسة والثقافة، وتكونت فى مصر مصران، مصر الطبقة الأغنى فى المنطقة، ومصر الشعب الأفقر فى المنطقة، ونزل غالب المصريين تحت خط الفقر والبطالة والعنوسة، وانتهى المجتمع إلى اختيار الهجرة، الهجرة بالجغرافيا بحثا عن الرزق، والهجرة فى التاريخ بظاهرة العودة الدينية المعممة، وجرى حظر السياسة، فيما لم يستطع النظام- بطبائع الأمور- حظر

الدعوة الدينية والعمل الخيري، فقد ساد البؤس واليأس، وهو ما فاقم من ظاهرة تغول التيارات الدينية، فقد خاطب التيار الإسلامى بؤس المجتمع كجمعية خيرية، وخاطب يأس المجتمع كجمعية دينية تعد بنعيم الآخرة، وكذا فعلت الكنيسة فى أوساط المسيحيين، والمحصلة: تضخم طاقات وموارد التيار الإسلامى والكنيسة معا، ومع أول إزاحة للقيد الإجرائى مع خلع مبارك، عبر المجتمع تلقائيا عن نفسه، وانعكست صورته فى أول بروفة انتخابية، ولجأ إلى التصويت الدينى المباشر، وخرج إلى التصويت بكثافة خوفا من غرامة مالية لا يستطيع أغلب الناس تحملها، وكان السلوك التصويتى موحيا بما جرى للغالب الساحق من المصريين، صوت المسيحيون فى اتجاه واحد، وصوت أغلب المسلمين للتيار الإسلامى بتنويعاته، فيما بدت شريحة معتبرة من المسلمين فى حالة احتجاج على ما يجري، ذهبت بأصواتها إلى جماعات أخرى، أو قاطعت الانتخابات من أصله، فلم يزد عدد المصوتين على نصف إجمالى الناخبين، وقد تنخفض النسبة فيما تبقى من مراحل انتخابية.

والمفارقة فى المشهد كله ظاهرة، فبؤس المصريين كان يفترض أن يخلق يسارا قويا، يسار من موارد إسلامية وقومية وليبرالية وماركسية ووطنية عامة، لكنه انتهى إلى تضخم وتغول اليمين الإسلامى والمسيحي،والسبب كامن فى حظر السياسة، ثم فى توقف تجربة النهضة التى تخلق المجتمع الجديد من قلب المجتمع القديم، فقد انتهينا إلى حالة انحطاط تاريخي، وليس مجرد استبداد سياسي، وعدنا إلى نقطة الصفر تقريبا، بلد متخلف صناعيا واقتصاديا واجتماعيا، وبلد محتل سياسيا، وتحت سلطة انتداب المندوب السامى الأمريكي، وواقع تحت حد السلاح الإسرائيلي، وباقتصاد تسول يستجدى المعونات والقروض، وينتظر عطف السياح الذين انقطع مجيئهم بعد الثورة.

ولكن: أين الثورة نفسها؟، الجواب المباشر: فى خانة المقاومة لا تزال، فلم تحكم الثورة، وحكم المجلس العسكري، وهو جزء لا يتجزأ من النظام القديم، والذى

انخلع رأسه، وتبقى الجسد، وجهد المجلس العسكرى فى إعادة التمكين لنظام مبارك فى المبنى والمعني، ودخل فى حالة توافق موضوعى مع تيار اليمين الإسلامي، ومع جماعة الإخوان بالذات، والتى تريد الاستمرار بنظام مبارك فى المعنى دون المبني، أى أنها تريد أن تحل بشخوصها محل إدارة مبارك، وربما محل المجلس العسكرى ذاته، وقد ترتضى مؤقتا بنصيب الذى حضر القسمة وعلى طريقة: لكم الإمارة ولنا الوزارة، ومع اتفاق بالمصالح على تحطيم الثورة، وتفكيك معنى المقاومة، وقد كان لافتا أن السيناتور جون كيرى زار المشير والإخوان فى يوم واحد، ولم تكن هذه زيارته الأولى للقاهرة بعد الثورة، وكموفد على مستوى رفيع من الكونجرس والإدارة الأمريكية، وقد حصل كيرى على التعهدات نفسها من المشير والإخوان، وبنفس اللهجة وذات النص، واطمأن تماما إلى التزام الإخوان باتفاق العار المعروف باسم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، كذا ضمان المصالح الأمريكية فى مصر، ولم يهتم كيرى بشيء آخر، فهو يعرف- كما نعرف- أن الإخوان قوة يمينية بامتياز، وأن الجماعة ملتزمة بشريعة السوق، ومنحازة تماما لطبقة المليارديرات الجدد، وهى قاعدة الارتكاز الأمريكى فى مصر.

وما من مخرج سوى القبول بنتائج الانتخابات الجارية، وقبول فوز الإخوان، فليس لنا- ولا لغيرنا- حق الوصاية على الناس،وقد اختار الناس جماعة الإخوان، وعلى ظن أن حكاية «الأيدى المتوضئة» قد تصلح ما فسد، ومن حق الناس أن يجربوا الإخوان، وأن يتعلموا من التجربة، فالتجربة وحدها هى التى تسقط دعاوى التزييف، وتكشف حقيقة الإخوان حزب اليمين الرئيسى فى مصر، وحقيقة برنامجهم الذى لا يكاد يختلف فى شيء جوهرى عن برامج أحزاب اليمين الأخرى، فبرنامج الإخوان- فى الاختيار الاقتصادى الاجتماعى بالذات- لا يختلف عن برنامج حزب الوفد، ولا يختلف حتى عن برنامج حزب نجيب ساويرس، ولا يختلف - فى الجوهر- عن برنامج واختيارات المخلوع حسنى مبارك، وقد انتهى برنامج مبارك إلى الخلع بالثورة الأولى، وارتعب المجلس العسكرى من مصير

الخلع فى الثورة الثانية، وقد يبدو برنامج الإخوان محصنا ضد الخلع لأول وهلة، وعلى ظن أن قاعدته الشعبية الحالية الواسعة سوف تحميه، لكن التجربة التى تعلم الناس سوف تغير الموقف، وسوف تسحب بساط القاعدة الشعبية، وتسقط أقنعة الخداع، وتهيئ لثورة ثالثة، ولانتفاضة ميدان ضد برلمان الإخوان.

نعم، اقبلوا حكم الإخوان احتراما للقواعد الانتخابية، اقبلوا حكم الإخوان وقاوموه فى الوقت نفسه، فنحن بصدد حكم جماعة اليمين المضادة للثورة، نحن بصدد تكرار لحكم مبارك فى اختياراته الكبرى، نحن بصدد حكم مبارك الثانى مع سلطة الجنرالات، وربما نكون بصدد حكم مبارك الثالث مع سلطة الإخوان، ربما نكون بصدد حكم مبارك الإخواني، والذى يطلق لحيته هذه المرة على سبيل الخداع.

"صوت الأمة " فى ١٩ من ديسمبر ٢٠١١

obeikan.com

نتحدى الجنرالات أن يقدموا إقرارات الذمة المالية

حادثة شرف واحدة اجتمع فيها ألم مصر كلها، وأيقظت فكرة الثورة من جديد.

صورة باتت الأشهر فى سنة مصر الثورية الأولى، فتاة مجهولة الاسم والعنوان إلى الآن بدواعى مجتمع محافظ، ظهرت على شريط فيديو صادم للمشاعر، فيه جنود من الشرطة العسكرية المصرية، يسحلون الفتاة على الأسفلت، يوسعونها ركلا وضربا، ويجرجرونها من ملابسها، ويعرون نصفها الأعلى تماما، إلا من «سوتيان» أزرق يغطى أعلى الصدر، ومن حجاب رمادى يغطى الشعر، فيما اختفى وجهها الباكى تحت العباءة السوداء المنزوعة، احتجب وجه الفتاة الضحية المحجبة، بينما لم تختف وجوه الجنود الكالحة، ولا أرديتهم التى تكشف هويتهم، والجهة التى يتبعونها، وتنسبهم زورا إلى الجيش المصري، الذى تلطخت سمعته بالعار، وألحق به جنرالات المجلس العسكرى فضيحة لا تسقط بالتقادم.

نعم، المجلس العسكرى هو المجرم الحقيقي، وقبل وبعد الجنود المتورطين فى السلوك الوحشي، والذى لايقبله عقل ولادين ولا ضمير، وليست له سابقة فى تاريخ العسكرية المصرية، ولا فى سيرتها المرصعة بنجوم الشرف، وبدم الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن شرف مصر وترابها، وليس هتكا لعرض فتاة، وهتكا لشرف مصر كلها، والسبب فى انقلاب السلوك العسكرى ظاهر تماما، إنه المجلس العسكري، وأوامر الجنرالات الذين انقلبوا على ثورة الشعب المصري، وليس لأغلبهم شرف البسالة فى قتال مع عدو، بل لهم جميعا قرف التورط فى قتل أبناء الشعب المصري، وهتك عرض بناته، مرة بتوريط ضباطه وجنوده فى اختبارات «كشف العذرية» داخل جدران المتحف المصري، ومرات بسحل الشباب

والشابات، ومرة واحدة مرصودة بتعرية فتاة فى الطريق العام، وهذا بعض ما عرف، ولحقته عين الكاميرا، أما ما خفى فهو أعظم وأفدح، وغاطس فى بطون السجلات السوداء، فقد أعلنها المجلس العسكرى حربا على المصريين، وعلى أبناء وبنات ثورتهم بالذات، وبدوافع لا تخفى، فهم لايدافعون عن دولة كما يدعون، ولاعن هيبة جيش، بل يتصرفون بطريقة خرقاء مذعورة، وعلى طريقة المريب الذى يكاد يقول: خذوني، يخافون من فتح الصندوق الأسود، ومن عرض الملفات، ومن كشف حقيقة علاقاتهم بالأمريكيين والإسرائيليين، ويدافعون عن ثروات المال الحرام، يدافعون عما اكتنزوه من الذهب والفضة والعمارات والفيللات والقصور وحسابات البنوك السرية، وقد ذعروا لنجاح الثورة السريع فى خلع كبيرهم غير المبارك، ويتخوفون من يوم تدور فيه الدوائر عليهم، وينخلعون فيه من مناصبهم، ويأتى يوم حسابهم عند شعبهم، وقد يدعى هؤلاء أنهم ليسوا كذلك، ونحن نتحداهم أن يقدموا دليل البراءة، وأن يذيعوا على الرأى العام إقرارات ذمتهم المالية، وما تملكه أسرهم، وعلى أن تنشر فى وسائل الإعلام جميعا، وأن يتاح للكل أن يفحص ويراقب ويعترض، لا أن يتخفوا بما أخذوا وحملوا، ومن وراء ستار قداسة الجيش وأسرار المؤسسة العسكرية، فالجيش المصرى جزء من الشعب المصري، وميزانيته جزء من ميزانية الدولة، وحق الرقابة والكشف والحساب يسرى على كل مليم، ومع حفظ الاعتبارات الواجبة المتعلقة بطبائع الأمن القومي، وهذه ليست المشكلة، فميزانية الجيش الرسمية لا تزيد على خمسة بالمئة من ميزانية الدولة، وهذا هو الجزء الرسمى الظاهر من جبل الثلج المخفي، أما الجزء الباطن فهو أكبر بمراحل، ولا يتعلق بتصرفات عسكرية ولا تسليحية، بل بنشاط اقتصادى صناعى وتجارى عادى جدا، ويجرى تحصينه ضد الرقابة على غير مقتضي، وهو المورد المباشر لتضخم ثروات جنرالات، حولوا الجزء الأعظم من نشاط الجيش إلى عمل اقتصادى تجارى استهلاكي،جرى التوسع فيه منذ عقد اتفاق العار المعروف باسم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ومع قيود واشتراطات المعونة

الأمريكية اللاحقة، ومع الفساد الشيطانى المتكاثر الذى ضرب مؤسساتنا جميعا، وانتهى إلى «بزنسة» طموح الجنرالات، وحتى لايحلم أحدهم أن يكون قائدا سياسيا فذا على طريقة جمال عبدالناصر، ولا أن يكون قائدا عسكريا مقتدرا على طريقة الفريق سعد الدين الشاذلي، بل أن يكون رجل أعمال على طريقة أيام مبارك، وبعوائد الولاء والذهب والنشاط الاقتصادى والتجارى المحجوب عن الرقابة«!».

نعم، المصالح والامتيازات الكبرى لجنرالات بعينهم، هذه العوائد المحجوبة هى السبب فيما جرى ويجري، فقد فزع الجنرالات من مقدرة الثورة والثوريين على خلع مبارك، وعلى دفعه إلى قفص الاتهام، وقد سعى الجنرالات ويسعون لإجهاض محاكمة كبيرهم، وتواطؤوا معه، ومع عصابته السجينة، وسكتوا عن تهريب أموالهم، فلم يعد للبلد المنهوب مليم واحد، ولا تقدمت المحاكمات سنتيمترا واحدا، بل بقى كل شيء «محلك سر»، وأعيد التمكين لنظام مبارك فى المبنى والمعني، وجرت رعاية الفلول التى صارت أصولا، وتقدم المجلس العسكرى للعب دور القيادة الميدانية للفلول، والقيادة الفعلية للثورة المضادة، والتى تضمه مع تيارات اليمين الإسلامى وغير الإسلامي، وحاول المجلس العسكرى لف الفيل فى منديل، وتصوير أن الثورة انتهت، وأنه على الناس أن يعودوا لمنازلهم، وأن يتركوا مفتاح الكرار بيد القط «الكاكي»، وتصور المجلس العسكرى أنه هزم الثورة، وأن أمرها انقضي، وأن عجلة النهب ستدور من جديد، وفى أمان يقيها شر الثورة والثوريين، وهو ما يفسر هذه الروح الانتقامية المفزوعة من تجدد الثورة، ومن رفع شعارات رحيل ومحاكمة جنرالات المجلس العسكري، وكان رد المجلس العسكرى أن حول خطيئته بحق الثورة إلى عار لمصر وجيشها، وأشعل نار الوقيعة بين الجيش والشعب، وغير ميادين السلاح، وبدلا من أن تكون مع العدو، وعند الحدود، جعل ميدان المعركة فى ميدان التحرير، وورط جنوده فى قتل الثوريين بالرصاص الحي، وفى ارتكاب جرائم انتهاك الأعراض، وعلى ظن أنه

يطفئ نار الثورة، ويحمى مصالح الجنرالات، ودون إدراك لمكر التاريخ، والذى ينقلب دائما على الموهومين المغرورين، وعلى الذين تصوروا أن السلاح يكفل بقاء الظلم، وقد كانوا جميعا مع مبارك، ولم يجدوه نفعا، ولا استطاعوا حمايته فى لحظة الهول الثوري، وتخلوا عنه حماية لرءوسهم، واستنادا لمكانة الجيش المصرى عظيم الاحترام فى نفوس المصريين، ثم انتهى أمرهم إلى تجريف مكانة الجيش ذاته، وإلى جرح هيبته فى النفوس، فمكانة الجيش معنوية قبل أن تكون بالسلاح، والمكانة المعنوية لها مورد أصيل، وهو أن الجيش المصرى لا يقتل المصريين، ولا ينتهك أعراضهم، والتحول إلى العكس هو جوهر خطيئة المجلس العسكرى فى حق الجيش المصري، فحين زالت الهيبة المعنوية، وورطوا الجنود فى جرائم القتل، بدت هيئة جندى الشرطة العسكرية كهيئة جندى الأمن المركزي، وتماما بتمام، ولحقته الكراهية ذاتها، فليست الجريمة جريمة الجنود وحدهم، بل جريمة الجنرالات أولا، وهم الذين انتهكوا عرض مصر وشرف ثورتها، وهم الذين يصح أن يحاكموا قبل وبعد جنود الميدان، وقد لا نعرف أسماء الجنود المتورطين، لكننا نعرف أسماء الجنرالات الذين أمروا وظاهروا، والذين تحدث باسمهم هذا العبد المنعم كاطو، وطالب بحرق الثائرين على طريقة هتلر، وهذه وقاحة تليق بمجرم محترف لا بجنرال سابق فى الجيش المصري.

"صوت الأمة " فى ٢٦ من ديسمبر ٢٠١١

المتآمرون

من الذى يتآمر على مصر وقضية الثورة ودم الشهداء؟، ومن الذى يريد أن يحرق البلد حفظا لمصالحه وامتيازاته ؟!.

هل هم الممولون أجنبيا؟، والذين شنت قوات الجيش والشرطة حملة تفتيش واقتحام لمراكزهم الحقوقية، وبدعوى البحث عن أدلة تدين فى قضية التمويل الأجنبي، وبصرف النظر عن إدانة واجبة لأسلوب الاقتحام الهمجي، فنحن نتحدى السلطات أن تواصل التحقيق الجدى فى الموضوع، أو أن تصدر قانونا يحظر التمويل الأجنبى تماما، وللأشخاص والهيئات على الشيوع، كما لمؤسسات الدولة تماما بتمام، وهذه قضية مزمنة وبالغة الخطورة فى مصر، وأصل العوار فى تبعية السلطة للأمريكيين، ومن ورائهم الأوروبيون والإسرائيليون، وقد تواجد هؤلاء الممولون أجنبيا فى زمن مبارك، وعملوا بالقرب من سلطته، أو فى معارضته الخفيفة اللينة، وانتفخت جيوبهم، وتضاعفت مواردهم المالية، وترقت أوضاعهم الطبقية، ودون أن نلحظ لأحد منهم دورا فى قضية الثورة، وطوال سنوات التمهيد والدعوة والمبادرة ومنذ ظهور «كفاية» وأخواتها، والتى اتخذت موقفا مستقيما صلبا وحاسما ضد التمويل الأجنبى ومنظماته وشخوصه، ودون أن يكون لهؤلاء الأخيرين دور فى مواسم الغضب السياسى والاجتماعى التى تلاحقت، ولا فى البروفة المبكرة للثورة فى انتفاضة ٦ أبريل٢٠٠٨، ولا فى حوادث الثورة الكبرى بدءا من ٢٥يناير ٢٠١١، اللّهم إلا من باب التطفل على الثورة، وغسيل الوجوه، تماما كجماعات الإخوان والسلفيين، والتى لم تدع إلى ثورة، ولا بادرت إليها، وانشغلت بتلقى موارد مالية هائلة من مليارديرات المال الحرام، ومن جماعات سعودية وخليجية وهابية، وحصلت إحداها-جماعة أنصار السنة المحمدية - على ٢٩٦مليون جنيه فى

الشهور الأخيرة وحدها، والرقم رسمى تماما، وورد فى التقرير الأولى عن التحقيقات الجارية، ولم يتحرك ساكن لدى جنرالات المجلس العسكري، ولا لدى النائب العام المعين من قبل حسنى مبارك، ولا لدى قوات الداخلية، ولم يجرؤ أى منهم، أو كلهم معا، على الأمر بتفتيش مقار جمعية أنصار السنة الوهابية، ولا فروع الجمعية الشرعية، ولا مكتب إرشاد الإخوان، ولا مقار حزبها «الحرية والعدالة»، وكأن جماعة الإخوان دولة فوق الدولة، وكيان فوق القانون، وتماما كالجيش والكنيسة، وحيث لا يراقب أحد، ويجرى منع الاقتراب والتصوير«!»

قصة التمويل الأجنبى - إذن - أكبر من غارة عسكرية، وأكبر من اقتحامات للتفتيش المفاجئ، إنها قضية دولة منتهكة فى كل اتجاه، وخاضعة للنفوذ الأجنبى الأمريكى وتوابعه، والسعودى وتوابعه، وتصفية التمويل الأجنبى مرتبطة تماما بتصفية السلطة التابعة، وإقامة سلطة وطنية تسترد استقلال مصر الوطنى الضائع، وليس سلطة مشكوك فى أمرها كسلطة المجلس العسكري، والذى يعمل على طريقة مبارك بالضبط، ويضلل الناس ويزيف الوعي، ويلجأ إلى الفزاعات ولعبة الثلاث ورقات، وإشغال الناس بالحديث عن مؤامرات يديرها الآخرون، وحتى يلفت النظر عن مركز المؤامرة، والممتدة خطوطه من مقر إقامة مبارك فى المركز الطبى العالمي، وإلى العصابة الساكنة فى سجن طرة، وإلى مقر اجتماعات جنرالات المجلس العسكري، وإلى تيارات عادت الثورة منذ أن كانت فكرة، وتظاهرت بالالتحاق بها بعد أن صارت حقيقة، وتسعى لاقتسام الكعكة المباركية مع الجنرالات وعلى طريقة لكم الإمارة ولنا الوزارة.

ودون لف ولا دوران، ولا تحسب لعواقب يخوفوننا بها، فإن الثورة يجرى التآمر عليها بالفعل، ليس من مراكز حقوقية، ولا من أشخاص وجهات ممولة أجنبيا بمعرفة وعلم السلطات، بل من جنرالات المجلس العسكرى قبل ذلك وبعده، وقد طالبنا الجنرالات بتقديم إقرارات ذمة مالية، وبيان ما يملكون هم وأسرهم،

وعلى أن يجرى نشرها فى وسائل الإعلام، وهو ما نطالب به رئيس الوزراء وأعضاء حكومته وجميع أعضاء البرلمان المنتخبين، ومع فك التحصين من الرقابة المالية لأى جهة، وأولها الكنيسة المصرية وجماعة الإخوان، كما نطالب وسائل الإعلام ذاتها، والأحزاب والهيئات جميعا، فلم يعد أحد يثق فى أحد، والحل أن يوضع كل شيء فى نور ربنا لا فى حزب النور، وبغير ذلك نصبح أمام «لغوصة» وعك سياسى بامتياز، ورغبة فى التستر والتعمية والتمويه، ولفت النظر عن الحقيقة التى تخزق العين، وهى أن المجلس العسكرى جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، وقد جرى تعيين أعضائه جميعا بقرارات من مبارك، وبثقة تامة فيهم باعتبارهم من رجاله، وإذا كان مبارك قد رزح فوق رؤوسنا لثلاثين سنة، فقد خدم معه المشير طنطاوى رئيس المجلس العسكري، وطيلة عشرين سنة، وكما كان مبارك أطول الرؤساء عمرا فى منصبه، فإن المشير طنطاوى هو أطول وزراء الدفاع عمرا فى منصبه، وعلى مدى التاريخ المصرى الحديث كله، والفريق سامى عنان - نائب رئيس المجلس العسكرى - كان أيضا موضع ثقة، ورجلا مفضلا عند مبارك، وعند الأمريكيين أيضا، والذين يعتبرونه رجلهم الأفضل فى مصر، وقد ظهرت الصلات الحميمة حتى فى قاعة محاكمة مبارك، وكانت شهادة طنطاوى لصالح مبارك، وكذلك ستكون شهادة عنان إن استدعاه رئيس المحكمة، والتفسير ظاهر، فطبيعة العلاقة مع الأمريكيين، وصندوقها الأسود المليء باتفاقات الباطن، والمعونات وشروطها ومقاولاتها، كل ذلك يجمع طنطاوى وعنان بروابط «الحبل السري» إلى كبيرهم مبارك، ثم أن قصة النهب العام والخاص، والمليارات التى ذهبت إلى حسابات البنوك السرية، والصفقات الأكثر خطورة، وتفويضات السلاح التى احتكرها مبارك على مدى ثلاثين سنة، وكان يحصل عليها تلقائيا من برلمانات مزورة بانتظام، ويتصرف فيها كملك متوج، وتمامًا كما كان يتصرف فى ميزانيات الرئاسة السرية، كل ذلك مما لا يعقل أن ليس لطنطاوى وعنان به علم، وقد اضطر جنرالات المجلس العسكرى إلى الخضوع لإرادة الثورة فى ذروتها الأولى، ووافقوا على خلع

مبارك على كره منهم، ومع وعد بتحصينه، وحمايته من نتائج أى محاكمات أو جزاءات، وحفظ الأسرار والمصالح، وهو ما يفسر تراخى الجنرالات فى تقديم مبارك للمحاكمة طوال ثمانية أسابيع بعد الثورة، ثم تحويل المحاكمة إلى عمل هزلى بامتياز، ونقل الأموال المنهوبة إلى السعودية والإمارات وغيرها، وبحيث أصبحت المحصلة بعد عام من الثورة، وبعد تقديم الشعب المصرى لثلاثة آلاف شهيد وعشرة آلاف مصاب وعشرين ألف معتقل، صارت المحصلة - بعد التضحيات الجليلة - صفرا كبيرا، فلم يعد من المليارات المنهوبة مليم واحد، ولا تقدمت المحاكمات سنتيمترا واحدا، بل جاءت الكبائر - لا البشائر - تترى، وصدر حكم بتبرئة الضباط المتهمين بقتل مواطنين أمام قسم السيدة زينب، وظهرت قصة «الطرف الثالث» المسؤول عن القتل والحرق، بينما يعلم القاصى والداني، وكل ذى عقل وعينين، يعلم الكل أن «الطرف الثالث» مضاف للطرف الأول، أو أنه الطرف الأول نفسه، وهو معلوم الاسم والرسم، وهو مبارك وحكومته وعسكره فى أحداث الثورة الأولى، وهو المجلس وحكومته وضباطه فى أحداث الثورة الثانية، ورابطة «العروة الوثقى» فى الحالين مفهومة، فى المجلس العسكرى يلعب دور «مبارك الثاني»، وهو مصمم على تبرئة «مبارك الأول»، أو انتظار «عزرائيل» ليأخذ مبارك سره معه إلى قبره، أو أى الأجلين أقرب.

وباختصار نقول للجنرالات : إذا كنتم مولعين بأحاديث المؤامرة، والتخويف بحرق مصر، فلا بأس، فهناك مؤامرة بالفعل، وأنتم على رأسها، وقد قدمتم أنف دليل يؤكد تأمركم على ثورة الشعب المصري، وتصميمكم على دفنها، وإحياء عظام نظام مبارك، وقد صارت رميما.

"صوت الأمة " فى ٢ من يناير ٢٠١٢

ردا على الفريق سامى عنان..
حاكموه أو حاكمونا

ليته ما تكلم، فقد كان صامتا أغلب الوقت، واكتفى ببشرته البيضاء المشبعة بالحمرة، والتى تسرق الكاميرا من وجه المشير طنطاوى المرهق المكدود، إضافة للباسه العسكرى الأنيق المهيب، وخطورة موقعه كرئيس أركان للجيش المصرى.

إنه الفريق سامى عنان نائب رئيس المجلس العسكرى، والذى أعيد على عجل من واشنطن مع أول أيام اشتعال الثورة المصرية الأخيرة، وتعودت الصحف الأمريكية على امتداحه بإفراط، ووصفه بأنه الرجل المفضل لواشنطن فى مصر، وكشفت «وثائق ويكيليكس» عن ارتياح الأمريكيين لوجهات نظره، والتى بدت متطابقة مع تصورات الإدارة الأمريكية عن الشرق الأوسط، وأولويات المخاطر والصراعات والعداوات والصداقات فيه، فيما عكست الوثائق ذاتها ضيقا أمريكيا محسوسا بآراء المشير طنطاوى، والذى بدا- فى انطباع الأمريكيين- كعسكرى مصرى تقليدى من الطراز القديم، يريد جيشا مصريا كبيرا، ولا يبالى بأولويات الرغبات الإسرائيلية، ولايتجاوب بما فيه الكفاية مع اتفاقات تعاون عسكرى تكون إسرائيل طرفا فيها.

ولسنا فى معرض تقييم أحد، فالأصل أن الجيش المصرى مؤسسة وطنية، ولا فى معرض تقييم أعضاء المجلس العسكرى ككل، وبينهم عدد لابأس به ممن انتهت مدد خدمتهم العسكرية، وبينهم الفريق سامى عنان نفسه، والذى يفترض أن مدة خدمته كرئيس أركان للجيش انتهت فى أكتوبر ٢٠١١، وجرى مد الخدمة تلقائيا، وباعتبارات الدور الحالى للمجلس العسكرى، والذى أنشئ - فى الأصل- كإطار

قيادى جماعى للقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧، وأصدر الرئيس عبدالناصر قرار إنشائه فى ٢٥ يناير ١٩٦٨، وبعد ٤٣ سنة بالضبط، كان المجلس العسكرى يستدعى لدور آخر، دور سياسى هذه المرة، أضطر فيه للتخلى عن رئيسه الرسمى، وترك مبارك يلقى مصير الخلع، وإن استمروا فى مساندته حتى النهاية، فقد ظهر طنطاوى وعنان مع مبارك وصفيه اللواء عمر سليمان فى غرفة عمليات الجيش، والتى لاتفتح إلا فى أوقات الحروب، ولم تكن هناك من حرب لمبارك وقتها إلا مع الشعب المصرى، ومع مليونيات ميدان التحرير الذى حلقت فوقه طائرات الطراز الأمريكى على ارتفاع منخفض، وكوسيلة إرهاب للمتظاهرين المعتصمين المصممين على خلع مبارك.

ومع اقتراب لحظة الحسم، ونهاية انتخابات البرلمان، وتصاعد التكهنات عن دور المجلس العسكرى فيما تبقى من مرحلة انتقالية مرتبكة، وفى صياغة الدستور الجديد، وفى قوائم المرشحين لانتخابات الرئاسة، المعلن منها والمخفى، تحدث الفريق عنان كما لم يتحدث خلال عام مضى، كان فيما مضى يدلى- أحيانا- بتصريحات روتينية لاتلفت انتباها، ولا تستثير خطرا، ثم خرج أخيرا عن قاعدة الكلام الذى يشبه الصمت، واختار لقاء بقادة المناطق فى المنطقة العسكرية المركزية، وأثنى فيه على مبارك وتاريخه العسكرى، وأمطرنا بوابل من قذائفه، والتى خلط فيها الأوراق بصورة معيبة، واستخدم اسم القوات المسلحة فى غير موضعه، وكان كلما وجه إليه سؤال عن المجلس العسكرى ومصيره، كان يستخدم اسم القوات المسلحة بدلا من اسم المجلس العسكرى، والفارق الموضوعى كبير بين الاثنين، وخصوصا فى هذه اللحظة، صحيح أن المجلس العسكرى- من حيث الشكل- هو القيادة العسكرية للجيش، وأسرار القوات المسلحة وتسليحها وعملياتها ومناوراتها ليست مما يصح التدخل فيه، لكن المجلس العسكرى- بدوره السياسى- شىء آخر، فهو يقوم بدور استثنائى، ومما لا تقوم القوات المسلحة بمثله، ولا يشارك أفرادها العاملون فى سياسة ولا فى انتخابات، وليس من دورهم

تشريع ولا تنفيذ، وهذا ـ بالضبط ـ ما نقصده بالخلط فى كلام الفريق عنان، وبعد استبعاد الخلط، تتضح خطورة تصريحات عنان، والذى يتصور البعض أنه قد يكون مرشح المفاجأة الأخيرة فى انتخابات الرئاسة المقبلة، فعنان .مثلا .يرفض كلمة «الخروج الآمن» للمجلس العسكرى، ويهدد ضمنيا باستخدام القوات المسلحة، والتى قال إنها .يقصد المجلس العسكرى .لا تعقد صفقات، ولو أرادت لأعطت أوامر، ثم انتهى إلى ما يقصد، وعلى وجه الدقة، وقال بوضوح: لا أحد يستطيع محاكمة قيادات الجيش، وهنا مربط الفرس كما يقول القدامى، وبصرف النظر عن تهديدات الفريق عنان، فإننا نقولها له ولغيره ممن يفكرون على طريقته، وبوضوح لا يقبل التباسا، نقول إن أحدا فى هذا البلد ليس على رأسه ريشة، وحتى لو كان من قيادات الجيش، وحتى لو كان على قمة رأسه، وليس فى ذلك عجب، ولا بدعة تستحدث، ففى كل الدنيا الديمقراطية، لا ينجو أحد من حساب، ولا من عقاب قد يستحقه، وفى تركيا الحالية مثلا، والخارجة لتوها من هيمنة طويلة كاملة للجيش على مقدرات البلد، أحيل رئيس أركان الجيش التركى إلى المحاكمة، ووضع فى قفص الاتهام والسجن، وبتهمة التآمر على الحكومة المدنية المنتخبة، وفى تاريخ الجيش المصرى ذاته، أحيل قادة عسكريون كبار لمحاكمات فى مراحل التحول الكبرى، ونحن الآن فى مرحلة تحول إلى سلطة الشعب وحكم القانون، وقدطالبنا جنرالات المجلس العسكرى بتقديم إقرارات ذمة مالية مشهرة فى وسائل الإعلام، والطلب عادل جدا، ومنطقى جدا،ويأخذ فى حسابه ما جرى من تحول على دور الجيش فى الثلاثين سنة الأخيرة، وبأثر من قيود واعتبارات صاحبت عقد وسريان ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ثم شروط المعونة الأمريكية التى تلت وضمنت معاهدة المذلة، ثم الفساد الداخلى الذى ضرب مؤسساتنا كلها، وانتهى أثره إلى خلق ما نسميه «بزنسة» طموح الجنرالات، خصوصا مع التوسع فى النشاط المدنى الصناعى والزراعى والتجارى للمؤسسة العسكرية، والذى تصل به تقديرات إلى ما نسبته ٢٠ـ٤٠٪ من حجم الاقتصاد المصرى، وليس له أى صفة

عسكرية مما تحفظ أسراره، لكنه ظل بعيدا عن أى معنى للمراقبة أو الحساب العام، لا نقصد هنا الميزانية الرسمية للجيش، وهى .فقط .فى حدود ٥٪ من الميزانية الرسمية للدولة، ولا مانع لدى أى وطنى مصرى من مضاعفة الميزانية الرسمية للجيش، وإلى أى حد يليق بتعظيم قوة جيشنا الوطنى، ومع رفض المعونة الأمريكية بصورة مطلقة، وهذا كله شىء مختلف عما نقصده ويعرفه الفريق سامى عنان وجنرالاته، وهو ليس سرا عسكريا، بل أموال جارية متدفقة بالمليارات، وتنتهى إلى تضخم ثروات لأفراد، وبغير سند فى المنطق أو القانون، ويرد عليها الحساب والعقاب، كائنا من كان الذى أخطأ، وتماما كما يرد الحساب والعقاب على قتل مصريين مدنيين أو عسكريين فى عهد المجلس العسكرى، ومن ثم فلا محل لحكاية الخروج الآمن للجنرالات، ولا لحصانة لا يمكلها أحد، حتى يعطيها لغيره، وعلى طريقة وعد بلفور الذى أعطى فيه من لا يملك لمن لا يستحق.

والأغرب، أن الفريق سامى عنان قال .فيما نرجو أن يكون صحيحا .سوف نسلم السلطة، لكنه أضاف .فيما نرجو ألا يكون صحيحا .«لكن لو استدعى الأمر تدخلنا مرة ثانية سوف نتدخل بكل قوة وحسم»، والعبارة الأخيرة قالها عنان بعد ساعات من لقاء الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر مع المشير طنطاوى، والتى خرج بعدها كارتر إلى لقاء مرشد الإخوان، وأطلق تصريحا صادما نشرته «نيويورك تايمز» عبر فيه عن تشككه فى تسليم المجلس العسكرى للسلطة كاملة إلى حكومة مدنية، وأضاف أنه ستكون هناك امتيازات للمجلس العسكرى الذى سيتمتع بالحماية على الأرجح، وربما لا يتبقى غير أن نضع نقطة فى آخر السطر، فتهديدات عنان جدية تماما، وردنا عليها قد يصح أن يكون بذات الجدية، وقد قال عنان «من يردد كلمة محاسبتنا سوف نحاسبه نحن»، ونحن نريد ألا يعفى أحد من الحساب والمحاكمة يا سيادة الفريق، ولا حل إلا أن تحاكمونا، أو أن تحاكموا.

"صوت الأمة " فى ١٦ من يناير ٢٠١٢

الثورة ــ بالكاد ــ تبدأ

الذين يتصورون أن الثورة انتهت هم فى وضع إبليس حين يشتهى الجنة. والذين يتصورون أن الثورة حققت أهدافها بمجرد انتخاب برلمان، أو حتى بانتخاب رئيس، أو ما يسمونه تسليم السلطة لمدنيين، هؤلاء. ومن لف لفهم. كانوا ضد الثورة من أول فكرة، ولم يكونوا من دعاتها، ولا من المبادرين إليها، وحين اشتعلت جذوتها، فوجؤوا بها كما فوجئ الأمريكيون، كما فوجئ مبارك وعصابته، وكما فوجئ مجلسه العسكري، وسارعوا للالتحاق بالميادين، لا لنصرة الثورة، بل لاحتوائها، ولغسل وجوههم بنورها، ثم العودة للفكرة بعد لسكرة، وخوض حرب انتخابات وصفقات زوروا فيها كلام الله، وعلى أمل استبقاء طبقة اللصوص ذاتها التى حكم باسمها مبارك، والدفاع عن مصاخها بميكروفونات ديمقراطية ودينية هذه المرة.

والذين يتصورون أن الثورة انتهت، أو أنها قد انقضى أمرها، هؤلاء يتمتعون بصفاقة كافية، ولن نعدم وجودهم فى ميدان التحرير، وفى غيره من ميادين التغيير فى مدن مصر الكبرى، وادعاءهم بأنهم يحتفلون بالثورة، بينما هم يخونون الثورة، ويتنكرون لدم شهدائها، وللذين فقدوا نور عيونهم من أجل أن يرى هذا البلد عين النور، لا أن ينتقل من ظلام إلى ظلام، ومن فساد إلى فساد، ومن طبقة اللصوص إلى طبقة اللصوص ذاتها، وفى هيئة تنكرية تلبس ذقونا، أو تمسك بمسبحة، وتردد وصايا الأمريكيين كأنها أسماء الله الحسني، فلا مساس عندهم بشريعة السوق، ولا اقتراب من النفوذ الأمريكى فى مصر، ولا إنهاء لذل المعونة، ولا تقليص للسفارة الأمريكية،ولا غلق للسفارة الإسرائيلية، ولا طرد للسفير الإسرائيلي، ولا إلغاء لاتفاق تصدير الغاز، ولا لاتفاق الكويز، ولا فرض لضرائب تصاعدية على أغنياء

النهب العام، ولا وقف للخصخصة، ولا محاكمات ثورية لمبارك وعصابته، ولا حساب ولا عقاب لجنرالات المجلس العسكرى عن جرائم المال والدم، ولا استعادة للأموال المنهوبة، ولا تقنين لإعانة بطالة، ولا عودة للاستثمار العام، وتصنيع مصر، ولا خلق لقاعدة إنتاجية كبرى، ولا وقف لطرد الفلاحين من الأرض، ولا إقرار لمجانية التعليم والعلاج، ولا لحقوق العمل والسكن فى دستور جديد تعده الجماعة الطفيلية الناهبة لمصر، وتزعم بصفاقة أنه دستور الثورة(!).

ووجود أمثال هؤلاء فى مناسبة ثورة هو قمة التزوير، فهم كالقاتل الذى يقتل القتيل، ويمشى فى جنازته، وهم يجيئون على أمل إنهاء قصة الثورة كلها، يجيئون ليقولوا وداعا للميدان وذهابا للبرلمان، وليس من نفع لقضية الثورة بهم، فلم يكونوا أبدا دعاة ثورة، بل كانوا مجرد إصلاحيين مترددين فى أفضل الأحوال، كانوا يريدون نصيبا من كعكة السياسة حرمهم منه مبارك، واحتكر السلطة والثروة كلها لعائلته وحوارييه، وقد حلوا محل العائلة الآن، ويريدون مجرد شراكة مع الجنرالات، وعلى طريقة لكم الإمارة ولنا الوزارة، وقياداتهم تضحك على الأنصار الطيبين، وتوهمهم أنها تريد نصرة الإسلام، بينما تريد نصرة الأزلام، وتحفظ لأمريكا أوثانها فى مصر، وتحل شريعة البيت الأبيض محل شريعة الإسلام، وتحتقر الأغلبية الساحقة من الشعب المصري، والمحجوزة تحت خط الفقر والبطالة والعنوسة وإهدار الآدمية، والتى نطقت بأحلامها وآمالها شعارات الثورة الكبرى، وأولوياتها التلقائية فى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

والذين يريدون الغدر بالثورة صارت وجوههم كالحة واضحة، إنهم .أولا . جماعة مبارك وعائلته ومليارديرات المال الحرام، وهؤلاء ليسوا فى وضع البقايا أو الفلول، إنهم أصول النظام السياسى والاقتصادى المسيطر حتى هذه اللحظة، وقد فقدوا رأس مبارك الذى انخلع، وحل محله رأس المجلس العسكري، والذى يوجد بين جنرالاته من يتحمس حقا لقضية الثورة، لكن قرار المجلس العسكرى .فى

جملته. يمضى إلى اتجاه آخر، وحصاد سياسته ظاهر بلا التباس، فالمجلس العسكرى. باستثناء بعض جنرالاته .هو القيادة الميدانية للفلول التى صارت أصولا، وهو القيادة الفعلية للثورة المضادة، وزعم احتفالاته بذكرى الثورة هو ضحك على الذقون، تماما كاحتفالات الذقون التى تغشى ميادين التحرير، وتنتشى بانتصارات انتخابية موقوتة، وتخوض .كما المجلس العسكرى .حرب الوقيعة بين الثورة والشعب، وتخشى المظاهرات والإضرابات والاعتصامات السلمية، وتريد أن تصادر على حق العصيان المدني، ويخطط بعضها للتحول إلى ميليشيا مدنية، وإلى جيش مدنى مضاف إلى القهر العسكري، وأن تخوض حرب شوارع ضد الثورة والثائرين، وأن تسعى لتصفية قضية الثورة، وتحويلها إلى حرب أهلية، أو الإلهاء بفتاوى التكفير والتحريم.

ومعيار التفرقة بين المخلصين والمخادعين واضح وقاطع، فلم تقم الثورة لإزاحة شخوص وإحلال شخوص، بل قامت لتغيير النظام فى المبنى والمعني، والمحصلة إلى الآن ظاهرة، فلم تحكم الثورة، واستمر النظام فى المبنى والمعنى تحت حكم المجلس العسكري، وقد يتغير النظام فى المبنى بعد انتخاب برلمان، ومع انتخاب رئيس، لكن المعنى يبقى كما كان،تبقى ذات الاختيارات فى السياسة والاقتصاد والحريات، وتبقى السلطة حكرا لمليارديرات الطبقة الأغنى، والتى شفطت جهد وعرق وثروة الشعب الأفقر، وقضية الثورة هى قضية الشعب الأفقر، لا الطبقة الأغني، ولا نجاح لثورة إلا أن تكون فى السلطة، بينما ثورتنا لاتزال فى خانة المقاومة، وعلى أسفلت الشارع، وبوسعها أن تخلق سلطة الشارع، أن تخلق سلطة الميدان، وأن تدخل فى تضاغط ومواجهة سلمية متصلة مع سلطة البرلمان، ولا أحد عاقلا يعارض فى الاعتراف بنتائج الانتخابات بعد التحقيق فى المطاعن عليها، لا أحد يعارض فى الاعتراف بسلطة البرلمان، لكن لا أحد عاقلا يعول على سلطة البرلمان، أو يرجو منها خيرا لقضية الثورة، فالثورة لم تتحقق بمنازعات ولا بمماحكات برلمانية، بل تحققت بسلطة الشارع وقوة الناس، وهذا

هو خط الثورة الرئيسي، وشرعيته فى مرتبة أعلى من شرعية البرلمان الموقوت، فقد كسب المصريون حقوق التظاهر والإضراب والاعتصام والعصيان السلمي، كسبوا حقوق الشارع بالتضحية والدم، وهم لن يفرطوا بها أبدا، فقد عرفوا الطريق المستقيم لانتزاع حق الحياة والحرية، وبرغم نجاح موقوت للثورة المضادة، وبمجلسها العسكرى وملياردياراتها وتياراتها المدنية، برغم النجاح الموقوت لهؤلاء فى اصطناع جفوة أو فجوة صارت ملموسة بين الثورة والشعب، ووضع صخور صناعية تعيق تدفق أمواج الثورة، إلا أن المشكلة تبدو موقوتة وعابرة، وبشرط مزج الغضب الوطنى والسياسى والاجتماعى فى سياق واحد، والحرص على مبدأ سلمية الثورة وتفوقها الأخلاقي، وتفويت الفرصة على الذين يريدون حرق مصر، وإلصاق التهمة بالثورة والثوريين، فحوادث يوم **٢٥** يناير **٢٠١٢** لا تنتهى بغروب شمسه، بل إنها بالكاد تبدأ، وتواصل الثورة مرحلتها الثانية، والتى لن تكون الأخيرة، وإلى أن تعود النجوم لمداراتها، وننتهى إلى مشهد ختام يليق بثورة مصر، وبدم شهدائها، وبتضحيات رجالها ونسائها وشبابها.

نعم، لا نذهب إلى ميادين التحرير لاحتفال، بل لتجديد الثورة وكنس جماعة الثورة المضادة والتى قد تتعدد فرقها وأحزابها ولكن كفرها كله ملة واحدة .

"صوت الأمة " فى **٢٣** من يناير **٢٠١٢**م

لا صوت يعلو على صوت الميدان

لا أحد يستطيع هزيمة الثورة، ولن تقف سلطة فى طريقها، وسواء كانت سلطة أمر واقع كما المجلس العسكري، أو سلطة فى سياق من تزييف الوعى العام.

وقد ولدت الثورة بلا رأس، ولم يكن من خيار آخر، فنحن لا نذهب إلى الصيدليات لنشترى الثورة التى تلائمنا، بل هكذا حدثت الثورة، قامت ولم تحكم، لكن جسدها الفوار أثبت حيوية أسطورية مدهشة، وتدفقت موجاتها فى عناد واصرار، وأثبتت أنها الثورة الولود، ما تكاد تهدأ حتى تنهض ثانية، ومن الرماد تنبعث كالمارد، ولم تبدأ الحلقة الثانية للثورة فى ٢٥ من يناير ٢٠١٢، وفى مناسبة مرور عام على أول أيام الثورة الأولى، بل كان الطوفان المليونى تصاعدًا بالثورة الثانية إلى أعلى ذراها، وقد بدأت الثورة الثانية فى ١٩ من نوفمبر ٢٠١١، وأثارت الفزع فى قلوب جنرالات المجلس العسكري، ودفعت المشير طنطاوى إلى التسليم جزئيا بمطلبها العاجل، واختصار سيناريو المرحلة الانتقالية الأولى عاما كاملا، والتعهد بتسليم السلطة لرئيس مدنى منتخب فى ٣٠ من يونيو ٢٠١٢، وبعد أن كان المدى المفترض متصلا إلى أواسط ٢٠١٣، ولم يشارك الإخوان ولا السلفيون فى الثورة الثانية، وتماما كما تباطأوا فى بدايات الثورة الأولى، وفضلوا حصد الغنائم على دفع المغارم، وحاولوا أن يحولوا دفة الثورة الثانية إلى مسار عبثي، وأن يختصروها فى احتفالية بفوزهم بالبرلمان، لكن الميدان راح يثبت عنفوانه، ويكتسح الصياغات المموهة، وبتحرك غريزى تلقائي، اكتسب وعى تجارب عام الثورة الأول، والذى بدت فيه قصة الثورة مشابهة لسيرة «إيزيس» فى مصر القديمة، والتى راحت تجمع أشلاء زوجها المغدور «أوزوريس»، وتلمها معا فى جسد واحد متحد، وهكذا تفعل الثورة المغدورة التى ولدت بلا رأس، تصادف رءوسا تختبرها ثم تنكرها، وتوالى

السير فى رحلتها المقدسة، انتهت إلى إنكار دعوى المجلس العسكري،واكتشفت أن مجلس الجنرالات ليس رأسا للثورة، وليس تعبيرا عن التقاليد العريقة للجيش المصري، بل هو - بالدقة- رأس للثورة المضادة، ثم يصادفها - أى الثورة- ادعاء آخر الآن، وهو أن البرلمان رأس للثورة، وهى تختبره الآن تمهيدا لإنكاره، فالبرلمان- بتركيبه الراهن- يفتقد صلة النسب الأصيل بمعنى الثورة، والعلاقة محصورة فى تقاطعات الزمن، وهو ما يعنى أن البرلمان وجد بعد الثورة بحوادث الزمن، ولايصلح بحال كبرلمان للثورة، وتماما كالمجلس العسكرى الذى وجدت سلطته السياسية بعد الثورة زمنيا، صحيح أن البرلمان يختلف إجرائيا فى كونه منتخبا، لكن الثورة لاتزال فى خانة المقاومة، ولم تؤسس حزبها بعد، ولم تنتقل روحها إلى البرلمان، ومع استثناءات برلمانية معدودة، تبدو روح مبارك ساكنة لاتزال تحت قبة البرلمان، وبصورة قريبة من وضع المجلس العسكري، والذى يمثل اتصالا بالروح والجسد لنظام مبارك، بينما البرلمان مسكون بالروح نفسها، وإن تفارقت الأجساد.

وبصراحة موضوعية كاملة، فإنه لايصح أن يعلو صوت فوق صوت الميدان، فالزمن للثورة قبل وبعد أى شيء آخر، فقد جرى انتخاب برلمان، وقد يجرى انتخاب رئيس، وللبرلمان والرئيس- من بعده- شرعية التصويت الانتخابي، ومع صياغة الدستور، قد يتصور البعض أن قصة الثورة انتهت، وأن الثورة تحولت إلى نظام، وهذه هى الخديعة الكبرى، والمحطة التى يجرى عندها خلط الأوراق، والتلاعب على طريقة «الثلاث ورقات» فى جريمة نصب عام، فالنظام الذى تبنى هيئاته الآن مجرد نظام انتقالي، وليس نظاما تتحقق به أهداف الثورة الكبرى، ثم إنه ليس نظاما انتقاليا صحيحا،ويجرى التقدم إليه فى سياق «عك سياسي» مقصود، وضعت فيه العربة أمام الحصان، وجرى تصميمه بهدف مصادرة الثورة، وليس الانتصار لها بحال، فالثورة- أى ثورة- هدم وبناء، الثورة أى ثورة- تعنى كنس النظام القديم قبل بناء النظام الجديد، الثورة تعنى كنس الركام قبل بناء النظام،

ونظام ما بعد الثورة يعنى أن تحكم الثورة، ولم يتحقق إلى الآن شيء من هذا كله، فلم تتقدم المحاكمات الصورية سنتيمترا، ولا عاد للشعب مليم واحد من التريليونات المنهوبة، ولا جرى تطهير لمؤسسات الدولة، ولا جرت قطيعة نهائية مع نظام النهب والكبت العام، بل تحول المشهد كله إلى مفارقة عبثية بامتياز، وبدت صورة مصر - بحساب التواريخ - بعد وقت اشتعال الثورة الأول، لكنها - بحساب الجغرافيا - تبدو كأنها لاتزال قبل الثورة، كأنها لا تزال تحت حكم مبارك المخلوع، يبدو النظام القائم - فى المبنى - تواصلا عضويا حرفيا مع إدارة مبارك ذاتها، فالمجلس العسكرى الحاكم جزأ لا يتجزأ من إدارة مبارك، وفى المعنى لا تزال اختيارات مبارك السياسية والاقتصادية تحكم، ومع البرلمان والرئيس المحتمل، قد يتغير المبنى قليلا أو كثيرا، لكن المعنى ربما يبقى فى الحفظ والصون، وتظل مصر فى أسرها فى إمارة تابعة للخلافة الأمريكية، ويتعهد حكمها بضمان أمن إسرائيل، ويظل حكمها الجديد خادما لمصالح الطبقة الأغنى فى المنطقة، وضد مصالح وأشواق وكرامة وحقوق الغالبية الساحقة من الشعب المصري،وهو أفقر شعب فى المنطقة، لكنه صنع ويصنع الثورة التى لا يغلبها غلاب، والتى خلعت مبارك وتثبت مقدرتها العبقرية على العصيان الثورى، وبناء سلطة الشارع، أى سلطة الميدان، وبشرعية الثورة التى تعلو على أى شرعية أخرى،وحتى لو جاءت بالتصويت الانتخابى فى لحظة اختلاط الصور.

نعم، شرعية الثورة هى الأصل الدائم، وكل ما عداها فرع موقوت، ومرتبط فى جدارة بقائه بأصول الثورة، وليس القفز عليها،وحتى لا يكون الكلام عاما ومجردا، فلا بأس من إيراد أمثلة محسوسة جدا، وتعلو بها أصوات الملايين فى الميادين، خذ عندك - مثلا - قضية محاكمة مبارك وعصابته، وفيها تريد ملايين الميادين شيئا بالغ الوضوح والتحديد، وهو إصدار تشريع خاص بمحاكمة ثورية لمبارك، وبتهمة ارتكاب جرائم الخيانة العظمى، والمطلوب من البرلمان إصدار التشريع فورا، وليس إدخالنا فى متاهات وأنفاق لجان تقصى الحقائق، وهى عادة سيئة السمعة

وموروثة عن برلمانات مبارك المزورة، وخذ عندك- مثلا- قضية تصفية حكم الجنرالات، ملايين الميادين تريد خلع المجلس العسكرى فورا،وملايين الميادين تريد محاكمة الجنرالات على جرائم المال والدم، ويملك البرلمان- وله سلطة التشريع- أن يفعل، وأن يثبت الإخوان والسلفيون صدقهم، وأنهم ليسوا من أقوام الصفقات،وهم الآن على المحك، ولهم أغلبية كبرى فى البرلمان، ويملكون - ببساطة- حق إلغاء مرسوم مريب صدر عن المجلس العسكرى قبل شهور، وحمى به سيد مشعل وعمر سليمان وأحمد شفيق من الحساب القضائي، فهو يحصن الجنرالات من المساءلة أمام القضاء فى جرائم الكسب غير المشروع،وفوق إلغاء المرسوم المشبوه، يملك البرلمان سلطة الامتناع عن إصدار تشريع حصانة يطلبه جنرالات المجلس العسكري، وعلى طريقة قانون تحصين شاويش اليمن المخلوع على عبد الله صالح من المساءلة القضائية، ولو فعلها برلمان الإخوان لا قدر لله، وأصدر التشريع المشبوه، فسوف تكون الخطيئة العظمى، وإعلان العداء السافر للثورة وأهلها، والانضمام الجهير لصفوف الثورة المضادة،والرضا بأن يحشروا مع مبارك وزمرته وجنرالاته فى نار الدنيا قبل عذاب الآخرة.

وباختصار، فقد انتهى وقت التمويه والتلون كالحرباوات، ولم يعد من خيار لأحد، فإما أن نكون مع الثورة وملايين الميادين، أو أن تنكشف الوجوه، وتسقط الأقنعة، فليس من شرعية لأى كيان ينشأ خارج قضية الثورة، وليس من شرعية لبرلمان إلا أن تكون فرعا من شرعية الميدان، ولا من شرعية لرئيس يوالس أو يخادع،وقد سقطت حرب الوقيعة بين الثورة والشعب، والثورة التى خلعت مبارك قادرة- باليقين- على خلع أشباهه، فقد نزعت ملكا عضوضا، وهى قادرة على نزع غيره، ولا يستطيع أحد أن يطفئ نار الثورة ولا نورها ، والتى تستضيء – وتتوضا – ببركة دم الشهداء ، بركة الخلق الجديد التى مسحت الغشاوات عن أبصارنا فإذا بصر الأمة اليوم حديد .

"صوت الأمة " فى ٣٠ من يناير ٢٠١٢

حرب الخيانة

يستطيع المشير طنطاوى ولا جنرالاته أن يتهربوا من تحمل المسؤولية المباشرة عن تحويل مصر إلى مسرح دم، وتحويل بيوت المصريين إلى مقار لجنازات وأحزان لا تنتهي.

ومجزرة بورسعيد ليست واقعة كروية، إنها واقعة سياسية بامتياز، ولا محل من الإعراب فى تفسيرها للحماس الكروى الزائد، فلا مبرر عقلى ولا نفسى ولا وجدانى كروى واحد لما جري، فقد خرج النادى «المصري» البورسعيدى فائزا فى مباراته مع الأهلي، والفرحون بالفوز لا يقتلون، ولا يحولون أفراحهم إلى مآتم، ولم يسبق لمشجعى النادى البورسعيدى أن فعلوها، وحتى لو كان ناديهم مهزوما، فثمة حدود وسقوف للحماس الكروي، وهو ما نستبعد معه أن يكون ما جرى كرويا، أو نتيجة لانفلات أعصاب مشجعين متحمسين، ولا يتبقى بعد استبعاد الاحتمال الكروى غير التفسير الأمنى والسياسي.

ودون التفات لنتائج تحقيقات يفترض أنها تجري، فإن الصورة الكلية لما جرى تبدو ظاهرة، فثمة استخدام سياسى لمشجعين كرويين، وبطريقة محسوبة ومنظمة تماما، وفى يوم الذكرى الأولى لموقعة الجمل، والتى وقفت فيها قوات الجيش على وضع المتفرج، وتماما كما غابت قوات الجيش بالجملة عن تأمين المباراة فى بورسعيد، وحلت قوات الأمن المركزى فى وضع المتفرج ذاته، والذى يفتح الثغرات لعبور القتلة والبلطجية، وهم يحملون أسلحتهم المعتادة، وينفذون مذبحة بدت فى صورة الحرب الأهلية الكروية، وحتى تثور فوضى يختفى معها الفاعل الأصلي، ولا يتبقى من دليل ولا شبهة دليل لاستكمال التحرى والمحاكمة، وحتى

ننتهى إلى محاكمة هزلية على طريقة محاكمات مبارك وعصابته فى وقائع قتل على الشيوع بينها «موقعة الجمل».

ودعك من تحقيقات النيابة التى لن تصل لشيء يعتد به، ومن «لجان تقصى الحقائق» التى شكلها برلمان الأغلبية الإخوانية، وهى لجان سيئة السمعة، وموروثة فى طرائق تشكيلها وعملها عن برلمان فتحى سرور، وليس لها من وظيفة غير امتصاص موقوت لغضب الرأى العام، وعلى الطريقة التى نصح بها ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى الشهير، والذى كان يقول: «إذا شئت أن تدع أمرا يموت فاصنع له لجنة»، وهو ما يعنى أن اللجان .إياها .مجرد فولكلور سياسي، أو قل .فى حالة مصر بالذات .إنها نصب سياسي، وقد تعددت لجان النصب المسماة بلجان تقصى الحقائق، وتزايدت أعدادها فى مصر خلال عام مضى على الثورة، ولم يكن لها نصيب من اسمها، فهى «لجان تقصى حقائق» لا تتوصل إلى أى حقيقة، وبين موعد تشكيلها وصدور تقريرها لا يحدث شيء ذو مغزى بالمرة، اللّهم إلا المزيد من إهدار المال العام على محاضر واجتماعات وجلسات وبدلات، وهاتوا لنا مرة واحدة تشكلت فيها لجنة تقصى حقائق من النوع إياه، وتوصلت إلى شيء يلتفت إليه، أو انتهت إلى بيان متهمين بالاسم والرسم.

إذن، فتحقيقات النيابة مشكوك فى نتائجها، والقائمون عليها مشكوك فى أمرهم، والنائب العام .ذاته .فى وضع مريب، وكذا لجان تقصى الحقائق التى لا يطمأن إلى عملها، ويتوه أشخاصها .حتى مع إخلاص النيات .فى دهاليز التعتيم، ولا يتبقى لها سوى أن تكتب تقارير الوصايا العشر، والتى يصح قولها مع كل حدث، وتماما كتذكرة داود القديمة، والتى أشيع أنها تشفى كل الأمراض، ولم يثبت سوى أنها تجلب كل الأمراض، ما علينا، المهم أنه لا دليل ولا شبهة دليل قد يصل إليه تحقيق مما يجري، وقد يجرى تقديم متهمين لا علاقة لهم بالفاعلين والمدبرين الأصليين.

وما من حل سوى اقتفاء الأثر السياسي، وببوصلة وحيدة لا تخطئ هى «خيط الدم»، وليس بتكرار الحديث الأبله عن اللهو الخفى والطرف الثالث ونظرية العفاريت، وقد تكرر هذا الكلام الفارغ مرارا، ورددده جنرالات المجلس العسكرى بالذات، وكمحاولة بائسة للتخفى بجرائم ارتكبوها بالذات أو بالواسطة، فعلوها فى حادث سقوط شهداء ليلة اقتحام السفارة الإسرائيلية، وفعلوها فى حوادث القتل الشهيرة أمام مبنى ماسبيرو، وفعلوها فى حوادث القتل الهمجى عند مدخل شارع محمد محمود، وفعلوها فى أحداث شارع مجلس الوزراء، فعلوها للتشويش،بينما صوت الدم مسموع، وخيط الدم .وحده .يرشد إلى القتلة، فما من طرف ثالث فى قصص الدم كلها، وهذا الطرف الثالث الموهوم هو ذاته الطرف الأول، أو أنه طرف مضاف للطرف الأول، والذى هو سلطة المجلس العسكرى وحكومته وشرطته المدنية والعسكرية، وجماعات البلطجة المحترفة المدارة رأسا من الطرف الأول، والدليل هو خيط الدم، الدليل هو حساب الدم الختامي، فلو أن هناك «طرفًا ثالثًا» منفصلًا حقا، ويطلق النار على رجال السلطة والمتظاهرين معا، ويوزع أذاه بطريقة عشوائية، لو أن هذه الدعوى صحيحة، لكان الأمر مختلفا، ولسقط القتلى والجرحى من الطرف الأول والثانى معا، وهو ما تكذبه شهادة الدم، فالقتلى والجرحى جميعا من الطرف الثانى دون غيره، والشهداء والمصابون والمخلوعة عيونهم جميعا من المتظاهرين دون غيرهم.

وتصدق القاعدة ذاتها فى تفسير مجزرة بورسعيد، فالشهداء والمصابون .فى غالبهم الساحق .من شباب «ألتراس الأهلي»، وجريمة شباب الألتراس ليست فى تشجيع النادى الأهلي، فالسلطة .أى سلطة .لاتهتم بتشجيع الأهلى أو سواه، بل ربما يفيدها أن يتلهى الشباب بالكرة، وأن يبتعدوا عن السياسة، وهو ما لم يفعله شباب الألتراس دائما، ولا شباب ألتراس الأهلى بالذات، والذين جمعوا إلى ولعهم بالكرة ولعا مستجدا بمصر، ولعبوا أدوارا حاسمة فى حوادث الثورة الشعبية المصرية، وكان دورهم مرموقا فى الدفاع عن ميدان التحرير يوم «موقعة الجمل»، وهو ما

يفسر دواعى الانتقام من شباب ألتراس الأهلى بالذات، واستهدافهم بالمجزرة الوحشية، وفى الذكرى السنوية الأولى لموقعة الجمل، وهو ما يشير بأصابع الاتهام إلى القتلة الحقيقيين، فالذين دبروا موقعة الجمل هم ذاتهم الذين خططوا لمذبحة بورسعيد، أو من نفس الجنس والملة السارقة الناهبة القاتلة، بعضهم .بالطبع .وراء الأسوار من حيث الشكل، وعلى طريقة «ألتراس طرة»، والذى يضم نجلى مبارك وعددا من كبار رجال عصاباته، وخيوطهم موصولة .عبر سوزان .إلى المخلوع فى استراحته الضخمة بالمركز الطبى العالمي، وهؤلاء هم الطرف الأقل وزنا فى ميدان المذابح، فأيديهم مغلولة، ولكن إشاراتهم واصلة، وعلى طريقة تهديد المخلوع قبل خلعه، وتحذيره الشهير «أنا أو الفوضى»، لكن تفاصيل التخطيط والتدبير وتوزيع الأدوار تجرى كلها فى محل آخر، لا نقول .كما يقولون .إن الفلول هم الذين يفعلون، فليس أكثر غباوة من تعبير الفلول الذى يوحى ببقايا قليلة من جماعة مبارك حاضرة فى حياتنا، فهؤلاء ليسوا فلولا بالإيحاء اللغوى الخادع، بل هم أصول النظام السياسى والاقتصادى القائم، فجماعة المجلس العسكرى جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، والمشير طنطاوى نفسه هورجل مبارك بالنص والحرف، وقد عمل فى معية مبارك على مدى ربع قرن كامل، قائدا لحرسه الجمهورى ثم وزيرا لدفاعه، والمشير بالطبع هو الذى يحكم، وجنرالات المجلس العسكرى هم الذين يديرون الوزارات، والجنرال حمدى بدين .قائد الشرطة العكسرية .هو الذى يدير وزارة الداخلية، وليس من دور للدكتور كمال الجنزورى الذى يكتفى بالبكاء على منصة مجلس الشعب، فقد وضعوا على رأسه «سلطانية» باسم صلاحيات رئيس الجمهورية، بينما هو فى موقف الشاهد الذى لم ير شيئا، ولا يعرف .ولا وزيره اللواء محمد إبراهيم .كيف جرى ما يجري، وكيف تواترت حوادث السطو المسلح تباعا، وبطريقة العصابات محكمة التنظيم والتخطيط، وفى قلب العاصمة القاهرة وأطرافها، ثم جرى تتويج التحرك الإجرامى بمذبحة بورسعيد، وباستعداد مسبق لتقديم «أكباش الفداء» وقت الحاجة، فرأس وزير الداخلية جاهز، وربما رأس

الجنزورى نفسه، والذى يستميت فى الحفاظ على وظيفته كرئيس للوزراء، ولا يتخلف عن أداء شهادة الزور، وكما فعلها فى تفسيره العبثى لأحد ث الدم فى شارع مجلس الوزراء، وربما يفعلها مجددا فى تفسير مجزرة بورسعيد(!).

ودون لف ولا دوران، فإن عصابة مبارك فى الحفظ والصون، فقد نخر السوس فى أجهزة الدولة كلها، وجرت «خصخصة» الوظائف العامة، وتحول الفساد إلى نظام حكم، وظل الفاسدون يحكمون ويتحكمون فى مفاصل الدولة الأساسية، فالمجلس العسكرى نفسه على قمة الجهاز التنفيذي، وفى الوزارات كلها، وفى وزارة الداخلية بالذات، وقد تلون بعض هؤلاء كالحرباوات، لكنهم ظلوا جميعا على ولائهم لما كان، وحماية نظام السرقة بالإكراه، ووصل ما انقطع مع سياسة النهب العام المدعومة بعصا الكبت العام، ودخلوا فى حرب وحشية مع قضية الثورة والثوار، وسخروا جهازهم الإعلامى للتكفير بالثورة، واستخدموا جهازهم القضائى لتبرئة القتلة، وصرف المال لتدبير مذابح الميدان، وتضليل البرلمان، ضعيف التكوين، محدود الصلاحيات، والذى يبدو كمنصة لتفريغ الغضب لا للقصاص، ولا لتشريع محاكمات ثورية، ولا لتشريع التطهير الشامل لجهاز الدولة، والذى ظل وكرا وحصنا لجماعة مبارك ذاتها،وهى العصابة التى سرقت البلد وتحرقه الآن، وتتبنى خطة «الأرض المحروقة» لإخفاء الأثر والدليل، وهدم البلد على من فيه.

وباختصار، فإن مذبحة بورسعيد .وما سبقها من مذابح .هى جريمة سلطة لا انفعال أفراد فى ملعب كرة، جريمة سلطة يقودها جنرالات المجلس العسكري، ولن تكون الجريمة الأخيرة فى وقائع حرب انتقامية متصلة ضد قضية الثورة، إنها جرائم الميدان المتصلة بخيانات السياسة.

"صوت الأمة " فى ٦ من فبراير ٢٠١٢م

مبارك «الرئيس التوافقي»!

لا ننوى - لا سمح الله - وصف أحد بالحمار، ولا نريد إهانة أى شخص، ولا حتى إهانة الحمير المظلومة فى قصص المصريين الذائعة اليوم.

لكن الذين يحكمون الآن، والذين يتطلعون إلى الحكم بالمشاركة، أى جنرالات المجلس العسكرى الحاكم الآن، ومن بعده جماعة الإخوان المتعجرفين، هؤلاء وهؤلاء يهينون الثورة، ويهينون الشعب المصري، ويتعاملون مع المصريين كأنهم جماعة من الحمير الطيبين المغفلين.

ومع احترامى الشخصى للقاضى أحمد رفعت المكلف بمحاكمة مبارك المنتهية، إلا أننا لا ننوى الاعتراف بمعنى قضائى مستقل للقصة كلها، ولا حتى بعدالة المحاكمة التى يديرها، والسبب بسيط، فالقضية كلها، بتحقيقات النيابة المهترئة فيها، وبأمر الإحالة، وبدفاع المتهمين والمدعين بالحق المدني، وبتحديد جلسة النطق بالحكم فى أوان سياسى مدروس، القضية كلها - بكافة إجراءاتها - توحى بعملية استعباط واستغفال للشعب المصري، وضحك على الذقون، والاتهامات فيها مثيرة للعجب، فقد حصروا قضية مبارك فى ١٨ يومًا سبقت خلعه، وليس فى ثلاثين سنة كئيبة جثم فيها على صدر البلد، وبدت جريمة مبارك - فى محكمة رفعت - كأنها سرقة حبل غسيل، بينما مبارك سرق بلدًا بكامله، وانتهى حكمه إلى شفط وتجريف ثروة مصر، وإلى حد أن السيدة كاثرين آشتون وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبى سخرت مما يجرى كله، وبصورة غير مباشرة، وفى تصريح مفزع اعترفت فيه بالحقيقة الصادمة، وهى أن نظام مبارك سرق من المصريين ٥ تريليونات دولار لا غير، والمبلغ المهول هو تكلفة النهب العام لمصر تحت حكم المخلوع، ويساوى - بأسعار الصرف الجارية - ٣٠ تريليون جنيه مصري، أى ٣٠٠٠٠ (رقم ثلاثة مسبوق

بأربعة أصفار) مليار جنيه، أى ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ (رقم ثلاثة مسبوق بثمانية أصفار) مليون جنيه، وتوزيع الرقم على المصريين - بحسب آشتون - يحولهم إلى ٩٠ مليون مليونير، وشهادة آشتون تأتى من الاتحاد الأوروبى الذى كان صديقا وسندا لمبارك، أى أنها شهادة من أهل مبارك نفسه، وربما تكفى شهادة آشتون لبيان هزلية محاكمة القاضى أحمد رفعت، واحتقارها العظيم لوعى الشعب المصري، وتزييفها للحقائق، مع أن الحكم القضائى - كما يقال عادة - هو عنوان الحقيقة.

ومن العيب أن ننتظر حكما عادلا فى أمر مبارك من القاضى أحمد رفعت، ربما لأن المحاكمة ذاتها ليست عادلة ولا مكتملة، وجرى تصميم الادعاء فيها بطريقة تنطوى على مجاملة مبارك، وحمايته مع سبق الإصرار والترصد، وإعفائه من مواجهة الاتهامات التى يستحقها، ولفت النظر عن التهم الأصلية الكبرى إلى تهم صغرى جانبية جرى إعدام أدلتها، وليست تلك قضية أحمد رفعت، ولا شأن النائب العام المعين من قبل مبارك نفسه، فهؤلاء - مع غيرهم - مجرد أدوات جرى استخدامها للإيحاء بوجود محاكمة ما، والمسؤول - قبل هؤلاء وغيرهم - هو المجلس العسكرى الحاكم بالأمر الواقع، والذى تباطأ وتواطأ، وحمى مبارك بالعمد، ثم حين جرى انتخاب مجلس شعب، وفاز الإخوان بغالبيته النسبية، وحازوا مع السلفيين على ما يزيد على ثلثى مقاعد البرلمان، جاء الدور عليهم للمشاركة فى حماية مبارك، وتنفيذ أوامر الأمريكان وتوابعهم فى السعودية ودول الخليج، والقيام بالواجب فى تحصين مبارك، ورفض تفعيل تشريع بمحاكمة مبارك بتهمة الخيانة العظمى.

دوافع المجلس العسكرى لحماية مبارك لا تخفي، فالجنرالات جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، وهو كبيرهم الذى عينهم وعلمهم أصول الحرفة، والتهم التى يحق أن توجه لمبارك هى ذاتها التى يحق أن توجه لهم، وهو يعلم عنهم كما يعلمون عنه، وقد طالبت الجنرالات - غير مرة - بإذاعة إقرارات ذممهم المالية على الرأى العام،

وامتنعوا، وكان طبيعيا أن يفعلوا، فهم يريدون تحصين أنفسهم وأسرهم، وتماما كما أرادوا تحصين مبارك، ووعدوه بعدم التعرض للبهدلة أو لمحاكمة حقيقية، وامتنعوا عن التحقيق معه على مدى شهرين بعد خلعه من منصبه، وتركوه مع زوجته وأولاده يذهبون ويجيئون، وتركوا رجاله المقربين فى منازلهم، وتركوا صفيه - زكريا عزمى - فى منصبه ومكتبه، وجرى إعدام الأوراق وحرق الوثائق كلها، ونقل الحسابات إلى مناطق آمنة، وإلى بنوك السعودية والإمارات بالذات، وبعد أن تم إخفاء كل معالم الجريمة، ومحو الأدلة جميعا، وبما فيها أدلة قتل وجرح آلاف المتظاهرين الثائرين، بعد تستيف الأوراق، وجد الجنرالات أنفسهم فى حالة حصار، فقد تدفقت المليونيات الغاضبة على ميدان التحرير، وأصبحت رءوس الجنرالات مهددة، حينها لجؤوا إلى حيلة بدت بلا بديل، وهى التظاهر بطاعة الرأى العام، وبدء التحقيق مع مبارك وزوجته ونجليه ورجاله، وإعداد قرار اتهام مجتزأ وصورى عبر النائب العام، ثم الإيعاز بتأجيل المحاكمة لمدة قاربت الأربعة شهور، وعلى أمل أن يأتى أمر الله، ويرسل «عزرائيل» ليريحهم من مبارك، ويحفظ ما تبقى من ماء وجوههم، لكن إرادة الله شاءت أن تزيد فى الحرج، وأن تكشف ستر الوجوه، فلم يكن من مفر غير إقامة المحاكمة الصورية، وعلى أن يحفظ الجنرالات الجميل لكبيرهم مبارك، وأن ينقلوه من استراحة شرم الشيخ إلى استراحة المركز الطبى العالمي، وأن يضمنوا الإقامة الفندقية الممتازة، ورحلات التريض من الاستراحة إلى قاعة المحكمة فى طائرة هليكوبتر عسكرية خاصة، وصرف عشرات الملايين من الجنيهات على حراسه وطاقم سكرتاريته، وأطبائه، والنوم فى العسل على سرير طبى مجهز، ووضع أقدام مبارك فى عين القاضى المسكين، والذى لا يحرك ساكنا، ولا يستطيع استخدام سلطته على المتهم السوبر، وإلى حد أن بدا القاضى فى جلسته الأخيرة وكأنه .لا سمح الله .موظف أرشيف، وأمر «بالنظر والإرفاق» لطلب النيابة بنقل مبارك إلى مستشفى ليمان طرة، ودون أن يفتى أو يقرر، ومع أنه أعلن موعدا للنطق بالحكم، مع أن طلب النيابة الأخير مشفوع بتقرير من مجلس

الشعب المنتخب، والذى يفترض أنه يمثل سلطة التشريع، وبدا تصرف القاضى مفهوما، فهو يعرف أن الأمر كله بيد الجنرالات، وأنه لا يملك التصرف دون تشاور مع القوة القاهرة الحاكمة، والجنرالات ـ بالطبع ـ لا يريدون معاملة مبارك كمتهم شأنه كشأن غيره، ويفضلون المعاملة الممتازة، وغير المسبوقة فى أى محاكمة جرت عبر التاريخ الإنساني، وحتى لا تدور الدوائر، ويجد بعضهم نفسه فى قفص مبارك ذاته، وفى محاكمة عادلة تسأل عن نهب الثروات وانتهاك الحرمات.

ومن جهتها، بدت جماعة الإخوان، بدت قيادتها بالذات فى مكتب الإرشاد، وحتى لا نظلم مئات الآلاف من أعضاء وكوادر الإخوان، وهم فى جملتهم من أشرف وأنبل الناس، بدت قيادة الإخوان فى حالة تواطؤ توالت مشاهده بعد انتخابات مجلس الشعب، وفوزهم بالأغلبية، وإدارتهم لقرار البرلمان، وتقدمهم إلى مواقع السلطة التشريعية فالتنفيذية، وصلاتهم الخفية والظاهرة مع أوامر ورغبات الخارج الإقليمى والدولي، ومع نوايا جنرالات المجلس العسكري، وهو ما جعل من قيادة الإخوان خصما ظاهرا لمعنى الثورة، وبعد أن راوغوا من قبل، جاء موعد الصراحة الآثمة، ووقف نواب الإخوان .بأمر من مكتب الإرشاد .سدًا منيعا ضد أى محاكمة جدية عادلة لمبارك، ضد أى محاكمة تكافئ الجرائم الحقيقية للمخلوع، ضد أى محاكمة لمبارك بتهمة النهب العام والخيانة العظمى، وفضلوا المحاكمات الصورية الجارية، رغم أن نوابا ـ من خارج الإخوان ـ قدموا حلا قانونيا سلميا، وقدموا نصا لقانون صدر فى يوليو ١٩٥٦، ويحمل عنوان «محاكمة رئيس الجمهورية»، ويحدد مضمون تهمة الخيانة العظمى، والتى تشمل تهم مخالفة الدستور والعبث بالنظام الجمهوري، وهى تهم منطبقة تماما على حال مبارك، وتعفى المشرع. الذى هوالبرلمان .من إصدار قانون جديد قد لايحق أن يسرى بأثر رجعي، وتقدم الحل الذهبى إذا ما خلصت النوايا، فقانون محاكمة الرئيس صدر قبل ٥٥ سنة، ولا يحتاج سوى قرار من البرلمان المنتخب بتفعيله، وهنا كان أمر قيادة الإخوان صريحا مباشرًا، وعبر عنه نواب الإخوان برفض تفعيل التشريع القائم، والذى لم يلغ فى أى

وقت، وبدا كأن الإخوان يكررون موقف الجنرالات، ويؤكدون على تحريم ورفض أى محاكمة عادلة وجدية لمبارك، وتفضيل المحاكمة الصورية، وتطبيق أوامر تحصين مبارك رجل واشنطن وأعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل، وكأن حماية مبارك هى الفرض والسنة.

والسبب مفهوم، فالجنرالات يفعلونها، وحتى لا يذهبوا يوما إلى قفص مبارك الجنائي، وقيادة الإخوان تفعلها، ربما لأنها ذاهبة إلى قفص مبارك الإستراتيجى نفسه، والفرق بين جنرالات المجلس العسكرى وقيادة الإخوان بسيط، فالجنرالات امتداد بالمبنى والمعنى لسيرة مبارك، بينما قيادة الإخوان مبنى مختلف، وإن تعهدت بالحفاظ على امتداد المعني، والتواصل مع اختبارات مبارك فى السياسة والاقتصاد، وبيع بضاعة مبارك للجمهور فى «سوليفان» إسلامي، وقد كان مبارك. شخصيا .جزءا من بضاعة الأمريكيين والإسرائيليين والسعوديين فى مصر، وقيادة الإخوان تحفظ الود لأصدقائها الجدد والقدامى بحماية شخص مبارك.

ومن المفارقات المثيرة للسخرية، أن مبارك بوسعه الترشح من جديد للرئاسة، وما من مانع قانونى مع فتح باب الترشح للرئاسة فى ١٠ مارس، ومع تأجيل النطق بالحكم إلى ٢ يونيو المقبل، وبقرار يبدو سياسيا لا قضائيا، وكأن المسخرة تجلب المسخرة، وكأن مبارك هو الرئيس «التوافقي» الذى يبحث عنه الإخوان والجنرالات، ودون جدوى حتى الآن.

وباختصار، لا تلوموا القاضى أحمد رفعت، فالرجل ليس مخيرا، والذى يعيق المحاكمة الجدية لمبارك هم الجنرالات والإخوان.

"صوت الأمة" فى ٢٧ من فبراير ٢٠١٢

إهـانـة أم خيـانـة؟

أرجوكم، ابعدوا عن «البردعة»، وابحثوا عن حملة «البرادع» والذنوب جميعا، فليس المستشار عبد المعز إبراهيم هو بطل فضيحة إهانة القضاء المصري، وفك حظر سفر المتهمين الأمريكيين، ولم يتصل عبدالمعز من تلقاء نفسه بالقاضى الجليل محمد شكري، والذى فضل التنحى مع هيئة المحكمة، وحتى لا يكتب فى سجله القضائى أنه يحكم بالأمر الإداري، وترك لعبد المعز عار السلوك الذى لا يليق بقاض مصرى رفيع المنصب، ثم يتحول فجأة إلى خادم مطيع، وينفذ أوامر الوحى الأمريكى التى هبطت على المشير طنطاوى وبطانته الحكومية.

صحيح أن عبد المعز أهان صفته كقاض، وأهان القضاة المصريين جميعا، وسمح لنفسه بتلقى الأوامر، وهو الذى تلقى مبلغا مليونيا فلكيا نظير رئاسته للجنة الإشراف على الانتخابات البرلمانية، والتى أحاطتها الشبهات ودواعى التقصير من كل جانب، ولم تحقق فى شكوى واحدة وصلتها، وتغيرت بيانات النتائج التى أعلنتها أكثر من مرة، وبدعوى أخطاء الكمبيوتر، ثم صارت الانتخابات كأنها لم تجر من أصله، وانتهت المحكمة الإدارية العليا إلى قبول الطعن بعدم دستوريتها، ثم إن المستشار أبو المعز نفسه، وبصفته كرئيس محكمة الاستئناف هو الذى أحال قضية التمويل الأمريكى إلى دائرة المستشار محمد شكري، وبتوصيفها كجناية لا جنحة، ثم عاد .بعد تلقى الأوامر .ليصفها بالجنحة، وينتهى إلى إنهاء حظر سفر المتهمين الأمريكيين والأوروبيين، والذين وصلوا إلى مطار القاهرة فى حماية عربات الجيش المدرعة، وفى حراسة جهاز المخابرات المصرية، وحيث كانت تنتظرهم طائرة عسكرية أمريكية خاصة، دخلت المجال الجوى المصري، وهبطت فى مطار القاهرة، ودون استئذان سلطات هيئة الطيران المدنى المصري، ولم يكن ذلك كله

غريبا، فقد سحقت أمريكا بحذائها رجالها فى مصر، وتصرفت فى مصر كأنها بعض أراضيها، أو كأنها إمارة تابعة للخلافة الأمريكية، وبدا أن أمرها لا يرد، فللخالق حرية التصرف فيما خلق، والحذاء الأمريكى سحق صراصيره، وأرغمهم على ابتلاع ألسنتهم وشنباتهم، وتبخرت فى لحظة كل دعاواهم عن الوطنية والسيادة واستقلال القضاء، وكانت النتيجة كاسحة، فقد انتهى فجأة عرض «الوطنية شو»، وسرى أمر الخضوع من المشير إلى المستشار، وثبت زيف الكذبة المصنوعة، والتى بدا فيها كمال الجنزورى كأنه «دون كيشوت»، وبدا الشيخ حسان كأنه «راسبوتين»، وبدت فايزة أبوالنجا كأنها «أم الغرقى»، وبدا الصغار الذين تعودوا النفاق، ونقل المزاد من مبارك إلى المشير إلى المرشد، بدا هؤلاء فى حجمهم الطبيعي، وكصراصير تسحقها الأقدام.

وفى لحظة الإهانة وانكشاف الخيانة، شاهت وجوههم جميعا، ولم نسمع صوت كمال الجنزوري، والذى يتلقى ـ فى أواخر عمره ـ دروسا فى الخطابة المدرسية، وفلق أدمغتنا بتكرار عبارة «لن نركع»، ثم تبين أنه من أول الراكعين، ولو كان عنده دم لقدم استقالته على الفور، وشاه وجه الوزيرة فايزة أبو النجا، والتى خدمت سنين عددًا مع المخلوع وسوزان مبارك، وكانت الحفيظة المؤتمنة أسريا على أموال تذهب وأخرى تجيء، وتعمدت الإدارة الأمريكية تلميعها بتصويرها كمعترضة على منظمات التمويل، ثم شاطتها الأقدام الأمريكية نفسها، وكومتها ككرة منبعجة فى مجلس وزراء الجنزوري، وبعد أن خدمت أمريكا بإخلاص فى عهد مبارك، وفى عهد خلفه المشير طنطاوي، سحقتها الأقدام الأمريكية على طريقة المثل القائل «آخر خدمة الغز علقة»، وأبت أبو النجا ـ أو «أم الغرقى» ـ إلا أن تأخذ معها الشيخ محمد حسان إلى القاع، وقد بدت «فايزة» فى آخر صورة نشرت من مجلس وزراء الجنزوري، وهى تجلس على حافة مائدة، وتهم بكتابة شيء فى ملف وضع أمامها، وربما لم تتمكن من كتابة شيء لانشغالها بشيء آخر، فقد كانت مشغولة باستراق النظرات إلى الشيخ حسان على حافة المائدة الأخرى، كان الشيخ فى زيه السعودى

التقليدي، وأبوالنجا فى زيها الأفرنجى المعتاد، ولم يكن يهم اختلاف الأزياء، ولا ذنب الاختلاط الذى حذر منه الشيخ فوقع فيه، فالمهم هو وحدة الهدف، وقد تورط الشيخ بالوعى أو بدونه فى قصة مزورة من ألفها إلى يائها، ولعب دور شيخ المجلس العسكري، وألقى بثقله المعنوى والروحى فى خدمة الأكذوبة، وتصور الناس أنه يقود معركة وطنية ودينية، بينما القصة كلها مزيفة عن عمد، وباتفاق مسبق مع الأمريكيين على حدود لا يصح تخطيها، ورفع الشيخ شعار «المعونة المصرية ضد المعونة الأمريكية»، وأقسم على جمع ما يقارب عشرة مليارات جنيه فى يوم واحد، كبديل يفوق القيمة السنوية للمعونة الأمريكية، وعلى ظن أن المجلس العسكرى أعلنها معركة وطنية، وأن أمريكا قد ترد بإلغاء المعونة، ثم ذهب الشيخ حسان إلى لقاء مصنوع مع شيخ الأزهر، وزاد فى تعهداته على نحو عشوائى استعراضي، وتحدث عن جمع تريليون جنيه مصرى لا عشرة مليارات فقط، تعهد الشيخ بجمعها فى أيام، وأقسم بعظمة الله وجلاله، ثم سقط قسم الشيخ الذى تعود على نفاق مبارك، ومن بعده مجلسه العسكري، فقد مرت أسابيع لا أيام، ولم يجمع الشيخ واحدًا على مليون مما تعهد به، ودون أن يؤدى الشيخ «كفارة» تريح ضميره، أو أن يلتمس مغفرة من الله عن ذنبه المسجل تليفزيونيا، وانتهت قصته فى معية الجنزورى وفايزة أبو النجا، وبإنشاء جمعية أهلية يكون حسان نائبا لرئيسها شيخ الأزهر، وعلى أن تكون فايزة أبو النجا ممثلة الحكومة فيها، وأطلقوا على الجمعية العاطفية عنوان «فى حب مصر»، بينما عملهم كله إهانة لمصر، وتزييفا لوعى ناسها، وإهدارا لكرامة المصريين، وإمعانا فى طاعة أمريكا التى لا يرد لها أمر عند من خدمهم ويخدمهم الشيخ.

بدت القصة كلها ابتذالا وطنيا، وليس موقفا وطنيا، وقلتها من أول لحظة، وفى مقال «دقت ساعة الانقلاب العسكري» المنشور قبل أسبوعين، قلنا إن القصة كلها مسقوفة، وأنها من المتفق عليه مع واشنطن، وأن المجلس العسكرى افتعل عن عمد ضجة منظمات التمويل الأمريكي، وعلى أمل افتعال شعبية فى قضية وطنية حقيقية،

فمصر بلد مخترق حتى النخاع، ومصر كلها تريد الخلاص من الاستعباد والاحتلال الأمريكى لقرارها، لكن المجلس العسكرى لا يريد، فالجنرالات يمضون على طريق كبيرهم مبارك، وقد كان العميل الأول للأمريكان وخائن مصر الأعظم، والمجلس العسكرى جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، ويستمد من الأمريكيين وحيه المقدس، ويدخل فى علاقة «زواج رسمي» مع الإدارة الأمريكية والمخابرات والبنتاجون، لكن الشك داخله فى خيانة الأمريكيين للروابط المقدسة الموروثة، وبعد أن لاحظ تطور علاقة «زواج عرفي» للأمريكيين مع جماعة مرشد الإخوان، ودون علم مئات الآلاف من الشرفاء فى قيادات وعضوية جماعة الإخوان، ومن وراء المجلس العسكرى الذى يتظاهر مرشد الإخوان بصيانة العلاقات الودية معه، وأراد المجلس العسكرى أن يعبر عن ضيقه بعلاقة «الزواج العرفي» النامية بين الأمريكان والجماعة، والتى تنافس، وتكاد تستبدل علاقة «الزواج الرسمي» بين الأمريكان وجماعة المجلس العسكري، وفجر قضية منظمات التمويل الأمريكي، وبجرعة بدت له مضبوطة، وعلى مقاس تحقيق الهدف المقصود، وبهدف كسب بعض من الشعبية المفقودة فى الشارع السياسي، ولفت نظر الأمريكيين على طريقة «نحن هنا»، وفهم الأمريكيون فحوى الرسالة المزدوجة، وربما لأنهم كانوا على علم بالقصة منذ لحظة التفكير فيها، وتركوا المجلس العسكرى يتصور أنه حقق ما يريده، ولجؤوا إلى عدم التصعيد فى الرد، وتصدت الإدارة الأمريكية والمخابرات والبنتاجون لدعوات إلغاء المعونة فى الكونجرس، بل وتحرك «اللوبى اليهودي» على غير العادة. لضمان استمرار المعونة للمجلس العسكري، فالمعونة أداة السيطرة على مصر والجيش المصرى من داخله، وهى تضمن للأمريكان والإسرائيليين مصالحهم فى مصر، بينما لا تهم أحدا فى مصر سوى المجلس العسكرى وجماعة مليارديرات المال الحرام، ثم دخلت جماعة مرشد الإخوان على الخط مؤخرا، وصارت مقتضيات المعونة ومعاهدة العار مع إسرائيل من تعهداتها الصارمة للأمريكيين.

وبالجملة، كشفت القصة ما هو معروف بالبداهة الوطنية، فمصر تحولت إلى مستعمرة أمريكية، والسفارة الأمريكية هى دار المندوب السامي، وهى أكبر سفارة من نوعها فى العالم بعد سفارة الاحتلال فى العراق، وفيها المحطة الرئيسية للمخابرات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط، والقوات الأمريكية منتشرة فى قواعد بسيناء، وفى نقاط بقلب القاهرة ذاتها، والدوائر الرسمية لا تسمى ذلك احتلالا ولا مهانة ولا خيانة، بل تلجأ إلى اسم التدليع، وتسميه «علاقة إستراتيجية»، هكذا كان يفعل مبارك، وهكذا يفعل المشير طنطاوى وجنرالاته فى المجلس العسكري، وهكذا تفعل جماعة مرشد الإخوان التى تتهيأ للحكم، وهم يعرفون حقيقة الاحتلال والمهانة، ويلجؤون إلى الضحك على الذقون بطريقة باتت ممجوجة من فرط تكرارها، ويتصرفون مع الأمريكان والإسرائيليين على طريقة عبد الفتاح القصرى فى فيلم «ابن حميدو» الكوميدى الشهير، يعنونها حربا كلامية ضد الأمريكان والإسرائيليين، ويقطعون وعودا، ويقول أحدهم لك .على طريقة القصرى .«كلمتى ما تنزلش الأرض»، ثم حين تظهر العين الحمراء، يقولون .كما قال القصرى .«تنزل المرة دي»، وحاذر أن تفهم أن المقصود بالتشبيه هو المستشار عبدالمعز إبراهيم، فالأخ عبدالمعز ليس إلا عبد المأمور!

"صوت الأمة " فى ٥ من مارس ٢٠١٢

خطاب أخير لمنصور حسن

منصور حسن مرشح الفريق سامى عنان الرجل القوى فى المجلس العسكرى والرجل المفضل لواشنطن:

السيد منصور حسن قد يعول على بركة المادة ٢٨.. وقد يطمع فى تعيينه انتخابيا كرئيس لمصر.. وتماما كما عينوه قبلها رئيسا لمجلسهم الاستشاري.. ولو حدث ذلك.. وصار منصور حسن رئيسا.. فلن يعترف به أحد سوى الفريق سامى عنان

لا أعرف السيد منصور حسن شخصيا، ولم يسبق لى أن حادثته سوى فى مكالمة هاتفية عابرة، كان فيها ودودًا وبالغ الكرم فى المديح والإشادة بشخص العبد لله.

وانطباعى الشخصى عن منصور حسن لا يختلف كثيرًا عن انطباعات الآخرين، فهو رجل أبوى الطلعة، دمث الأخلاق إلى أبعد حد، ومتحفظ إلى حد الكتمان: ولا يكاد يربطه بعالم السياسة المرئية سوى حادثة قديمة جرت أواخر أيام السادات، فقد اعترض وقتها على قرار الرئيس الأسبق باعتقال ١٥٣٦ قياديا من جميع الآراء والاتجاهات المعارضة، وعزل البابا شنودة، وفيما عرف باعتقالات ٥ سبتمبر ١٩٨١، وكانت صحف الحكومة وقتها تصف الاعتقالات بأنها «ثورة سبتمبر» (!)، فقد كان السادات مولعا بكلمة ثورة، يطلقها على كل شيء وأى شيء، وكنت تصحو كل يوم على واحدة من ثوراته العبثية، ومن عينة ثورة التصحيح والثورة الإدارية والثورة الخضراء والثورة البنفسجية، وكان التفسير النفسى مفهوما، فقد انقلب السادات .بعد حرب ١٩٧٣ .على ثورة عبد الناصر، وأراد أن ينحط باستعمالات كلمة ثورة، وأن يجعلها مرادفا للتفاهات والانحرافات السياسية، وفى أواخر سنواته كانت مصر الحية كلها تعارضه، وأراد أن يحبس مصر فى اعتقالات سبتمبر الشهيرة، وشاءت الأقدار أن تنتهى إلى مصرعه الدامى فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، وقيل إن مقربين . بينهم جيهان السادات .حاولوا إقناع السادات بالرجوع عن أمر الاعتقالات، لكن

المؤكد أن منصور حسن عارض بوضوح، وكان على استعداد لدفع الثمن الرمزي، وهو الإقالة من مناصب وزراء الثقافة والإعلام والرئاسة، والتى كان يشغلها مجتمعة، فقد كان السادات معجبا بمنصور حسن، وواثقا فى إخلاصه، وإلى حد أنه تردد أن السادات كان ينوى تعيينه نائبا للرئيس، ولا أحد يعرف الحقيقة فيما تردد، وحتى منصور حسن نفسه قال إنه سمع الحكاية من آخرين، لكن القدر الدامى سبق، ووقعت مصر ضحية بقاء مبارك نائبا وحيدًا للسادات، ثم رئيسا بالمصادفة من بعده، وهو الذى لم يعارض السادات يوما، ولا كان يتصور أن يعارض، فهو ابن ثقافة «أوامرك أفندم»، ومن المفارقات اللافتة أن منصور حسن أيضا لم يعارض مبارك، وأوى إلى كهف صمت ثقيل طيلة ثلاثين سنة، نشأت خلالها ثلاثة أجيال متعاقبة من المصريين، وكانت وقودا للثورة التى خلعت مبارك، فظهر اسم منصور حسن ثانية، أولًا على استحياء، ثم بكثافة لافتة، وبصفته الرجل الذى كان يمكن أن يحكمنا بدلًا من المخلوع!!

والغريب أن منصور حسن الذى قيل: إنه عارض السادات مرة، ثم اختفى، ثم عاد، ودون أن يعارض مبارك فى وقته، واكتفى بعده بترديد معارضات ومؤاخذات بأثر رجعي، الغريب أن منصور حسن بدا فى صورة التائب عن معارضة وحيدة يتيمة بدرت منه يوما ما، وربما يكون فهم أن المعارضة الوحيدة اليتيمة كانت شؤما عليه، وأضاعت عليه فرصة رئاسة سمع بها، وذهبت بها إلى رجل ظل اسمه مبارك، لا يكاد يملك من متاع العقل أكثر مما يملكه فرد مجند فى قوات الأمن المركزي، ربما يكون منصور حسن فهم أن ظل الطاعة هو الأبقى والأنفع، وربما يكون ذلك هو الذى جعل صدمة الناس فيه كبيرة، فلم نسمع يوما عن معارضة بدرت منه للمجلس العسكرى الحاكم فى مصر اليوم، بل سمعنا عن مسارعته لتلبية نداء تعيينه رئيسا لمجلس استشارى لا يستشيره أحد، بدا الرجل الزاهد .منصور حسن .كالذى فقد زهده فجأة، وسارع إلى قبول منصب بلا قيمة وبلا صلاحيات، وارتضى أن يكون قناعا لوجه المجلس العسكري، وقد امتنع كثيرون عن قبول عضوية المجلس الاستشارى إياه، وامتنع كثيرون عن قبول رئاسة المجلس الهزلي،

وقبل منصور حسن هذه المهمة غير المهمة إطلاقا، وامتعض آخرون، وتدافعت الاستقالات مع كل أزمة، ومع كل مذبحة نفذها المجلس العسكري، لكن منصور حسن ظل ثابتا لا يتزحزح عن مقعده الرخو، ولم نسمع منه كلمة نقد واحدة لتصرف رديء، ولا حتى نبرة لوم، أو لمحة اختلاف، وإلى أن ظهر المخبوء، وبدأت دوائر بعينها فى ترديد اسمه كمرشح محتمل للرئاسة، ومع إيحاءات رضا وامتداح زائد من أعضاء المجلس العسكري، كانت الإيحاءات خافتة، وكأنهم يظنون أنها لا تسمع، وبدا تصرف الرجل محيرًا، يوحى بأنه يفكر أحيانا، ثم يجزم بعدم ترشحه، ويقدم لك أسبابًا مقنعة، يعتذر بتقدم سنه أطال الله عمره، أو بتردى أحواله الصحية شفاه الله وعافاه، وبدا تقديره فى عدم الترشح مريحا عند من يحسنون الظن به، غير أنه سبق ارتياح الآخرين إلى مفاجأة أثارت الارتياب، وأعلن بنفسه عن ترشحه، وبعد ٤٨ ساعة لا غير من لقاء مغلق مع الفريق سامى عنان رئيس أركان الجيش والرجل القوى فى المجلس العسكري.

ومن حق منصور حسن. بالطبع. أن يرشح نفسه للرئاسة، وكأى مواطن مصرى آخر يتمتع بشروط الترشح، لكن ليس من حق أحد أن يبيع لنا الأوهام، أو أن يتصور وجود ميزة حاسمة فى شخص السيد منصور حسن، فليس هو المرشح الأفضل فيما نظن، وقد كان أفضل له أن يواصل صمته الذى اختاره قبل ثلاثين سنة، ثم إنه ليس مرشحا لإجماع وطنى ولا يحزنون، لكن ربما يكون هو المرشح المطلوب، وعلى المقاس المختار بالضبط فى الدستور المنوى وضعه، فهم يريدون رئيسا لا يهش ولا ينش، ويقضى ما تبقى من سنوات تقاعده فى قصر الرئاسة، ويعمل كرئيس بروتوكول أو «رئيس بركة»، ويترك القرار بيد اثنين، أحدهما إخوانى فى رئاسة الحكومة، والآخر عسكرى فى قيادة الجيش، أحدهما إخوانى قد يكون الملياردير خيرت الشاطر، والآخر جنرال قد يكون الفريق سامى عنان، والأخير تبدى الإدارة الأمريكية ارتياحها لشخصه، وتعتبره الرجل المفضل لواشنطن فى مصر، فى حين يبقى الرئيس المختار فى المنطقة العازلة الواصلة، وهذا هو المعنى المطلوب لعبارة «الرئيس التوافقي» سيئة الصيت، وقد فشلت بروفة

اختيار نبيل العربى الذى ذهب إليه الإخوان وبإشارة خضراء من المجلس العسكري، وحل الدور ثانية على منصور حسن، والذى جاءت تزكيته الأقوى هذه المرة من المجلس العسكري، وقذفوا اسمه ككرة مشتعلة من ملعب الإخوان، أو بالدقة فى ملعب مكتب إرشاد الإخوان، حيث تدار صفقات السر، والتى لا يعلم بها مئات الآلاف من الأعضاء الشرفاء فى قيادات وقواعد الجماعة الكبرى، والتى يضحكون عليها بكلام من نوع «نحن نفكر»، أو «سنقول كلمتنا بعد إغلاق باب الترشح»، وقد لا ينتهى التفكير .إياه .أبدًا إلى قرار معلن، وعلى سبيل درء مخاطر تفكك الجماعة، والتى تميل قواعدها مع جمهورها إلى دعم عبد المنعم أبو الفتوح، ولا تتحمس لسليم العوا المقرب أيضا من المجلس العسكري، والذى توحى القيادة بأنها قد تدعمه، أو أن تترك الخيار مفتوحا للاختيار بينه وبين منصور حسن مرشح المجلس العسكرى بامتياز.

واللافت .أكثر .أن السيد منصور حسن، وهو الكتوم الذى يحسبها بالسحتوت، يتصرف كأنه واثق من نجاحه، وقد وقف فى المجلس الاستشارى ضد أى رغبة فى تعديل المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري، وتماما كما وقف الإخوان فى البرلمان باستماتة ضد أى تعديل للمادة ملعونة الذكر، وهى المادة التى تحصن وتؤله قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية، وتمنع الطعن عليها، أو التقاضى فيها، ويترأس اللجنة فاروق سلطان المعين رئيسا للمحكمة الدستورية بقرار من المخلوع مبارك، ومعنى بقاء المادة ٢٨ مفهوم، ونخشى أن النية منعقدة على التلاعب، وربما تزوير الانتخابات الرئاسية بالجملة، وإنجاح من تريد الإدارة إنجاحه، ونخشى أن السيد منصور حسن قد يعول على بركة المادة ٢٨، وقد يطمع فى تعيينه انتخابيا كرئيس لمصر، وتماما كما عينوه قبلها رئيسا لمجلسهم الاستشاري، ولو حدث ذلك، وصار منصور حسن رئيسا، فلن يعترف به أحد سوى الفريق سامى عنان.

"صوت الأمة " فى ١٢ من مارس ٢٠١٢

ركعة الجنزورى وسجدة الإخوان
وصلاة جماعة «العسكري» للأمريكان

يستطيع الدكتور كمال الجنزورى - الشهير بصفة رئيس الوزراء- أن يكيد لمنتقديه الذين سخروا من عبارته الأثيرة «لن نركع»، بينما الجنزوري، والمجلس العسكرى الذى عينه، وباع له «التروماي» باسم صلاحيات رئيس الجمهورية، يركعون صباح مساء، ويؤدون الصلوات الخمس، والنوافل والتراويح، وأدعية التهجد لماما أمريكا وللأخت إسرائيل(!).

يستطيع الجنزورى - الآن- أن يرد على منتقديه بأنه لا يفعلها وحده، وأن وباء الركوع- لغير الله- أكثر انتشارا فى مصر الآن من وباء «الحمى القلاعية» الذى يميت المواشي، وأنه إذا كان يركع لأمريكا العظمى، فإن الإخوان يسجدون لسيادته، ليس مرة واحدة أو مرتين، بل بعدد أيام انعقاد برلمان الأغلبية الإخوانية الذى جاوز عمره الشهرين، بل وبعدد جلسات البرلمان الصباحية والمسائية، والتى تحولت إلى ما يشبه القهوة البلدي، بالصياح والضجيج، وبعدد دقات مطرقة رئيس مجلس الشعب الإخوانى سعد الكتاتني، والذى يهلل ويكبر زملاؤه - الإسلاميون جدا- لقدومه وذهابه، ويودعون بالتبريكات موكبه الفخم المتسلل من الباب الخلفي، والذى يكلف خزانة الدولة أضعاف ما كانت تدفع لموكب سلفه فتحى سرور نزيل سجن طرة الآن، والذى لابد أنه تميز من الغيظ حينما سمع بنبأ ترك الكتاتنى لسيارة سرور المرسيدس، وتفضيله لسيارة أفخم من نوع B.M.W مصفحة ضد الرصاص، وإن كنا لانعرف بالضبط من هو المجنون الذى يمكن أن يفكر فى اغتيال شخص فى تواضع قيمة الكتاتني، وأن يغامر بتلقى تأبيدة أو حكم إعدام، اللّهم إلا إذا كان الكتاتنى يحس بالغريزة أن حياته فى خطر، ربما لأنه لم يفعل

شيئا يسوغ استمراره رئيسا لمجلس الشعب، وربما لأن مجلسه ومواكبه وتشريفاته أهدرت المال العام بمئات الملايين فى الكلام الفارغ والمنظرة الكدابة.

ربما يقولون لك أنه لاذنب للكتاتني، ولا لأغلبية الإخوان، فمجلس الشعب بلا صلاحيات تذكر فى الإعلان الدستوري، أو بصلاحيات محدودة فى الرقابة والتشريع، وأن السلطة كل السلطة لاتزال للمجلس العسكرى وحكومته، وهذا كلام مردود على صاحبه، فالإخوان هم الذين تحمسوا للإعلان الدستورى الذى أصدره المجلس العسكرى الحاكم بالأمر الواقع، وتحمسوا لاستفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ الذى سبق الإعلان، وأنزلوا الإعلان الدستورى منازل القرآن والإنجيل والرسل جميعا، وتوعدوا المخالفين بعذاب النار فى الدنيا والآخرة، وكان كل الذى يعنيهم أن تجرى الانتخابات، وأن يفوزوا فيها، وأن يستولوا مع إخوانهم السلفيين على متاع الكراسي، وأن يترأسوا مجلسى الشعب والشوري، رغم أن انتخابات الشورى كانت مثالا ممتازا لخيبة الأمل الراكبة للجمل، ورغم أن نسبة التصويت فيها جاءت أقل من عشرة بالمئة، وتدنت إلى نسب التصويت إياها فى الأيام الأخيرة للمخلوع غير المبارك، ولم يرمش للإخوان جفن، ولاتذكروا «زبيبة الصلاة» التى يضعونها على جباههم وجبهة الكتاتني، ولاصدعوا بالحق الذى يأمر به الله، فالمهم هو التكويش على كل شيء ، وتعليق طاقية المرشد فوق قبة البرلمان، وإثبات أن بوسعهم ملء الفراغ الذى خلفه رحيل فتحى سرور وصفوت الشريف إلى سجن طرة، ودون أن يحس أحد بأى فارق لا فى الصوت ولا فى الصورة.

ما علينا، المهم هو ماجرى بعد احتلال الإخوان الفيزيائى لقاعات البرلمان، ماذا حدث؟ لا شيء تقريبا، فلم يصدر حتى هذه اللحظة تشريع واحد ذو قيمة يبرر إهدار مئات الملايين، ولم نسمع عن مناقشة لاستجواب جدي، بل هرج ومرج كالذى يجرى فى «سوق الكانتو»، وانتقال من موضوع إلى موضوع، ثم نسيان القصص كلها،وعلى طريقة كل شيء ينسى بعد حين، شكلوا لجنة لتقصى الحقائق فى

قضية شهداء الثورة، ثم لم يعد أحد يعرف أين ذهبت اللجنة؟، وإن كان أعضاؤها يعرفون بالطبع، ومن واقع كشوف المكافآت والبدلات التى تلقوها، ثم شكلوا لجنة لتقصى الحقائق فى مذبحة بورسعيد، ثم أصدروا تقريرا يكاد يقول إن مدينة بورسعيد تقع على خط قناة السويس، وأن المذبحة جرت فى مناسبة لقاء كروى بين النادى الأهلى والنادى المصرى البورسعيدي، فسروا الماء بالماء، ثم تلقوا عن هذا الهراء مكافآت وبدلات، وشكلوا قبلها لجنة لمحاكمة وزير الداخلية، وأديرت مؤامرة صبيانية لحصر عضوية اللجنة فى الإسلاميين المتقين، ودار ما دار فى الكواليس، ثم طويت الألسنة وجفت الحلوق، وشكا الكتاتني- نفسه- من تدافع نوابه لمصافحة وزير الداخلية والتقاط الصور معه (!)، ومشى الكتاتنى ومجلسه على درب تأليف لجان تقصى حقائق تنتهى دائما إلى التجهيل، وتعمل بتوصية ونستون تشرشل الشهيرة «إذا أردت أن تميت أمرا فاصنع له لجنة»، وشكل لجنة للإسراع بنقل المخلوع مبارك إلى مستشفى سجن طرة، وذهبت اللجنة وعادت اللجنة، وقالت فى تقريرها إن المستشفى جاهز لاستقبال المخلوع فى أسبوع واحد، ومرت أسابيع طويلة دون أن ينقل المخلوع من المركز الطبى العالمي، ودون أن يتذكر النائب أكرم الشاعر الذى نقدره، ونقدر مصابه فى ابنه مصعب أحد أشهر مصابى الثورة، ودون أن يتذكر الكتاتنى الذى عرف بواقعة إلقاء القاضى لتوصية البرلمان فى سلة المهملات، ودون أن يحتج أحد لكرامته، أو كرامة البرلمان، وكفوا على الخبر ماجورا.

ويبدو أن الكتاتنى وجدها لعبة سهلة مسلية، وعلى طريقة رايح فين؟ رايح مجلس الشعب، وراجع منين يا كتاتني؟ راجع من مجلس الشعب، ودون أن يكون للشعب المظلوم صلة بالقصة كلها، إلا أنه انتخب نوابه ليرسلهم فى نزهة كلام، فالذى يتابع جلسات البرلمان، وبطرائف المستجدين وغرائب المشرعين الجدد، وخاصة أن الجلسات كلها «متلفزة» على حساب الموازنة العامة المنهكة، الذى يتابع- إن كان صبورا- سوف يلحظ تحول الملهاة سريعا إلى مأساة، فالبرلمان الذى

يسمى نفسه برلمان الثورة، بينما صلته بها تشبه صلة الثورة بالمخلوع، هذا البرلمان ليس أكثر من قاعة بائسة، وناد للمناقشات، وساحة تدريب على الكلام، وكثير من نوابه يجهلون أبسط مبادئ النيابة عن الشعب، ويحتاجون إلى الذهاب لمدارس محو الأمية البرلمانية، لكنهم- على ما يبدو- يتعلمون الحلاقة فى رءوس اليتامي، ولا يكادون يتقنون شيئا غير وضع توقيعاتهم الكريمة على كشوف المكافآت المالية وطلبات السلف، ثم تلقى الأوامر من مكتب المشير أو من مكتب المرشد، والمبادرة إلى عقاب نائب خرج عن النص الميت، وعلى طريقة التنكيل بالنائب الثورى زياد العليمى لاستخدامه مثلا شعبيا ذائعا عن «الحمار والبردعة»، واتهامه المشير ومجلسه العسكرى بالمسؤولية عن مذابح الانفلات الأمني، ثم إذا فرغوا من التنكيل بنائب معارض، تفرغوا للتفكير فى كيفية التنكيل بالشعب، وتدبيج تشريع لمنع التظاهر بحجة التنظيم، وبنصوص لم تخطر فى بال الاحتلال البريطاني، ولا فى خيال رجال حبيب العادلى (!)، وكأنهم - بالخبل التشريعي- يصادرون احتمالات الثورة عليهم، وكان غيرهم أشطر وسقط.

وكلما أحست قيادة الإخوان أنها صارت فى مرمى نيران النقد، وانكشاف الفضيحة التى صارت بجلاجل، تذكر مكتب الإرشاد أنه فى حاجة إلى «شو» برلمانى منعش، فأمر الكتاتنى ونوابه بتنفيذ مسرحية سحب الثقة من حكومة الجنزوري، وعلى سبيل التلاعب بمشاعر الرأى العام الساخط على الجنزوري، وعلى الذين عينوه، خاصة بعد ركوع المجلس العسكرى والجنزورى فى «صلاة جماعة» لإرادة الراعى الأمريكي، وتسفير المتهمين الأمريكيين على طائرة عسكرية خاصة، ومرمطة سمعة مصر وقضاتها فى الوحل، وارتفعت الأصوات فى برلمان الإخوان، وهددت بالويل والثبور وعظائم الأمور، وكادت قبة البرلمان تقع من شدة الزعيق، وقررت الأغلبية الإخوانية سحب الثقة من حكومة الجنزوري،ورد الجنزورى بالطريقة المتفق عليها مع المجلس العسكري، تجاهل صراخ الإخوان تماما، ورفض الذهاب إلى البرلمان، وداس بقدميه تحذيرات الكتاتنى الذى طلب

مثول الجنزورى فى صباح اليوم التالي، وفى الصباح المنتظر، نسى الكتاتنى نفسه صراخ وقرار اليوم السابق، فقد أتاه كلام الليل، أتاه أمر الصمت فصمت، وسجد نواب الإخوان لحكومة الجنزوى ، وتدافعوا لشكر وزرائها ، ولم ينسوا وزير المواشى الذى بشرهم بأن الحمى القلاعية لا تصيب البنى آدمين ، وعاد الراكعون والساجدون كل إلى حظيرته .

"صوت الأمة " فى ١٩ من مارس ٢٠١٢

obeikan.com

مصر «هتولع»

مصر تتقدم بثبات وبسرعة إلى حريق شامل.

أولى علامات الحريق المنتظر فى الشارع، وعلى الطرق السريعة، ومن حول «محطات البنزين» الموحية باشتعال قريب، زحام السيارات المتراصة صفوفا يسد الأفق، والشوارع مغلقة، وأزمات المرور تخنق المدن، والمشاحنات العصبية المسلحة تتوالى، ومعها عمليات قطع الطرق، ولاأحد يفهم - بالضبط - سر الأزمة التى باتت مزمنة، ليس فى السولار وحده، بل فى كل أنواع البنزين المميز والعادي، حكومة الجنزورى تقول إنها تطرح كميات أكثر من المعتاد، وتبشر بسفن فى عرض البحر قادمة إلى مينائى السويس والإسكندرية، وما من أثر ملموس لتطمينات الجنزورى ووزيرى البترول والتموين، تماما كما هو الحال فى أزمة أنابيب البوتاجاز، فالأزمات تتفاقم، وتشل حركة نقل السلع الغذائية، وترفع الأسعار بصورة جنونية، وما من تفسير مريح، ولا مبشر بحل قريب، إلا من اجتهادات مقاه، تعزو القصة إلى ميل الناس لتخزين السولار والبنزين، أو تهدد برفع العقوبات الجنائية على التهريب، ودون أن يقول لنا أحد بالضبط شيئا عن هوية شبكات التهريب، اللّهم إلا من أقوال تتردد فى الكواليس، وبالقرب من دوائر المجلس العسكرى بالذات، وتتهم تيارا سياسيا بعينه بصناعة الأزمة، والتنظيم السرى لعمليات التخزين والتهريب، ومع مخاوف من الكشف عن المعلومات، أو توجيه اتهامات، وخشية تحول أزمة البنزين إلى أزمة سياسية بين حليفين مفترضين، تزايدت بينهما دواعى التربص، والتى تظهر على الضفة الأخرى فى برلمان الإخوان، والذى يتهم الحكومة - التابعة للمجلس العسكري - باتباع سياسة الأرض المحروقة، وتلغيم الشارع حتى ينفجر مع أوان تولى حكومة الإخوان.

ومن خيبة إلى خيبة، ومن حريق إلى حريق، تتوالى فصول مأساة الحمى القلاعية، والتى تحصد مواشى الفلاحين والفلاحات، دون تقديم أى تعويض عن أى

جاموسة تنفق، مع أنها قد تكون - فى غالب الأحوال- كل رأسمال الحياة الدنيا للفلاح أو الفلاحة، فيما لا تبالى حكومة الجنزورى ولا المجلس العسكري، وتتحدث على طريقة «شاهد ما شافش حاجة»، فلا هو شاف ولا رأى حجم المأساة، ولا الدموع التى تحجرت فى عيون الفلاحين والفلاحات، ولا هو يعرف السبب بالضبط، وكلها تهويمات وقصص بلا سند، وبلا أدنى استعداد لمواجهة أوبئة تحصد الإنسان أو تميت الحيوان، فلا أمصال ولا يحزنون، ولا خدمات بيطرية من أصله، فوق عجز التحرك لرفع الأذى، فالفلاحون تخرب بيوتهم، والحكومة لا تهتم سوى بالمربين الكبار من ذوى الملايين، أما ذوو الملاليم فتسحقهم المحنة، وتضيف إلى محنتهم عذابا للكتلة الغالبة من الشعب المصري، والتى تعانى من الغلاء الفاحش، وتضاعف أسعار اللحوم والفراخ والأسماك، وبلا مقدرة على المواجهة بالدخول المتواضعة والمتدنية لمن لديهم عمل، وهم يضربون ويتظاهرون فى كل مكان، ومن أجل رفع رواتبهم ببضعة جنيهات، ومع توقف الإضراب، تكون الزيادة فى الأسعار قد غلبت الزيادة فى الدخول، والمحصلة: عودة إلى تمرد اجتماعى تتدافع مظاهره، ويضم العاطلين المسحوقين إلى العاملين شبه المعدمين، ويوحى بانفجارات مدمرة، وفى لحظة باتت أقرب من طرف الإصبع، فالبنزين المعبأ فى صدور المصريين يكفى لإشعال الدنيا كلها.

ومع نقص السولار والبنزين فى محطات الوقود، يتزايد بنزين الغضب فى حلوق غالبية المصريين، وتحترق القلوب كمدا وحزنا، ويكاد المصرى العادى يموت من الغيظ، وهو يرى حياته تزيد صعوبة إلى حد الاستحالة، بينما يرى جماعة مبارك فى الحكم لاتزال، وتتصالح مع باقى العصابة المحتجزة وراء أسوار طرة، وجماعة الإخوان تواصل التواطؤ المكشوف مع القتلة واللصوص، وتمتنع فى البرلمان عن إلغاء قانون التصالح الذى أصدره المجلس العسكري، وتمتنع عن إلغاء مرسوم تحصين أعضاء المجلس العسكرى نفسه، وتمتنع عن تفعيل قانون محاكمة الرئيس- المخلوع- بتهمة الخيانة العظمى، فقد اجتمعت جماعة الإخوان- ذات الغالبية البرلمانية- مع جماعة مبارك على الهدف نفسه، وهو إجهاض الثورة والانتقام من

شهدائها، وإطلاق البلطجية لتدمير حياة المصريين، وإلهاء الناس بأزمات الحياة اليومية، وحماية ثروات مليارديرات المال الحرام، وقد جرى التصالح بالفعل مع مليارديرات جماعة مبارك خارج السجن، وجرى إبطاء تحقيقات الكسب غير المشروع مع نزلاء طرة، ولا يبقى سوى انتظار اللحظة المناسبة لإتمام جريمة التصالح، ثم «يكفى على الخبر ماجور»، وتندمل الجروح بإبراء ذمة مبارك نفسه، وعلى طريقة أحكام العار التى تتوالى كالصواعق ، وتبرئ ضباط الداخلية من تهمة قتل الشهداء، ولا يتبقى لذوى الشهداء سوى القصاص بمعرفتهم وبأيديهم، فقد نخر سوس الفساد فى أجهزة الدولة كلها، وسقط معنى الدولة ليحل معنى العصابة، والتى تدير جرائمها باسم أحكام قضاء ملوث ومخترق فى غالب بنيانه، ويصدر أحكاما أقرب إلى التصريح بالسرقة والترخيص بالقتل، وتحويل البلد إلى غابة تسودها الجلافة والغلظة وحكم الأنياب والأظافر، دون إدراك لخطورة الوضع، وتغير مزاج الشعب المصرى بعد واقعة الثورة المغدورة، فلم يعد المصريون ذلك الشعب المستكين سلس القياد، ولن يسلم أحد بأن مصر هى لمن غلب بعد اليوم، فقد أفاق المصريون ويفيقون من غيبوبة طويلة، وهم يستعيدون الشعور بالألم الآن، واحذروا شعبا يتألم، فلن تؤدى عملية اغتيال الثورة إلا إلى ثورة جديدة، وبتكاليف دم لم يكن يريدها أحد، لكن السيف سبق العزل.

ومع تزايد نذر الخطر، والسباق المتصل إلى حومة النار، وبالتفاعلات العاصفة اللاحقة لمذبحة بورسعيد، لا تبدو جماعة الإخوان مكترثة بشيء، فقد اختطفت لنفسها غالبية برلمانية فى لحظة اختلاط صور وتصويت ديني، وتحالفت مع إخوانها السلفيين، وتريد التكويش على كل شيء، حتى لو كانت النتيجة هى تحطيم الدولة نفسها، وإشعال حريق فى البلد لا يبقى ولا يذر، فجماعة الإخوان لا تختلف فى المعنى الاجتماعى عن جماعة مبارك، وهى محض بديل فيزيائى لا بديل سياسي، وتريد نصيبها فى صدارة المشهد، وتوالى السلوك السياسى المتعجرف الموروث عن عائلة مبارك، وتحول الجمعية التأسيسية للدستور إلى جمعية تأسيسية لحكم الإخوان، وتستثمر مواد غبية وضعت فى الإعلان الدستوري، وتتصرف معها بطريقة انتقائية

جدا، فتؤيد المادة ٢٨ التى تفتح الباب لتزوير انتخابات الرئاسة، وتتجاهل مواد الإعلان المقيدة لسلطات البرلمان، وتناور بحكاية سحب الثقة من حكومة الجنزوري، وتحاول استعادة شعبية تفقدها بسبب الفشل البرلمانى المرئي، وتغلظ فى الألفاظ والإنذارات، ثم تنزل كلمتها على «فاشوش»، وعلى طريقة المرحوم الفنان الكوميدى عبد الفتاح القصرى فى فيلم «ابن حميدو»، وكلمته التى تنزل إلى الأرض دائما بسبب عناد الجنزورى المدعوم من المجلس العسكري، وفيما يواصل برلمان الإخوان سباق الفشل مع حكومة الجنزوري، يبدو المجلس العسكرى فى «حيص بيص»، وكضحية لما صنعت يداه، فحلفاؤه الإخوان يغدرون به، وانخفاض شعبيتهم يخصم من مقدرتهم على حمايته فى لحظة الحسم، والصورة السياسية فى حالة فوضى ما بعدها فوضي، فالجمعية التأسيسية لن تلقى اعترافًا معقولا، والذين يتدافعون إلى الترشح للرئاسة آخر من يعلم، وليس لدى أحدهم فكرة عن صلاحيات الرئاسة، فلا أحد يعرف هذه الصلاحيات إلى أن يصدر الدستور، ولا أحد يعرف متى يصدر هذا الدستور بالضبط؟ ومن يعترف به إذا صدر معيبا، خاصة أن البرلمان- المشكل للجمعية التأسيسية -مشكوك فى أمره، وصدر حكم من المحكمة الإدارية العليا بتقبل الطعن على عدم دستورية قانون انتخابات مجلسى الشعب والشوري، وبدأت المحكمة الدستورية العليا فى التمهيد لإصدار حكمها الحاسم، والأمر بحل مجلسى الشعب والشوري، وربما قبل أن تبدأ الجمعية التأسيسية- المطعون عليها- ممارسة أعمالها، وهو ما يعنى أن البلد سيعيد السنة، ويبدأ المرحلة الانتقالية من أول السطر، وفى أجواء اختناق اجتماعى وسياسى ينذر بحريق شامل.

وباختصار، مصر «هتولع»، أو قل إنها «تولع» الآن، ولا تنتظر- من فضلك- نجدة بسيارات المطافئ، فالبنزين ناقص فى السوق«!».

"صوت الأمة " فى ٢٦ من مارس ٢٠١٢

إخـــوان مبـــارك

تتصرف قيادة الإخوان، وكأنها قد فتحت عكا، تتصرف بشهوة عارمة للتسلط، وتبدو فى حالة جوع تاريخى إلى كراسى السلطان.

وليست مفاجأة أن سلوك الإخوان يبدو تكرارا لسلوك حزب مبارك المنحل، فليس من فارق جوهرى فى المعنى الاجتماعي، كلاهما يعبر عن طبقة أغنياء ومليارديرات المال الحرام، وكلاهما يتصرف سياسيا بقدر هائل من العجرفة، ولا يبدو المهندس خيرت الشاطر مختلفا فى المغزى عن سيرة المهندس أحمد عز، كما لا يبدو تصرف سعد الكتاتنى مختلفا عن سلوك صفوت الشريف، ولم يكن غريبا أن الكتاتنى جمع رئاسة الجمعية التأسيسية إلى رئاسة مجلس الشعب، وبأسلوب «التكويش» ذاته، وبطريقة التصويت الميكانيكى نفسها الموروثة عن الحزب الوطنى إياه، ثم كان رده على اعتراضات القوى الوطنية على احتكار الإخوان بليغا وموحيا بالتشابه إلى حد التطابق، فقد سألوه عن أزمة الانسحابات والاعتراضات على تشكيل الجمعية التأسيسية، وكان رده ببساطة أزمة إيه؟ مفيش أزمة(!)، وهو ما قد يذكرك بسخافات صفوت الشريف، وجلده التخين، وانفصاله الشعورى والوجدانى عن الواقع من حوله، وحديثه عن مصر التى تعيش أزهى عصور الديمقراطية فى الوقت الذى كانت مصر فيه تعيش الزمن الأحط من وصف الديكتاتورية!.

والمعروف أن جماعة مبارك كانت مولعة بالتنكيل بجماعة الإخوان، وتكرار اعتقالاتهم، وتقديمهم إلى محاكمات عسكرية، وإذلالهم وترويعهم، وبعد أن قامت الثورة بغير الإخوان، والذين التحقوا بها بعد أن تأكدوا من نجاحها، وللبحث عن مغانم بدلا من كلفة المغارم، واختطاف أكثرية برلمانية فى أجواء اختلاط الصور

والتصويت الدينى الصرف، وتبادل المواقع مع جماعة مبارك، والانتقال من سجن طرة إلى رئاسة مجلسى الشعب والشوري، والاستقواء بإخوانهم السلفيين التابعين، ولم يجدوا مع الوصول للسلطة من سبيل أهدى غير سبيل رجال المخلوع، وهو ما قد ينطوى على مفارقة لأول وهلة، لكن إعادة النظر فى السلوك الإخوانى تكشف التطابق المثير، والذى يفسره علم النفس بنظرية «التوحد مع المعتدي»، فالنازية . مثلا .أقامت المجازر والمحارق لليهود، ولم تجد الصهيونية التى نهضت بدعوى الدفاع عن اليهود، لم تجد الصهيونية من سبيل غير احتذاء السلوك النازي، وجربت أساليب النازية ذاتها فى اقامة المجازر للفلسطينيين، والتفسير النفسى .بحسب نظرية التوحد بالمعتدى .ظاهر ومفهوم، فإفراط المعتدى فى القهر يدهس روح المعتدى عليه، ويحول الجانى إلى «مثل أعلى» للضحية، وهكذا صار سلوك جماعة مبارك «مثلا أعلى» لقيادة جماعة الإخوان، ووجد سعد الكتاتنى نفسه يقلد صفوت الشريف فى هلوساته، ووجد نواب الإخوان والسلفيين من يوجههم بإشارة إصبع على طريقة المرحوم كمال الشاذلى والمسجون أحمد عز، ووجد عصام العريان نفسه يقلد زكريا عزمى فى دور المؤيد .المعترض، والتحق محمد البلتاجى باللعبة نفسها تقليدا للمسجون زكريا عزمي، فقد اعترض على تشكيل الجمعية التأسيسية، وطالب بحوار مع القوى الوطنية، وبإخلاء خمسة عشر مقعدا من نواب الإخوان، وإحلال آخرين محلهم، لكنه عند التصويت تناسى ما قاله، وسارع برفع يده تأييدا لقادة الأوامر، وأعطى صوته فى الاتجاه العكسى تماما، وعلى طريقة المناورات المكشوفة اللائقة بنواب «الترسو»، والتى تعلموها فى حضانة الحزب الوطنى الذى صار سلوكه «مثلا أعلى» لنواب الإخوان..

ولأن الغاية تبرر الوسيلة، وطلب السلطة والتسلط يدهس الأخلاق، فلا يخجل أمثال هؤلاء بأن يكذبوا، وأن يقولوا فى الصباح ما أنكروه فى المساء المنقضي، فهم يفلقون دماغك كل يوم بالحديث عن سحب الثقة من حكومة الجنزوري، ولا يفعلونها أبدا، ولا يهتمون سوى بتقديم «عرض مسرحي» بائس، يقيمون فيه الدنيا

فلا يقعدونها أول الشوط، ثم تصمت الحناجر بعدها، أو يسارعون بتقديم الاعتذار لوزراء الجنزوري، وكأنهم تحولوا إلى جماعة من الخرس المهذبين، والتفسير مفهوم فى تغير وارتباك أوامر مكتب ارشاد جماعة الإخوان، وتذبذبها فى تقرير المواجهة مع المجلس العسكري، والذى يتمسك بحقه المنفرد فى تشكيل أو إقالة الحكومات بحسب الإعلان الدستورى القائم، والذى دافعت عنه قيادة الإخوان باستماتة، ورفعته إلى مقام الكتب المقدسة، وتوعدت المخالفين لاستفتائه ونصوصه بعذاب النار فى الدنيا والآخرة، ثم تحمست لحكومة الجنزورى خلافا لكل القوى الوطنية، وإلى درجة تصور فيها الناس أن الجنزورى انضم سرا لجماعة الإخوان، ولا ينسى أحد لقاء الجنزورى مع محمد مرسى رئيس حزب الإخوان ونائبه وقتها سعد الكتاتنى ، والتى بدت صورته موحية بالتآلف والتآزر، بدا مرسى .بذقنه الثقيلة . ضاحكا حتى بانت نواجذه، فى الوقت الذى كان فيه الدم يسيل على الأسفلت، والشهداء يسقطون دفاعا عن الثورة المغدورة، ورفضا لتنصيب الجنزوري، ولم تكن قيادة الإخوان تبالي، بل اتهمت الشهداء بأنهم بلطجية لا ثوار، ثم حين بدأت جلسات البرلمان، تحولت قيادة الإخوان إلى سلوك البلطجة الموروث عن حزب مبارك، وحولت البرلمان إلى حلبة ملاكمة، ونصبت خيام الكلام الفارغ، واندفعت إلى ضجيج بلا طحين، لا تقترب فيه أبدا من الأبقار المقدسة، لا توافق على قانون محاكمة مبارك بتهمة الخيانة العظمى، ولا تلغى مرسوم المجلس العسكرى بتحصين العسكريين فى قضايا الكسب غير المشروع، ولا تلغى «قانون العار» الذى أصدره المجلس العسكرى للتصالح مع سجناء طرة، لا تفعل شيئا أبدًا لصالح الشعب ولا لصالح الثورة، ويتفرغ فقهاؤها .على طريقة صبحى صالح .لإصدار تشريعات بمنع التظاهر السلمي، ولضمان احتكار الإخوان.بالتوافق مع الجنرالات.للجمعية التأسيسية للدستور، ولم تكن مصادفة أبدا أن اللواء ممدوح شاهين .فقيه المجلس العسكرى .أعطى صوته للكتاتني، وتطوع بحديث عابث عن تمثيل الجمعية التأسيسية الإخوانية لجميع طوائف الشعب، وفى نفس الوقت الذى انسحبت فيه

القوى الوطنية اعتراضا واحتجاجا، بل وانسحب ممثل الأزهر الشريف نفسه نأيا بمكانته عن الغوص فى الوحل..

ولن تكون هذه آخر عجرفات الإخوان، فهم مجبولون على احتذاء «مثلهم الأعلى» الذى كان يقهرهم، وتحول إلى قدوتهم السيئة، وهم يسلكون سلوك مبارك نفسه، يستهزئون بمعنى المعارضة ومعنى الثورة، ويكاد لسان حالهم يكرر جملة مبارك الشهيرة والأخيرة «خليهم يتسلوا»، قالها مبارك فى نوبة استهزاء بفكرة «البرلمان الموازي» التى كان لكاتب السطور شرف الدعوة إليها، وقتها أدرك الجميع أن نهاية مبارك اقتربت، وأنه أمعن فى غيه وطغيانه، ولم يعد يرى شيئا من حوله، وهكذا يفعل الإخوان الآن، ويتجاهلون أبسط معانى الشرعية والمشروعية، فمجلسا الشعب والشورى مشكوك فى شرعيتهما، وقانون الانتخابات غير دستورى بالمرة، ويهدد أبسط معانى مبدأ المساواة فى حق الترشح، وقد أحالت المحكمة الإدارية العليا طعنا بعدم دستوريته إلى المحكمة الدستورية العليا، ولو كان لدى الكتاتني، أو لدى نواب الإخوان والسلفيين، لو كان لديهم أدنى حرص على اعتبارات النزاهة والشرعية، لسلكوا سلوكا بديهيا آخر، وطلبوا باسم مجلس الشعب تفسيرا من المحكمة الدستورية، أو طلبوا التعجيل بنظر الطعن على عدم دستورية قانون الانتخابات، وقبل أن تبدأ عملية اختيار الجمعية التأسيسية، لكنهم لم يفعلوا، ولن يفعلوا، فهم يتصرفون بغريزة التحكم والتسلط، ويمضون فى طريق الضلال إلى آخره، ويبنون الباطل فوق الباطل، ويشكلون باسم البرلمان الباطل جمعية تأسيسية باطلة، ولن ينتهى مكرهم السيئ، إلا إلى دستور باطل، وإلى بطلان انتخابات الرئاسة ذاتها، وكأن البلد المنهك يحتمل مزيدا من الإنهاك، وإقامة مؤسسات تجريبية على طريقة المسرح التجريبي، وتحويل البرلمان والرئاسة إلى بيوت من رمل فى عبث صغار، وكالبيوت التى يصنعها أطفال المصايف على شواطئ البحر، ثم يهدمونها فى آخر الموسم.

ومن الخطأ أن نحمل كل الإخوان ذنب الذى يجري، ففى قواعد الجماعة مئات

الآلاف من الشرفاء والوطنيين المخلصين، وأكبر عدو للإخوان هو قيادتهم المتعجرفة، والتى تقودهم إلى الهلاك على طريقة قيادة مبارك لجماعته إلى مدافن النهاية.

إلى منصور حسن:

لم يخسر منصور حسن شيئا بسبب سحب ترشحه لانتخابات الرئاسة، بل كسب الرجل نفسه، وكسب احترام الرأى العام الذى يحتفظ له بصورة نقية صافية بغير كدر.

أدرك منصور حسن سخف لعبة رئاسة مشكوك فى أمرها، ولم يرتض لنفسه أن تتلاعب جهات باسمه وسيرته العطرة، وفضل أن يصون مكانته المقدرة فى تاريخ مصر، لا أن يبددها فى هرج ومرح تختلط فيه الصور والمعاني.

تحية للسيد منصور حسن رئيس جمهورية الأخلاق.

"صوت الأمة " فى ٢ من أبريل ٢٠١٢

الشاطر هو الوجه الآخر لسليمان

ليست القصة فى تراجع قيادة الإخوان عن تعهد سبق، وأصرت على إعلانه مئات المرات، ونكصت عنه فى لحظة، وقررت ترشيح المهندس خيرت الشاطر لمنصب الرئاسة.

ليست القصة فى تراجع قيادة الإخوان، ولا فى كونهم من الكذابين، فلم يكونوا أبدا من الصادقين، ولا من حماة المبادئ ولا حراس الأخلاق، فهم جماعة منفعة براجماتية، وسلوكهم السياسى تجارى جدًا، وبأبشع ما يعرف عن صفات التجار السيئين، والذين يقسمون كل صباح ألا يقولوا شيئا صحيحا أبدًا طوال اليوم، وأن يبذلوا غاية جهدهم فى غش وخداع الزبائن، وفى عدم الوفاء بالكيل، وفى الضحك على ذقون الناس، وفى بيع البضاعة التى لا يملكونها، وقبض الثمن مقدما.

وقبل أن تكذب قيادة الإخوان على عموم الناس، كذبت على قواعد جماعة الإخوان ذاتها، وفيها مئات الآلاف من الشرفاء والوطنيين المخلصين، وفيها جماعات من الشبان المصريين الأكثر استقامة وخلقا واستعدادا للتضحية، ورغبة فى نهوض البلد من عثرته، وقد اجتذبهم العمل فى جماعة الإخوان، وبريق الشعارات الدينية المستعملة كماركة تجارية، وظنوا أن قيادتهم جديرة بالسمع والطاعة، خصوصا فى ظروف ملاحقات أمنية شرسة، ثم بدأت الحقائق تتكشف أمامهم مع أجواء الحرية بعد الثورة، وصاروا يتساءلون عن الدواعى والأسباب، ويكتشفون عجز وخداع القيادة، وتحيزها لأى شيء آخر بعيدًا عن صحيح الدين، وانصياعها المذل لمن يملك المال والنفوذ، ويصرف رواتب المرشد وأعضاء مكتب الارشاد، ومعهم آلاف المتفرغين، وهو ما دفع القيادة الرثة إلى جعل طاعة خيرت الشاطر فوق طاعة الله، والتحايل على مناقشات مجلس شورى الإخوان، والاستهانة

برفض غالب أعضاء شورى الإخوان لفكرة ترشيح الشاطر بالذات، ففى ثلاثة اجتماعات أخيرة توالت لمجلس شورى الإخوان، بدت الضغوط المالية التنظيمية ظاهرة، وأدت لتناقص أعداد الرافضين لمبدأ ترشيح الشاطر تباعا، فمن بين عدد أعضاء مجلس شورى الإخوان المائة وثمانية، رفض ثمانون عضوا مبدأ ترشيح الشاطر فى أول اجتماع، ثم نزل عدد الرافضين إلى واحد وستين فى الاجتماع الثاني، ومع الاجتماع الثالث الطارئ، والذى جرت الدعوة إليه على نحو مفاجئ، وقبل موعده الذى كان مقررا بثلاثة أيام، نزل عدد الرافضين إلى ٥٢ عضوًا، فيما صوت ٥٤ عضوا لصالح مبدأ ترشيح قيادى إخوانى لمنصب الرئاسة، ولم يكن هؤلاء الأخيرون جميعا من مؤيدى ترشيح الشاطر بالذات، وهو ما دفع الشاطر وجماعته فى مكتب الإرشاد إلى التحايل على الضمائر، وتقرير حق مكتب الإرشاد وحده فى اختيار الاسم، واتخاذ الإجراءات التنفيذية.

والمثير اللافت أن مكتب إرشاد الإخوان أخذ القرار لنفسه، ولم يدع شيئا لحزب «الحرية والعدالة»، والذى لم يكن خيرت الشاطر قد انضم إليه أصلا، وكان يتعامل مع قياداته وأعضائه كأنهم «أنفار باليومية»، ويحرص على استدعائهم لمقابلته باعتباره صانع أقدارهم، وزاد حنقه عليهم حين صدق محمد مرسى نفسه، وتصرف كأنه رئيس حزب الإخوان فعلا لا قولًا، ودعا لعقد اجتماع للهيئة العليا لحزب «الحرية والعدالة»، وجرى التصويت فيه على مبدأ ترشيح قيادى إخواني، وكان المفهوم فى خاطر المجتمعين أن المقصود هو خيرت الشاطر دون غيره، وإن جاء التصويت صادما للشاطر، فقد رفض ٥٧ عضوا .من إجمالى ٧٢ عضوا حاضرا . ترشيح الشاطر، وكان لابد من تأديب المعترضين على جلالة الملك خيرت الشاطر، ونقل القرار إلى مكتب إرشاد جماعة الإخوان مباشرة، أى نقل القرار إلى منطقة النفوذ المباشر لخيرت الشاطر، وإزاحة الاعتبارات القانونية الشكلية، والتى لا تعطى الجماعة صفة فى الموضوع، وتعطى الحزب وحده كل الحق فى قرارات السياسة، فالأهم هو قرارات المال التى تصنع السياسة، والأهم ألا يسمح خيرت

الشاطر بألا يرتفع صوت فوق صوته، وهو ما بدا فى المؤتمر الصحفى المشترك للحزب والجماعة، والذى كلف فيه المرشد محمد بديع بإعلان اسم الشاطر أولًا، ثم ترك الثرثرة اللاحقة لمحمد مرسي، والذى بدا ضائقا بامتداد وقت المؤتمر الصحفي، وكان يشير دائما إلى ساعته، وبأكثر من المرات التى فتح فيها فمه، وقدم مبررات للتراجع لا تقنع عاقلا ولا جاهلًا.

ومن حق خيرت الشاطر .بالطبع .أن يرشح نفسه، لكن ليس من حقه، ولا من حق المنقادين لنفوذه المالي، ولا من حق رجاله فى مكتب إرشاد الإخوان، ليس من حق هؤلاء الادعاء بميزة وطنية أو ثورية لشخص الشاطر، ولا حتى من حقهم الادعاء بتمثيل الشاطر لكل جماعة الإخوان، فالشاطر «سلفى متخفي» فى قيادة الإخوان، ولم يعرف له رأي، ولا سمعنا له صوتًا فيما جرى ويجري، فقد كان خيرت .دائما .هو الرجل الغامض بسلامته متخفيا فى ذقنه المشعثة، وكان همزة الوصل مع قيادات جهاز أمن الدولة فى زمن مبارك، وفى التحقيقات معه، وهى موجودة، وبعضها منشور على العموم، كان الشاطر ينكر أى صلة له بجماعة الإخوان، ويتصرف ليس كمعتقل فى قضية سياسية، بل كشخص جرى ضبطه فى قضية سرقة حبل غسيل، وكمتهم جنائى لا سياسي، كل همه أن يقول فقط تعبيرات ينصح بها المحامون من الدرجة العاشرة، ومن عينة «ما شفتش» «ما أعرفش» و«ما حصلش»، وكأن الانتماء إلى الفكر الإخوانى تهمة يتبرأ منها، وكان يحرص دائما على وضع «الرجل الغامض بسلامته»، وتقديم نفسه كمهندس وتاجر لا كداعية لفكرة أو لموقف، وهو كذلك بالفعل، فقد تصرف دائما فى صمت مريب، وسعى إلى السيطرة على جماعة الإخوان، وإلى اعتبار السيطرة مقاولة لابد أن يفوز بها المهندس دون غيره، وسعى إلى إقصاء المنافسين المحتملين، وأولهم د.عبد المنعم أبو الفتوح المعروف بشخصيته الكاريزمية واعتداده الفكري، وقد طارده النفوذ المالى المتوحش للشاطر، وأخرجه من عضوية مكتب الإرشاد قبل الثورة، ثم فصله تماما من الجماعة كلها بعد الثورة، وإلى حد أصبحت معه قيادة الإخوان لينة طيعة وملك

يمين الشاطر، والذى انفرد بإدارة أخطر اللقاءات السرية مع الأمريكان، وحصل باتصالاته وعلاقاته المالية على تأييد الدوائر الخليجية الخادمة للأمريكان، وحصل. بالتبعية .على رخصة «عدم ممانعة» فى ترشيحه للرئاسة من جنرالات المجلس العسكري، وفى لقاء خاص مع المشير طنطاوى والفريق سامى عنان قبل الضغط الأخير الداهس على مجلس شورى الإخوان، ودفع جانب من المعترضين إلى جانب الموافقة بالإكراه.

ومن الظلم البين أن نصف كل جماعة الإخوان بمهالأة الأمريكان والخليجيين والمجلس العسكري، وفى الجماعة قيادات وطنية مرموقة، لكنها تعرضت للسحق بالضغط المالي، وجرى دفعها إلى حافة الهاوية بقرارات الفصل الجاهزة على بياض، تماما كما كانت قرارات الاعتقال جاهزة على بياض فى زمن مبارك، والمؤسف أن ذلك كله يجرى فى صمت، ويجرى التعامل مع الجماعة كأنها شقة مفروشة، يجرى بيعها لمن يملك، وخيرت الشاطر يملك مفاتيح المال، ويحول كوادر الجماعة إلى «عيال» يكملون له زينة الحياة الدنيا، ويزفونه كعريس ورئيس بإطلاق الألعاب النارية أمام مقر اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، ويجدون فرص عمل موسمية فى مقاولة «الشاطر رئيسا»، وعلى ظن أنه مرشح الإخوان لا مرشح الأمريكان، بينما الحقيقة الناطقة ظاهرة جدا، وهى أن الشاطر مرشح الأمريكان باسم الإخوان، وأن ترشيحه هو الوجه الآخر لترشيح اللواء عمر سليمان، والهدف: تحويل جماعة الإخوان إلى امتداد لجماعة مبارك، واستنساخ المخلوع باللحية أو بدونها، كانت جماعة مبارك مزيجا من جماعة الأمن وجماعة البيزنس، وكان عمر سليمان عنوانا لجماعة الأمن، والتى تعزز نفوذها بتفويض المجلس العسكرى لخلافة مبارك، بينما فقدت جماعة البيزنس عددا من رءوسها وواجهاتها، وتوارى المهندس أحمد عز . ولو مؤقتا .وراء أسوار سجن طرة، وبدا المهندس «خيرت الشاطر» كأنه الخليفة المناسب للمهندس أحمد عز، وبذات التكوين المالى النامى بصورة غامضة، وفى صورة الملياردير الحديث نفسه، والذى يتعامل مع السياسة كمقاولة وصفوف من

أجهزة الكمبيوتر، وقد سيطر المهندس عز بأمواله وكمبيوتراته على ما كان يسمى بالحزب الوطني، وسيطر المهندس الشاطر على جماعة الإخوان بالطريقة ذاتها، وأحل اعتبارات البيزنس محل اعتبارات الدين والسياسة، وتقدم كرأس إخوانى لجماعة البيزنس التى فقدت رأسها «الوطني» المنحل، وملك من خلال سيطرته قاعدة شعبية يمثلها نفوذ الإخوان الاجتماعي، بينما بدا عمر سليمان .للأمريكان والخليجيين والإسرائيليين أيضا .كرأس موثوق بها لجماعة الأمن الراسخة قواعدها، وبأفضل كثير من المشير محمد حسين طنطاوى المتردد فى خدمة الإسرائيليين بالذات، بينما فضلوا الاحتفاظ بالفريق سامى عنان لدور مركزى آخر، وهو خلافة طنطاوى فى منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، ووضع عنان .المفضل عسكريا للأمريكيين .هو نقطة لقاء مشترك لقطب جماعة الأمن اللواء عمر سليمان، ولقطب جماعة البيزنس الجديد خيرت الشاطر، والذى يقفز بنفوذ جماعة البيزنس من السيطرة على الحكومات إلى الاستحواذ على منصب الرئاسة، والمعنى ظاهر، وهو أن سليمان والشاطر هما فرسا الرهان المفضلان لحملة صندوق الأسرار، ولمجمع الكرادلة الذى يدار من واشنطن، ويشمل الإسرائيليين والخليجيين والعناصر الأوسع نفوذا فى المجلس العسكري، وصراع الشاطر وسليمان ليس غير معركة تدور بين جناحين فى المعسكر نفسه، صراع بين جماعة البيزنس وجماعة الأمن المتحدتين بالمصالح فى معسكر الثورة المضادة، والذى يرعاه جنرالات المجلس العسكري، وربما مبارك نفسه من مقر إقامته المترفة فى المركز الطبى العالمي، ويكاد يخرج لنا لسانه، وهو يمضى حثيثا إلى القبر الأخير.

"صوت الأمة " فى ٩ من أبريل ٢٠١٢

إعدام خطر سليمان

ترشيح عمر سليمان للرئاسة يعنى ترشيح حسنى مبارك نفسه، ويعنى الشروع فى جريمة إعدام الثورة.

وإقدام سليمان على الترشح ذروة التبجح الأخلاقي، والإهانة الكاسحة لمعنى الثورة، والدوس على جثث الشهداء، والعودة إلى تاريخ ١٠ فبراير ٢٠١١، وقتها فوض مبارك نائبه سليمان بصلاحياته الرئاسية، وكان رد الثورة عنيفا ومدويا، ومصمما على خلع مبارك وسيرته ونائبه، وهو ما تحقق خلال أقل من ٢٤ ساعة، وذهب سليمان مع كناسة مبارك السياسية إلى مزابل التاريخ.

ولا معنى للكلام الباهت الفاتر المتلاعب بحق المواطنة، وادعاء حق سليمان . كمواطن مصرى .فى الترشح، وترك الحكم للشعب وحده فى الانتخابات، فهذا الكلام ينطوى على استعباط واستغفال ظاهر، ويتجاهل حقيقة أن ثورة حدثت، وأن الشعب قال كلمته بالثورة التى لا معقب عليها، والثورة هى الثورة، الثورة هى انقلاب كامل على نظام سياسى اجتماعى قانوني، الثورة عملية كنس كامل لنظام برئيسه ودستوره وشخوصه، الثورة ليست حركة إصلاح محدود، ولا تعديل ولا ترقيع، ولا مجرد تبديل لأدوار أشخاص، ولا الغش فى الوجوه، وتصوير عمر سليمان كوجه مختلف عن مبارك، ولمجرد اختلاف الأسماء فى بطاقة الرقم القومي، فسليمان هو مبارك بالضبط، وإذا كان الجنرال بنيامين بن إليعازر قد وصف مبارك بأنه «أعظم كنز إستراتيجى لإسرائيل»، فإن سليمان هو حامل الكنز الإسرائيلي، وأولوياته هى أولويات مبارك وإسرائيل ذاتها، ووصف الخيانة العظمى الذى يليق بمبارك هو ذاته الذى يليق بسليمان، وهو ما يفسر حماس الإسرائيليين الظاهر لترشيح سليمان، وقول بن إليعازر .صديق مبارك .أن سليمان هو المرشح المفضل

لإسرائيل فى رئاسة مصر، ولا يملك سليمان أن يدعى بالعكس، فهو ومبارك صنوان لا يفترقان، وسليمان يعتبر مبارك أستاذه ومعلمه، وتماما كما قال أحمد شفيق المرشح الاحتياطى لعمر سليمان، والذى وصف مبارك بأنه مثله الأعلي، وقد كان سليمان أقرب لمبارك من شفيق، وهو الذى نصحه بركوب سيارة مصفحة وارتداء القميص الواقى من الرصاص فى ذهابه لأثيوبيا أواسط تسعينيات القرن العشرين، وهو ما أنقذ مبارك من محاولة اغتيال دبرتها جماعة إسلامية، ومن وقتها صار سليمان قرة عين مبارك، وترك له منصب رئاسة جهاز المخابرات لمدة ١٨ سنة، وهى أطول مدة لرجل واحد فى تاريخ المخابرات المصرية، وضعف المدة التى قضاها صلاح نصر مؤسس جهاز المخابرات فى منصبه، وقد تعرض صلاح نصر للمحاكمة عقب هزيمة ١٩٦٧، وحكم عليه بالسجن الطويل، وقتها كانت فى مصر قيادة وطنية بحجم عبدالناصر، وهو ما تواجد عكسه بالضبط فى زمن رئاسة سليمان لجهاز المخابرات، وحيث اختلط الحابل بالنابل، واختلط العمل الوطنى بالعمل التجاري، وجرت «خصخصة» الوظائف العامة، و«بزنسة» الأجهزة الحساسة، وهو ما جعل من سليمان إمبراطورا بالبايب والنظارة السوداء، حول جهاز المخابرات إلى مملكة شخصية، وأزاح مبارك عن طريقه كل الذين حل عليهم الدور طبقا للتقاليد المتواترة، فقد سرت عادة أن يتنقل رئيس جهاز المخابرات الحربية إلى رئاسة المخابرات العامة، ودهس سليمان كل خلفائه المحتملين، والذين كلفهم مبارك بالعمل كمحافظين، وكان آخرهم اللواء مراد موافى الذى عينوه محافظا لشمال سيناء بدلا عن رئاسة جهاز المخابرات، وإلى أن أطاحت الثورة بمبارك وسليمان الذى شغل منصب نائب الرئيس لأيام، وهو ما أتاح لموافى فرصة الذهاب أخيرا إلى رئاسة جهاز المخابرات، وبرغم أن مبارك تمسك بسليمان طويلا، وهو يضمن ولاءه الشخصى المطلق، ويضمن ابتلاعه .أى سليمان .لإهانات سوزان ونجلها جمال الذى كان ساعيا للرئاسة، وقد وصلت الإهانات إلى حد تمزيق سوزان لقرار لمبارك بتعيين سليمان نائبا له قبل سبع سنوات، بل وأمرت سوزان .

بحسب شهادة الفريق حسام خير الله .بخصم شهر من راتب عمر سليمان على سبيل التأديب والتهذيب، وقد ابتلع سليمان كل الإهانات، وشارك وتستر على مبارك فى كل جرائمه، وحرص على توثيق صلاته المخابراتية بالأمريكيين والإسرائيليين، وسكت عن جرائم تجريف وسرقة ونهب أصول مصر الصناعية والزراعية، وكان يعرف أدق التفاصيل بحكم منصبه الحساس جدًا، لكنه ابتلع لسانه على أمل أن يعينه مبارك نائبا له فى يوم ما، وهو ما حدث فى لحظة الثورة واحتراق الصور، فقد عينه مبارك نائبا وهو يفقد سلطته، وجره معه إلى الهاوية التى ذهب إليها، لكن سليمان ظل على وفائه لمبارك، ولم يعترف أبدا بالثورة، ولم يتخلف عن أداء شهادة الزور لصالح مبارك فى المحكمة، وقبلها فى تحقيقات النيابة العامة، وضمن الحماية التى وفرها له المجلس العسكري، والذى أصدر مرسوما بتحصين العسكريين .الحاليين والسابقين .من أى مساءلة قضائية فى جرائم الكسب غير المشروع، وجرت إحالة البلاغات التى قدمت ضد اللواء سليمان إلى النيابة العسكرية، وحيث يجرى دفن التحقيقات، وضم سليمان للفرقة الناجية، وعلى الطريقة نفسها التى جرى بها تحصين اللواء سيد مشعل والفريق أحمد شفيق، بل ومبارك نفسه فى تحقيقات صفقات السلاح، والتى انتهت إلى مصائر الدفن فى مقابر وأدراج النيابة العسكرية.

وليس صحيحا أن عمر سليمان هو مرشح المجلس العسكرى فقط، بل هو مرشح مبارك أولًا، ومرشح الأمريكيين الذين يفسحون مكانا لخيرت الشاطر إلى جواره، ومرشح إسرائيل المفضل من قبل ومن بعد، ولا قيمة عملية لبيان المجلس العسكرى الذى يشير إلى عدم وجود مرشح له، وهو البيان الذى صدر على طريقة «اسمع كلامك أصدقك»، ثم تشوف أموره فتستعجب، فقد بدت عملية ترشيح سليمان عملا عسكريا ومخابراتيا بامتياز، جرى إضفاء غموض مقصود لكسب الإثارة ولفت النظر، وتدبير فقرة عدول سليمان عن نية الترشح، ثم تدبير مظاهرات مفتعلة دعته إلى الترشح، ثم إعلانه عن الترشح أداء للواجب الوطنى

كجندى ينتظر الأمر والإشارة، بينما لم يكن سليمان - فى العشرية الأخيرة على الأقل- سوى جندى لقائد واحد هو حسنى مبارك، كان يده الغليظة القابضة، وموفده الأمين لكسب ثقة ورعاية الأمريكيين والإسرائيليين، ولم يحظ يوما بأى مودة شعبية، وحتى فى يوم ذهابه للترشح، كان سليمان خائفا مرعوبا من عقاب الناس، كان مرشحا مذعورا من ناخبيه، وطوال المسافة من بيته إلى مقر لجنة انتخابات الرئاسة، كان سليمان محاطا بضباط المخابرات وضباط الجيش، وكان الجنرال حمدى بدين - قائد الشرطة العسكرية- يقود حملة حماية سليمان، ولم يظهر فى صور ترشحه- الشعبى جدا «!»- سوى «الراجل اللى واقف ورا عمر سليمان»، وهو ضابط برتبة كبيرة مكلف بحماية سليمان، ثم الخوذات الحمر- المميزة لقوات الشرطة العسكرية- على مدد الشوف، وهو ما بدا ظاهرا أيضا فى عمليات تعبئة وجمع توكيلات مصطنعة، فقد أشرف عليها ضباط متقاعدون، وعلى ظن أن سليمان سينتقم لهم من الشعب الذى ثار، ويكمل «المرحلة الانتقامية» التى قادتها سياسات المجلس العسكري، ويفعل ما عجز عنه المشير طنطاوى والفريق عنان الموعود بالخدمة مع «الرئيس سليمان» فى منصب وزير الدفاع.

وقد لا يكون لقصة قانون العزل السياسى الانتقائى التى جرت فى البرلمان أثر إجرائى دستورى مباشر، وإن كانت فى محلها تماما، لكنها تأخرت عن مواعيدها، وتخبطت فى العناوين، وبدت أقرب للمناورة منها إلى معنى الاستقامة الثورية، فقضية العزل السياسى قضية الثورة قبل أن تكون قضية البرلمان، وإن كان إصدار القانون الأخير فرصة لحشر المجلس العسكرى فى زاوية الحرج، وبأثر أكبر مما أرادته قيادة الإخوان، فأيادى قيادة الإخوان مرتعشة، وسبق لها أن تفاوضت مع سليمان نفسه، وبدواعى الطمع الذى قل ما جمع، والبحث عن مغانم هربًا من ميادين دفع المغارم، وهو ما جعل قيادة الإخوان فى موقع الرفض لمبدأ العزل السياسى لجماعة مبارك، وقد أعدت القوى الثورية مبكرا قوائم عزل شملت أربعة آلاف شخص من جماعة مبارك، وتواطأت قيادة الإخوان مع جنرالات المجلس

العسكري، وشاركت فى إحباط مساعى كنس النظام القديم، وإقامة محاكمة جدية لمبارك وعصابته بتهمة الخيانة العظمى، والمصادرة الفورية للأموال والأصول المنهوبة، وهو ما يفسر تردد وارتعاش أيدى والتواء ألسنة بعض نواب الإخوان فى مناقشات قانون العزل المحدود بعد ترشيح سليمان، وما يفسر دفاع الإخوان المستميت قبلها عن نص المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري، والتى تحصن وتؤله قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية برئاسة فاروق سلطان، وتمنع الطعن أو التقاضى عليها، ومن لحظة فتح باب الترشح وحتى إعلان النتائج وتنصيب الرئيس الجديد، وهو ما يفتح الباب واسعا لعمليات تلاعب وتزوير فى الانتخابات الرئاسية، وهو ما بان خطره مع ترشيح عمر سليمان بالذات، والرجل لا يمكن أن يفوز فى أى انتخابات فيها شبهة نزاهة أو مثقال حرية، ولن يكون حظه فى انتخابات نزيهة أفضل من نصيب بلدياته عبد الرحيم الغول، والذى سقط فى انتخابات البرلمان بالضربة القاضية، والطريقة الوحيدة لإنجاح سليمان هى التزوير الشامل لانتخابات الرئاسة، وهو ما نتحدى المجلس العسكرى أن يفعله، فلن يمر ولو على رقابنا، وحتى لو حكم المجلس العسكرى بانقلاب صريح وبيد من حديد، فلحظة التزوير لسليمان هى ذاتها لحظة اشتعال الثورة الجديدة فى مصر، وعلى جمهور الثورة أن يأخذ القصة كلها بيديه، وألا ينتظر نجدة من برلمان الإخوان والسلفيين، ولا من المجلس العسكرى المتواطئ فى جريمة فرض سليمان، وأن يفتح صدره وذراعيه لتحالف وطنى واسع مع جمهور الإخوان، وهؤلاء لاذنب لهم فى أخطاء وخطايا ارتكبتها وترتكبها قيادة الإخوان، والمطلوب لم الشمل الثورى فى مليونيات منع ترشح عمر سليمان، والتحرك السلمى الحاشد فى كل ميادين الثورة، والزحف الشعبى إلى مقر لجنة فاروق سلطان، وإجبارها على شطب ترشيح عمر سليمان وتابعه أحمد شفيق، واختيار مرشح رئاسى واحد معبر عن الثورة، ومن بين أسماء لا تقبل الإضافة إليها، وهى - على سبيل الحصر - عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحى وخالد على وأبو العز الحريرى وهشام البسطويسي، وتكوين فريق رئاسى

متكامل من هذه الأسماء المعبرة عن تيارات الثورة الإسلامية والقومية والليبرالية واليسارية، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون لصالح الثورة، لكنها لن تكون نهاية القصة، فترشيح سليمان هو إعلان حرب إبادة للثورة والثوار، ترشيح سليمان هو إكمال لعملية إعدام الثورة، وما من رد مكافئ سوى إعدام خطر عمر سليمان، ليس بدعوات مرفوضة إلى عنف مسلح تتورط فيها بعض النوازع والجماعات، بل باستعادة سيرة الثورة الأصلية نفسها، والاحتشاد فى الشوارع والميادين حتى إسقاط المؤامرة، فعمر سليمان يستحق الذهاب إلى السجن لا إلى قصر الرئاسة.

"صوت الأمة" فى ١٦ من ابريل ٢٠١٢

obeikan.com

خطاب مفتوح للمشير وجنرالاته

لا نريد لأحد أن يزايد علينا فى محبة واحترام وتقدير الجيش المصري، ولا فى نقد ونقض سياسة المجلس لعسكرى فى الوقت نفسه.

وما من تناقض بين محبة الجيش المصرى ورفض سياسة المجلس العسكري، بل إن المجلس العسكرى ـ برئاسة المشير صنطاوى ـ يسيء بسياسته لكرامة واعتبار الجيش والقوات المسلحة، فالجيش المصرى جزء لا يتجزأ من الشعب المصري، وهو درع الوطن وسيفه، ولم يحدث أبدًا أن تورط الجيش المصرى فى صدام دموى مفتوح مع الشعب المصري، وكان الجيش دائما فى واحد من موقعين إزاء الثورات، فإما أنه كان صانعا لثورات وطنية على طريقة أحمد عرابى وجمال عبد الناصر، أو أنه كان حاميا لثورات شعبية، وعقيدة الجيش تخلقت واكتملت فى صلب حركة الوطنية المصرية، ولم تكن سياسة المجلس العسكرى مما يحفظ للجيش عقيدته الراسخة، بل أدت إلى خطيئة إصدار أوامر بتوريط جنود فى حوادث قتل متظاهرين فى ميادين دم تلاحقت من كارثة ماسبيرو إلى مذبحة محمد محمود إلى مقتلة مجلس الوزراء.

ولا نريد لأحد، مع موفور الاحترام الشخصى للجميع، أن يخلط الأوراق، ولا أن تصدر عنه تهديدات مبطنة كالتى أطلقها المشير حسين طنطاوى فى مناورات سيناء الأخيرة، فأن يهدد إسرائيل، فهذا واجبه الذى يحفظ للجيش عقيدته القتالية، أما أن يهدد المصريين المعارضين، فهذا هو الخروج بعينه عن العقيدة الوطنية للجيش، فأن يحافظ الجيش على أمن لبلد، فهذا واجبه، وليس فيه من محل لمنّة ولا تفضل من أحد، وشهداء الجيش أحياء عند ربهم وفى وجدان شعبهم، لكن سياسة المجلس العسكرى تفعل العكس بالضبط، فقد انتدب الجنرالات أنفسهم لدور

سياسى طارئ مع خلع مبارك، ولقى الدور ترحيبا فى البداية استنادا لاحترام المصريين التقليدى لجيشهم الوطني، ثم سرعان ما تبين أن المجلس العسكرى فى سياسته يخالف عقيدة الجيش نفسه، وبدا التفسير ظاهرًا، فالمجلس العسكرى امتداد لجماعة مبارك فى المبنى والمعني، وأغلب جنرالاته انفصلوا اجتماعيا عن عقيدة وأحوال الجيش، وكونوا ما يشبه «جماعة البيزنس» التى نهبت واستنزفت وجرفت ثروة وأصول البلد فى الحياة المدنية، وكانت نقطة الانجراف الأخير مصاحبة لعقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والتى أدت إلى نزع سيادة السلاح على جبهة القتال فى سيناء، ثم تبعتها المعونة الأمريكية الضامنة، والتى انتهت إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد والثقافة فى القاهرة، وبما أوقع البلد فى القيد الاستعمارى من جديد، وحولت السفارة الأمريكية إلى دار للمندوب السامى الجديد، وحولت جهاز المعونة الأمريكية إلى سلطة انتداب حقيقية، وهو ما أدى للتراجع المخزى للمجلس العسكرى فى قضية التمويل الأمريكي، ويثير المخاوف من احتمالات التراجع فى القرار الوطنى حقا بوقف تصدير الغاز لإسرائيل، وتوالت مشاهد العار التى هبطت فيها طائرات أمريكا العسكرية فى مطاراتنا المدنية دون إذن ولا إحم ولا دستور وكأن مصر صارت كالعراق وأفغانستان تحت الاحتلال العسكرى الأمريكي، والمقارنة ليست بعيدة على أى حال، فمصر بلد محتل سياسيا، وأولوية جيشنا تعنى استعادة السلاح اللازم لتحرير البلد، وتلك مهمة لا يبدو فيها المجلس العسكرى معاونا، وبقدر ما يبدو عقبة، وأغلب الجنرالات موضع اتهام سياسى إلى أن تثبت البراءة الجنائية، وقد طالبنا مرارًا بأن يعلن الجنرالات إقرارات ذممهم المالية على الرأى العام، ولم يفعلها أحد، بل سعوا على العكس إلى تحصين أنفسهم ضد أى محاكمات أو ملاحقات أو مساءلات محتملة، وأصدروا مرسوما مبكرا ـ قبل شهور ـ يحصنهم ضد المساءلة حتى بعد ترك الخدمة العسكرية، وزوال العلاقة الوظيفية فى قيادة الجيش المصري، وعقدوا صفقة مع برلمان الإخوان لإيراد التحصين فى نص المادة الثامنة من قانون

الأحكام العسكرية الذى صدرت تعديلاته قبل أيام، وخضعت قيادة الإخوان بالرضا أو بالضغط، وارتضت بالعار الذى تستحقه، وفى الوقت نفسه الذى ثارت فيه ضجة مفتعلة عن صدام الإخوان مع المجلس العسكري، ومغزى ما جرى ظاهر جدًا، إنه اتفاق فى العمق بين قيادة الإخوان وريثة لجنة السياسات فى تمثيل وحفظ مصالح «جماعة البيزنس» المدنية من جهة، وبين ما يشبه «جماعة بيزنس» أخرى فى قيادة المجلس العسكرى الحالى وبين هؤلاء من يملكون ثروة تناهز ثروة أحمد عز، ومن موارد لا علاقة لها بحساب السلاح، بل من بيزنس مدنى واسع ملحق بالقيادة العسكرية، ويحمل اسم جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وقد أنشأه السادات فى عام ١٩٧٩، أى فى العام نفسه الذى عقدت فيه ما تسمى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، أى فى الفترة نفسها التى بدأ فيها مخطط إضعاف الجيش برعاية الأمريكيين، وجذب بال قياداته إلى عالم البيزنس بدلًا من التركيز على تنمية السلاح، وقد زاد رأسمال الجهاز إياه .بحسب تصريحات رسمية .إلى ٦.٣ مليار جنيه، وبلغت أرباحه الصافية ٧.٧ مليار جنيه فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١، أى فى فترة ولاية المشير طنطاوى الطويلة، وهو ما قد يفسر .إلى أن يثبت العكس .هذا التضخم الفلكى فى ثروات وعوائد جنرالات فى الخدمة، أو صاروا خارجها، ويفسر سعى المجلس العسكرى المستميت إلى التحصين القانوني، والذى استفاد منه جنرالات سابقون من نوع عمر سليمان وأحمد شفيق وسيد مشعل، بل ومبارك نفسه، وجرى دفن البلاغات المقدمة ضدهم فى أدراج النيابة العسكرية، وحيث لا يسمح لأحد بالاقتراب أو التصوير أو حتى التساؤل، وهذه مأساة كبرى، وآثارها الوبيلة فادحة على البلد وعلى الجيش نفسه، وألف باء الحل الوطنى هو فصل النشاط الاقتصادى المدنى عن الجهاز العسكرى للقوات المسلحة، واعتباره نواة لقطاع عام جديد تحتاجه مصر الآن، وبهدف تفريغ قادة السلاح لأحوال السلاح لا غير، ومضاعفة الميزانية الرسمية للقوات المسلحة من الخزينة العامة، وإنهاء المعونة الأمريكية العسكرية التى تقيد وتضعف قدرات جيشنا التسليحية، وتوفير الحياة

الكريمة اللائقة لضباط وجنود الجيش فى جميع مراتبهم، ودون فوارق طبقية مرعبة تضعف المعنويات، ورد الاعتبار لأولوية السلاح والتدريب والتجهيز والاستعداد القتالي، واستعادة مكانة قواتنا المسلحة فى صدارة جيوش المنطقة الموارة بالتفاعلات الحربية الخطرة على وجودنا ذاته، ونشر قواتنا بطول وعرض وقلب سيناء دوسا على قيود ومهانات نزع السلاح، ووصل ما انقطع مع سيرة قادة جيشنا العظام من إبراهيم باشا إلى عزيز المصرى إلى عبد المنعم رياض إلى سعد الدين الشاذلي.

نعم، هى ليست فزورة، ولا حسبة برما يا سيادة المشير، فلا تناقض بين رفضنا لسياسة مجلسكم العسكرى فى إجهاض الثورة، وبين حرصنا فى الوقت نفسه على حفظ ورد اعتبار وأولوية السلاح فى الجيش، فبعد هزيمة ١٩٦٧، جرت عملية تاريخية مذهلة لإعادة بناء الجيش من نقطة الصفر، وما أحوجنا الآن إلى المعنى نفسه، وإلى الدرس والعظة ذاتها بعد متاهات أعقبت هزيمة كامب ديفيد، بدءًا من العام ١٩٧٩ إلى الآن، وجيشنا بالطبع ليس فى نقطة الصفر الآن لاسمح الله، وإن كان فى احتياج مضاف إلى دعم الشعب وروح ثورته، وتوفير ما يحتاجه من طاقات وحشد موارد وتحرير ناجز من قيود السياسة التابعة، والخلل والخطأ ليس فى رجال السلاح، بل فى الذين يخضعون السلاح لسياسات الخطيئة.

وربما لم يتبق غير أن نضع نقطة فى آخر السطر، وأن نخلص لوجه الوطن الذى نخشى عليه، ولوجه الله الذى لا نخاف أحدًا دونه، وأن نصلى صلاة المودعين.

"صوت الأمة" فى ٣٠ من أبريل ٢٠١٢

على مَنْ نطلق الرصاص؟

طبعا، لا نقصد الرصاص الحى ولا الخرطوش ولا المطاطي، وليست لدينا خبرة ولا معرفة بأنواع المطاوى والسيوف والبنادق والمسدسات، فكاتب السطور معفى نهائيا من الخدمة العسكرية، ولا يعرف الفرق بين القتل ذبحا والقتل «بإيد الهون»!.

غير أننا نعرف رصاصا آخر يقتل الطغاة دون إراقة نقطة دم، إنه قوة الناس حين يجتمعون، وحين يسيل غضبهم فى الشوارع، وحين تتحد الأيادى فى قبضة روح تسقط عروش الظلم، وحين تخرج الأرض أثقالها، ويودع الناس عصور الخوف، وحين يؤمنون بأن الفعل هو النظرية، وهو كلمة الخلق، وسورة الفاتحة وأم الكتاب. إنه رصاص الثورات السلمية المستعدة لتقديم التضحيات على مذبح الحرية، وقد ثارت مصر، ولا تزال تثور طوال خمسة عشر شهرا مضت، نزعت عنها أكفان أهل الكهف، وخرج شبابها وشاباتها إلى كتاب الحياة، وأطاحوا بالرأس العفن لنظام أكثر عفونة، ويواصلون المعركة الدامية مع نظام الانحطاط والاستبداد والفساد والنهب والتبعية للأمريكان، يعرفون أن ثورتهم العظيمة ولدت بلا رأس مطابق، لكنهم لا يجهلون غاياتها الكبرى، فثورتهم تعرف طريقها، ولا تنهزم بالخداع ولا بالتمويه، ولا بلعبة الثلاث ورقات، تبحث عن رأسها، ولا تقبل التزوير بتركيب رءوس صناعية للثورة الفريدة، وكلما ألبسوا الثورة رأسا مزورًا أنكرتها، أنكرت رأس المجلس العسكري، وكشفته على حقيقته كامتداد بالمبنى والمعنى لجماعة مبارك الأصلية، وأنكرت رأس مكتب الإرشاد الإخواني، والذى كان دائما ضد الثورة، وضد طلائعها ومبادراتها، وضد مئات الآلاف من شباب وشابات وكوادر الإخوان الذين ذابوا فى المجرى الأوسع لثورة المصريين، ويكتشفون كل يوم

خديعة قياداتهم فى مكتب الإرشاد، والذين تواطأوا مع المجلس العسكري، ثم يختلفون معه الآن، أو يتظاهرون بخلاف عنوانه إقالة حكومة الجنزوري، وهم الذين كانوا عونا للمجلس العسكرى وحكومته ضد رفض وعصيان القوى الثورية، ووصفوا الثوريين بالبلطجة، واستحلوا دمهم الذى سال غزيرًا فى مذابح ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وإستاد بورسعيد، وسعوا بالمناكب إلى حصد الغنائم على حساب دم الذين دفعوا المغارم، ولا يختلفون مع المجلس العسكرى وحكومة الجنزورى إلا من باب اقتسام الكعكة، وترك الثورة وأهلها لميادين المذابح على غرار ما جرى لشباب المعتصمين الثائرين على أبواب وزارة الدفاع ومقر المجلس العسكري.

ولا نريد لأحد أن يضللنا بشأن حقيقة ما جرى ويجرى فى العباسية، وعلى مقربة أمتار من وزارة الدفاع، حيث تحتشد قوات من الجيش والشرطة المدنية، وتحاصر المعتصمين من الإسلاميين والكفائيين وشباب جماعة ٦ أبريل، والذين بدؤوا زحفهم إلى المواجهة الشعبية الأخيرة مع المجلس العسكرى قبل أسبوع تقريب، ولم يبادروا أحدا بعدوان ولا بتحرش عنيف، بل كان سلاحهم الوحيد هو جرأتهم الاقتحامية، وما ملكت الأيدى من حجارة الشارع، وأصوات حناجرهم، والتى شقت عنان السماء بمطالب ثورية عاجلة، من بينها .بطبائع الأمور .إنهاء حكم المجلس العسكرى مركز قيادة الثورة المضادة، وإلغاء المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري، والتى تفتح الباب واسعا للتلاعب وتزوير الانتخابات الرئسية الوشيكة، وكانت ثمرة «تواطؤ خفي» بين المجلس العسكرى ومكتب ارشاد جماعة الإخوان، وحذر الأخيرون من لا يوافق عليها .فى استفتاء ١٩ من مارس ٢٠١١- بعذاب النار فى الدنيا والآخرة، ثم صمم برلمان الإخوان على تحصينها، ورفض مطالب النواب الثوريين بإلغائها أو تعديلها، ثم تتظاهر قيادة الإخوان بأنها تعارضها الآن، بينما يصمم رفاقهم فى المجلس العسكرى على بقائها، وبدعوى تحصين عمل لجنة الانتخابات الرئاسية من الطعن أو التقاضى على قراراتها،

وتحصين منصب الرئيس المنتخب حتى لو جاء بالتزوير، وربما لا نكون بحاجة الآن لاستطراد فى شروح، فغاية القصد أن نشرح للناس عدالة مطالب المعتصمين فى محيط مقر المجلس العسكري، وأن نؤكد على الشرعية الثورية لخالصة لمطالبهم، فليست القصة فى حازم صلاح أبوإسماعيل ولا فى غيره، وقد انتهت قصته الملتبسة بأكاذيبه، وذاب الاحتجاج على ما جرى له فى غضب ثورى أوسع نطاقا، وذاب أنصاره - الذين خذلهم - فى جمهور الثورة الأوسع بتنوع ألوان الطيف، وتأملوا قوائم الشهداء الذين سقطوا فى مذابح العباسية المرعبة، وأغلبهم الساحق من غير أنصار أبو إسماعيل، وبما يرسم بلون الدم خرائط الغضب الحقيقية الدائمة لا الموسمية.

ولا تسألوا عن هوية الذين ارتكبوا ويرتكبون المذابح، ولا تصدقوا الروايات الساذجة عن أهالى العباسية، والذين تزعم وسائل إعلام النظام أنهم دبروا المذابح ضيقا بالمعتصمين، فليس القتلة من أهالى العباسية، ولا حتى من البلطجية مجهولى الهوية، ولا من عينة «الطرف الثالث» و«اللهو الخفي» الذى اخترعته دعاية المجلس العسكري، بل القتلة من «كتائب منظمة» أعدها وأخرجها جنرالات المجلس العسكرى فى اللحظة المخططة بعناية، وعن سابق إصرار وتصميم وترصد، فقد جرى افتعال حادثة الضابط بالزى المدني، وجرى الدفع به وسط المعتصمين، وهو يحمل بطاقته التعريفية وسلاحه النارى الميري، وفى عمل مدروس ومعروف النتيجة مسبقا، فقد احتجزه المعتصمون كما كان مخططا، واندفعت عناصر من الجيش لإنقاذه، وتخليصه من بين أيدى المعتصمين الذين ابتلعوا الطعم، ثم كانت الخطوة اللاحقة، حيث هدد مصدر مجهول .بحسب جريدة الأهرام الرسمية .برد فعل حاسم على ما جرى، وأضاف .قبيل المذبحة .أن المعتصمين فهموا التزام القوات المسلحة بضبط النفس خطأ»، واعتبر ما جرى «تجرؤا على الاحتكاك بأفراد القوات المسلحة فى الطريق العام» بحسب خبر على الصفحة الأولى لـ«الأهرام» صباح المذبحة، وقبلها كانت الرسالة قد وصلت بطريقة مباشرة جدا، وعلى لسان

أحد جنرالات المجلس العسكري، والذى قال للمعتصمين نصا «هنوريكم يا كلاب»، بعدها توالت وقائع المذبحة المخططة، والتى قتل فيها العشرات من خيرة شباب مصر، وأصيب المئات بإصابات بالغة، وكان القتل محترفا ودالا على احتراف القتلة، وعلى كونهم من المدربين على احتلال أسطح العمارات، وعلى دقة التصويب، فقد مات أغلب الشهداء بطلقات مباشرة فى الرأس، ومات آخرون بطلقات فى الصدر، وتوفى آخرون بالذبح من الرقبة، وجرى رمى جثث بعضهم عند أقدام المتظاهرين المعتصمين، وبهدف إحداث أكبر قدر ممكن من الفزع، وهو ما يذكرك بحوادث سبقت فى مذبحتى محمد محمود الأولى والثانية، وحين جرى رمى جثث شهداء فى صناديق الزبالة، والهدف ظاهر، فهم يريدون كسر إرادة الطلائع الثورية، ودفعهم إلى مغادرة ميادين التظاهر وخيام الاعتصام، وهكذا هى سيرة القوة الغبية فى كل النظم والحالات، تفضح نفسها كلما أرادت التخفى والإنكار، وتنتهى بسلوكها الدموى إلى إشعال نار الغضب من حيث تريد تحويلها إلى رماد، وقد أنكر الفريق سامى عنان مسؤولية المجلس العسكرى عن التخطيط للمذبحة، ووعد برحيل العسكر قبل نهاية مايو الجاري، وبدت لهجته عصبية جدًا فى اجتماع المجلس العسكرى الطارئ مع أطراف سياسية وبرلمانية، والذى عقد بالتوازى مع مذبحة العباسية، وغابت عنه قيادة حزب الإخوان فرارا من المواجهة، بينما صب ممثلو حزب الكرامة والحزب الديمقراطى الاجتماعى جام غضبهم على المجلس العسكري، وحملوه المسؤولية الكاملة المباشرة عن تخطيط وتنفيذ المذبحة، وسخروا من حكاية «الطرف الثالث» و«اللهو الخفي»، التى أضاف إليها المجلس العسكرى هذه المرة حكاية «أهالى العباسية» فى محاولة لتلويث شرفهم وأيديهم وتلطيخها بالدم، بينما لا ذنب لأحد من الناس العاديين، حتى ولو ضاقوا باعتصامات تقطع الطرق وتعطل المصالح الجارية، فأهالى العباسية جزء من الشعب المصرى عظيم التحضر حتى فى سلوكه الغاضب، وحتى لو وجد بينهم بلطجية، فلا يتحرك هؤلاء أبدا فى حوادث السياسة، ولا يظهرون ويغضبون

ويدمرون بغير تخطيط مسبق مع الجهات الأمنية الراعية، والتى أضيف إليها هذه المرة تخطيط مباشر جرى على الأغلب بمعرفة جنرالات من المجلس العسكري، وقد يكونون قد ورطوا فى التنفيذ عناصر نظامية محترفة اختصارا لطريق الدم.

إنهم يريدون الانتقام من الشعب والثورة، وبعد أن دفعوا بالبلد المنهك إلى المتاهة والنفق المظلم، وقد أدخلوا البلد فى متاهة سياسية، وحولوا الفترة الانتقالية إلى فترة انتقامية، وتحالفوا مع قوى انتهازية حملت معهم أوزار الخطيئة، وتظاهروا معا بالرغبة فى التعجيل بإقامة مؤسسات ديمقراطية مدنية، وأجروا انتخابات لمجلسى الشعب والشورى ثم تبين أن قانون الانتخاب غير دستورى بالمرة، وأن مجلسى «الشعب والشوري» فى خانة البطلان، وهو ما قلناه قبل أن تجرى الانتخابات، لكنهم تركوا الخلل بالغباوة المتعمدة، ولأن ما بنى على باطل فهو الباطل، فقد انتقلنا من أزمة بطلان البرلمان إلى أزمة بطلان الجمعية التأسيسية للدستور، وهى أزمة أخرى صنعت بالعمد، وبصياغة المادة (٦٠) من الإعلان الدستورى على النحو حمال الأوجه، ويقصد تسعير الخلاف بين القوى السياسية المتصارعة، وهو ما عبر عنه بوضوح الفريق سامى عنان فى الاجتماع الأخير مع سياسيين وبرلمانيين، فقد قال لهم ما معناه «روحوا اتفقوا»، وهو يعرف. بالطبع. أن حلفاءه السابقين فى قيادة الإخوان لن يمكنوا أحدًا من اتفاق، فليس من مصلحتهم وضع الدستور الآن، ويفضلون الانتظار إلى ما بعد ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية الوشيكة، فإذا جاء الرئيس من غيرهم وضعوا دستورا لدولة برلمانية، وبصلاحيات محدودة للرئيس المنتخب تجعله «طرطورا» أو رئيس بركة.

والخلاصة: أن أطراف المؤامرة على الثورة تكشف نفسها بنفسها، وما من فرق جوهرى بين المجلس العسكرى وحكومة الجنزورى وقيادة الإخوان، فهم ينتقلون بالبلد من متاهة إلى متاهة، ومن مذبحة إلى مذبحة، وما من حل سوى بثورة ثانية وفاء لدم الشهداء، وإطلاق رصاص الغضب على المتآمرين.

"صوت الأمة " فى ٧ من مايو ٢٠١٢

الحق والباطل فى موقعة العباسية

لا يصح لأحد أن يخلط الأوراق، أو أن يلبس الباطل ثوب الحق، أو أن يبيح سفك الدماء، وبدعوى حماية هيبة الدولة، أو حفظ أمن المنشآت العامة والخاصة.

فالأصل بالبداهة أن الحق لا يضاد بعضه بعضا، والتظاهر والإضراب والاعتصام السلمى حقوق مقدسة، منحها الشعب المصرى لنفسه، ولم ينتظرها من أحد، واكتسبها المصريون بتضحياتهم الجليلة، وبدماء آلاف من الشهداء والجرحى والمعاقين، وفى معركة سلمية عظيمة تداعت فصولها عبر سنوات خلت، ووصلت ذروتها فى ثورة ٢٥ من يناير ٢٠١١، وتدافعت بعدها قوافل الشهداء، تحمى حق الشعب فى الاعتراض والاحتجاج والتبديل والتغيير، فقوة الناس وحدها هى التى تحقق الأحلام، وقوة الميادين وحدها هى التى لا يغلبها غلاب، وربما لا يملك الشعب المصرى إلى الآن غيرها، فلا صوت يعلو على صوت الميدان، وسواء كان الميدان اسمه «التحرير» أو كان اسمه «العباسية»، أو أى اسم لأى ميدان آخر فى أى مدينة أو قرية مصرية، فكل الأرض جعلت للصلاة توحيدًا لله، وكل الأرض جعلت للتظاهر تعبيرا عن إرادة الشعب التى هى من إرادة الله، والناس لا يتظاهرون فى أقفاص من خشب، ولا فى حواجز من حديد وأسلاك شائكة، وقوة الناس تصنعها القلوب والعقول والحناجر، ولا تصنعها أسلحة حتى لو كانت بعضا من حجارة الأرض، فالأصل فى التظاهر والإضراب والاعتصام هو السلمية التامة، والاستعداد الفائق للتضحية، ورفض مواجهة الدم بالدم، بل مواجهة الرصاص بالصدور العارية، فهذا هو الذى يصنع «التفوق الأخلاقي» الحاسم للمظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وهذا هو الذى صنع التفوق الأخلاقى الحاسم لثورتنا المغدورة حتى تاريخه، وليس ثوريا حقيقيا. ولا شبه ثورى. من يفرط فى سلامة المنشآت العامة والخاصة، فحماية الحقوق فرض عين على كل متظاهر أو مضرب أو معتصم.

إذن، من أين جاء الخطأ بالضبط فى موقعة العباسية؟، ومن الذى دفع القصة إلى نهايتها الدموية المرعبة؟، الجواب المباشر ظاهر، وهو أن الخطأ جاء من تجاوز المعنى السلمى إلى معنى الدم، وقد فعلتها السلطة القائمة بالأساس، وإن كان يصح اتهام آخرين معها، فربما لا تصح تبرئة جماعات دخيلة على معنى التظاهر السلمي، ومن أنصار المرشح الرئاسى المستبعد حازم صلاح أبو إسماعيل بالذات، فلم يكونوا أبدا شركاء فى الثورة، ولا دعاة لها، بل فيهم خليط من جماعات جهادية وأنصار التكفير والهجرة وبقايا جماعة التوقف والتبين، وبدت راياتهم السوداء ظاهرة، ثم بدت وجوههم وممارساتهم غليظة القلب والعقل، وربما لا يعرف أحد على وجه الدقة. ماذا فعل هؤلاء بالضبط؟، وهل سفكوا دما؟، أم اكتفوا بدعوات معلنة إلى سفك الدم؟، والمؤكد أن القضاء العسكرى ليس الساحة المناسبة لتبرئة أو إدانة حقيقية يطمأن إليها، فالقضاء العسكرى مقيد عمليا بتسلسل الأوامر، وقد لا تفيد المرافعات عن أحكامه فيما يخص المدنيين بالذات، فليس من ضمانات تقاض حقيقية فى القضاء العسكري، ولا من كفالة مضمونة لحقوق الدفاع، ثم إنه لا تصح إحالة المتهمين افتراضا فى حوادث العباسية إلى قضاء تابع للمجلس العسكري، فقد كان جنرالات المجلس العسكرى خصما وطرفا مباشرا فى أحداث العباسية ولا يصح للخصم أن يكون حكما، اللّهم إلا فى قانون الغابة لا قانون المجتمعات المتحضرة، ثم إن الجنرالات أنفسهم موضع اتهام أصلي، فهم موضع اتهام سياسى بالمسؤولية عن دماء الشهداء جميعا، وسواء كانوا من المدنيين أو العسكريين، وهم أى الجنرالات موضع اتهام جنائى فى وقائع مضافة، لعل أشهرها واقعة اقتحام مسجد النور وملابساتها، ثم وقائع الاعتقال العشوائى لمئات من الشباب والشابات، وما يروى عن وقائع تعذيب وانتهاك بدني، فقد جرى تجاوز مهمة فض الاعتصام إلى التنكيل الوحشى بكل من تصادف وجوده فى ميدان العباسية، أو فى محيط وزارة الدفاع، وجامعة عين شمس.

وبالطبع، لا يوافق أحد عاقل على اقتحام وزارة الدفاع، ولا حتى على اقتحام وزارة الشؤون الاجتماعية، فالمنشآت العامة لها حرمتها، وهى ملك الشعب كله، وليست حكرا خاصا لطوائف بعينها، ثم إن الحوادث التى جرت كانت بعيدة عن مبنى وزارة الدفاع، وبما يزيد على نصف كيلو متر، ومن حق قوات الجيش والشرطة أن تحمى وزارة الدفاع أو أى وزارة أخرى، وأن تصد أى اندفاع نحوها، وبالطرق التى تعرفها قوات الأمن فى كل الدنيا، والتى لا تتضمن سفكا لدم، ولا إحالة مدنيين إلى قضاء عسكري، بل الإحالة إلى القضاء الطبيعي، فلا أحد يقبل أن تمر واقعة مقتل مجند فى الجيش بلا حساب ولا عقاب، ولا أحد يقبل أيضا .وبالقدر نفسه .أن تمر وقائع قتل وذبح عشرات المدنيين بلا حساب ولا عقاب، فكل الدم المصرى سواء، وحرمة الدم لا تفرق بين مدنى وعسكري، ووقائع مساء الجمعة ٤. مايو ٢٠١٢ .مما لا يصح فصله عما جرى قبلها، وبالذات فى فجر الأربعاء الدامى ٢ مايو ٢٠١٢، فقد كان صباحا دمويا بامتياز، لم يخدش فيه إصبع لمجند، عسكريا كان أو شرطيا، بل كان الشهداء جميعا من المدنيين، وسواء كانوا من أهالى العباسية، أو من شباب المعتصمين، وقد راحوا جميعا ضحية مجزرة كافرة، راحوا ضحية 'لقتل بالرصاص الحى فى الرأس أو فى الصدر، أو الذبح بالسكاكين وكسر الرقاب، وفى أجواء تسلسل للحوادث يكشف هوية القتلة والمدبرين، كان الاعتصام قد بدأ قبلها بأربعة أيام، ولم تقع فى أول أيامه سوى مناوشات محدودة بين معتصمين وبلطجية شارع، ثم تدافعت الساعات والأيام فى حالة توتر، ومع حجز المعتصمين فى مكانهم بعيدا عن مبنى وزارة الدفاع، وكانت نواة الاعتصام فى تناقص عددى متصل، وإلى أن وقعت الحادثة الغامضة مساء الثلاثاء أول مايو٢٠١٢، وقد بدت مدبرة بامتياز، فقد ظهر ضابط جيش فى أوساط المعتصمين، كان يرتدى زيا مدنيا، لكنه يحمل بطاقة تعريفه وسلاحه الناري، وادعى أنه ذهب للمعتصمين بدواعى الفضول وحب الاستطلاع، وكان طبيعيا أن يرتاب فيه المعتصمون، لكن بعضهم . للأسف .حولها إلى واقعة حربية، وابتلع الطعم، ووقع فى الفخ المنصوب، وتورط

فى أسر الضابط، وهو ما مهد لخطوات تالية، فقد جرى تحرير الضابط المحتجز بعملية عسكرية محترفة ونظيفة تماما، لكن الواقعة كان لها ما بعدها طبقا للخطة الموضوعة على ما يبدو، والتى بدت كموقعة جمل ثانية، جرى فيها تحويل المنطقة كلها إلى ساحة قتل، ووصلت المجزرة إلى ذروتها مع ساعات الفجر الأولى، واستخدمت فيها بنادق آلية وبنادق خرطوش وذبح بالسكاكين على طريقة الجاهلية الأولى، وجرت نسبة المذابح إلى طرف ثالث غامض، وتعددت الروايات عمن دفع ومن قبض، ومن قاد كتائب البلطجة المنظمة التى نفذت المذبحة، وطوال ساعات القتل، لم يتحرك جندى واحد من الجيش أومن الشرطة المدنية لأداء واجبه، وبدا أن الجنرالات يتفرجون على مسرحية مسلية، ولم يتحركوا لأداء الواجب فى حماية المعتصمين أو أهالى العباسية، بل بدا الجنرالات كأنهم يضحكون فى أكمامهم، خاصة أن أحدهم كان قد هدد المعتصمين .بحسب فيديوهات .بالويل والثبور وعظائم الأمور، وبإشارات الذبح المباشر، وسواء صح قصد الذبح أم لم يصح، فإن التهمة معلقة فى رقاب جنرالات المجلس العسكري، وسواء بالتدبير أو بالتغاضي، بالعمد أو بالإهمال، فجنرالات المجلس العسكرى يتولون مسؤولية الحكم، وحفظ الأمن وحرمة الدم واجبهم الأساسي، وليس بتدبير مؤامرات للإيقاع بهذا أو بذاك، وقد تخلى هؤلاء عن الواجب الوطني، واختبؤوا وراء شعارات عن حرمة مبنى وزارة الدفاع، وكأن حرمة الحجر أكثر قداسة من حرمة البشر، وهنا مربط الفرس كما يقولون، وهنا موضع الاتهام الحقيقى المسكوت عنه، تماما كما سكتوا عنه فى مذابح ماسبيرو ومحمد محمود الأولى والثانية وشارع مجلس الوزراء، فقد سمعنا كثيرا عن متهمين بحرق مبنى المجمع العلمي، أو عن متهمين بنية .وليس بفعل – اقتحام مبنى وزارة الدفاع، ولم نسمع عن تقديم متهم واحد فى مذابح قتل قرابة المائة وخمسين شهيدا مصريا، بينهم .بحسب ما أذيع .اثنان من جنود الجيش، واحد أمام ماسبيرو، والآخر فى جمعة العباسية الأخيرة، ودم هؤلاء جميعا يلاحق القتلة الحقيقيين، ولن تسكت عنه مصر كلها، لا فى الحال ولا فى

الاستقبال، فلن يضيعونا فى زحام الأوهام التى نشرها الجنرالات عن «الطرف الثالث» أو «اللهو الخفي»، فليس من طرف ثالث ولا لهو خفي، والوقائع كلها جرت على رءوس الأشهاد، كانت ميادين المذابح كلها قسمة بين طرفين لا ثالث لهما، الطرف الأول هو مجلس الجنرالات وقواته العسكرية أو الشرطية، والطرف الثانى هو المتظاهرون والمعتصمون، وقد سقط الشهداء جميعا .باستثناء اثنين .من الطرف الثانى وحده، وهو ما يكشف بالبداهة خرافة الطرف الثالث الخفي، والذى يخلطون به الأوراق، ويضيعون الحقوق والحقائق، ويصورونه كطرف يقتل من الطرفين الأول والثاني، فى حين أن خيط الدم ظاهر المجرى والمستقر، ويسقط الضحايا من الطرف الثانى وحده، وهو ما يعنى .عقلا ومنطقا .أن الطرف الثالث . إياه .هو نفسه الطرف الأول، فأين هى التحقيقات التى تتهم جنرالات الطرف الأول، والذين ورطوا عناصر عسكرية وشرطية فى جرائم قتل المتظاهرين والمعتصمين السلميين؟، ثم أين هى أسماء البلطجية الذين جرى استئجارهم؟، الجواب: لا أحد هناك، فالقضاء العسكرى لا يتهم جنرالات، والعين لا تعلو على الحاجب، والآمر لا يكون مأمورا ولا متهما، والنيابة العامة لا تتحرك، فهى الأخرى فى وضع المأمور وعبد المأمور، وهذه هى الجناية الحقيقية بحق المصريين، جناية التستر على القتلة وسفاكى الدم البرئ، والتنطع فى اعتقال مئات الشباب والشابات، وبلا جريمة سوى أن تظاهروا واعتصموا وغضبوا على القتلة، وكانوا الأشرف والأشجع فى خوض الحرب السلمية ضد طغيان السلاح، وحملوا لواء الحق الذى لا يطيقه باطل القتلة.

"صوت الأمة " فى ١٤ من مايو ٢٠١٢

رئيس الثورة المضادة

لا نريد استباق الحوادث، وإن كان الجواب ظاهرا من عنوانه الرديء للأسف.

ولا نظنها مجازفة إن توقعنا نتائج الانتخابات الرئاسية الوشيكة، فهى تشبه فى مغزاها نتائج الانتخابات البرلمانية التى جرت قبل شهور، كلاهما جرى ويجرى بحساب الزمن بعد الثورة، وكلاهما يأتى على خط التصادم مع الثورة.

ودعك من مدى دقة استطلاعات الرأى التى نشرت وتنشر، فهى مشوبة بهوى المستطلعين، ثم إنها أقرب إلى نوع من التصويت الافتراضي، والمختلف تماما عن التصويت الفعلى فى بلد كمصر حديث العهد بانتخابات حقيقية، لا تبدو فيها خرائط الأحزاب متوازنة، ولا الماكينات الانتخابية بطبائع الأحوال الحزبية، ولا يبرز فيها سوى ماكينتى الجهاز الأمنى والجهاز الإخواني، وبنفقات فلكية تصل إلى مئات الملايين من الجنيهات، وهو ما يفسر الانفاق المهول لحملات شفيق وعمرو موسى ومحمد مرسى مرشح الإخوان، والتى لا تخضع لأى رقابة من أى نوع، وتختلط فيها عوائد غسيل الأموال وتبرعات المليارديرات، وبهدف حجب بقية المرشحين عن أى فرصة لمنافسة حقيقية، وتوجيه التصويت الفعلى بحشد المال والرجال، وربما الشروع فى تزوير مادى محصن قانونا، وحصر جولة انتخابات الإعادة فى اثنين من الأسماء الثلاثة ذاتها، والتى تمثل ثلاثة أجنحة لنظام واحد فى المبنى والمعني، وتكفل حجز فرصة الفوز لواحد من الثلاثة.

الصورة تبدو مقبضة لأول وهلة، والنتائج الصادمة تبدو أكثر ترجيحا، وخلاصتها مفهومة، ففى بلد منقسم اجتماعيا إلى أغنى طبقة مقابل أفقر شعب، لا تبدو قيادة الإخوان محايدة، بل هى أقرب إلى حزب الطبقة لا حزب الشعب، أقرب إلى معنى اليمين الاجتماعى والسياسي، أقرب لمصالح جماعة البيزنس ذاتها، والتى يعبر عنها شفيق وموسي، فلم تكن قيادة الإخوان طرفا فى قضية الثورة، وإن كان

شباب الإخوان وقواعدهم الواسعة طرفا أصيلا، وجرى استخدامهم وتوظيفهم لصالح قيادة تجفل من استمرار الثورة، وتتخوف من عواقب تجددها، وتريد فقط نصيبها من تركة خلافة مبارك، ولخدمة ذات المعانى والاختيارات، وإذا كان الجنرال شفيق يقولها صريحة متبجحة، ويعتبر مبارك «مثله الأعلى»، فإن قيادة الإخوان تنتهى إلى المعنى نفسه، وتقدم نفسها كحزب جديد لمبارك، وإن كان يحمل ذقنا، ويتوحد مع المعتدى السابق حسنى مبارك، ويعتبره «المثال الأعلى» بطريقة ضمنية موارية، وهو ما يفسر استنساخ قيادة الإخوان لطريقة مبارك ذاتها، وتطابق سلوك نواب الإخوان مع نواب حزب مبارك المنحل، والذى يعاد ترميمه الآن بمعرفة جنرالات المجلس العسكري، ويعاد بناؤه من حول جهاز الدولة الأمنى بالذات، وبتوحيد مقاصد وخط سير مليارديرات المال الحرام، وباستنفار مخاوف الأقباط من صعود الإسلاميين، ليس بهدف إجلاء الإخوان عن المسرح، بل بغرض تنظيم عملية اقتسام كعكة مبارك، وعلى أساس مبدأ «لنا الإمارة ولكم الوزارة».

وما جرى فى عملية تصويت المصريين بالخارج يبدو موحيا، فبرغم وجود ما يزيد على ثمانية ملايين مصرى مغترب، جرى تعقيد عملية تسجيل الناخبين، وحصرهم فيما يقل عن ٦٠٠ ألف صوت مفترض، واستمر التصويت افتراضيا لمدة أسبوع كامل، وبدت الحصيلة بائسة، فقد صوت ما قد يزيد قليلا على ثلث الأصوات المسجلة، وتبين أن التصويت محجوز للأغنياء والقادرين من المغتربين، فقد جرى فرض رسوم باهظة على عملية الإدلاء بالأصوات، وبلغت فى بلد كالإمارات ما يساوى ٣٥٠ جنيها مصريا لتصويت الفرد الواحد، وتدنت فى بلد كالأردن إلى ما يساوى ١٢٨ جنيها مصريا ضريبة تصويت الفرد الواحد، وهو ما يعنى -ببساطة- أن التصويت جرى حجزه لمن يدفع، أو لمن يدفع عنه آخرون من ذوى الحملات الممولة بمئات الملايين، وهو ما يفسر اتجاهات التصويت الفعلى للمصريين بالخارج، وذهاب أغلب الأصوات لموسى وشفيق ومرسي، وبرغم أن

التصويت الافتراضى قبل إجراء الانتخابات ذهب لآخرين، وبدت فرص حمدين صباحى وعبد المنعم أبو الفتوح أكبر فى استطلاعات الرأي، لكن الجهاز الأمنى فى السفارات والجهاز الإخوانى عظيم التمويل، كلاهما كان له رأى آخر، حجب حق «التصويت» عن الأغلبية الساحقة من المصريين فى الخارج.

وقد يقال، وهذا صحيح شكلا، إن ما سرى على تصويت المصريين بالخارج قد لا يحدث فى الداخل، وأن أغلبية الناخبين المقيدين بالجداول سوف تدلى بأصواتها، وبنسبة قد تصل فى تقديرنا إلى سبعين بالمائة من الناخبين المقيدين وبضمانات نزاهة معقولة فى إجراءات التصويت، وفى أجواء آمنة يكفلها النشر الحربى الواسع لقوات الجيش والشرطة، وهذه كلها جوانب إيجاب لا شك فيها، لكن جوانب السلب تبدو ظاهرة، فقد جرى تزوير وقهر رغبة المصريين فى الخارج بالتصويت، جرى اختزال إرادة التصويت خارج المحروسة، وفى الداخل يجرى تزييف إرادة المصوتين بطرق أخرى، فعبر ما يقارب العام ونصف العام بعد إطاحة الثورة برأس النظام، جرت عملية تكفير شيطانية بالثورة، وبدا التضامن الموضوعى ظاهرا بين التكفير الدينى والتكفير الإداري، وكانت محطة اللقاء مبكرة، وبعد أسابيع قليلة على انتصار الثورة الأولى، حيث جرى استفتاء ١٩ من مارس ٢٠١١، وجرت صفقة المجلس العسكرى مع قيادة الإخوان، وتضامن الطرفان فى انقلاب مبكر على الثورة المهددة للمصالح المشتركة، وتكفل المجلس العسكرى بنشر الفزع الأمنى والتفزيع الاقتصادي، فيما تكفلت قيادة الإخوان والسلفيين بنشر الفزع الديني، بدا المجلس العسكرى كأنه يحمل مفاتيح السلامة الأمنية، فيما بدت قيادات الإخوان والسلفيين كأنها تحمل مفاتيح الجنة!

وبالجملة، يبدو الرئيس المحتمل «رئيسا» للثورة المضادة بامتياز، وقد يغيب جنرالات المجلس العسكرى قليلا عن المشهد الأمامي، لكن رئيس الثورة المضادة لا يمكنه الحكم ولا التحكم بدونهم، فقد تركوا «الفراغ الأمني» عن عمد، وعن

سابق إصرار وتصميم وترصد، ولكى لا يتاح لأحد أن يحكم بدون طاعة «الجنرالات».

صوت الأمة " فى ٢١ من مايو ٢٠١٢

obeikan.com

برلمان «كيد النسا»

برلمان الأكثرية الإخوانية هو برلمان «كيد النسا» بامتياز.

مرت مائة يوم على بدء عمل البرلمان المنتخب، ودون أن يولى أدنى التفات لأولويات الناخبين، فقد كانت الأولوية دائما من مصدر آخر، هو على وجه التحديد «مكتب إرشاد جماعة الإخوان»، وإرادة مرشد الإخوان بتحديد أكثر، وإرادة الملياردير خيرت الشاطر صانع العرائس الإخوانية بسطوة المال والنفوذ، فالعين لا تعلو على الحاجب، وعين نواب الإخوان لا تعلو على حاجب الشاطر، وعين الأخير .بطبائع الصفقات .لا تعلو على حاجب المجلس العسكري، وهو ما يفسر . مثلا .موافقة نواب الإخوان الآلية على تعديلات قانون الأحكام العسكرية، وبالذات فى نص المادة الثامنة، والتى تحصن وتؤله جنرالات المجلس العسكري، ومن فى حكمهم، وسواء كانوا فى الخدمة العسكرية أو بعد تركها، ولا تجيز مساءلتهم كبقية خلق الله أمام القضاء الطبيعي، لا فى الحال ولا فى الاستقبال، وفى كل أنواع الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات، وفى قانون جرائم الكسب غير المشروع، وتحصر المساءلة الممكنة افتراضيا فى القضاء العسكرى وحده، والمعنى مفهوم، وجرى تطبيقه من قبل لتحصين أحمد شفيق وسيد مشعل وعمر سليمان، وجرت إحالة البلاغات المقدمة ضدهم إلى النيابة العسكرية، وحيث تدفن فى الأدراج، وننتهى إلى تحصين كبار العسكريين على طريقة تحصين الشاويش على عبد الله صالح فى دراما اليمن.

ودون مقام المجلس العسكري، فلا ضير من منح الفرصة لبرلمان الإخوان فى التشريع على مزاج مكتب الإرشاد، والذى تتغير أولوياته كل يوم وكل ساعة، فهو مرة يريد تصفية حكومة كمال الجنزوري، ويهدد بسحب الثقة منها، ويغلق البرلمان،

ثم يتصالح معها فى كواليس المجلس العسكري، ويغمرها بقبلات الرضا لمجرد تغيير ثلاثة وزراء فى وزارات هامشية، وهو .أى برلمان الإخوان .تارة يقدس لجنة الانتخابات الرئاسية برئاسة فاروق سلطان، ويعتبر المادة ٢٨ .المحصنة للجنة سلطان .من مفاتيح الجنة، ويرفض المطالبات الشعبية بتعديلها، ثم بعد أن جرى استبعاد خيرت الشاطر من سباق الرئاسة، لجأ برلمان الإخوان إلى فتح النار على اللجنة التى جعلها من قبل فى وضع «البقرة المقدسة»، ويلجأ إلى تشريع الترقيع تلو الترقيع، وإلى اكتشاف سوءات فاروق سلطان رئيس اللجنة ورئيس المحكمة الدستورية العليا، وإلى الشروع فى مناقشة تشريع يعيد تشكيل المحكمة الدستورية نفسها وقبل أن يصدر دستور جديد، وقبل أن تنظر المحكمة الدستورية فى الطعن على حل البرلمان، وحتى يغل يدها ويعمى عينها عن إقرار حل برلمان تشكل بقانون انتخاب غير دستورى بالمرة، نجح المجلس العسكرى بإيقاع الإخوان فى شباكه، وحتى يعطى الفرصة لرئيس منتخب برضا الجنرالات، ويمنحه ميزة المناورة بحل برلمان الإخوان متى أراد، فى حين يحرص الإخوان على بقاء البرلمان المطعون عليه، وحتى يعطيهم الفرصة فى تشكيل جمعية الدستور التى يريدونها، والتحكم فى صلاحيات الرئيس، فإن كان منهم وفروا له صلاحيات معقولة، وإن كان من غيرهم حجبوها عنه، وحولوه إلى «رئيس بركة» أو «رئيس بروتوكول»، أو إلى «طرطور رئاسي» بالعربى الفصيح.

إنه النزول بمهمة التشريع السامية إلى الدرك الأسفل من مكائد السياسة ومناوراتها اليومية، وتحويل برلمان بلد فى حجم مصر إلى «قعدة مصاطب»، وحصر أدواره فى «كيد النسا» السياسي.

أنا وحمدين وأبو الفتوح

ضاعت الفرصة التى سعيت إليها، وسعى إليها كثيرون، ولم يتفق مرشحو الثورة الخمسة على فكرة الفريق الرئاسي، وتقديم واحد منهم مرشحا وحيدا للثورة فى سباق انتخابات الرئاسة.

ومنعا لأى التباس أو تأويل، فإن مرشحى الثورة خمسة لا غير، وأسماؤهم معروفة على سبيل الحصر، وبدون ترتيب مقصود، وهم .ببساطة .حمدين صباحى وعبدالمنعم أبو الفتوح وخالد على وأبوالعز الحريرى وهشام البسطويسى .ولهم جميعا كل محبة وتقدير واحترام.ويمثلون جميع تيارات السياسة المنتمية بحق لقضية الثورة المغدورة، وإن كان ميلى الشخصى.بطبائع الوجدان.أقرب لتأييد أخى حمدين صباحي.

وقد فوجئت بتشويهات لوجهة نظري، وبأحدهم .المجهول .الذى كتب مقالا محترفا باسمي، يؤيد عبد المنعم أبو الفتوح دون غيره على صفحت «الفيس بوك»، وأنا أحب واحترم صديقى أبو الفتوح، وأقدر دوره المرموق فى صياغة تيار إسلامى جديد، وبطاقة تفتح وطنى نأمل فيها خيرا، لكنى لست طرفا فى مزايدات ولا فى مناقصات صغيرة، وليست لى أدنى علاقة بصفحات تحمل اسمى على الفيس بوك، وليس لى أى نشاط من أى نوع على «فيس بوك» ولا على «تويتر»، وها أنا قد أبلغت من قد يهمهم أمري، فقضيتى هى قضية الثورة وحدها، وقبل.وبعد.تقديرى لاسم أو لآخر، وأتمنى التوفيق للثوريين جميعا، فانتخابات الرئاسة بداية شوط وليس نهايته، وكل تقدم يحققه حمدين صباحى يضاف فى ظنى المتواضع لتقدم أبو الفتوح بالذات.

"صوت الأمة " فى ٢١ من مايو ٢٠١٢

الفهرس

الموضوع	الصفحة
نظرية الثورة المصرية	٣
ركام لا نظام	٨
لو ضربونا بالرصاص	١٢
إنهاء حالة مبارك	١٦
الرئيس المختار للشعب المختار (!)	٢٠
صوت ارتطام لحطام	٢٤
المقاطعة هى الحل	٢٨
عندما يرحل الرئيس	٣٢
توريث الابن أم خلافة الجنرال ؟	٣٦
خطيئة الإخوان	٤١
حتى إشعار آخر	٤٦
خطة للعصيان المصرى	٥١
انتخابات بارتى !	٥٦
برلمان بديل ونظام بديل	٦١
الغضب الساطع آت	٦٦
..والعين على مصر	٧١
يوم نهاية الديكتاتور	٧٦
نيرون مصر	٨٠
الثورة هى الثورة	٨٤
كنس النظام بعد قطع الرأس	٨٩

obeikan.com

الموضوع	الصفحة
هزيمة إسرائيل فى مصر	٩٤
لا لتباطؤ يوحى بالتواطؤ	٩٩
متى يحاكم مبارك يا سيادة المشير؟	١٠٤
مصر تغلى يا جنرالات	١٠٩
صارحوا الشعب يا جنرالات	١١٣
الشعب يريد إعدام مبارك	١١٨
إعدام نظام	١٢٣
البلطجة تزدهر يا جنرالات	١٢٨
الدستور أولًا ياجنرالات	١٣٣
انقلاب	١٣٧
حانت لحظة الحقيقة يا جنرالات	١٤١
نهاية الطاغوت	١٤٦
درس الجمعة العظيمة	١٥٠
معركة «إيلان»	١٥٤
أيها الجنرالات والإخوان .. تعالوا إلى كلمة سواء	١٥٨
العصابة التى تحكم مصر	١٦٣
«كارت أحمر» لحكومة شرف	١٦٨
و«كارت أصفر» للمجلس العسكري	١٦٨
هل المجلس العسكرى ثورة مضادة؟	١٧٣
جماعة مبارك فى ميدان التحرير!	١٧٨
«ساعته السوداء»بأمر الشعب المصري	١٨٢
انتباه.. مصر محتلة!	١٨٧
عـارنا فى سيناء	١٩٢
التحية للسلاح والعار للسياسة	١٩٧

obeikan.com

الموضوع	الصفحة
عملية دفن ثورة	٢٠٢
جماعة «آسفين يا إسرائيل»!	٢٠٧
خطايا الجنرالات	٢١٢
الجمعية السرية التى تحكم مصر	٢١٧
على فين يا مصر؟	٢٢١
المجلس العسكرى يقود الفلول	٢٢٥
المجلس العسكرى أسوأ من مبارك	٢٢٩
والبرلمان المقبل أسوأ من برلمان عز	٢٢٩
بدأت الثورة الثانية	٢٣٥
حكم المشير باطل	٢٣٩
الثورة الولود.. فى انتظار الثورة الثالثة	٢٤٣
٣ هوامش على دفتر الانتخابات	٢٤٧
مبارك الإخواني	٢٥٢
نتحدى الجنرالات أن يقدموا إقرارات الذمة المالية	٢٥٦
المتآمرون	٢٦٠
ردا على الفريق سامى عنان..	٢٦٤
حاكموه أو حاكمونا	٢٦٤
الثورة ـ بالكاد ـ تبدأ	٢٦٨
لا صوت يعلو على صوت الميدان	٢٧٢
حرب الخيانة	٢٧٦
مبارك «الرئيس التوافقي»!	٢٨١
إهانة أم خيانة؟	٢٨٦
خطاب أخير لمنصور حسن	٢٩١
ركعة الجنزورى وسجدة الإخوان	٢٩٥

obeikan.com

الموضوع	الصفحة
وصلاة جماعة «العسكري» للأمريكان	٢٩٥
مصر «هتولع»	٣٠٠
إخوان مبارك	٣٠٤
الشاطر هو الوجه الآخر لسليمان	٣٠٩
إعدام خطر سليمان	٣١٤
خطاب مفتوح للمشير وجنرالاته	٣٢٠
على مَنْ نطلق الرصاص؟	٣٢٤
الحق والباطل فى موقعة العباسية	٣٢٩
رئيس الثورة المضادة	٣٣٤
برلمان «كيد النسا»	٣٣٨
أنا وحمدين وأبو الفتوح	٣٤٠

obeikan.com